قضايا الإســناد في الجملة العربية

رسالة تقدم بها

علي كنعان بشير

إلى

مجلس كلية الآداب في جامعة الموصل
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير
في اللغة العربية

بإشراف
الأستاذ المساعد

الدكتور
طلال يحيى ابراهيم الطوبجي

جمادي الآخرة ١٤٢٧ هـ — تموز ٢٠٠٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

صدق الله العظيم

سورة المجادلة : الآية : ١١

ثبت المحتويات

المقدمــــة

المقدمـــة

الحمدُ لله وكفى ، والصلاة والسلام على نبيه ورسولهِ محمدٍ المصطفى ، وعلى آله وأصحابه ومن أثـــرَه اقتفى ، اللهم علمنا ما ينفعنـــا ، وانفعنا بما علمتنا ، وزدنا علماً ، واجعلْ طلبَنا العلمَ خالصاً لوجهك الكريم ، ووفقنا لأداء الأمانةِ ، آمين . وبعد :

فلا يخفى أن الدراساتِ اللغويةَ الحديثةَ قد اتخذت من الجملة منطلَقاً لها في دراسة النـــص ، للكشف عن شبكة العلاقاتِ اللغوية داخـــلَ التراكيب ، بغيةَ الاستثمارِ الأمثلِ لإمكانيات اللغة في تحقيق التواصلِ اللغوي ،وتفجير طاقاتِ التراكيب في التحقيق الأمثلِ للقيمةِ التعبيرية لها من خلال الربطِ بين النحو والدلالة .

وما عاد نحو " المفردات " إلاّ الخطوة الأولى في طريق الألف ميـــل ، إذ شغلت دراسةُ التراكيب للوصولِ إلى عالَمِ النصِ بالَ الدارسين المحدثين ، ذلك أن توالي الجمل في سياقٍ ما يحدد في الأساسِ مفهومَ النصِ وكذلك يحددُ إيقاعَ القراءةِ للتأثيرِ في المتلقي من خلال رسالةٍ لغويةٍ ناجحةٍ يكفلها الخطاب .

فكان ذلك دافعاً لي إلى دراسة الجملةِ من خلالِ الوقوفِ على الموروثِ التُراثي في جانبٍ من أهم جوانب الموضوع في العربية ، فكان موضوعُ بحثي هو دراسة أحكامِ المسندِ والمسند إليه في الجملة ، في رسالةٍ متواضعةٍ بـــ (**قضايا الإسناد في الجملـــة العربية**) .

وقد اقتصرت دراستنـــا على طرفي الإسنادِ في الجملةِ البسيطةِ ، وعليه فلم نتناول اسمَ الشرطِ المبتدأَ العامـــلَ في جملتي الشرط والجوابِ ، وخرجتْ كذلك الزوائدُ كلُّها ، كحروفِ العطفِ والنعت ، وحروفِ الاستفهامِ ، وخرجتْ المفاعيلُ وغيرُها، ولا بـــأسَ بعد ذلك في أن يكون الطرفُ الإسناديُّ مفــرداً أو جملةً ما دامَ يُعربُ إعرابَ المفردِ ، ولا بأسَ في تعـــددِ الطرفِ الإسنادي من غير عطفٍ ، إذ هذه الزوائدُ هي أصولٌ أيضاً تؤدي معنىً تاماً .

وقد استوت الرسالةُ على تمهيـــدٍ وفصولٍ ثلاثـــةٍ ، عرّفنا في التمهيدِ بمرتكزات البحثِ ، وهي التعريف بمعنى (**القضيـــة**) و (**الإسنـــــاد**) و (**الجملـــة**) . وأمّـــا

الفصل الأولُ فقد جاء بعنوانِ (**قضايا العملِ والربطِ والتعلق**) فهو يتألف مـــن ثلاثـــةِ مباحث : تناول المبحثُ الأولُ قضايا العمل النحوي ،في حين وقف المبحث الثاني عند قضية الربط بين طرفي الإسناد ، وجاء المبحث الثالث ليدرسَ قضيةَ التعلـــقِ النحـــوي بإيجازٍ وتكثيفٍ . أما الفصل الثاني فقد خُصِّصَ لــ (**قضايا العلامات المميِّزة**) ، وقد جاء في مبحثين ، وقف المبحث الأولُ عند قضايا التعريف والتنكير في طرفي الإسنادِ ، وأما المبحث الثاني فقد بحثنا فيه قضايا التذكير والتأنيثِ والإفرادِ والتثنيـــةِ والجمـــعِ . وأخيراً فقد حمل الفصلُ الثالثُ عنوانَ (**قضايا المخالفات اللفظيةِ ، والرتبة النحوية ، والحذفِ والتعدد**) ، فجاء في مباحثَ ثلاثةٍ ، تناولَ الأولُ منها قضايا مخالفةِ طرفـــي الإسنادِ من حيثُ الإفـــرادُ والجملةُ فيهما ، في حين تتـــاول المبحثُ الثاني قضايا التقديم والتأخير، وأخيراً جاء المبحثُ الثالثُ في قسمين : الأول منهما تناولنا فيه قضايا الحذفِ في طرفي الإسنـــادِ ، وأما الآخـــرُ فكان في قضايا الزيادةِ والتعددِ . ثم جاءتْ الخاتمة لتوجزَ أهمَ ما توصلَ إليه البحثُ من نتائج .

وقد واجه الباحثُ فيما يواجهُ طلبةُ العلم بعضَ الصعابِ ، وأهمُ هذه الصعابِ هي سعة المكتبة النحوية التي يجب مطالعتُها والرجوعُ إليها ، وليس لي أن أترك أيَّ كتابٍ منها وإن قَلَّتْ أهميتُهُ في الظاهر، إذ إنَّ موضوعَ رسالتي غيرُ منحصرٍ في كتابٍ نحويٍّ واحدٍ ، أو في جمعِ مادةٍ نحويةٍ من كتابٍ محددٍ ، بـــل هو عامٌ في كلِ كتبِ النحوِ ، كما أنَّ كثرةَ الآراءِ وتشعبَها من جهةٍ ، ودقَّتها وغمـــوضَ بعضِها من جهـــةٍ أخرى كانت من الصعابِ التي استوقفتني كثيراً ، ولكن تمَّ بفضلِ اللهِ ورحمتِهِ تجاوزُ ذلك .

ومع أنني اطلعتُ ــ بحمد الله ــ على مكتبةٍ نحويةٍ عامرةٍ فإن ثمةَ مصادرَ كانت هي الأساسَ الذي لا يمكنُ التخلي عنه ، وأهـــمُ هذه الكتبِ : كتابُ سيبويه ، والأصول لابن السراج ، والخصائص لابن جني ، والإنصاف لابن الأنباري ، والتبيين للعكبري ، وشرح المفصل لابن يعيش ، وشرح الجمل لابن عصفور ، وشرح التسهيل لابن مالك ، وشرح الرضي على الكافية ،وارتشاف الضرب لأبي حيان ،ومغني اللبيب لابن هشام ، وائتلاف النصرة للشرجي الزبيدي ، وشرح التصريح للأزهري ، وأخيراً همع الهوامع للسيوطي ، والسببِ في ذلك أن من هذه الكتب نا حمل النحو على أصولهِ ككتاب سيبويه والأصول والخصائص ، ومنها ما أهتم بمسائل الخلاف كالإنصاف والتبيين وائـــتلاف النصرة . ومنها ما كان جامعاً لآراء النحاة كالإرتشاف والهمع ، ومنها ما كان مؤلفوها

ذوي عقليةٍ بارعةٍ كشرح المفصل وشرح الجمل وغيرهما،فضلاً عن أنهم جميعاً رؤوس علماء النحو وأفذاذهم .

وفي الختامِ لا يفوتني أن أقــدمَ شكري وعِرفاني لمشرفي الفاضل الدكتور طلال يحيى إبراهيم الطوبجي الذي كان عيناً باصرةً ، ينظر خطواتي في الكتابةِ بأمانةٍ ، كما أقدم شكري لأساتذتي الذيــن علّموني ودرّسوني ، ولستُ بناسٍ جهدَهم وفضلَهم عليَّ ما حَيِيتُ ، كمــا أتوجهُ بالشكر والعرفان للدكتور الكريمِ أيمن توفيــق الوتاري الذي كانت مكتبتُهُ العامرةُ رافداً لي في عملي ، أسأل الله أن يجعل ذلك في ميــزانِ حــسناتِهِ وأن يوفقه لما يحبُ ويرضى ،كما أتقدمُ بالدعاءِ الخالصِ لكل مَنْ مَدَّ يد العونِ والمساعدةِ في إنجاز هذا العمل الذي أسألُ الله تعالى أن يجعله لوجهه الكريم ، وأن يتقبلهُ مني ، كمــا أعلمُ يقيناً أن الكمالَ لله وحدهُ ، وأن الإنسان عرضةٌ للسهوِ والخطأ، ولا أُبرئُ نفسي من ذلك ... ولكن حسبي أن عملتُ مبتغياً خدمةَ لغةِ القرآن الكريم. ولله الحمدُ أولاً وأخيراً، هو حسبي ونعم الوكيل ، والصلاة والسلامُ على سيــدنا محمدٍ وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم إلى يومِ الدين . آمين .

الباحــث

علي كنعــان بشير

الموصل ٣ / ٧ / ٢٠٠٦

التمهيـــد

التمهيـــد

قبل الولوج إلى صلب موضوعنا ، وبحث قضايا الإسناد في الجملة العربية ، نرى أنه ينبغي توضيحُ المرتكــزات التي يقوم عليها البحــث ، وهي : القضية ، والإسناد ، والجملة .

القضية : عند استشارة معجمات اللغة عن دلالة هذه المفــردة ، ســنجد أَنَّ (القــاف والضاد والحرفَ المعتل) أصل صحيح يدل على إحكام أمرٍ واتقانه وإنفــاذه لجهتــه ، إذ قال ــ سبحانه وتعالى ــ : ﴿ **فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَموَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ** ﴾[فصلت : ١٢] أي : احكم خلقهن .

والقضاء : الحكم ، قال الله ــ سبحانه وتعالى ــ ﴿ **فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ** ﴾ [طه : ٧٢] أي : اصنع واحكم . وسُميت المنية قضاءً ؛ لأنها أمر يُنفذُ في ابن آدم وغيره من الخلق [١] .

ولم يخرج المعنى العام لهذه المفردة عن الدلالة على الحكم والإحكام فيما ذكرتــه المعجمات العربيــة [٢] .

وقد شغل مصطلح القضية حيّزاً في مباحث المناطقة التي تتعلق بالجانب اللغوي ، إذ عُرّفت بأنها " قول يصح أن يُقال لقائله : إنه صادق فيه أو كاذب فيــه " [٣] ، فهــي تشمل كلَّ قول فيه نسبة بين شيئين ، ويتبع ذلك الحكم عليه بالصدق أو الكذب .
فالقضية إذاً هي الجملة الخبرية في اصطــلاح أهل اللغة والبلاغة ، وهي التي أطلــق عليها أرسطو مصطلح : القول الجازم [٤] .

---

(١) معجم مقاييس اللغة : ابن فارس ٥ / ٩٩ ــ ١٠٠ مادة (قضى) .

(٢) ينظر : العين : الفراهيدي ٥ / ١٨٥ ، وتهذيب اللغة : الأزهري ٩ / ٢١٤ ، ولــسان العــرب : ابــن منظور ١٥ / ١٨٦ ــ ١٨٩ مادة (قضى) .

(٣) التعريفات : الشريف الجرجاني : ص ٩٩ .

(٤) ينظر : الجملة في تصور غير النحويين : سلمان القضاة ، مجلة مؤتة للبحوث والدراســات ، المجلــد الثاني عشر ، العدد الأول ١٩٩٧ : ص ٢٩٩ .

الإسناد : يرى صاحب معجم المقاييس أنَّ " السين والنـون والدال " أصل واحد ، يدلُّ على انضمام الشيء إلى الشيء ، ومنه : السِّناد ، أي : الناقة القوية ، كأنها أُسندت من ظهرها إلى شيء قوي . والمُسند: هو الدهر، لأنه مُتضامٌّ [١]. والإسناد هـو: إضـافة الشيء إلى الشيء[٢]. ولم يخرج معنى الإسناد في مُجمل دلالتـه عـن معنـى الـضمِّ والإضافة [٣].حتى إذا انتقلنا إلى الدلالة الاصطلاحية للإسناد فسنجد حشداً من التعريفات في التراث النحوي [٤]تشي جميعها بأهمية عنصر الإسناد في العمليـة الكلاميـة ، إذ لا يتمكن المتكلم من إنشاء جمل مفيدة ما لم تكن متلبسة به ، إذ " هو وضع للصيغ في صورة معينة ، فليس هو ورود الصيغ اللغوية كيفما اتفق ، وليس هو مجـرد الألفـاظ المتراصة " [٥] التي تُرصف من غيـر أن تربطها علاقـة ، بل هو العلاقة التي لولاها لبقيت الوحدات اللغوية داخل الجملة لبناتٍ غير ملتحمة ، لا تنهض بالتعبير الذي تُساق من أجله .

وقدّم الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) تعريفاً دقيقاً للإسناد جمع فيه بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية فقال : " الإسناد في عرف النحاة : عبارة عن ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة ، أي : على وجهٍ يحسن السكوت عليه.وفي اللغة : إضافة الشيء إلى الشيء " [٦] .

ويتكون الإسناد من طرفين هما : المسند والمسند إليه ، وهما المبتدأ والخبر، وما أصله كذلك ، والفعـل والفاعل أو نائبـه ، ويتبع الفعلَ اسـمُ الفعل . وقد عقد سيبويه (ت ١٨٠ هـ) باباً للمسنـد والمسند إليه قال فيه : " وهما مالا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يجدُ المتكلم منه بُدّاً ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه [يعني الخبر] ، وهو قولك : عبدُ الله أخوك ، وهذا أخوك . ومثلُ ذلك : يذهبُ عبد الله ، فلا بُدَّ للفعـل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأوّل بُدٌّ من الآخر في الابتداء " [٧] .

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٣ / ١٠٥ مادة (سند) .
(٢) التعريفات : ص ٢٩ .
(٣) ينظر : العين ٧ / ٢٢٨ ، وتهذيب اللغة ١٢ / ٣٦٣ ـ ٣٦٦ ، ولسان العرب ٣ / ٢٢٠ ـ ٢٢٤ مـادة (سـند) .
(٤) ينظر : إسناد الفعل ، رسمية المياح : ص ١ ـ ٦ .
(٥) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم : محمد صلاح الدين مصطفى ٢ / ١٠ .
(٦) التعريفات : ص ٢٠ .
(٧) الكتاب ١ / ٢٣ .

ولعل كلام سيبويه هذا كان هو منطلق الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في تعريف الكلام إذ قال : " والكلام هو المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى ، وذلك لا يتأتى إلاّ في اسمين كقولك : زيدٌ أخوك ، وبشرٌ صاحبك ، أو في فعل واسم ، نحو قولك : ضرب زيد ، وانطلق عمرو ، ويُسمّى الجملة " [١] .

وهنا نلحظ ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) يعلق على تعريف الزمخشري بقوله : " فعرّفك بقوله : (أُسندت إحداهما إلى الأخرى) أنه لم يُرِدْ مطلق التركيب،بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلق بالأُخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة ، وإنما عبّر بالإسناد ولم يُعبّر بلفظ الخبر ، وذلك من قبل أَنّ الإسناد أعمُّ من الخبر " [٢] . وعناصر الإسناد من مجمل الكلم العربي لا تتحقق إلاّ في الاسم والفعل ، ولا يدخل فيها الحرف (الأداة) ، أي : يمكن أن يكون الاسم مسنداً ومسنداً إليه ، أما الفعل فهو مسند دائماً ، وأما الحرف فلا نصيب له في عناصر الإسناد [٣] .

وهذا ما عبّر عنه ابن يعيش بقوله : إن التركيب الذي ينعقد به الكلام " لا يحصل إلاّ من اسمين ... أو من فعل واسم ... ، ولا يتأتى ذلك من فعلين ، لأن الفعل نفسه خبر ، ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه ، ولا يتأتى من فعل وحرف ، ولا حرف واسم ، لأن الحرف جاء لمعنىً في الاسم والفعل ، فهو كالجزء منهما ، وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاماً ، ولم يُفِدْ الحرف مع الاسم إلاّ في موطن واحد ، وهو النداء خاصة ، وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل ، ولذلك ساغت فيه الإمالة " [٤] .

ويرى النحاة أن الإسناد يكون على قسمين ، إسناد أصلي ، وآخر غير أصلي ، فأما الإسناد الأصلي فإنه يتحقق من إسناد الخبر إلى المبتدأ في الجملة الاسمية ، وإسناد الفعل إلى الفاعل في الجملة الفعلية . وأما الإسناد غير الأصلي فهو ما يتحقق من عمل المشتقات ضمن الجملة الأصلية حينما لا يكون المشتق ركناً أساسياً في الجملة ، كما في قوله تعالى : ﴿ **وَمَا لَكُمْ لا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنْ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ**

---

(١) المفصّل : ص ٦ .

(٢) شرح المفصل ١ / ٧٢ .

(٣) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : الدكتور فاضل السامرائي : ص ١١ .

(٤) شرح المفصل ١ / ٧٣ .

وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ **الظَّالِمِ أَهْلُهَا** وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا ﴾[النساء :٧٥] ، وقوله تعالى :﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ ۝ **خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ** يَخْرُجُونَ مِنْ الأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ ﴾ [القمر: ٦ ــ ٧] ، وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنْ الأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ يُوفِضُونَ ۝ **خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ** تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ذَلِكَ الْيَوْمُ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ ﴾ [المعارج : ٤٣ ــ ٤٤] . فالكلمات (الظالمُ ، وخُشّعاً ، وخاشعةً) هي مشتقات ، وهي ليست عمدة في الجملة ، وقد عملت فرفعت (اهلُها ، وأبصارُهم) في الآيات السابقات ، وهذا ما أُطلق عليه الإسناد غير الأصلي ، الذي رأى فيه الدكتور فاضل السامرائي مصطلحاً غير أمثل،ورأى أن الأمثل أن يُطلق على الإسناد الأصلي: الإسناد التام ، والإسناد غير الأصلي : الإسناد الناقص [(١)]. والذي يبدو لنا أن الخلاف لفظي ، مع ميلنا إلى استقرار المصطلح القديم ما لم تكن هناك ضرورة تستدعي التغيير .

وهناك تقسيم آخر للإسناد وهو تقسيمه إلى إسناد حقيقي وآخر مجازي ، فمتى ما أُسند الفعل للفاعل النحوي ، وكان مدلول ذلك الفاعل هو الفاعل الحقيقي، فإن الإسناد يكون حقيقياً، وإلاّ كان الإسناد مجازياً [(٢)] . وهذا النوع من الإسناد يُعنى به البلاغيون .

وكذلك يقسم الإسناد إلى إسناد معنوي وآخر لفظي ، فالمعنوي ــ الذي هو الأصل في الإسناد ــ يتحقق حين تنسب للكلمة ما لمعناها [(٣)] ، أي إن المقصود من اللفظ معناه الحقيقي ، نحو : حضر أخوك ، وخالد مسافر ، وأما اللفظي فيتحقق حينَ يُنسب الحكم إلى اللفظ ، كقولنا لا إله إلاّ الله كلمةُ الإخلاص ، وحديث رسول الله (ﷺ) : ((**لا حولَ ولا قوةَ إلاّ بالله كنز من كنوز الجنة**)) [(٤)] .

ولعل من نافلة القول أن نشير إلى أن المسند والمسند إليه هما عمدتا الكلام عند النحاة ، لعدم تحقق الجملة من دونهما لفظاً أو تقديراً ، وما عداهما فهو (فضلات) أو (مكملات) في الجملة ، وهذا لا يعني التقليل من شأن هذه المكملات أو دورها في

---

(١) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ص ٢٠ ــ ٢١ .

(٢) ينظر : إسناد الفعل : ص ٤ ــ ٥ .

(٣) ينظر : حاشية يس على التصريح ١ / ٢٩ ، والجملة العربية تأليفها وأقسامها : ص ٢٦ .

(٤) ينظر : همع الهوامع ١ / ١١ ــ ١٢ ، والحديث ورد بلفظه في السنن الكبرى للنسائي في كتاب (عمل اليوم والليلة) الباب ١٠ رقم الحديث ٩٨٧١ ، ٦ / ١٦ .

الكلام ، ففي أحيان كثيرة لا يمكن أداء المعنى من دونها ، ولكـــن المقـــصود أن هـــذه المكملات ليست طرفاً في الإسناد الأصلي ، ولهذا ذهـــب الـــدكتور محمـــد حماســـة عبد اللطيف إلى القول : " ولعل الأولى هنا أن يُقال : مقيـــدات الحـــدث " [١] . وهـــو مصطلح دال ووظيفي ، إذ يعبّر عن وظيفة المكملات في الجملة العربية .

الجملة : الجيم والميم واللام،أصلان ، أحدهما : حُسْن ،الذي هو نقيض القبح ،والآخر: تجمّع وعِظَمُ خَلْقٍ [٢] ، وأجمل الشيء : جمعه عن تفرقة [٣] . ومن هذا المعنـــى جـــاء معنى الجملة فيما نحسب .

وأما في الاصطلاح فهناك تعريفات كثيرة للجملة منها : أنها الـــصورة اللفظيـــة الصغرى للكلام المفيد ، إذ هي وسيلة نقل ما يجول في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع[٤]. وقيل : هي المركب المتضمن علاقة إسنادية واحدة أو أكثر ، مشروطاً فيهـــا الإفـــادة المعنوية [٥] .

والمطلّع على التراث النحوي العربي يرى أن هنـــاك إشـــكالية فـــي اســـتعمال مصطلحين ، هما : الجملة والكلام ، فسيبويه كان يستعمل مصطلح الكلام فـــي معـــانٍ متعددة ، منها : الدلالة على الجملة ، إذ هو يشترط في الكلام الإســـناد مـــع الإفـــادة المعنوية التامة ، إذ يقول : " ألا ترى أنك لو قلت : فيها عبد الله ، حَـــسُنَ الـــسكوت ، وكان كلاماً مستقيماً ، كما حَسُنَ واستغنى في قولك : هذا عبد الله " [٦] .

وأما النحاة الذين أعقبوا سيبويه فقد ذهب فريق منهم إلى ترادف المصطلحين ، في حين ذهب فريق آخر إلى القول بعدم الترادف ، وانقسم هؤلاء على فـــريقين اثنـــين ، فريق ذهب إلى أن الجملة أعمُّ من الكلام ، وفريق آخر ذهب إلى أن الكلام أعـــمُّ مـــن الجملة ، وإلى هذا مال أكثر الأصوليين ، وعدد من المحدثين [٧] .

---

(١) في بناء الجملة العربية : ص ١٨٥ .

(٢) ينظر : مقاييس اللغة ١ / ٤٨١ مادة (جمل) .

(٣) ينظر : لسان العرب ١٣ / ١٣٥ مادة (جمل) .

(٤) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : الدكتور مهدي المخزومي : ص ٣١ .

(٥) ينظر : الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم ــ دراسة نحوية ــ أطروحة دكتـــوراه ، قدمها : طلال يحيى إبراهيم إلى كلية الآداب ــ جامعة الموصل ، ١٩٩٦ م : ص ١٣ .

(٦) الكتاب ٢ / ٨٨ .

(٧) ينظر تفصيل ذلك في : الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم : ص ٧ ــ ١٣ .

وقــد تباينت كذلك آراء النحاة في تحديــد أقسام الجملة من حيث بناؤها ، ولكن الجمهور على أنها تكون على قسمين : اسمية وفعلية ، وهذا التقسيم هو الأشــيع عنــد الدارسين المحدثين [١] .

في حين كانت هناك تقسيمات أُخَــرُ للجملة تنطلق من زاوية أخرى للنظــر ، إذ قُسّمت الجملة من حيث احتمالها للصدق والكذب إلى خبرية وإنشائية ، وقُــسّمت مــن حيث محلها الإعرابي إلى جمل ذوات محل إعرابي وأخَرَ لامحل لها من الإعراب [٢].

والذي يعنينا هنا هو التقسيم الأول ، فالفرق بين الجملة الاسمية والفعلية يكمن فــي العنصر المتصدر الجملة بموقعه الطبيعي من غير تقديم .

(١) ينظر : الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم : ص ١٤ ــ ١٧ .

(٢) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون ١ / ٢٣٥ ــ ٢٣٧ .

الفصل الأول

قضايا العمل والربطِ والتعلقِ

المبحث الأول

قضايا العمـــل

المبحث الأول
قضايا العمـــــل

بذلَ النحـــاة في درسِ العمـــلِ والعاملِ جهداً غيرَ قليلٍ ، فالإعرابُ عندهم أثرٌ أو نتيجةٌ ، ولا بدَّ للأثرِ من مؤثرٍ ، ولابد للنتيجةِ من سببٍ ، وهم في ذلك متأثرونَ بمنطقِ العصر الذي كانوا يعيشون فيهِ ، إذ إنَّ منْ أساسياتِ المنطقِ أنَّ لكلِ أثرٍ مــؤثِراً ، وأنَّ لكلٍ عملٍ عاملاً .

ومن المعلومِ أنَّ النحــوَ قامَ على أساسِ نظريةِ (العامــل) ، فهي التي وجهتْهُ منذ بدايتِهِ ، وعليها انعقــدتْ أبوابُهُ وموضوعاتُهُ ، وقد برزتْ في كتابِ سيبويه [١] ــ أقدمِ كتابٍ نحويٍ وصلَ إلينا ــ ثم وجهتْ هذه النظرية النحوَ أكثرَ فأكثرَ مع تقدمِ الزمنِ حتى أصبحَ العاملُ في النحوِ كأنه علةٌ حقيقيةٌ تؤثرُ وتُوجِدُ وتمنعُ [٢] .

والعاملُ عند النحاةِ هو : " ما عملَ في غيرهِ شيئاً من رفعٍ ، أو نصبٍ ، أو جرٍّ أو جزمٍ ، على حسبِ اختلافِ العواملِ " [٣] . أو هو : " ما أوجَبَ كونَ آخرِ الكلمةِ علـــى وجهٍ مخصوصٍ منَ الإعرابِ " [٤] .وبناءً على ذلك فإنَّ الكلمةَ أو المعنى إذا كان طالباً لكلمةٍ أخرى كانت تلك الكلمة أو ذلك المعنى عاملاً فيها، وإذا كانت الكلمة مطلوبةً من غيرها كانت معمولةً لـــــه [٥] .

والعوامل نوعـــان :

---

(١) ينظر : المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه ، د . غالب المطلبي و د . حسن الأسدي ، مجلـــة المورد ، المجلد (٢٧) ، العدد (٣) ، سنة ١٤٢٠ هـــ ــ ١٩٩٩ م ، ص ٦ ــ ١٧ .

(٢) ينظر : الدراساتُ النحويةُ واللغوية عند الزمخشري ، د . فاضل السامرائي ، ص ٦٣ .

(٣) شرح المقدمة المحسبة ، ابن بابشاذ ٢ / ٣٤٤ .

(٤) التعريفات ، الشريف الجرجاني ، ص ١٢٠ . وينظر : الحدود النحوية ، الفاكهي ، ص ٨٤ ، وشـــرح الرضي ١ / ٧٢ ــ ٧٣ .

(٥) ينظر : نظرية العامل في النحو العربي ، عبد الحميد مصطفى السيد ، مجلة جامعة دمـــشق ، المجلـــد (١٨) ، العددان (٣ ، ٤) السنة ٢٠٠٢ م ، ص ٤٦ .

١ ـ عوامل لفظيةٌ :

ومعنى العملِ اللفظي أن العملَ : " يأتي مسبباً عن لفظٍ يـصحبُهُ ، كـ مررت بزيدٍ وليت عمراً قائمٌ " [١]،وذلك كحروف الجزمِ والنصبِ والجرِّ وغير ذلك من العوامل اللفظية التي أهمُها الفعلُ ، إذ هو الأصلُ في العملِ .

٢ ـ عوامل معنوية :

ومعنى العملِ المعنويِ أن المعمولَ : " يأتي عارياً من مصاحبةِ لفظٍ يتعلقُ بِهِ كرفع المبتدأ بالابتداء ورفعِ الفعلِ لوقوعهِ موقعَ الاسمِ " [٢] . ومن هنا انطلق الشريف الجرجانيُّ (ت ٨١٦هـ) معرّفاً العاملَ المعنويَ فقال : " العامـلُ المعنـوي هـو الذي لا يكون للسـانِ فيهِ حـظٌ وإنما هو معنىً يُعرفُ بالقلبِ " [٣] .

وقد انطلق النحاة في تعاملهم مع نظريةِ العاملِ من جملةِ منطلقاتٍ ، نوجزُ أهمها فيما يأتي [٤] :

أ ـ لا يجتمعُ عاملانِ على معمولٍ واحدٍ .

ب ـ الأصلُ في العملِ للأفعالِ ، وهي تعملُ في الاسماءِ فقط .

ج ـ كلّما تمكنَ الفعلُ في الفعليةِ كان أوفرَ حظّاً في العملِ .

د ـ يكونُ الاسمُ عاملاً ويُحملُ في ذلك على الفعلِ .

هـ ـ للحرفِ طريقتانِ في العملِ :

ـ الأولـى : أن تكون أصلاً فيه غير محمولٍ على الفعل .

ـ الأخرى : أن يعمل محمولاً على الفعل .

و ـ الحرف لا يعملُ إلاّ إذا كان مختصاً .

---

(١) الخصائص ، ابن جني ١ / ١١٠ .

(٢) م . ن .

(٣) التعريفات ، ص ١٢١ .

(٤) ينظر : إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، ص ٢٣ ـ ٢٨ ، وابن جني النحوي ، د . فاضل السامرائي ، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٢ ، وأبو البركات الأنباري ودراساته النحوية ، د . فاضل السامرائي ، ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩ .

ز ــ مرتبةُ العامل التقدمُ .
ح ــ الأصلُ أن لا يُفصلَ العاملُ عن معمولِهِ .
ط ــ يمكن أن تكونَ الكلمةُ عاملةً ومعمولةً معاً .

ولا يفوتنا أن نذكر أنَّ هذه النظرية لم تسلمْ من نقدِ بعضِ النحاة لجوانبَ منها وذلك لإبعادِها البحثَ النحويَّ عن منهجِهِ السليمِ حسبَ رأيِ هؤلاء الناقدين المعارضــينَ [١] . ولعل أولَ ناقدٍ لنظرية العامل هو ابن جني (ت ٣٩٢ هــ) ، إذ قال : " فالعملُ مــن الرفعِ والنَّصبِ والجرِّ والجزمِ إنما هو للمتكلم نفسهِ ، لا لشيءٍ غيرهِ ، وإنما قالوا : لفظيٌّ ومعنويٌّ لما ظهرتْ آثارُ فعلِ المتكلمِ بمضامّةِ اللفــظِ للفظِ ، أو باشتمــالِ المعنى على اللفظِ . وهذا واضحٌ " [٢] . لكنَّ ابنَ جنيٍ ــ مع هذا ــ لا يطبقُ ما قاله عملياً ، بل على العكسِ ، فهو يجعلُ العاملَ سبباً في تفسير تباينِ علاماتِ الإعرابِ . والأمثلــة علــى تطبيقهِ لنظريةِ العاملِ كثيرةٌ [٣] . وإنَّ بعضَ الباحثينَ يحملُ كلام ابن جني علــى أنــه يقصدُ به أنَّ نظرية العامل تُنسب إلى المتكلم الذي يحقق الإنجازَ اللغويَّ علــى وفــقِ ضبطٍ مخصوصٍ ، وهذا مما لا خلافَ فيه . لكنَّ هذا الضبطَ لا يكونُ اعتباطــاً وإنمــا ضمنَ مكوناتٍ بنائيةٍ تفرضُ علامةَ الإعرابِ التي تُناسبُها [٤] .

لكنَّ الإنكارَ الشديدَ والصريحَ لنظريةِ العاملِ أتى على لسانِ نحويٍ أندلسيٍ هو ابنُ مضاءٍ القرطبيُّ (ت ٥٩٢ هــ) [٥] ، فقد أنكرَ العواملَ كلَّها لفظيَّها ومعنويَّها ، وذكــر

(١) ينظر : الرازي النحوي من خلال تفسيره ، طلال يحيى الطوبجي ، رسالة ماجستير مقدمة إلــى كليــة الآداب ــ جامعة الموصل ١٩٨٦ ، ص ١٥٧ ــ ١٥٨ .

(٢) الخصائص ، ١ / ١١١ .

(٣) ينظر : نظرية العامل عند النحاة العرب ، عبد الله عنبر ، مجلة دراسات ، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد (٢٤) ، عدد (٢) ، آب ١٩٩٧ م ــ ربيع الثاني ١٤١٨ هــ ، ص ٢٦٥ ــ ٢٦٧ ، وابن جنــي النحوي ، ص ١٩٢ ــ ٢٠٥ .

(٤) ينظر : نظرية العامل عند النحاةِ العرب ، مجلة دراسات ، العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مجلد (٢٤) ، عدد (٢) ، آب ١٩٧٧م ــ ربيع الثاني ١٤١٨ هــ ، ص ٢٦٥ .

(٥) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبي ، قاضي الجماعــةِ ، نحــويٌ أندلــسيٌ ، عــالمٌ بالعربيةِ ، وله معرفةٌ بعلومٍ أخرى ، له مؤلفاتٌ كثيرةٌ منها : كتاب الرد علــى النحــاة ، تــوفي ســنة (٥٩٢ هــ) . ينظر : بغية الوعاة ١ / ٣٢٣ ، والأعــلام ١ / ١٤٦ ــ ١٤٧ ، ومعجــم المــؤلفين ١ / ٢٦٨ .

ذلك في كتابه: (**الردُّ على النحاةِ**) فقال : " قصدي في هذا الكتابِ أنْ أحذفَ من النحوِ ما يستغني النحويُ عنه ، وأنبهَ على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك إدعاؤهم أن النصبَ والخفضَ والجزمَ لا يكونُ إلاّ بعاملٍ لفظيٍ ، وأنَّ الرفعَ منها يكونُ بعاملٍ لفظيٍ وبعاملٍ معنويٍ ، وعبّروا عن ذلــك بعباراتٍ توهــمُ في قولنا : (ضربَ زيدٌ عمراً) أنّ الرفعَ الذي في (زيد) والنصبَ الذي في (عمرو) إنما أحدثَهُ ضَرَبَ " [1] ، وقــال في موضعٍ آخرَ من الكتاب : " وأما مذهبُ أهلِ الحقِ فإنَّ هذهِ الأصواتَ إنما هي مــن فعل الله تعالى ، وإنما تُنسَبُ إلى الإنسانِ كما يُنسبُ إليه سائرُ أفعالهِ الاختياريــةِ " [2] . وهو في هذا ينطلقُ من مذهبِهِ الظاهريِ الذي كان يأخذ به .

١ ـ العاملُ في المبتدأ :

اختلف النحاةُ في العاملِ في المبتدأ ، وهذا الخلافُ كان دائراً بــين المذهبين البصري والكوفي في الأساسِ ،وقد تحصلت لدينا أربعةُ آراء أو توجيهاتٍ في المسألة، سنوردُها حسبَ شُيوعها :

أ ـ الابتداءُ هو العاملُ في المبتدأ :

هذا المذهب هــو مذهب سيبويه[3] والبصريين [4] ، وقد اختلفوا هنا في معنى الابتــداء ، فذهب المبردُ (ت ٢٨٥ هــ) إلى أنَّ معنــاه : " التنبيهُ والتعريةُ عن العواملِ " [5] ، وقيلَ : هو الاهتمامُ و " ذلــك الاهتمامُ هو جعلُكَ الشيءَ أولاً لثانٍ ،

---

(١) الردّ على النحاة ، ص ٧٦ .

(٢) م . ن ، ص ٧٧ .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ٤٠٦ ، ٢ /١٢٧ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢٥٦/١ ، وأسرار العربية ، ص ٧٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٦١ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٧٦ ، والارتشاف ٢٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٠٠ ، وشرح الأشموني ١ / ١٨٣ ، والهمع ٢ / ٨ .

(٤) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ، ابن بابشاذ ٢ / ٣٤٥ ، والانصاف ١ / ٤٤ ، وأسرار العربية ، ص ٧٢ ـ ٧٣ ، والتبيين، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥ ، واللباب ، ص ٧٥ ـ ٧٦ ، وشرح المفصل ٢٢٣/١ ، وشرح التسهيل ٢٦١/١ ـ ٢٦٣ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٧٦ ، وشرح الرضي ٢٢٧/١، والارتشاف ٢ / ٢٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٠٠ ـ ٢٠١ ، وائتلاف النصرة ، ص ٣١ ، والهمع ٢ / ٨ .

(٥) المقتضب ٤ / ١٢٦ .

يكونُ الثاني حديثاً عن الأولِ المجردِ من العواملِ اللفظيةِ " [١]. وقيل هو " ما في النفسِ من معنى الإخبارِ " [٢] .

وقال ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـــ) : " ومجموع هذه الصفات هو الابتداء " [٣].ولقد جرت مناظرة بين الفرّاء (ت ٢٠٧هـــ) وبين أبي عمرٍو الجرمي (ت ٢٢٥هـــ) في معنى الابتداء ومعنى العائد ، ونصُّها : " حُكي أنه اجتمع أبو عمرٍو الجرميُّ وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، فقال الفراء للجرمي : أخبرني عن قولهم : " زيدٌ منطلقٌ " لمَ رفعوا زيداً ؟ فقال له الجرمي : بالابتداءِ ، قال له الفراءُ : ما معنى الابتداء ؟ قال : تعريتُهُ من العواملِ ، قال له الفراء :فأظهرهُ ، قال له الجرمي: هذا معنىً لا يُظهرُ ، قال له الفرّاءُ : فمثّلْهُ إذاً، فقال الجرميُّ : لا يتمثلُ ،فقال الفراءُ : ما رأيت كاليومِ عاملاً لا يُظهرُ ولا يتمثل ! فقال له الجرميُّ : أخبرني عن قولهم : " زيدٌ ضربتُهُ " لمَ رفعتُمْ زيداً ؟ فقال : بالهاء العائدة على زيدٍ ، فقال الجرميُ : الهاءُ اسمٌ فكيف يرفعُ الاسم ؟ فقال الفرّاء : نحن لا نُبالي من هذا . فإنّا نجعلُ كلَ واحدٍ من الاسمينِ إذا قلت : " زيدٌ منطلقٌ " رافعاً لصاحبِهِ ، فقال الجرميُّ : يجوز أن يكونَ كذلك في " زيدٌ منطلقٌ " لأنَّ كلَ اسمٍ منهما مرفوعٌ في نفسِهِ فجاز أن يرفَعُ الآخرَ ، وأمّا الهاءُ في " ضربته " ففي محلِ النصبِ ، فكيف ترفعُ الاسمَ ؟ فقال الفراءُ : لا ترفعُهُ الهاءُ ، وإنما رفعناه بالعائدِ على زيدٍ . قال الجرميُّ : ما معنى العائد ؟ قال الفراء : معنىً لا يظهر، قال الجرمي : أظهرْهُ . قال الفراءُ لا يمكنُ إظهارُهُ . قال الجرميُّ : فمثلْهُ ، قال : لايتمثلُ ، قال الجرميُّ : لقد وقعتَ فيما فررتَ منه " [٤] .

---

(١) شرح المقدمة المحسبة ، ٢ / ٣٤٥ . وينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، العكبري ، ص ٢٢٤ ، واللباب في علل البناء والإعراب ، العكبري ، ص ٧٥ ، دراسة وتحقيق : خليل بنيان الحسون ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب ـــ جامعة القاهرة ١٣٩٦ هـــ ـــ ١٩٧٦ م ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٣ ، وشرح الرضي على الكافية ١ / ٢٢٧ ، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، الشرجي الزبيدي ، ص ٣١ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ / ١٨٣ ، والأشباه والنظائر ، السيوطي ١ / ٢٩٥ .

(٢) التبيين ، ص ٢٢٦ . وينظر : شرح المفصل ١ / ٢٢٣ ، وتذكرة النحاة ، أبو حيان ، ص ٣٦٧ . وقد نسبه أبو حيان إلى الزجاج (ت ٣١١ هـــ) . ينظر : تذكرة النحاة ، ص ٣٦٧ .

(٣) المرتجل ، ص ١١٤ .

(٤) الإنصاف ١ / ٤٩ .

والبصريون ــ بناءً على معاني الابتداء المختلفة ــ هم على ثلاثة مذاهب :

١ ــ الابتداء بمعنى : جعل الشيء أولاً لثانٍ ، يكون الثاني حديثاً عن الأول :

هذا التوجيه هو مذهب سيبويه [١] ، وقد صرَّحَ بذلك إذ قال عند حديثه عن العامل في الخبــر: " فأمّا الذي يُبنى عليه [*] شيءٌ هو هو فإنَّ المبنيَّ عليه [*] ، يرتفع به [*] كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبدُ الله منطلقٌ ، ارتفع عبدُ الله لأنه ذُكــرَ ليُبنى عليه المنطلقُ ، وارتفعَ المنطلق لأنَّ المبنيَّ على المبتدأ بمنزلته " [٢]. وذهــب إلى هذا التوجيه ابن السراج[٣] وابن جني[٤] وابن بابشاذ [٥] والعكبــريُّ [٦]وابــن يعــيش [٧] والشرجيُّ الزبيدي [٨] (ت ٨٠٢هــ) [٩] ، ونسبهُ العكبريُّ [١٠] والشرجي الزبيدي [١١] إلى البصريين ،ونسبه ابن مالك إلى سيبويه[١٢] ، وقال العكبريُ مرجحاً هذا المذهب: " وهذا هو القولُ المحقّقُ " [١٣] ، وكذلك رجحهُ ابن يعيش [١٤] وابن مالك [١٥] والــشرجي الزبيديُّ [١٦] ، ونعتوه بالصحيحِ .

---

(١) ينظر : الكتاب ١ / ٤٠٦ ، ٢ / ١٢٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٦١ .
(*) يعني المبتدأ .
(*) يعني الخبرَ .
(*) أي : يرتفع الخبرُ بالمبتدأ .
(٢) الكتاب ٢ / ١٢٧ ، وينظر : ١ / ٤٠٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٦١ ، وشرح الأشــموني ١ / ١٨٣ ، والهمع ، ٢ / ٨ .
(٣) ينظر : الأصول ١ / ٥٨ .
(٤) ينظر : اللمع في العربية ، ص ٢٥ .
(٥) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣٤٥ .
(٦) ينظر : التبيين ، ص ٢٢٤ ، واللباب ، ص ٧٥ ــ ٧٧ .
(٧) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٢٣ ، والأشباه ١ / ٢٩٥ .
(٨) هو عبد الله بن أبي بكر بن أحمد الشرجي اليماني الزبيدي،من علماء العربية،له مصنفات في العربية، توفي سنة (٨٠٢ هــ) . ينظر : بغية الوعاة ١٠٧/٢ ، والأعلام ٥٨/٤ ، ومعجم المؤلفين ٨/٦ .
(٩) ينظر : ائتلاف النصرة ، ص ٣١ .
(١٠) ينظر : التبيين ، ص ٢٢٤ ، واللباب ، ص ٧٥ ــ ٧٦ .
(١١) ينظر : ائتلاف النصرة ، ص ٣١ .
(١٢) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٦١ .
(١٣) اللباب ، ص ٧٥ .
(١٤) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٢٣ ، والأشباه ١ / ٢٩٥ .
(١٥) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٦١ .
(١٦) ينظر : ائتلاف النصرة ، ص ٣١ .

والقائلون بهــذا الرأي قد احتجوا بأن أولويةَ الشيء واقتضاءهُ شيئاً ثانياً إنما هي صفةٌ مختصةٌ بالاسمِ وهي معنى ، والمختصُّ من الألفاظِ عاملٌ ، فكذلك المختصُّ مــن المعاني[1] ، واحتجوا كذلك بأن المبتدأ معمولٌ ، ولابد للمعمول من عاملٍ ، ولا يجــوزُ أن يكون المعمولُ عاملاً في نفسهِ ، ولا أن يكون العاملُ هو التجردَ ولا غيرَ ذلك سوى الأولوية واقتضاءِ الثاني [2] ، ومن حججهم أن المبتدأ رتبتُهُ أن يكون مقدماً وأن يُــسندَ الخبرُ إليه ، فأشبهَ الفاعلَ ، فإن الفاعل يُسندُ إليه الفعلُ [3] ، وهو شرطُ تحقق الفعلِ ، غيرَ أن خبر المبتدأ بعده ، وخبر الفاعل قبله [4] .

٢ ــ الابتداء بمعنى التجرد من العوامل اللفظية :

هذا التوجيه هو مذهب المبرد ، إذ قال : " فأمّا رفع المبتدأ فبالابتداء ، ومعنى الابتداء : التنبيه والتعرية عن العوامل " [5] ، ونسب الفــراءُ هذا الرأي إلى الخليــل ، وأصحابُ الخليل لا يعرفونه [6] ، ونسبه الجرجاني (ت ٤٧١ هــ) [7] ، وابن الأنباري (ت ٥٧٧ هــ) [8] ، وابن عقيــل (ت ٧٦٩ هــ) [9] إلى سيبويه [*] ، مع أن مذهب سيبويه هو أن معنى الابتداء هو جعل الاسمِ أولاً لثانٍ ، يكون الثاني حديثاً عنــه [10] ، كما صرَّح هو بذلك ، وصرَّح بمذهب سيبويه ابنُ مالك [11] ، كما أسلفنا قبــل قليــل . وذهب إلى هذا المذهب السيرافي (ت ٣٦٨هــ)[12] ، وابن الوراق (ت٣٨١هــ) [13]،

---

(١) ينظر : التبيين ، ص ٢٢٥ ، واللباب ، ص ٧٦ .
(٢) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ١ / ٣٤٥ ، والتبيين ، ص ٢٢٦ ، واللباب ، ص ٧٦ ــ ٧٧ .
(٣) ينظر : التبيين ، ص ٢٢٦ ، واللباب ، ص ٨١ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٣ .
(٤) ينظر : اللباب ، ص ٨١ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٣ .
(٥) المقتضب ٤ / ١٢٦ ، وينظر : ٢ / ٤٩ ، ٤ / ١٢ .
(٦) ينظر : إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، البطليوسي ، ص ١١٩ ، وارتشاف الــضرب مــن لــسان العرب ، أبو حيان ٢ / ٢٨ .
(٧) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٢٥٦ .
(٨) ينظر : أسرار العربية ، ص ٧٢ .
(٩) ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ٢٠٠ ــ ٢٠١ .
(*) إنّ من ذكر معنى الابتداء عند سيبويه ذكر أنه التجرد من العوامل إلاّ ابن مالك .
(١٠) ينظر : الكتاب ١ / ٤٠٦ ، ٢ / ١٢٧ .
(١١) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٦١ .
(١٢) ينظر : الارتشاف ٢ / ٢٨ .
(١٣) ينظر : علل النحو ، ص ٣٦٨ .

والجرجاني [١] ، والزمخشري [٢] ، وابن عصفور [٣] ، وابن هشام [٤] .

وقد فصَّلَ ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) القول في هذا العامل (الابتداء بمعنى التجرد) حسب ما فَهِمَ من قول الزمخشري إذ قال ابن يعيش : " وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفعُ بالابتداء ، وهو معنىً ، ثم اختلفوا فيه ، فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعري من العوامل اللفظية ، وقال الآخرون : هو التعري وإسنادُ الخبر إليه ، وهو الظاهرُ من كلام صاحب هذا الكتاب " [٥] [*] ، يعني الزمخشري حسب ما يرى الشارحُ ، أمّا قول الزمخشري فهو : " وكونُهُما مجرَّدين للإسناد هو رافعُهما لأنه معنىً قد تناولهما تناولاً واحداً " [٦] ، والعامل في المبتدأ ــ على رأي هؤلاء ــ معنويٌّ، وردَّ هذا المذهب جملةً بأنَّ التجرد من العوامل هو عدمٌ وعدمُ الشيء لا يكون عاملاً [٧] .

٣ ــ الابتداءُ هو ما في النفس من معنى الإخبار :

وهذا التوجيه هو مذهب الزجاج (ت ٣١١ هـ) [٨] [*] ، وعلل ذلك بأن " الاسمَ لمّا كان لابُدَّ له من حديثٍ يحدث عنه، صار هذا هو المعنى الرافع للمبتدأ " [٩] ،

---

(١) ينظر : المقتصد ١ / ٢٥٦ .

(٢) ينظر : المفصل ، ص ٢٤ .

(٣) ينظر : شرح الجمل ١ / ٣٥٦ .

(٤) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ١٣٧ .

(٥) شرح المفصل ٢٢٣/١ . وينظر : تذكرة النحاة ، ص ٣٦٦ ــ ٣٦٧ ، والأشباه ١ / ٢٩٥ .

(*) ذكر العكبري (التجرد وإسناد الخبر) ضمن قول البصريين بأن التجرد هو العاملُ في المبتدأ . ينظر : التبيين ، ص ٢٢٤ ، ونسبه في اللباب إلى المبرد وغيره ، إذ قال : " والقولُ الثاني : أن العاملَ فيه تجرُّدُه عن العوامل اللفظية ، وإسنادُ الخبر إليه ، رُوِيَ عن المبرد وغيره " اللباب ، ص ٧٦ ، ومذهب المبرد هو القول بالتجرد كما أسلفنا . فدلَّ ذلك على أن زيادة لفظة (إسناد) لا تدلُّ على زيادةِ معنىً جديدٍ ، بل هو تفصيلٌ قاله الزمخشري حسب فهمه .

(٦) المفصل ، ص ٢٤ .

(٧) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣٤٥ ، والإنصاف ١ / ٤٦ ، والتبيين ، ص ٢٢٦ ، واللباب ، ص ٧٦ ــ ٧٧ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٣ ، وشرح الرضي ١ / ٢٢٧ .

(٨) ينظر : علل النحو ، ص ٣٦٩ ، وإصلاح الخلل ، ص ١١٩ ، واللباب ، ص ٧٦ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٣ ، والأشباه ١ / ٢٩٥ .

(*) ذكر ابن الأنباري هذا التوجيه في (أسرار العربية) ، ص ٧٢ ، وذكره العكبري في (التبيين) ، ص ٢٢٥ ، ونسباه إلى بعضِ البصريينَ ، ولمْ ينسباه إلى الزجاج .

(٩) علل النحو ، ص ٣٦٩ ، وينظر : إصلاح الخلل ، ص ١١٩ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٣ ، والأشباه ١ / ٢٩٥ .

ورُدَّ بأنه لو كان الأمرُ كما ذكر الزجاج لما جازَ أن يُنصب المبتدأ إذا دخل عليه عاملُ النصب ، لأن دخوله عليه لم يغير معنى الإخبارِ والحديثِ عنه [١] ، ولما جاز أن يدخل عاملٌ عليه وهو باقٍ [٢] ، ورُدَّ أيضاً بأن " تصورَ معنى الابتداء سابقٌ علــى تــصورِ معنى الخبر " [٣] .

ب ــ الخبر هو العاملُ في المبتدأ :

وهو مذهبُ الكوفيين ، فالخبر عندهم رافــعٌ للمبتدأِ والمبتدأُ رافعٌ للخبرِ فهما يترافعان [٤]. فهم يرونَ أن المبتدأ لابدَّ له من خبرٍ،والخبرَ لابدّ له من مبتدأٍ ، فهما جزءانِ لا ينفكُ أحدُهما عن صاحبِهِ،ولا يتم الكلامُ بدونهما، فلا يمتنعُ عند الكوفيين أن يعمل كلُ واحدٍ منهما في صاحبه [٥] ، فليسَ هذا بِدعاً من الأحكام النحوية في العمل، ذلك أنــه جاء ــ مثلاً ــ في القرآن الكريم قوله ــ تعالى ــ : ﴿ **أَيًّا مَا تَـدْعُوا فَلَـهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى** ﴾ [الإسراء : ١١٠] فنصب (أياً) بـــ (تدعو) ، وجزم (تدعو) بـــ (أيّاً) ، فكان كلُ واحدٍ منهما عاملاً ومعمولاً [٦] .

وقد نســب العكبري هــذا الرأي إلى الفــراء [٧] ، في حيــن نــسبه الرضـــي (ت ٦٨٦هــ) إلى الفرّاء والكسائي (ت ١٨٩هــ) [٨]. ومما يلفت النظرَ أنَّ أبا حيان

---

(١) ينظر : علل النحو ، ص ٣٦٩ ، وأسرار العربيــة ، ص ٧٢ ــ ٧٣ ، واللبــاب ، ص ٧٧ ، وتــذكرة النحاة ، ص ٣٢٥ .

(٢) ينظر : علل النحو ، ص ٣٦٩ ، وأسرار العربية ، ص ٧٣ ، واللباب ، ص ٧٧ ، وتــذكرة النحــاة ، ص٣٢٥ .

(٣) اللباب ، ص ٧٧ .

(٤) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣٤٥ ، وإصلاح الخلل ، ص١٢٢ ، وأسرار العربيــة ، ص ٧٣ ، والتبيين ، ص ٢٢٥ ، واللباب ، ص ٧٦ ، وشرح المفصل ٢٢٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٤ ، وتذكرة النحاة ، ص ٣٦٦ ، وأوضح المسالك ١٣٧/١ ، وائتلاف النصرة ، ص ٣٠ ، والهمع ٢ / ٨ .

(٥) ينظر : الإنصاف ١ / ٤٤ ــ ٤٥ ، والتبيــين ، ص ٢٢٧ ، وشــرح المفــصل ١ / ٢٢٢ ، وائــتلاف النصرة ، ص ٣٠ ــ ٣١ ، وشرح التصريح ١ / ١٥٩ ، والهمع ٢ / ٨ .

(٦) ينظر : الإنصاف ١ / ٤٥ ، والتبيــن ، ص ٢٢٧ ، وشــرح المفصل ١ / ٢٢٢ ، وشــرح التصريح ١ / ١٥٩ ، والهمع ٢ / ٩ .

(٧) ينظر : التبيين ، ص ٢٣٠ ، واللباب ، ص ٨٠ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٢٧ .

(ت ٧٤٥هــ) [١] والسيوطي (ت ٩١١هــ) [٢] يذكرانِ أنَّ ابنَ جنـــيٍ يقـــول بـــأنَّ المبتدأ والخبرَ مترافعان مع أنَّ ابن جنيٍ ذهبَ إلى أنَّ رافعَ المبتدأ هو الابتداء ، كمـــا أشرنا سابقاً [٣] . واختار هذا الرأي أبو حيان [٤] والسيوطيُّ [٥] .

وقـــد رَدَّ البصريون توجيهَ الكوفيين هذا بأدلةٍ ذكرتها كتـــبُ الخـــلافِ النحـــوي وغيرها[٦] . ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ هذه المسألة نظريةٌ ، ولا تأثيرَ لها فـــي العمليـــةِ الكلاميةِ ، ولهذا فلن نطيلَ الكلامَ فيها أكثرَ من هذا .

ج ــ الذكر العائدُ من الخبرِ على المبتدأ هو العامل في المبتدأ :

وهو رأيٌ آخرُ للكوفيين ، وهو أنَّ الذكرَ الذي في الخبرِ هو العاملُ في المبتدأ [٧] ، فإن لم يكن ذكرٌ ترافعا [٨]، وذكر البطليوسي (ت ٥٢١ هــ) [٩] وابن الأنباري [١٠] أنه مذهب الفرّاء ، في حين ذكر أبو حيان نقلاً عن الفـــرّاء أنـــه مـــذهب الكسائي [١١] . والمرادُ بالذكرِ الضميرُ أو الرابطُ العائدُ من الخبرِ على المبتدأِ ، كأنـــه سببٌ في تذكرهِ واستحضارهِ .

---

(١) ينظر الارتشاف ٢ / ٢٩ .
(٢) ينظر : الهمع ٢ / ٩ .
(٣) ينظر : اللمع ، ص ٢٥ .
(٤) ينظر : الارتشاف ٢ / ٢٨ ــ ٢٩ .
(٥) ينظر : الهمع ٢ / ٩ .
(٦) ينظر : إصلاح الخلل ، ص ١٢٢ ــ ١٢٣ ، والإنصاف ١ / ٤٨ ــ ٤٩ ، والتبيـــين ، ص ٢٢٦ ــ ٢٢٨ ، واللباب ، ص ٧٧ ــ ٧٨ ، ٨٠ ــ ٨١، وشرح المفصل ٢٢٢/١، وشرح التسهيل ،٢٦٣/١ ، وشرح ابن الناظم، ص ٧٧، وائتلاف النصرة ، ص ٣١ ، وشرح التصريح ١٥٩/١، والهمع ٢/ ٩ .
(٧) ينظر : الخصائص ١ / ١٩ ، ٢٠٠ ، والتبيين ، ص ٢٢٥ ، واللباب ، ص ٧٦ ، وشـــرح التـــسهيل ١ / ٢٩٩ ، والارتشاف ٢ / ٢٩ ، وتذكرة النحاة ، ص ٣٦٦ ، والهمع ٢ / ٩ .
(٨) ينظر : الارتشاف ٢ / ٢٩ ، والهمع ٢ / ٩ .
(٩) ينظر : إصلاح الخلل ، ص ١٢٣ .
(١٠) ينظر : الإنصاف ١ / ٤٩ .
(١١) ينظر : تذكرة النحاة ، ص ٣٦٦ .

وهذا التوجيه كما هو واضحٌ منبثقٌ عن التوجيه السابقِ ومفرَّعٌ عنه ، وقد ذكرَ ابن جنى هذا الرأيَ في الخصائص وردَّهُ وبيَّنَ فساده ، فقال في باب إسقاطِ الــدليلِ : " ومن ذلك قول البغداديين (*) : إنّ الاسمَ يرتفعُ بما يعودُ عليه من ذكرِهِ، نحو: زيدٌ مررتُ به ، وأخوكَ أكرمتُهُ . فارتفاعُهُ عندهم إنما هو لأنَّ عائداً عادَ عليهِ ، فارتفع بذلك العائدِ وإسقاط هذا الدليلِ أن يُقال لهم : فنحنُ نقولُ : زيدٌ هل ضربته ؟ وأخــوك متى كلمته ؟ ومعلومٌ أنَّ ما بعد حرف الاستفهامِ لا يعملُ فيمــا قبله ، فكما اعتبرَ أبو عثمان أنَّ كــلَّ صفةٍ فينبغي أن تكونَ مفيدةً فأُوجِدَ أن من الصفاتِ مالا يفيدُ ، وكان ذلك كسْراً لقولِهِ . كذلك قول هؤلاء : إنَّ كل عائدٍ على اسمٍ عارٍ من العوامل يرفعهُ، يُفسِدُهُ وجودُ عائــدٍ على اسمٍ عارٍ من العواملِ وهو غيرُ رافعٍ له ، فهذا طريقُ هذا " [(١)].وذكر هذا الــرأي العكبريُ (*) وردَّ عليه فقال : " وأمّا ارتفاعُهُ بالعائد فلا يَصِحُّ لثلاثة أوجه :

أحدها : أن العائدَ لا يعملُ في الظرفِ ولا في الحالِ مع أنَّ العاملَ فيهما قد يكونُ معنىً ضعيفاً ، فألاّ يعملَ هنا أولى . **والثاني** : أنه يُفضي إلى عمــلِ ما فــي الــصلةِ قبــل الموصولِ ، وذلك باطلٌ ، ألا ترى أن الفعلَ لو كان في ذلك الموضعِ لمْ يعملْ فالضمير أولى . **والثالثُ** : أنَّ العائدَ لو رفعَ للزمَ الرفعُ في قولك : زيداً ضربتُهُ ، ولمّا جــاز أن يعملَ فيه المحذوفُ ويُلغى العائدُ دلَّ أنه ليس بعاملٍ " [(٢)] . وذكر هذا الرأي أبو حيان [(٣)] والسيوطيُّ [(٤)] ، وزادا أنه إن لم يكنْ ثَمَّ ذكرٌ (ضميرٌ) عائدٌ ترافعا، نحو : القائم زيدٌ .

د ــ إسناد الخبر إلى المبتدأ هو العامل في المبتدأ :

وهو رأيٌ ذكره العكبريُّ ولم ينسبْهُ إلى أحدٍ ولكنّه ردَّه فقال : " وأمّا نفسُ إسنادِ الخبــرِ فغيرُ عاملٍ لأنَّ حكمَ العاملِ أن يكــونَ قبلَ المعمولِ ، وحكمَ الخبــر أن يكــونَ بعــد المبتدأ، فهما يتنافيانِ " [(٥)] .

(*) سبق له أن نسب هذا إلى الكوفيين ١ / ١٩ ، وكما هو معلومٌ فإن مصطلح (البغداديين) مرادفٌ عنــد ابن جني لمصطلح (الكوفيين) . ينظر : الدرس النحوي في بغداد ، د . مهدي المخزومي ، ص ٢٢٠ ــ ٢٢١ .

(١) الخصائص ١ / ٢٠٠ .

(*) لم يذكر صاحبُ الإنصاف هذا الرأيَ . ينظر : الإنصاف ١ / ٤٤ ــ ٥١ .

(٢) التبيين ، ص ٢٢٧ ، وينظر : اللباب ، ص ٧٦ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٢ / ٢٩ .

(٤) ينظر :الهمع ٢ / ٩ .

(٥) التبيين ، ص ٢٢٦ ، وينظر : اللباب ، ص ٧٧ .

٢ ــ العاملُ في الخبر :

اختلف النحاةُ في رافعِ الخبر كما اختلفوا في رافعِ المبتدأ ، وإن كان الخلافُ هنا أقلَّ حدّةً مما سبق ، إذ إن الخبر مسبوقٌ بالمبتدأ ،أي بعاملٍ لفظيٍ ، فهو أيسرُ خطباً من المبتدأ الذي يتصدرُ الجملةَ من غيرِ عاملٍ لفظيٍ يسبقُهُ. وسنذكرُ آراء النحاة منسوقةً حسب شيوعها لدى الدارسين ، وهو المقياسُ نفسه الذي اتبعناه في المسألةِ السابقة .

أ ــ الابتداءُ والمبتدأُ هما رافعا الخبرِ [١] :

وهذا التوجيه بصريٌ ، بل هو قولُ كثيرٍ من البصريينَ ، وكأنهم أرادوا بذلك تعزيزَ قولهم في رافع المبتدأ ، ولهذا قال ابن يعيشَ : " وهذا القولُ عليه كثيرٌ من البصريينَ " [٢] . وحجتهم في ذلك أن الابتداء لا ينفك عن المبتدأ وليس للخبر معنىً إلاّ بهما ، فوجب أن يعملا فيه [٣] . وقد جَنَحَ إلى هذا المذهبِ المبردُ ــ وهو من أعمدةِ المدرسةِ البصرية ــ إذ يقول : " ونظيرُ ذلك من الاسماء قولُكَ : زيدٌ منطلقٌ ، فزيدٌ مرفوعٌ بالابتداء ، والخبرُ رُفعَ بالابتداء والمبتدأ " [٤]. وإلى هذا ذهب ابن السراج (ت ٣١٦ هــ) ، إذ قال : " فالمبتدأ رُفعَ بالابتداء ،والخبر رفع بهما، نحو قولك : اللهُ ربُنا،ومحمدٌ نبيُنا " [٥]. ونُسب هذا المذهبُ إلى الزجاج (ت ٣١١هــ) [٦] أيضاً ، ورآه ابن الوراق جيداً [٧]،وإليه ذهبَ ابنُ جني، فقال متحدثاً عن رافعِ الخبــرِ: "إنما الرافعُ له

---

(١) ينظر : علل النحو ، ص ٣٧١ ــ ٣٧٢ ، وأسرار العربية ، ص ٧٧ ، والإنصاف ١ / ٤٤ ، والتبيين ، ص ٢٣٠ ، واللباب ، ص ٧٩ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٣ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٥٧ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٠١ ، وائتلاف النصرة ، ص ٣١ ، وشرح التصريح ١ / ١٥٩ ، والهمع ٢ / ٨ .

(٢) شرح المفصل ١ / ٢٢٣ .

(٣) ينظر : علل النحو ، ص ٣٧١ ــ ٣٧٢ ، والمقتصد ١ / ٢٥٦ ، والإنصاف ١ / ٤٦ ، وأسرار العربية ، ص ٧٧ ، والتبيين ، ص ٢٣١ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٣ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٥٧ ، وشرح التصريح ١ / ١٥٩ .

(٤) المقتضب ٢ / ٤٩ ، وينظر : ٤ / ١٢٦ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٧٦ ، وشرح الأشموني ١ / ١٨٣ .

(٥) الأصول ١ / ٥٨ .

(٦) ينظر : شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، السلسيلي ١ / ٢٧٢ .

(٧) ينظر : علل النحو، ص ٣٧٢ .

المبتدأُ والابتداءُ" [١] . وذهبَ إليه أيضاً ابن بابشاذ [٢] [٣] .

ولابُدَّ مِن أن نشيرَ إلى أن أبا حيان ذكر أن بعض النحاةِ قد نسبوا إلى المبرد القولَ بأن الخبر مرفوعٌ بالمبتدأ [٤]، وهو خلافُ رأيه الذي وجدناه في كتابه (**المقتضب**) وهو أن الخبرَ مرفوعٌ بالابتداء والمبتدأ [٥] ، وكذلك وجدنا هذا الرأي منسوباً إلى المبرد عند ابن الناظم (ت ٦٨٦ هـ) [٦] والأشموني (ت ٩٠٠ هـ) [٧] .

ولابدَّ من أن نشيرَ أيضاً إلى أن العكبريَّ [٨] وأبا حيان [٩] والسلسيليَّ (ت ٧٧٠هـ) [١٠] والأزهري (٩٠٥ هـ) [١١] والسيوطيَ [١٢] قد نسبوا إلى ابن السراج الرأيَ القائل بأن الخبرَ يرتفعُ بالابتداء وحده ، وهو خلافُ رأيهِ الذي وجدناه في كتابه (**الأصول**) وهو أن الخبر مرفوعٌ بالابتداء والمبتدأ [١٣] .

وتجدرُ الإشارةُ أيضاً إلى أنَّ العكبريَّ [١٤] قد نسب إلى ابن جني القول بأن الخبر مرفوعٌ بالمبتدأ ، وكذلك نقل الرضي عن بعضهم هذه النسبة إلى ابن جني [١٥] ، وهو خلاف رأيه الذي وجدناه في كتابه (**الخصائص**) ، وهو أن الخبر مرفوعٌ بالابتداء والمبتدأ [١٦] .

---

(١) الخصائص ٢ / ٣٨٧ .

(٢) **ابن بابشاذ** : هو طاهر بن أحمد بن داود المصري الجوهري ، معروف بـ (ابن بابشاذ) نحوي لغوي ، له مصنفات في النحو ، توفي سنة (٤٦٩ هـ) . ينظر : بغية الوعاة ٢ / ١٧ .

(٣) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٢٤٦ .

(٤) ينظر : الارتشاف ٢ / ٢٨ .

(٥) ينظر : المقتضب ٢ / ٤٩ ، ٤ / ١٢٦ .

(٦) ينظر : شرح ابن الناظم ، ص ٧٦ .

(٧) ينظر : شرح الأشموني ١ / ١٨٣ .

(٨) ينظر : التبيين ، ص ٢٢٩ ، واللباب ، ص ٧٨ .

(٩) ينظر : الارتشاف ٢ / ٢٨ .

(١٠) ينظر : شفاء العليل ١ / ٢٧٢ .

(١١) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٥٩ .

(١٢) ينظر : الهمع ٢ / ٨ .

(١٣) ينظر : الأصول ١ / ٥٨ .

(١٤) ينظر : التبيين ، ص ٢٢٩ .

(١٥) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٢٧ .

(١٦) ينظر : الخصائص ٢ / ٣٨٧ .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ هذا الرأيَ لم يسلمْ من التضعيف والردِّ عليه [١] . والعامل في الخبر ــ على هذا الرأي ــ عامــلان : معنويٌّ ولفظيٌّ . فالمعنويُ هو الابتــداءُ ، واللفظيُّ هو المبتدأ ، واجتماعُ عاملينِ معنويٍ ولفظيٍ كان أحدَ الأســبابِ التي أدت إلى ضعفِ هذا الرأي وردِّهِ ، إذ إنَّ مثلَ هذا الاجتماعِ لم يُعْهَدْ [٢] .

ب ــ الابتداءُ هو العاملُ في الخبرِ بوساطةِ المبتدأ :

إنَّ هذا الرأيَ ــ فيما يبدو ــ جاء تفريعاً عن الرأيِ السابقِ القائلِ بأنَّ الابتداءَ والمبتدأَ هما العاملان في الخبرِ، ولذا لمْ نجد ردّاً عليه بــصورة منفــردةٍ . وهذا التوجيهُ هو مذهب الجرجاني [٣] ، وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أن أبا البركــات بــن الأنباري قد اختارَ هذا التوجيهَ ، وشرحَهُ بدقةٍ ، ووضَّحَ المرادَ منه من خــلالِ التشبيهِ بمثالٍ من الواقعِ ، فقال : " والتحقيقُ فيه عندي أن يُقال : إن الابتداءَ هو العامــلُ فــي الخبرِ بواسطةِ المبتدأ ، لأنه لا ينفكُ عنه ، ورتبتُهُ أن لا يقعَ إلاّ بعدَه ، فالابتــداءُ يعملُ في الخبرِ عند وجودِ المبتدأ ، لا بِهِ ، كما أنَّ النارَ تُسخِنُ الماءَ بواسطةِ القِدْرِ والحطبِ ، فالتسخين إنما حَصَلَ عند وجودهما ، لا بِهِما ، لأنَّ التسخينَ إنما حصلَ بالنارِ وحدها ، فكذلك ها هنا ، الابتداءُ وحدَهُ هو العاملُ في الخبرِ عند وجودِ المبتدأ ، إلاّ أنــه عامــلٌ معه ، لأنه اسمٌ ،والأصلُ في الاسماء أن لا تعمل " [٤]، وكذلك ذهــبَ إلى هذا التوجيه العكبريُّ [٥]، وابن يعيش [٦].

وتجدرُ الإشارةُ إلى أن ابن مالك قد نسبَ هذا المذهبَ إلى المبرد [٧] ، وقد علمنا أن مذهب المبرد هو أن العامل في الخبر هو الابتداءُ والمبتدأُ من دون القول بوســاطة المبتدأ [١] ، والعامل في الخبر ــ هنا ــ معنويٌّ ، وهو الابتداء ولكن بوساطة المبتدأ .

---

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٤٦ ، وأسرار العربية ، ص ٧٧، والتبيــين ، ص ٢٣١ ــ ٢٣٢ ، واللبــاب ، ص ٨٠ ــ ٨١ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٣ ــ ٢٢٤ ، وشرح الجمــل ، ابــن عــصفور ١ / ٣٥٧ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٧٦ ، وشرح الأشموني ١ / ١٨٣ .

(٢) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٥٩ .

(٣) ينظر : المقتصد ١ / ٢٥٦ ــ ٢٥٧ .

(٤) الإنصاف ١ / ٤٦ ــ ٤٧ .

(٥) ينظر : التبيين ، ص ٢٣٢ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٢٤ ، والأشباه ١ / ٢٩٥ ــ ٢٩٦ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٦٢ .

ج ــ الابتداءُ وحده هو العامل في الخبر [٢] :

وهو التوجيهُ الثالثُ الذي وَجَدَ سبيلَهُ إلى التراثِ النحوي البــصري ، وهو مفرَّعٌ عن التوجيهِ الأولِ أيضاً . والابتداء على هذا التوجيه هو العاملُ في المبتــدأ والخبر معاً . وحجة القائلين بهذا " أنَّ الابتداء يقتضي اسمينِ ، وقد عَمِــلَ في أحدهما فيعملُ في الآخر ، كــ " كــان " و " إنَّ " " [٣] . وقد ذهــب إلى هــذا الرأي الأخفش (ت ٢١٥ هــ) [٤] ، والجرمي [٥] ، والسيرافي [٦] ، ورآه ابن الوراقِ جيداً [٧] ، وذهب إليه الرماني (ت٣٨٤هــ)[٨] ورآه ابن بابشاذ صحيحاً [٩]، وهو مذهب الزمخشري[١٠] ، والجزولي (٦١٠ هــ) [١١] ، وابن عصفور (ت ٦٦٩ هــ) [١٢] ، ورأى الشرجي الزبيديُ أنه الأصحُّ [١٣] ، وقد نسب الفرّاءُ هذا المذهب إلى الخليل ، وأصحابُ الخليلِ لا يعرفونه[١٤].وهذا التوجيهُ لا يخلو من تضعيفِ بعضِ النحاة له [١٥] . والعامل في الخبر ــ حسبَ هذا التوجيه ــ معنويٌّ أيضاً .

---

(١) ينظر : المقتضب ٢ / ٤٩ ، ٤ / ١٢٦ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٧٦ ، وشرح الأشموني ١ / ١٨٣ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٤٤ ، وأسرار العربية ، ص ٧٧ ، والتبيين ، ص ٢٢٩ ، واللباب ، ص ٧٨ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٥٧ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٤ ، وشرح ابــن النــاظم ، ص ٧٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٠١ ، وشرح الأشموني ١ / ١٨٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٥٩ ، والهمع ٢ / ٨ .

(٣) علل النحو ، ص ٣٧١، وينظر : الإنصاف ٤٦/١ ، وأسرار العربية ، ص ٧٧، والتبيين، ص٢٣٠ ، واللباب ، ص ٧٨ ــ ٧٩ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٣ ، وشرح ابــن النــاظم ، ص ٧٦ ، وشــرح الأشموني ١ / ١٨٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٥٩ ، والهمع ٢ / ٨ .

(٤) ينظر : الارتشاف ٢ / ٢٨ ، وشفاء العليل ١ / ٢٧٢ ، والهمع ٢ / ٨ . .

(٥) ينظر : الارتشاف ٢ / ٢٨ ، وشفاء العليل ١ / ٢٧٢ .

(٦) ينظر : الارتشاف ٢ / ٢٨ .

(٧) ينظر : علل النحو ، ص ٣٧٢ .

(٨) ينظر : الارتشاف ٢ / ٢٨ ، وشفاء العليل ١ / ٢٧٢ ، والهمع ٢ / ٨ .

(٩) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٢٨٩ .

(١٠) ينظر : المفصل ، ص ٢٤ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٣ ، وشرح الرضي ١ / ٢٢٧ .

(١١) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٢٧ .

(١٢) ينظر : شرح الجمل ١ / ٣٥٧ .

(١٣) ينظر : ائتلاف النصرة ، ص ٣١ .

(١٤) ينظر : إصلاح الخلل ، ص ١١٩ ، والارتشاف ٢ / ٢٨ .

(١٥) ينظر : الإنصاف ١ / ٤٧ ، والتبيين ، ص ٢٣٠ ــ ٢٣١ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٥٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٦١ ــ ٢٦٣ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٧٦ ، وشــرح الأشــموني ١ / ١٨٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٥٩ ، والهمع ٢ / ٨ .

د ــ المبتدأ هو العاملُ في الخبر [١] :

وهو توجيهٌ جنحَ إليه عددٌ من البصريين أيضاً منطلقين من فكــرةِ أن المبتدأ مرفوعٌ بالابتداءِ ، وأمّا الخبرُ فيكون مرفوعاً بالمبتدأ ،وهو عاملٌ لفظيٌ ســابقٌ للخبر ، فالمبتدأ هو أحدُ جزءَ ي الجملةِ ،فعملَ فيما يلازمُهُ كالفعــلِ مع الفاعلِ ، واللفظُ أقوى من المعنى فعملَ في الخبرِ ، ولم يعمل الابتــداءُ في الخبرِ لأنه معنىً ، والمعنى ضعيفٌ [٢] .وحجتُهم كذلك أن معنى الابتداء يبطلُ بدخولِ العامل على المبتدأ ، والمبتدأ لا يبطل معناه بدخولِ العاملِ عليه [٣] . وهذا المذهبُ هو مذهب سيبويه [٤] ، إذ قال : " فأمّا الذي يُبنى عليه شيءٌ هو هو فإنَّ المبنيَّ عليه يرتفعُ به كما ارتفعَ هو بالابتــداء ، وذلك قولُك : عبدُ اللهِ منطلقٌ ، ارتفعَ (المنطلق) لأنَّ المبنيَّ على المبتدأ بمنزلته " [٥] . ونسب العكبريُّ هذا المذهب إلى أبي علي الفارسي [٦] ، وكذلك نقل الرضي هذه النسبة إلى الفارسي عن بعض النحاة [٧]،واختار ابن مالك (ت٦٧٢هــ) ، هذا الرأي ، ونعته

---

(١) ينظر : الكتاب ١ / ٤٠٦ ، ٢ / ١٢٧ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣٤٦ ، والإنــصاف ١ / ٤٤ ، وأسرار العربية ، ص ٧٧ ، والتبيين ، ص ٢٢٩ ، واللباب ، ص ٧٩ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٤ ، وشرح الرضي ١ / ٢٢٧ ، والارتشاف ٢ / ٢٨ ، وائتلاف النصرة ، ص ٣١ ، وشرح الأشــموني ١ / ١٨٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٥٨ ، والهمع ٢ / ٨ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٤٧ ، والتبيين ، ص ٢٣١ .

(٣) ينظر : التبيين ، ص ٢٣١ .

(٤) ينظر : الكتاب ١ /٤٠٦ ، ٢ / ١٢٧ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٤ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٦١ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٧٦ ، وشرح الرضي ١ / ٢٢٧ ، والارتشاف ٢ / ٢٨ ، وشرح ابن عقيــل ١ / ٢٠١ ، وشرح الأشموني ١ / ١٨٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٥٨ ، والهمع ٢ / ٨ .

(٥) الكتاب ٢ / ١٢٧ ، وينظر : ١ / ٤٠٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٦١ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٧٦ ، وشرح الأشموني ١ / ١٨٣ ، والهمع ٢ / ٨ .

(٦) ينظر : التبيين ، ص ٢٢٩ ، واللباب ، ص ٧٩ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٢٧ .

بأنه صحيحٌ [١] . وكذلك اختـاره ابـن النـاظم [٢] وابـن هـشام [٣] وابـن عقيـل (ت ٧٦٩ هــ) [٤] .

ولابدَّ من أن نشيرَ ــ هنا ــ إلى أن الجرجاني (ت ٤٧١ هــ) [٥] ، وابـن الأنباري [٦] قد عزوا إلى سيبويه القولَ بأن رافعَ الخبر هو الابتداءُ والمبتدأُ ،وهو خلاف رأيه الذي وجدناه ــ هنا ــ وهو أن رافع الخبر هو المبتدأ وحدَهُ .

وهذا الرأيُ هو الآخرُ لم يسلمْ من نقد النحاةِ وتضعيفهم له [٧] . والعامل ــ حسب هذا التوجيه ــ لفظيٌّ .

وتجدر الإشارةُ هنا إلى أن الآراءَ الأربعةَ المتقدمةَ الذكرِ هي آراءُ البـصريين التي حكتها عنهم كتبُ النحوِ المتقدمة .

هــ ــ المبتدأ هو العامل في الخبر ، والخبر عامل فيه [الترافع] :

وهذا الرأي يختلف عن سابقِهِ ، فالمبتدأُ هنا يرفعُ الخبرَ ، والخبرُ يرفعُ المبتدأ ، فهما يترافعانِ ، وهذا مذهبُ الكوفيينَ . وقد سبق توضيحُ ذلك عند الكلام على رافع المبتدأ [٨] .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٦١ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٤ .
(٢) ينظر :شرح ابن الناظم ، ص ٧٦ .
(٣) ينظر : أوضح المسالك ١ / ١٣٧ .
(٤) ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ٢٠١ .
(٥) ينظر : المقتصد ١ / ٢٥٦ .
(٦) ينظر : أسرار العربية ، ص ٧٧ .
(٧) ينظر : الإنصاف ١ / ٤٨ ، والتبيين ، ص ٢٣١ ــ ٢٣٢ ، واللبـاب ، ص ٧٩ ، وشـرح المفـصل ١ / ٢٢٤ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٥٧ ، وشرح التصريح ١ / ١٥٩ ، والهمع ٢ / ٨ .
(٨) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣٤٥ ، وإصلاح الخلل ، ص ١٢٢ ــ ١٢٣ ، والإنـصاف ١ / ٤٤ ــ ٤٥ ، ٤٨ ــ ٤٩ ، وأسرار العربية ، ص ٧٣ ، والتبيين ، ص ٢٢٥ ــ ٢٢٨ ، واللباب ، ص ٧٦ ــ ٧٨ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٢ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٤ ، وشرح التـسهيل ١ / ٢٦٣ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٧٧ ، وشرح الرضي ٢٢٧/١ ، والارتشاف ٢ / ٢٨ ــ ٢٩ ، وتذكرة النحاة ، ص ٣٦٦ ، وأوضح المسالك ١٣٧/١ ، وائتلاف النصرة ، ص ٣٠ ــ ٣١، وشرح التصريح١٥٩/١ ، والهمع ٢ / ٨ ــ ٩ .

والعامل في الخبر ــ على هذا الرأي ــ لفظيٌ ، كما أنَّ العامــل في المبتدأ لفظيٌ أيضاً ، إذ هناك تبادلٌ في العملِ حسبَ هذا التوجيهِ .

٣ ــ عاملُ النصبِ في الظرفِ الواقعِ خبراً :

وأمّا المسألة الثالثةُ المتعلقةُ بموضوعِ العمل فهي اختلافُ النحاةِ في ناصبِ الظرفِ الواقع خبراً ، وهم في ذلك على أربعة مذاهب :

أ ــ العاملُ فيه فعلٌ أو اسمُ فاعلٍ مستترانِ وجوباً :

وهذا هــو رأي البصريينَ ، ودليلُهم على ذلك أنَّ الأصلَ في نحو قولك : " زيدٌ أمامكَ ،وعمرٌو وراءَكَ " هو " في أمامك ، وفي ورائِك " لأنَّ الظرفَ هو كلُّ اسمِ زمانٍ أو مكانٍ ضُمّنَ معنى " في " وحروفُ الجــرِّ لابدَّ لها من شيءٍ تتعلــقُ بـــه لأنها دخلتْ لتربطَ الاسماءَ بالأفعالِ ، والتقدير عندهم : " زيدٌ استقرَّ أو مستقرٌّ في امامِكَ ، وعمرٌو استقرَّ أو مستقرٌّ في ورائك " ثم حُذِفَ الحرفُ فاتصلَ الفعلُ أو اســمُ الفاعل بالظرفِ فنصبهُ [١] والفعل أو اسمُ الفاعل المستتر هو الخبرُ عند هؤلاء . فالعامل في الظرفِ على هذا التوجيهِ لفظيٌّ .

ب ــ الخلافُ هو العاملُ في الظرفِ النصبَ [٢] :

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٤٥ ــ ٢٤٦ ، والتبيين ، ص ٣٧٦ ــ ٣٧٨ ، وشرح المفــصل ١ / ٢٣١ ــ ٢٣٢ ، وشرح الرضي ١ / ٢٤٤ ، وائتلاف النصرة ، ص ٣٦ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٦ .

(٢) **(الخلاف)** : مصطلح كوفيٌّ يعني " مخالفة الثاني للأول في الحكمِ ومن ثم عدم اتباعه له في الإعراب " المصطلح الكوفي ، د . محيي الدين توفيق ابراهيم ، مجلــة التربيــة والعلــم ، عــدد (١) ١٩٧٩ م ، ص ٢١٤. وينظر : النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل النحوي ، د . فارس محمد عيسى ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات (العلوم الإنسانية والاجتماعية) المجلد (٨) العدد (٦) رجب ١٤١٤ هــ ــ كانون أول ١٩٩٣ م ، ص ١٩٠ . وليس الظرف فحسبْ منصوباً على الخلافِ ، بلْ هناك مواضــعُ

وهذا التوجيهُ هو الشائعُ عند الكوفيينَ ، ودليلُهم على ذلك أنَّ " خبرَ المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، ألا ترى أنك إذا قُلتَ : " زيدٌ قائمٌ ، وعمرٌو منطلقٌ " كان (قائم) في المعنى هو (زيد) ،و (منطلق) في المعنى هو (عمرو) ، فإذا قلتَ " زيدٌ أمامك ، وعمرٌو وراءَكَ " لم يكن (أمامك) في المعنى هو (زيد) ، ولا (وراءَك) في المعنى هو (عمرو) ، كما كان (قائم) في المعنى هو (زيد) و (منطلق) في المعنى هو (عمرو) ، فلمّا كان مخالفاً نُصِبَ على الخلافِ ليفرقوا بينهما " [١] .

وردَّ هذا الرأي بأنه لو كانت مخالفةُ الظرفِ المبتدأ هي الناصبةَ للظرفِ لوجبَ أن ينتصبَ المبتدأُ أيضاً لأنه مخالفٌ للظرفِ ، والخلافُ لا يكونُ من واحدٍ وإنما من اثنين فصاعداً [٢] ورَدَّ أيضاً رأيُ الكوفيين هذا بأن المخالفةَ وقعت بين المبتدأ والخبر في مواضعَ كثيرةٍ ولم تعمل فيها ، نحوُ : أبو يوسُف أبو حنيفة [٣] ، ورَدَّ بأن المخالفةَ معنى لا يختص بالاسماء دون الأفعال ، والعامل المجمعُ عليه يجب أن يكونَ مختصاً إن كان لفظياً ، فكيف والعاملُ هنا معنويٌّ [٤] ، وبأن المخالفةَ لو كانت عاملةً لوجب على مذهب الكوفيينَ أن لا تعمل في الظرفِ إذا تأخر ، لأن فيه عائداً هو رافعُ المبتدأ عندهم مع بُعدِ المبتدأ بالتقدم ، فإعمالُ العائدِ في الظرفِ لقُربِهِ منهُ أَحَقُّ [٥] . وحسبَ رأي الكوفيينَ هذا فالعاملُ في الظرفِ معنويٌّ .

ج ـ العاملُ في الظرفِ فعلٌ محذوفٌ غيرُ مطلوبٍ :

أُخَرُ جعل الكوفيون العاملَ فيها هو الخلافَ . ينظر : مدرسة الكوفة ، د . مهدي المخزوومي ، ص ٣٣٧ ـ ٣٤٢، والمصطلح الكوفي، ص٢٤ ـ ٢٦، والنصب على الخلاف ، ص ١٩٠ ـ ٢٠٥ .

(١) الإنصاف ١ / ٢٤٥ ـ ٢٤٦ ، وينظر : التبيين ، ص ٣٧٦ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣٢ ـ ٢٣٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٩٨ ، ومغني اللبيب ٢ / ٧٥ ، وشرح الرضي ١ / ٢٤٣ ـ ٢٤٤ ، وائتلاف النصرة ، ص ٣٥ ، ٨٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٦ ، والهمع ٢ / ٢١ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٤٧ ، والتبيين ، ص ٣٧٨ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣٢ ـ ٢٣٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٩٨ ، وائتلاف النصرة ، ص ٨٩ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٩٩ ، وائتلاف النصرة ، ص ٨٩ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٩٩ ، والهمع ٢ / ٢١ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٩٩ .

وهذا التوجيهُ كسابِقِهِ أيضاً ، فهو من توجيهاتِ المذهب الكوفي ، ولكنه ليسَ شائعاً بينهم ، بل قال به ثعلب (ت ٢٩١ هــ) ولم يقلْ به غيرُهُ ، فحسْبَ رأيِهِ إنَّ " الأصل في قولك " أمامك زيدٌ " حلَّ أمامك ، فحُذف الفعلُ وهو غير مطلوبٍ واكتُفــيَ بالظرف منه فبقيَ منصوباً على ما كان عليه مع الفعل " [١] .

ورُدَّ هذا الرأيُ بأن النصبَ وقَعَ من المعدومِ لفظاً وتقديراً ، والفعلُ إمّا أن يكون مُظْهراً أو مقدراً، فإن لمْ يكن كذلك كان معدوماً من كل وجه،والمعدومُ لا يكونُ عاملاً ، ودلَّ على فسادِ هذا الرأي أيضاً أنه لا نظيرَ له في العربية ، ولا شاهد له مــن العلــل النحوية [٢] . والعامل في الظرفِ ــ في رأي ثعلب ــ لفظيٌّ ، وهو الفعلُ المحذوفُ غيرُ المطلوب .

وهناك رأي آخرُ قريبٌ من رأي ثعلب ،نسبه السيوطيُّ إلى الفارسي (ت٣٧٧هــ) ، وابن جني (ت ٣٩٢ هــ) ــ من البصريين ــ وهو أنَّ الظرفَ هو الخبــرُ حقيقــةً ، وأنَّ العامل صارَ نسياً منسياً [٣] .

د ــ المبتدأ نفسُهُ هو العاملُ في الظرفِ :

هذا التوجيهُ يُعزى لعددٍ من نحاة الأندلس في القرن السادس وما بعده ، وكأنه توجيهٌ متأخِرٌ لم يظهرْ عند قدماءِ النحاةِ حسبَ علمنا ، فقد نسبه ابن مالكٍ إلى ابن خروف [٤](ت ٦٠٩ هــ) وذكر أن ابن خروف يدعي أنه مذهبُ سيبويه [٥] ، ونسبه أبو حيان إلى ابن خروف وابن أبي العافية [٦](ت ٥٨٣ هــ) [٧] ، وحكى هذا الــرأي ابن هشام ونسبه إلى ابن طاهر (ت ٥٨٠ هــ) [٨]، وابن خروف وذكر أنهما نــسباه إلى سيبويه . فقال " فقال ابنا طاهرٍ وخروفٍ : الناصبُ المبتدأُ ، وزعما أنه يرفعُ الخبر

---

(١) الإنصاف ١ / ٢٤٥ ، وينظر : التبيين ، ص ٣٧٧ ، وائتلاف النصرة ، ص ٣٥ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٤٧ .

(٣) ينظر : الهمع ٢ / ٢٢ .

(٤) هو علي بن محمد بن علي الحضرمي الأندلسي الأشبيلي ، معروف بــ (ابن خروف) ، من نحاة الأندلس ، توفي سنة (٦٠٦ هــ) . ينظر : وفيات الأعيان ٣ / ٣٣٥ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٠٣ ــ ٢٠٤ ، ومعجم المؤلفين ٧ / ٢٢١ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٩٩ .

(٦) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن أبي العافية الأزدي ، ، أديب بارعٌ في اللغة ، توفي ســنة (٥٨٣ هــ) . ينظر : بغية الوعاة ١ / ١٥٤ ــ ١٥٥ .

(٧) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٤ .

(٨) هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبيلي ، نحوي أندلسي ، توفي سنة (٥٨٠ هــ) . ينظر : بغية الوعاة ١ / ٢٨ .

إذا كان عينه،نحو :زيدٌ أخوك،وينصبُهُ إذا كان غيرَه،وأن ذلك مذهب سيبويه"[١]. ونسبه السيوطي إلى ابن خروفٍ وزاد أن ابن أبي العافية نسبه إلى سـيبويه [٢] . والظـرف والجار والمجرور هما الخبرُ عند القائلين بهذا الرأي ، فهم يوافقون الكوفيين ، ولكـنهم يخالفونهم في العامل في الظرف والجار والمجرور .

ورُدَّ هذا المذهـبُ من سبعة وجـوه ، **الأول** : مخالفتُهُ للمشهور عند البصريينَ والكوفيينَ من دونِ دليل [٣] ،**الثاني**: أنه كلامٌ مركبٌ من ناصبٍ ومنصوبٍ بدون ثالثٍ ، ولا نظير لذلك [٤] ، الثالث : أن ابن خروف يوافقُ النحاةَ في أن المبتدأ عاملُ رفـعٍ ، ويخالفهم في ذهابِهِ إلى أنه عاملُ نصـبٍ ، وما أُتفق عليه أولى مما اختُلف فيه ، فضلاً عن إمكانِ تقدير خبرٍ مرفوعٍ ناصبٍ للظرف [٥] ، **الرابع** : أنه يُستلزم ربط متباينين من دونِ رابطٍ ، ولا نظير لذلك ، فهو كقولنا ــ في عدم الصواب ــ زيدٌ قامَ عمـرٌو [٦] . **الخامس** : أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من الفاعل ، وما وقَعَ موقِعَ الفاعـلِ من المنصوباتِ لا يغني عن تقدير الفاعل ، فكذلك ما وقَعَ موقِعَ الخبر منها لا يُغني عن تقدير الخبر [٧] . **السادس** : أن الظرف الواقع موقع الخبر في نحو : زيدٌ خلفك ، يشبه المصدرَ في نحو : ما أنتَ إلاّ سيراً ، وهو أنه منصوبٌ وقد أغنى عن مرفـوعٍ هـو الخبرُ ، والمصدرُ منصوبٌ بعد المبتدأ ، فوجب أن يكون الظرفُ كذلك ، إلحاقاً للنظير بالنظير [٨] . **الســابع** : النحاةُ مجمعون ــ ومنهم ابن خروف ــ على أنَّ عاملَ النصب في غير شبه الجملةِ لا يكونُ إلاّ فعلاً أو شبِهَهُ، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك [٩] ، والعاملُ حسب رأي هؤلاء لفظيٌّ وهو المبتدأ .

---

(١) مغني اللبيب ٢ / ٧٥ . وينظر : شرح التصريح ١ / ١٦٦ .
(٢) ينظر : الهمع ٢ / ٢١ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٠ ، والهمع ٢ / ٢١ .
(٤) ينظر : م . ن .
(٥) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٠ .
(٦) ينظر : م . ن .
(٧) ينظر : م . ن .
(٨) ينظر : م . ن ١ / ٣٠١ .
(٩) ينظر : م . ن .

٤ ــ عاملُ الرفعِ في الفعل المضارع :

بعــد أن عرضنا لقضايا الخلاف في العاملِ في الجملةِ الاسميةِ ننتقــل الآن إلى القسيمِ للجملةِ الاسمية ، ونعني بذلك الجملة الفعلية ، فهذا الضربُ قد وُجدَ فيه أيضاً خلافٌ في مسألة العملِ ، وسنقف أولاً عند عاملِ الرفعِ في الفعل المــضارع ، إذ اختلفَ النحاةُ في رافعهِ ، ولهم في ذلك مذاهبُ ، هي :

أ ــ العامل فيه تجردُهُ من الناصبِ والجازمِ :

وهو أصــحُّ المذاهب وأشيعُها في كتب النحو حتى يومنا هذا ، وهو رأي الكوفيينَ وحذّاقهم [(١)] ، وهو مذهبُ الفرّاء من الكوفيين [(٢)] ، إذ قال فــي إعــراب (تعبدون) من قوله ــ تعالى ــ : ﴿ **لا تَعْبُدُونَ إلا اللَّهَ** ﴾ [البقرة : ٨٣] " رُفعــت (تعبدون) لأن دخول (أن) يصلُحُ فيها ، فلما حُذف الناصبُ رُفعت " [(٣)] ، ونُسِبَ هذا المذهبُ إلى الأخفش [(٤)]والزجاج [(٥)] من البصريين . ويرى الرضيُّ أنَّ الفــراء ربمــا اختار هذا المذهب ليسلمَ من الاعتراضِ الموجَهِ إلى رأي البصريين [(٦)] القائل بأن العاملَ

---

(١) ينظر : شرحُ المقدمة المحسبة ٢ / ٣٤٧ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ١٣١ ، وشرح التــسهيل ٣٢٩/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣ ، وشرح الأشموني ٣ /١٧٨ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٢٩ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ، الفرّاء ١ / ٥٣ ، وعلل النحــو ، ص ٢٦٦ ، واللبــاب ، ص ٤٥٠ ، وشــرح المفصل ٤ / ٢١٩ ــ ٢٢٠ ، وشرح الرضي ٤ / ٢٦ ، وشرحُ قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام ، ص ٧٨ ، وشرح الأشموني ٣ / ١٧٨ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٢٩ ، والأشباه ١ / ٢٩٦ .

(٣) معاني القرآن ١ / ٥٣ .

(٤) ينظر : شرح التصريح ٢ / ٢٢٩ ، والأشباه ١ / ٢٩٦ .

(٥) ينظر : شرح التصريح ٢ / ٢٢٩ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٢٧ .

في المضارع هو وقوعُهُ موقعَ الاسم ، وسيأتي ذكره ــ وظنّه هذا غيرُ صائبٍ ، إذ لا دليل يدلُّ على ما ذكره .

وحجة القائلين بذلك أنَّ الفعلَ المضارعَ تدخُلُه النواصبُ والجوازمُ ، فإذا دخله ناصبٌ كان منصوباً ، وإذا دخله جازمٌ كان مجزوماً ، وإن لمْ يدخلْهُ ناصبٌ ولا جازمٌ كان مرفوعاً ، فاستدلوا بذلك على أنَّ تجرّدهُ من النواصب والجوازمِ هو الرافعُ له (١) .

وزاد العكبري حجةً للفراء وهي أن الفعل المضارع قد قويَ بتجرده من العوامل اللفظية ، فأشبه المبتدأ (٢) . وقد نالَ هذا التوجيه استحسان كبارِ النحاةِ المتأخرين من أعلامِ القرنِ السابع والثامن من الهجرةِ النبويةِ المباركةِ على صاحبها أفضلُ الصلاةِ وأتمُ التسليم ، ومن تلاهم ، فاختاره ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) (٣) وهذا ابنُ مالك (ت ٦٧٢ هـ) يقول : " وبه أقولُ لسلامتِهِ من النقضِ " (٤) . واختاره ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) (٥) ، والأزهري (ت ٩٠٥ هـ) (٦) .

ومع كل ما سبق فإنَّ هذا التوجيه لم يسلم من الردِّ والإنكارِ ، وذلك من ناحيتين :

الأولى : أَنَّ التجردَ عدمٌ ، والعدمُ لا يكونُ عاملاً (٧) (*) .

والأخرى : أنهم يعدُّونَ أولَ أحوالِ الفعلِ المضارعِ النصبَ والجزمَ ، والأمرُ بعكسهِ . إذ الرفعُ أولُ ثم النصبُ ، وإذا كان الرفعُ قبلَ النصبِ فمن الأولى أن يكونَ قبل الجزمِ أيضاً (٨) . وردَّ العكبريُّ الحجةَ الثالثة بأن المضارع لمّا أشبه المبتدأ بتجرده فقد وقع موقع الاسم ،وبذلك يؤول إلى ما ذهب إليه البصريون من أن

(١) ينظر : معاني القرآن ، الفرّاء ١ / ٥٣ ، وعلل النحو ،ص ٢٦٦ ، والإنصاف ٢ / ٥٥١ .

(٢) ينظر : اللباب ، ص ٤٥١ .

(٣) ينظر : الكافية في النحو ٤ / ٢٦ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥١٩ . وينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٢٩ ، والهمع ٢ / ٢٧٣ .

(٥) ينظر : أوضح المسالك ٣ / ١٦٢ ، وشرح قطر الندى ، ص ٧٨ .

(٦) ينظر : شرح التصريح ٢ / ٢٢٩ .

(٧) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣٤٧ ، واللباب ، ص ٤٥١ ، وشرح المفصل ٤ / ٢٢٠ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٢٩ .

(*) هذا على مذهب من منع أن يكون التجردُ عاملاً .

(٨) ينظر : علل النحو ، ص ٢٦٨ ، والإنصاف ٢ / ٥٥٣ ، وأسرار العربية ، ص ٥٠ ، واللباب ، ص ٤٥١ ــ ٤٥٢ ، وشرح المفصل ٤ / ٢٢٠ .

المضارع مرفوعٌ لوقوعه موقع الاسم [١] . وواضحٌ أنَّ العاملَ في الفعل المضارعِ ــ حسب هذا التوجيه ــ معنويٌ ،وهو التجردُ من الناصب والجازم .

وهناك توجيه مقارب جداً لهذا التوجيه ، إذ يرى القائلون به أن : العاملَ في الفعل المضارع التجردُ من العوامل مطلقاً ، ذكر هذا ابن يعيش ونسبه إلى جماعة من البصريين من دون التصريح بأسمائهم [٢]،وذكره السيوطيُّ عن أبي حيان ، ونسبه إلى جماعةٍ من البصريين ، وقال : وعُزي في (الإفصاح) للفرّاء والأخفش [٣] . وليس كذلك،فالفراء والأخفش قالا بالتجرد من عواملِ النصب والجزمِ خاصةً . كما ذكرناه . والعامل في الفعل المضارع ــ هنا ــ معنويٌ أيضاً .

وتجدر ملاحظةُ قولِ بعضِ النحاةِ : إنَّ العاملَ في الفعل المضارع المرفوع إنما هو الإهمال ، أي إنه لم يتقدم على الفعل المضارع عاملٌ يعمل فيه ، والمهملُ إذا ضُمَّ إلى غيره رُفِعَ [٤] ، وقد نسبه السلسيلي (ت ٧٧٠ هـ) إلى الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) [٥]، وذكره السيوطيُّ نقلاً عن أبي حيان منسوباً إلى الأعلم أيضاً [٦] . وواضحٌ أن العامل حسبَ هذا الرأي معنويٌ فهو الإهمال .

ب ــ العاملُ فيه وقوعُهُ موقعَ الاسمِ :

وهو مذهبُ سيبويه [٧] والبصريينَ [٨] إلاّ الأخفش والزجاجَ ، ولهم في ذلك دليلان :

---

(١) ينظر : اللباب ، ص ٤٥١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٤ / ١٩ .

(٣) ينظر : الهمع ٢ / ٢٧٤ ، والأشباه ١ / ٢٩٦ . ذكر السيوطي في الأشباه أن هذا المذهب قد نسبه أبو حيان إلى جماعة من البصريين منهم الأخفش . ينظر : الأشباه ١ / ٢٩٦ .

(٤) ينظر : الهمع ٢ / ٢٧٥ .

(٥) ينظر : شفاء العليل ٢ / ٩١٧ .

(٦) ينظر : الهمع ٢ / ٢٧٤ ، والأشباه ١ / ٢٩٦ .

(٧) ينظر : الكتاب ٣ / ٩ ، وشرح المفصل ٤ / ٢١٩ ، والهمع ٢ / ٢٧٣ .

(٨) ينظر : علل النحو ، ص ٢٦٥ ، والإنصاف ٢ / ٥٥١ ، واللباب ، ص ٤٥٠ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١٣٠/١ ، وشرح الرضي ٢٧/٤ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٦٢ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٢٩ ، والهمع ٢ / ٢٧٣ ، والأشباه ١ / ٢٩٦ .

الأول : أنَّ قيام الفعل المضارع مقامَ الاســمِ عاملٌ معنويٌّ فأشبه الابتــداء ، والابتداء يوجب الرفــع [1] .

والآخر : هو أنّه لمّا وقــع الفعل المضارعُ موقع الاسم ، فقــد وقَعَ في أقوى أحوالهِ ، ووجب له أقوى الإعرابِ وهو الرفع [2] .

وقد شرح سيبويه هذا التوجيه بشكلٍ دقيقٍ وواضحٍ ، إذ عقد له باباً قال فيه : " هذا بابُ وجه دخول الرفعِ في هذه الأفعالِ المضارعةِ للاسماءِ : إعلمْ أنها إذا كانــت فــي موضعِ اسمٍ مبتدأٍ أو في موضعِ اسمٍ بُنِيَ على مبتدأٍ أو في موضع اسمٍ مرفــوعٍ غيــرِ مبتدأٍ ولا مبنيٍ على مبتدأٍ ، أو في موضع اسمٍ مجرورٍ أو منصوبٍ فإنهــا مرتفعــةٌ ، وكينونتها في هذه المواضعِ ألزمتْها الرفعَ ، وهي سببُ دخولِ الرفعِ فيها " [3] .

وقــد اختار هــذا التوجيه أيضاً المبــردُ [4] ، وابــن الــسراج [5] ، وابــن بابــشاذ (ت٤٦٩هــ) [6]، والزمخشري [7] ، وابن الأنباري[8]، والعكبري [9] ، وابن يعيش [10] ، وابن عصفور (ت ٦٦٩هــ) [11].

وعلى الرغم من اختيار أعمدةِ المدرسة البصرية هذا التوجيه فإنه لم يسلمْ من ردٍّ ونقدٍ ، إذ أُخذت عليهِ عدّة مآخذ أبرزها :

أولاً : إنه ينتقضُ بنحو " هلاّ تفعلُ " و" سوفَ تفعلُ " فالمضارعُ هنا مرفوعٌ ولم يحلَّ محلَّ الاسمِ،لأن الاسم لا يقع بعد حرفِ التحضيض ولا بعد حرفِ التنفيس[1] .

---

(١) ينظر : علل النحــو ، ص ٢٦٥ ــ ٢٦٦ ، والإنــصاف ٢ / ٥٥٢ ، وأســرار العربيــة ، ص ٥٠ ، واللباب ، ص ٤٥٠ ، وشرح المفصل ٤ / ٢٢٠ .
(٢) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥٥٢ ، واللباب ، ص ٤٥٠ ــ ٤٥١ .
(٣) الكتاب ٣ / ٩ ــ ١٠ .
(٤) ينظر : المقتضب ٢ / ٥ .
(٥) ينظر : الأصول ٢ / ١٤٦ ــ ١٤٧ .
(٦) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٢٩٢ .
(٧) ينظر : المفصل ، ص ٢٤٥ .
(٨) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥٥٢ ، وأسرار العربية ، ص ٥٠ .
(٩) ينظر : اللباب ، ص ٤٥٠ .
(١٠) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٢١٩ .
(١١) ينظر : المقرب ، ص ٢٨٥ ، وشرح الجمل ١ / ١٣٠ .

وأجـــاب البصريونَ بأنّ الرفعَ قد استقــرَّ قبلَ دخولِ حـــرفي التحضيض والتنفيس فلمْ يغيراهُ ، وأنَّ أثر العاملِ لا يغيرُهُ إلاّ عاملُ آخرُ [٢]

ثانياً : لو كانَ مرفوعاً لقيامهِ مقامَ الاسمِ لكان ينبغي أن يُنصبَ او يُجرَّ إذا وقـــعَ فـــي موقعٍ يُنصبُ فيه الاسمُ أو يجرُّ ، وذلك نحو " كان زيدٌ يقومُ " [٣] ، وهذا دليـــل افتراضي ، لأنّ الجرَّ لا يدخل على الأفعال.وأجيب بأنَّ عواملَ الاسماء لا تعمل في الأفعال [٤] .

ثالثاً : إنه ينقضُ بالفعلِ الماضي فإنه يقوم مقام الاسم ولا يرتفعُ . وأجيبَ بأنَّ الماضي مبنيٌّ فهو لا يستحق الإعرابَ أصـــلاً ، بخلاف المضارع ، فإنه يستحـــق جملةَ الإعرابِ لمشابهته الاسمَ [٥] .

ج ـــ العاملُ فيه الزوائدُ في أولِهِ :

وهي أحرفُ المضارعة التي في بداية المضارع ، وهذا مذهب الكسائي (١٨٩هـــ) [٦] من الكوفيين . وحجتُهُ في ذلـــك أنَّ أصـــلَ المضارعِ إمّا الماضي وإمّا المصدرُ ، وليسَ فيهما هذا الرفعُ ،بل حدثَ بحدوث هذه الأحرف [٧] ، فإحالة الرفعِ إليها أولى مِنْ إحالتهِ إلى شيءٍ معنوي ، كما هو مذهب البصريين والفراء ، وعزلتْها عوامل النصبِ والجزمِ لضعفها فهي كجزءِ الكلمة [٨] .

وقول الكسائي هذا قد رَدَّ عليه كثيرٌ من النحاة من جهتين :

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥١٩ ـــ ١٥٢٠ ، وشرح التسهيل ٣ /٣٢٩ ، و شرح قطر الندى ، ص ٧٩ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٢٩ .

(٢) ينظر : شرح التصريح ٢ / ٢٢٩ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥٥١ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥٥٢ ـــ ٥٥٣ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥٥٢ ، وأسرار العربية ، ص ٥٠ .

(٦) ينظر : علل النحو ، ص ٢٦٧ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣٤٧ ، والإنصاف ٢ / ٥٥١ ، وأســـرار العربية ، ص ٥٠ ، واللباب ، ص ٤٥٠ ، وشرح المفـــصل ٤ / ٢٢٠ ، وشـــرح الرضـــي ٤ / ٢٨ ، وشفاء العليل ٢ / ٩١٧ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٢٩ ، والهمع ٢ / ٢٧٣ ، والأشباه ١ /٢٩٦ ، وحاشية الصبان ٣ / ٤٠٦ .

(٧) ينظر : اللباب ، ص ٤٥١ ، وشرح المفصل ٤ / ٢٢٠ ، وشرح الرضي ٤ / ٢٨ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٢٨ .

الأولــى : لو كانت الزوائد هي العاملة لما دخلته عوامل النصبِ أو الجزمِ فنصبته أو جزمته مع وجود الزوائد ، ومعلومٌ أن العواملَ لا تدخل على العوامل [(١)] .

والأخرى : أنَّ الزوائد جزءُ الفعل ، وهي من تمام معناه، والشيء لا يعمل في نفسِهِ [(٢)].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ العامــل في الفعل المضارع ــ حسب رأي الكــسائي ــ لفظيٌّ ، وهو الأحرفُ الزوائدُ في أولِهِ .

د ــ العاملُ في المضارع المضارعةُ نفسُها :

وهذا التوجيه ينطلق أيضاً من مدرسة الكوفة على لسانِ واحدٍ مــن اعلامهم وهو ثعلب (ت ٢٩١ هــ) [(٣)] ، إذ يرى أن العامل في المضارع معنــويٌّ ، وهو المضارعةُ . وقد رُدَّ هذا التوجيه أيضاً بأنَّ المضارعة اقتضت إعرابه من حيــثُ الجملة ، ثم يحتاجُ كلُ نوعٍ من الإعرابِ إلى عامــلٍ يقتــضيهِ [(٤)] . والعامـــل فــي المضارع ــ في رأي ثعلــب ــ معنويٌّ وهو المضارعة .

وقريبٌ من توجيه ثعلب التوجيهُ القائلُ بأنَّ العامل في المضارع هو السبب الذي أوجب له الإعراب . ذكر هذا الرأي السيوطي نقلاً عن أبي حيان [(٥)] .

٥ ــ العاملُ في الفاعل ونائب الفاعل :

---

(١) ينظر : علل النحو ، ص ٢٦٧ ــ ٢٦٨ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣٤٧ ، والإنصاف ٢ / ٥٥٣ ، وأسرار العربية ، ص ٥٠ ، واللباب ، ص ٤٥١ ، وشرح المفصل ٤ / ٢٢٠ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٥٥٤/٢ ، وشرح المفصل ٢٢٠/٤ ، وشرح قطر الندى ، ص ٧٨ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٢٩ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٢١٩ ، وشرح قطر المنــدى ، ص ٧٨ ، وشــرح التــصريح ٢ / ٢٢٠ ، والهمع ٢ / ٢٧٤ ، والأشباه ١ / ٢٩٦ ، وحاشية الصبان ٣ / ٤٠٦ .

(٤) ينظر : شرح قطر الندى ، ص ٧٨ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٢٩ .

(٥) ينظر : الهمع ٢ / ٢٧٤ ، والأشباه ١ / ٢٩٦ .

قبل ذكر الخلاف في العاملِ في الفاعل نذكر أن حكمَ نائب الفاعل هو حكمُ الفاعل ، لذلك فإننا سنذكرُ العاملَ في (الفاعل) ولا نُعيدُ الكلامَ مع نائب الفاعل لأنَّ حكمهما واحدٌ .

تحكي كتب النحو اختلاف النحاة في الفاعل ، ولهم في ذلك مذاهبُ ، وهي كالآتي :

أ ــ الفعلُ هو العاملُ في الفاعل :

وهو مذهب سيبويه [١] ، وتبعهُ عليه جمهور البصريينَ [٢] ، إذ قال : "والفاعلُ والمفعول[*] في هذا سواءٌ،يرتفع المفعولُ كما يرتفعُ الفاعلُ ، لأنكَ لم تشغل الفعلَ بغيرِه وفرّغتهُ له،كما فعلت ذلك بالفاعل " [٣] . وذهب إلى هذا التوجيه المبرد[٤] ، وابن جنّي [٥].

وكذلك جنح إلى هذا التوجيه ابن بابشاذ [٦] ، والزمخشري [٧] ، والعكبري [٨] وابن يعيش [٩] ، وابن عصفور [١٠] ، والرضي [١١] ، والسلسيلي [١٢] ، والشرجي الزبيدي [١٣] ، والأزهري [١٤] .

وحجة هؤلاء أنَّ الفعلَ مؤثرٌ في الفاعل والمفعول جميعاً ، فبهِ يتغيرُ حال الاسم من المبتدأ إلى الفاعل ، ومن الفاعل إلى المفعول حسبَ تأثيرهِ فيهما . وبهذا الاعتبار

---

(١) ينظر : الكتاب ١ / ٣٣ ، ٣٤ ، والارتشاف ٢ / ١٨٠ ، وشرح التصريح ١ / ٢٦٩ .
(٢) ينظر : الهمع ٢ / ٢٥٤ .
(*) يعني نائب الفاعل .
(٣) الكتاب ١ / ٣٣ ، وينظر : ١ / ٣٤ .
(٤) ينظر : المقتضب ١ / ٩ .
(٥) ينظر : اللمع ، ص ٣١.
(٦) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٢٩٠ ، ٢ / ٣٤٨ ــ ٣٤٩ .
(٧) ينظر : المفصل ، ص ١٨ .
(٨) ينظر : التبيين ، ص ٢٦٩ .
(٩) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٠١ .
(١٠) ينظر : المقرب ، ص ٥٥ .
(١١) ينظر : شرح الرضي ١ / ٦٣ .
(١٢) ينظر : شفاء العليل ١ / ٤٣٥ ــ ٤٣٦ .
(١٣) ينظر : ائتلاف النصرة ، ص ٣٤ .
(١٤) ينظر : شرح التصريح ١ / ٢٦٩ .

اشتقَّ لما يُسند إليه الفعلُ تسمية الفاعل ، واشتُقَّ منــه مسمى المفعول ، وتــصــرُّفُ الاسمين منه دليلٌ ظاهرٌ على تأثيره فيهمــا ، وإذا أثَّرَ فيهما في المعنــى أثَّــرَ فيهمــا إعراباً ، لأنَّ تأثيرَ الإعرابِ تابعٌ للمعنى [1] .

واعتُرِضَ على حجتهم بنحو " لمْ يقُمْ زيدٌ " فقــد نُفيَ فعلُ القيامِ عن زيدٍ ، فكيف يكونُ عاملاً فيه ؟ وأُجيبَ : بأنَّ الأصلَ هو الثبوتُ الذي قال به قائــلٌ ما ، ثــمَّ نفيتــه عنه فبقيَ على حالِهِ مِن رفعِ الفاعلِ ونصبِ المفعولِ إن كان الفعلُ متعدياً ، وما ذلــك إلاّ ليُعلمَ مَنْ نفيتَ عنه الفعلَ ، ويُفعل مثلُ ذلك في الاستفهام [2] .

وواضح أنَّ العامل في الفاعل ـــ حسب هذا التوجيه ـــ لفظيٌ وهو الفعل .

ب ـــ إسناد الفعلِ إلى الفاعل هو العاملُ في الفاعل :

وهو يباين التوجيه السابقَ من جهةِ أن العامل في التوجيهِ الــسابقِ لفظيٌّ ، وأمّا هُنا فالعامل معنويٌّ ، فبمجردِ إسنادِ الفعل إلى الفاعلِ يرتفعُ الفاعلُ ، سواءٌ أكانَ الفعلُ مثبتاً أم منفياً ، ونسب هذا التوجيه إلى خلف الأحمر (ت ١٨٠ هـــ) [3] . قال أبو حيان : " ونسبه ابن مالك إلى خلف " [4] . ونسبه السيوطيُّ إلى هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩ هـــ) ، ثمَّ ردَّه [5]. وإلى هــذا التوجيه ذهب أبو علــي الفارســي (ت ٣٧٧هـــ) [6] وعبد القاهر الجرجاني [7] وذهب إليه ابن الأنبــاري فقال : " والذي يدلُّ على ذلك أنه يرتفعُ في النفيِ كما يرتفع في الإيجابِ ، تقولُ : ما قامَ زيــدٌ ، ولــم يذهبْ عمرٌو ، فترفعُهُ وإنْ كنتَ قد نفيتَ عنه القيــامَ والذهابَ ، كما لو اوجبتَهُ لـــهُ ، نحو : قام زيدٌ وذهبَ عمرٌو ، وما أشبه ذلك " [8] .

---

(١) ينظر : التبيين ، ص ٢٦٣ ـــ ٢٦٤ .
(٢) ينظر : المقتضب ١ / ٨ ـــ ٩ .
(٣) ينظر : شرح الرضي ١ / ١٨٧ ، وشفاء العليل ١ / ٤١٢ ، وشرح التصريح ١ / ٢٦٩ .
(٤) الارتشاف ٢ / ١٨٠ .
(٥) ينظر : الهمع ٢ / ٢٥٣ ـــ ٢٥٤ ، والأشباه ١ / ٢٩٧ .
(٦) ينظر : الإيضاح العضدي ١ / ٣٢٦ .
(٧) ينظر : المقتصد ١ / ٣٢٧ .
(٨) أسرار العربية ، ص ٧٩ .

وقد ردَّ ابن يعيشَ هذا التوجيه من جهةِ أنَّ إسنادَ الفعل معنويٌ ، في حينِ العاملُ اللفظيُّ موجودٌ في الجملة وهو الفعل [1] . والعامل ــ على هذا التوجيه ــ معنويٌّ .

ج ــ معنى الفاعليةِ هو العاملُ في الفاعل :

نُسبَ هذا الرأي إلى خلف الأحمر [2] ، وقال أبو حيان : " ونسبه القتبيُّ (٢٧٦ هــ) إلى خلف " [3] . ورُدَّ هذا الرأي من جهتين :

الأولى : أنَّ ذلك يؤدي إلى عملِ الشيءِ في نفسهِ ، فالاسم يكونُ فاعلاً ومفعولاً بنسبةِ الفعل إليهِ فيلزمُ منه معناهُ ، ولا يجوزُ كونُ معنى الشيءِ عاملاً فيه ، ولو كان الأمرُ كذلك لكان العملُ في جميع الاسماءِ واحداً لأنَّ معناه لا يختلفُ .ولأنَّ ذلك يُفضي إلى أنه لا حاجة إلى موجبِ الإعرابِ ، إذ الإعرابُ قائمٌ بالمعرَبِ ، وإذا كان المعربُ هو الموجبَ للمعنى القائم به لم يُحتجْ إلى أمرٍ آخرَ ولم يقلْ بــذلك أحــدٌ [4] .

الأخرى : أنه لو كانَ الأمرُ كما زعمَ خلــف لوجب أن لا يرتفعَ نائبُ الفاعل ، نحو : ضُرِبَ زيدٌ ، لعــدم معنى الفاعليةِ ، ولوجبَ أن يُنصَبَ الاسمُ في نحو : " ماتَ زيدٌ " لوجودِ معنى المفعولية ، فذلك دالٌّ على فسادِ ما ذهب إليه [5] .

د ــ إحداثُ الفاعل الفعلَ هو العاملُ في الفاعل :

ذكر هذا الرأي السيوطيُّ [6] ، ونسبه إلى جماعةٍ من الكوفيين مــن دونِ التصريحِ بأسمائهم ، ثم قال : " كذا نقله ابن عمــرون [7] (ت ٦٤٩ هــ) " [8] . ورُدَّ

---

(١) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٠١ ، والهمع ٢ / ٢٥٤ ، والأشباه ١ / ٢٩٧ .
(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٧٩ ، وائتلاف النصرة ، ص ٣٤ ، والهمع ٢ / ٢٥٤ ، والأشباه ١ / ٢٩٧ .
(٣) الارتشاف ٢ / ١٨٠ .
(٤) ينظر : التبيين ، ص ٢٦٥ .
(٥) ينظر : الإنصاف ١ / ٨١ ، والتبيين ، ص ٢٦٥ .
(٦) ينظر : الهمع ٢ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، والأشباه ١ / ٢٩٧ .
(٧) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون الحلبي النحوي ، أخذ النحو عن ابن يعــيش وغيره ، وشَرَحَ (المفصل) ، توفي سنة (٦٤٩ هــ) . ينظر : بغية الوعاة ١ / ٢٣١ .
(٨) الهمع ٢ / ٢٥٤ ، وينظر : الأشباه ١ / ٢٩٧ .

بأنَّ الفاعل يرتفعُ في النفي ، كما يرتفعُ في الإيجاب ، نحو : ما قام عمرٌو ، ولم يذهبْ زيدٌ [١] .

وتجدر الإشارة إلى أنَّ العاملَ في الفاعل ــ حسب هذا التوجيه ــ معنــويٌ وهــو الإحداثُ .

هـ ــ شبهُ الفاعل بالمبتدأ هو العاملُ في الفاعل :

ذكر هذا الرأيَ أبو حيان [٢] ، والسيوطي [٣] . ووجــهُ الــشبه أنَّ الفاعل مع الفعلِ جملةٌ ، كما أنَّ المبتدأ مع الخبر جملةٌ [٤] ، والفاعل يُخبر عنه بالفعــلِ كما يُخبر عن المبتدأ بالخبر [٥] . والمبتدأ مرفوعٌ فرُفعَ الفاعلُ لشبهِهِ به .

ورُدَّ هذا الرأيُ بأنَّ الشبه شيءٌ معنويٌ ، والمعاني لا تعمل في الاسماء [٦] .

و ــ كون الفاعل داخلاً في الوصف هو العامل في الفاعل :

وهذا التوجيه ذكره السيوطي ونسبه إلى الكسائي(ت ١٨٩ هـ)[٧] .

والعامل في الفاعل ــ حسب هذا التوجيه ــ معنويٌ .

(١) ينظر : المقتصد ١ / ٣٢٦ ــ ٣٢٧ ، وأسرار العربية ، ص ٧٩ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٢ / ١٨٠ .

(٣) ينظر : الهمع ٢ / ٢٥٣ ــ ٢٥٤ .

(٤) ينظر : أسرار العربية ، ص ٧٨ .

(٥) ينظر : الهمع ٢ / ٢٥٤ .

(٦) ينظر : الهمع ٢ / ٢٥٤ .

(٧) ينظر : م . ن ٢ / ٢٥٣ .

المبحث الثاني

قضايا الربــط والعائـــد

المبحث الثاني

قضايا الربـــط والعائـــد

منظومة اللغة وما فيها من علاقاتٍ قائمةٍ بين كلماتها تمثّلُ وحدةً متكاملـــةً فـــي عملية التواصل الكلامي ، والعربية كغيرها من اللغاتِ قائمةٌ على مجموعةٍ من الروابطِ والعلاقاتِ ، وقديماً تنبَّهَ العالمُ البلاغيُّ عبد القاهـــر الجرجانيُّ إلى أهمية العلاقة فـــي اللغة العربيةِ إذ قال : " معلومٌ أنْ ليسَ النظمُ سوى تعليقِ الكلمِ بعضِها ببعضٍ ، وجعلِ بعضِها بسببٍ من بعضٍ " [1] . وقال : " لا نظمَ في الكلمِ ولا ترتيبَ حتى يعلقَ بعضُها ببعضٍ ، ويُبنى بعضُها على بعضٍ ، وتُجعلَ هذِهِ بسببٍ من تلك ... ... " [2] ، فهـــو يُشيرُ إلى أنَّ مفرداتِ اللغةِ هي جانبٌ هامدٌ منها، فإذا نُظمتْ ورُبطتْ سرتْ فيها حيـــاةُ المعاني ، وعبّرتْ عمّا يدور في الذهنِ ، فاللغةُ في الحقيقةِ كلماتٌ ارتبـــطَ بعـــضُها ببعضٍ ارتباطاً وثيقـــاً بقوانينَ خاصةٍ بكلِ لغةٍ [3] ، واللغة العربية فيها من الروابطِ مالا نكادُ نجدُهُ في غيرها [4] ، غيرَ أنَّ ما يُهمُّنا منها هو الروابطُ بين طرفي الإسنادِ .

وقبل الخوضِ في ذلك لابُدَّ من بيانِ دلالةِ الربط في المصطلح النحوي وأنواعِهِ :

ــ الربطُ اصطلاحاً :

هو ما يكونُ من صلةٍ واتحادٍ وتماسكٍ بين جزأي الجملةِ الاسميةِ والجملـــةِ الفعليةِ ، ويكونُ الربطُ لفظياً أو معنوياً .

وللربطِ مصطلحاتٌ أُخَرُ، هي (الرابطُ ، العائدُ ، الراجعُ ، والذكرُ) ، ومنهم من استعملَ غيرَها كابن جنيٍ ، فهو يسمي الربطَ بالحرفِ (الإتبـــاعَ) ويـــستعملُ عبـــارةَ (معقود بما قبله) أو (معقود بغيره) ، ويستعملُ كلمةَ (التعليق) [5] . وعبد القـــاهر

---

(١) مقدمة دلائل الإعجاز ، ص (ف) .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٤٤ .

(٣) ينظر : من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، ص ٢٩٥ .

(٤) ينظر : م . ن ، ص ٣٢٧ .

(٥) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٢٥٢ ــ ٢٧٠ ، والخصائص ٢ / ٢٧٤ .

الجرجاني يستعملُ كلمة (تلتبسُ) وكلمة (يتعلق به) بمعنى الربط [١] . ومن الباحثين المحدثين مَنْ فَصَّلَ القولَ في هذه المسألة [٢] ، ومهما تعـددت التسمياتُ فإنهم يعنـونَ شيئاً ملفوظاً أو مقدراً في الخبرِ يعودُ على المبتدأ ليربطَهما .

ــ الرابُط اللفظيُّ والرابطُ المعنويُّ :

يطلقُ النحاة على الضميرِ أو ما نابَ عنه من الألفـاظِ الرابطـةِ تـسميةَ (الرابط) أي : الرابط اللفظي . أما الرابُط المعنويُّ فهو رابطٌ واحدٌ فقط وهو العموم . أمّا إن كانت الجملةُ نفسَ المبتدأ في المعنى فعندئذٍ يُستغنى عن الرابط ، وإلى ذلك أشارَ ابن مالكٍ بقولِهِ :

وَإِنْ تَكُنْ إِيّاهُ مَعْنىً اكْتَفى بِها : كَنَطْقي اللهُ حَسْبِي وكَفى

أمّا الرابِطُ بين الفعل والفاعِلِ والرابِطُ بين المبتدأ والخبر المفرد فهو رابطٌ معنويٌّ أيضاً ، وهو الإسنادُ .

ومن الباحثين المحدثين من نظرَ إلى الربط عامةً نظرةً أخرى ، واقترحَ لها ثلاثة مصطلحاتٍ ، مصطلحين لهما علاقةٌ بالربطِ اللفظيِّ والمعنويِّ ، وهمـا: (الارتبـاطُ والربطُ) ، ومصطلحاً آخرَ هو (الانفصال) [٣] .

أمّا **الارتبــاطُ** فهو : العلاقة النحويةُ الوثيقةُ بين أجزاء الكلامِ ، وتكـون هـذه العلاقةُ بلا واسطةٍ لفظيةٍ ، فهي أشبه بعلاقةِ الشيءِ بنفسهِ ، وأمّا **الربــطُ** فهو : العلاقةُ النحويةُ بين أجزاء الكلام ، وتستعملُ فيها أداةٌ لفظيــةٌ أو ضــميرٌ بــارزٌ [*] . وأمّـا **الانفصـــالُ** فهو : انعــدامُ العلاقةِ النحويةِ الدلاليةِ بين أجزاء الكلامِ ، فلا فائدة حينئذٍ من التركيبِ ، ولا يسمى ذلك كلاماً .

---

(١) ينظر : دلائل الإعجاز ، ص ٤٤ ، والمقتصد ١ / ٢٧٩ .

(٢) ينظر : الربط في الجملة العربية ، عبد الخالق زغير عدل ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كليـة الآداب ، جامعة الموصل ، صفر ١٤٠٩ هــ = تشرين الأول ١٩٨٨م ، ص ١٧ ــ ١٩ .

(٣) ينظر : نظام الارتباط والربط ، مصطفى حميدة ، ص ١٥٤ ــ ١٥٥ ، ٢٠٣ ــ ٢٠٤ .

(*) قــال : (بارز) لأنه يرى أن الضمير المستتر في نحو : زيدٌ يذهبُ ، قرينةٌ معنويةٌ تدل على الارتباط لا الربطِ .

ووجهةُ نظر البحثِ أنَّ الرابطَ المعنويَّ هو الأصلُ ، ويُلحظُ في قول ابن مالكٍ عند تقسيمهِ الخبرَ إلى مفردٍ وجملةٍ اشتراطُهُ حصول الفائدةِ من الخبر الجملةِ كما أنَّ الفائدةَ تقعُ من الخبرِ المفردِ ، إذ قال :

وَمُفْرَداً يَأْتي ، ويأْتي جُمْلَهْ حاويةً مَعْنى الذي سيقَتْ لَهْ

أي متضمنة معنى المبتدأ الذي سيق الخبرُ لأجلِهِ .

وبناءً على وجهةِ النظرِ هذه فإنَّ **الرابطَ اللفظيَّ** هو الضميرُ البارزُ المتــصلُ أو المقترنُ بجملةِ الخبر ليربطها بالمبتدأ بحيث تستغني جملةُ الخبرِ عنه إن فُــصِلت عــن المبتدأ ويستقيمُ معناها .

أمّا **الرابطُ المعنويُّ** فهو ما ليسَ ضميراً بارزاً ، ويدخلُ في ذلك الضمير المحذوفُ والمستترُ ، إذ المعنى هو الدليلُ على الحــذفِ والاستتارِ ، ولولاه ما جازَ حــذفٌ ولا استتارٌ . فالمعنى ــ مثلاً ــ في نحو : السمنُ المنــوان بدرهم ، دالٌ على أن (المنوان بدرهم) جملةٌ مستقلةٌ وأنَّ فيها حذفاً هو في التقديرِ: منه،والضميرُ يعودُ علــى المبتــدأ الأول (السمن) . فإنْ لم تكن دلالةُ المعنى واضحةً وجَبَ إبرازُ الــضميرِ ، ويكــونُ الربطُ لفظياً حينئذٍ .

ــ الحاجة إلى الرابط في الخبر الجملة :

الجملة العربيةُ لا تقومُ على معنىً تــامٍ مفيدٍ حتى تتألف من عنصري إسنادٍ : مبتدأٍ وخبرٍ ، أو فعلٍ وفاعلٍ ، وهي جملةٌ مستقلةٌ بذاتها . فإذا " قصدت جعلَهــا جــزءَ الكلامِ فلابُدَّ من رابطةٍ تربِطُها بالجزء الآخر "[1] . والغرضُ من الخبرِ هو إفادةُ معنىً تامٍ مع المبتدأ ، فإذا لمْ تتعلقِ الجملةُ بالمبتدأ لم تكنْ به أولى منها بغيرِهِ ، ولم تُفدْ فائدةً مع المبتدأ [2] ، ولم تقعْ خبراً ولمْ يُسَمَّ ذلك كلاماً ، لأنَّ الجملةَ حينئذٍ أجنبيــةٌ ، لأنهــا صارتْ غيرَ المبتدأ في المعنى [3] .

---

(١) شرح الرضي ١ / ٢٣٨ .

(٢) ينظر : المقتصد ١ / ٢٧٩ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٣٣ ، وبدائع الفوائد ، ابن القيم ١ / ٣٦ .

وتجــدرُ الإشارةُ هنـــا إلى أن هناك مسألةً خلافيةً بين النحاةِ في عودِ الضميرِ من جزئي الجملةِ الشرطيةِ الواقعةِ خبراً أو عودهِ من أحدهما . فجُملتا الشرطِ والجوابِ هما بمنزلةِ جملةٍ واحدةٍ [١] . ولــذا سُميتا " الجملة الشرطية " إذ لا يمكن الاســتغناء عــن إحداهما ، وبنـــاءً على ذلك فإنَّ النحاةَ أجازوا عودَ الضمير من إحداهما ، ويُكتفى بذلك ، فإن عادَ من كلتيهما كان حسناً ، ولكنه غيــرُ لازمٍ [٢] . وممن خالفَ النحاةَ في ذلــك ثعلب (ت ٢٩١ هــ) فهو يُوجبُ عودَ الضمير من كلتيهما ، وهو ــ بناءً على ذلك ــ لا يُجيزُ وقوعَ الجملةِ القسميةِ [٣] [*] خبراً لأن الضميرَ يعود من جوابها فقط [٤] . والذي يبدو أنَّ المعنى هو الذي يتحكم في عــودِ الضمير من إحداهما أو كلتيهمــا ، ليكــونَ المتكلمُ حُرّاً فيما يقولُ ، وتكونَ ألفاظُهُ مؤديةً للمعاني التي يُريدُها، ولا داعــيَ لــذكرِ الجوازِ والحسنِ والواجب .

وهناك مسألةٌ أخرى هي ربط جملةِ الخبرِ بالمبتدأ ولكن بصورةٍ غيــر مباشــرةٍ ، وذلك حين تخلو جملةُ الخبــرِ من ضميرٍ يعودُ على المبتدأ ، ولكن وجود ضميرٍ عائــدٍ على المبتدأ يكونُ من جزءٍ آخر من الكلامِ يرتبط بجملةِ الخبر هو الذي يسوِّغُ الإخبارَ بها [٥] . ويكون ارتباطُ الجزء الآخر بجملةِ الخبرِ بالعطفِ أو بالنعتِ أو بالبدلِ ، وهــذه موضوعاتٌ خارجةٌ من الجملة موضوع الدرس ، وسنكتفي بالإحالة إلى مصادرها [٦] .

---

(١) ينظر : المقتصد ١ / ٢٨٧ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣٠ .

(٢) ينظر : المقتصد ١ / ٢٨٧ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣٠ .

(٣) ينظر : شرحُ التسهيل ٢٩٦/١ ، وشرح الرضي ٢٣٨/١ ، ومغني اللبيب ٤٢/٢ ، والارتشاف ٢/ ٤٩ .

(*) وهذا سيأتي لاحقاً في (ما يجوز من الجمل وقوعُهُ خبراً) .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٤٢ .

(٥) ينظر : الربط في الجملة العربية ، ص ٥٣ .

(٦) ينظر : شرح عمدة الحافظ ، ص ٦٤٦ ، وشــرح ابــن النــاظم ، ص ٣٧٣ ، والارتــشاف ٢ / ٥١ ــ ٥٢ ، ومغني اللبيب ٢ / ١٤٨ ــ ١٥١ ، والهمع ٢ / ١٩ ــ ٢٠ ، وحاشية الصبان ١ / ٣١١ .

ـ الروابط اللفظية :

الروابط اللفظية متعددةٌ عند النحاةِ ، والأصلُ من بينها هو الـضميرُ ، ثـم تنوبُ عن الضميرِ ألفاظٌ جعلها النحاةُ روابطَ ، والروابطُ اللفظية هي كالآتي :

أولاً : الضميرُ :

وذلك نحو : زيدٌ أبوه كريمٌ ، وعمرٌو يذهبُ أبوه ، وبكـرٌ إن تكرمْـهُ يفرحْ زيـدٌ .

ثانياً : اسمُ الإشارة [1] :

استدلَّ النحاةُ على الربط به بقوله ـ تعالى ـ :﴿ **وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ** ﴾ [الأعراف : ٢٦] ، واستدلّوا بغيرِها من آيات القرآن الكريم [2] . والشرطُ الأساسُ أن يكونَ اسمُ الإشارة ـ هنا ـ مبتدأً ثانياً ، واشترط ابن الحاج أن يكونَ المبتدأُ الأولُ صلةً أو موصوفاً وأن تكونَ الإشارةُ للبعيد [3] ، وإلاّ لزم أن يجوزَ : زيدٌ قام هذا أو ذاكَ ، ورُدَّ بقوله ـ تعالى ـ : ﴿ **إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْـهُ مَسْؤُولا** ﴾ [الإسراء : ٣٦]، فالسمع والبصرُ والفؤاد ليسَ موصولاً ولا موصوفاً [4] .

ومن النحاة من جعل (ذلك) في قوله ـ تعالى ـ :﴿ **وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ** ﴾ بدلاً من (لباس) أو بياناً ، وجوَّزَ الفارسيُّ (ت ٣٧٧ هـ) كونَـهُ صـفةً ، وتبعـه جماعةٌ منهم أبو البقاء العكبريُّ (ت ٦١٦ هـ) ، وردَّهُ الحـوفيُّ (ت ٤٣٠ هـ) بأنَّ الصفةَ لا تكونُ أعرفَ من الموصوفِ [5]. ونَقَلَ ابن السراج أنَّ (ذلك) زائـدٌ [6] . والخبرُ ـ حسب هذه الآراء ـ مفردٌ [7] .

---

(١) ينظر : التوطئة ، ص ٢١٨ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٩٧ ، وشرحُ ابن الناظم ، ص ٧٧ ، والارتشاف ٢ / ٥٠ ، ومغني اللبيب ٢ / ١٤٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٥ ، والهمع ٢ / ١٨ .

(٢) سورة الأعراف ، الآية : ٣٦ ، وسورة الإسراء ، الآية : ٣٦ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٠ ، ومغني اللبيب ٢ / ١٤٩ ، وشرح التصريح ١ /١٦٥ ، والهمع ٢ / ١٨ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ١٤٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٥ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ١٤٩ ، والتصريح ١ / ١٦٥ ، وحاشية الصبان ١ / ٣١٢ .

(٦) ينظر : الأصول ٢ / ٢٥٧ ، والحجة ، ابن خالويه ، ص ١٥٤ .

(٧) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٦٥ ، وحاشية الصبان ١ / ٣١٢ .

ثالثاً : إعادة المبتدأ بلفظِهِ [(١)] :

وهو ما يسميه النحاة (وضعَ الظاهر موضعَ المضمر) ، والنحــاةُ مختلفونَ فيه ، فمعظمهم يراه جائزاً قياساً في مواضعِ التفخيم والتعظيم [(٢)] " لأنَّ العربَ إذا فخمتْ شيئاً كررتْهُ بالاسمِ الذي تقدَّمَ له " [(٣)] ، نحو قوله ــ تعالى ــ : ﴿ **الْحَاقَّةُ ۞ مَا الْحَاقَّةُ** ﴾ [الحاقة : ١ ــ ٢] ، ولو استُعملَ الضمير لكان الكلام هكذا : الحاقة مــا هي . أمّا في غير تلك المواضعِ فجائزٌ عند سيبويه في الشعرِ فقــط [(٤)] ، إلاّ أنه يقــبُحُ عنده إن كان تكريرُه في جملةٍ واحدةٍ [(٥)] . أما في الاختيارِ فمجيئُهُ جائزٌ ، ونصَّ سيبويه على ضعفِهِ [(٦)]، نحو: زيدٌ جاء زيدٌ . ومن النحاةِ من خصَّهُ في مواضعِ التفخيم والتعظيم فقط [(٧)]، ويبدو أنه مذهبٌ ضعيفٌ ، لأنَّ مجيئَهُ في غيرهما ليسَ بالقليل ، وأضعفُ منه القولُ بأنه يختصُّ بالضرورةِ فقط [(٨)] .

رابعاً : إعادة المبتدأ بمعناه لا بلفظِهِ :

وهو يدخل أيضاً في (وضع الظاهر موضعَ المضمر) ، وهو مذهب الأخفش[(٩)] ، واستدلَّ بقوله ــ تعالى ــ : ﴿ **وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ إِنَّا**

---

(١) ينظر : التوطئة ، ص ٢١٨ ، والأمالي النحوية ، ابن الحاجب ، ص ٢٧٣، وشرح الرضي ٢٤١/١ ، والارتشاف ٢ /٥٠ ، ومغني اللبيب ٢ / ١٤٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٥ ، والهمع ٢ / ١٩ .

(٢) ينظر : أمالي ابن الحاجب ، ص ٢٧٣ ، وشرح الرضي ١ / ٢٤١ ، والارتشاف ٢ / ٥٠ ، ومغنــي اللبيب ٢ / ١٤٩ ، والهمع ٢ / ١٩ .

(٣) البحر المحيط ، أبو حيان ١ / ٤٩٠ ، وينظر : الأمالي الشجرية ١ / ٢٨٨ .

(٤) ينظر : الكتاب ١ / ٦٢ ــ ٦٣ ، وشرح الرضي ١ / ٢٤١ .

(٥) ينظر : الكتاب ١ / ٦٢ ــ ٦٣ ، وتحصيل عين الذهب ، الأعلم الشنتمري ، ص ٨١ .

(٦) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٠ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٥ ، والهمع ٢ / ١٩ .

(٧) ينظر : الهمع ٢ / ١٩ .

(٨) ينظر : م . ن .

(٩) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٣٩٦ ، شرح الرضي ٢٤١/١ ــ ٢٤٢ ، والارتــشاف ٢ /٥١ ، ومغنــي اللبيب ٢ / ١٥٠ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٥ ، والهمع ٢ / ٢٠ .

لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف :١٧٠] ، واستدلَّ بغيرِها من الآيات [(١)] . فهو يرى أن (المصلحين) هم أنفسُهم من تقدمَ ذكرُهُم ، وذلك من حيث المعنى ، والتقدير : أجرَهم [(٢)]. وردَّ هذا المذهبُ من عدّةِ وجوهٍ ذُكِرتْ في تأويل الآيــة ، وهــي [(٣)] : أن (الذين) مجرورةٌ عطفاً على (الذين يتقون) في الآية السابقة وهــي فــي نهايتهــا : ﴿ **وَالدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلا تَعْقِلُونَ** ﴾ [الأعراف : ١٦٩] ، أو أنَّ الرابطَ هو العمومُ ، لأنَّ المصلحين أعمُّ من المذكورين ،أو أنَّ الضميرَ محذوفٌ ، أي : منهم ، وقال الحوفيُّ : الخبرُ محذوفٌ ، أي : مأجورون ، والجملة دليلٌ على حذفِهِ .

وقد وافق ابن عصفــور (ت ٦٦٩ هــ) الأخفــش في الاسم الموصولِ ، ولم يأخذ بمذهبِهِ في الخبرِ ، فقال : " ينبغي أن يجوزَ مثلُ هذا الذي ذهبَ إليه أبو الحــسن من الاستغناءِ عن الضميرِ باسمٍ ظاهرٍ هو المبتدأُ في المعنى، كما جاز ذلك في الصلةِ ، فقد حُكي في كلامهم : أبو سعيدٍ الذي رويت عن الخدريِّ ، والمعنى : عنه " [(٤)] . وابن عصفورٍ نفسُهُ دافعَ عن مذهب سيبويه قائلاً : " فإذا قُلتَ : ألم تزعمْ أن سيويه ــ رحمه الله ــ لا يُجيزُ : زيدٌ قام أبو عمروٍ ، إذا كان أبو عمروٍ كنيةً لزيدٍ ، لأنــه لــيسَ فــي الجملةِ ضميرٌ للأولِ ولا تكرارٌ بلفظِهِ ، وأنتم قد فعلتم ذلــك في : زيدٌ نعمَ الرجــلُ ، فالجوابُ : أنَّ الذي لأجلِهِ منع سيبويه ــ رحمه الله ــ زيدٌ قامَ أبو عمروٍ هــو أنَّ أبــا عمروٍ لا يُفهمُ منه أنَّ المرادَ به زيدٌ ، ولولا ذلك لجازت المسألةُ ، وأمّا زيدٌ نعم الرجلُ فليسَ ثَمَّ ما يلتبسُ به زيدٌ ، لأنه للجنــسِ كلِهِ ، والجنــسُ لا ثانيَ لهُ فيلتبسَ به " [(٥)] . والضميرُ هو الرابطُ عند من قدّر الضمير محذوفاً ، ومن قدّرَ الخبر المحــذوفَ كــان الإخبارُ من قبيل المفرد .

خامساً : (أل) النائبة عن الضمير :

هــذا مذهبُ الكوفيينَ [(٦)] وبعــض البصريينَ [(١)] وهو مذهب القرطبي (ت ٦٧١ هــ) [(٢)] ، وجعلوا منه قولَهُ ــ تعالى ــ : ﴿ **وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ**

---

(١) سورة يوسف ، الآية : ٩٠ ، وسورة الكهف ، الآية : ٣٠ .
(٢) ينظر : معاني القرآن ، الأخفش ٢ / ٣٩٦ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٥ .
(٣) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ١٥٠ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٥ .
(٤) شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٤٦ ، وينظر : الهمع ٢ / ٢٠ .
(٥) م . ن ١ / ٦٠٥ .
(٦) ينظر : معاني القرآن ، الفراء ٢ / ٤٠٨ ، وإعراب القرآن ، النحاس ٣ / ٦٢٣ ، والبيان فــي غريــب إعراب القرآن ، ابن الأنباري ٢ / ٤٩٣ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٥٧١ ــ ٥٧٢ ، والبحــر

رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنْ الْهَوَى ۞ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ [النازعات :٤٠] والأصل عندهم : مأواهُ . أمّا المانعون من البصريين فيقدرونه : هي المأوى له [٣] ، والضمير المحذوفُ هو الرابطُ ، ويرى الأشموني (ت ٩٠٠هـ) أنه لو جاز نيابة (أل) للزمَ جوازُ نحو: زيدٌ الأبُ قائمٌ ، وهو غيرُ جائز [٤] .

سادساً : قيامُ الضميرِ مقامَ الظاهرِ المضافِ إلى الضميرِ الرابط [٥] :

نسب هذا المذهب إلى الكسائي (ت ١٨٩ هـ) [٦] ، والأخفش [٧] ، وابن مالك [٨] ، ونسبته إلى الكسائي ليست صواباً ، واستدلّوا بقولِهِ ــ تعالى ــ : ﴿ **وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ** ﴾ [البقرة : ٢٣٤] ، والأصل : يتربصُ أزاوجهم ، ثمَّ جيءَ بالنونِ مكانَ الأزواجِ لتقدمِ ذكرهنَّ،فامتنع ذكرُ الضمير الرابط (هم) لأنَّ الضمائر لا تُضافُ، فحصلَ الربطُ بالنونِ. ولسنا نطيلُ الكلامَ في هذا،لأنَّ مثل هذا إن جاز وقوعُهُ رابطاً [*] فإنما يكونُ بعد طولِ كلامٍ ووجودِ ما يدلُّ على الظاهر المحذوفِ من عطفٍ ونحوِهِ ، وهذا خارجٌ من الجملةِ موضوع الدرس . ولو قيل في غيرِ القرآن الكريم : والذين يتوفون يتربصْنَ ، لم يَجزْ ، بل دلّ

المحيط ٨ / ٤١٥ ، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي ٦ / ٤٧٦ ، ومغني اللبيب ٢ / ١٥١ ، وشرح الأشموني ١ / ١٨٥ .

(١) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ١٥١ ، وشرح الأشموني ١ / ١٨٥ .

(٢) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٠ / ١٣٥ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن ، النحاس ٣ / ٦٢٣ ، والبيان ٢ / ٤٩٣ ، والتبيان في إعراب القرآن ، العكبري ٢ / ١٢٧٠ ، والبحر المحيط ٨ / ٤١٥ ، والدر المصون ٦ / ٤٧٦ ، ومغني اللبيب ٢ / ١٥١ ، وشرح الأشموني ١ / ١٨٥ .

(٤) ينظر : شرح الأشموني ١ / ١٨٥ .

(٥) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥١ ــ ٥٢ ، ومغني اللبيب ٢ / ١٥١ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٠ ، وحاشية الصبان ١ / ٣١١ .

(٦) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٢ ، ومغني اللبيب ٢ / ١٥١ ، وحاشية الصبان ١ / ٣١١ .

(٧) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٢ .

(٨) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ١٥١ ، وحاشية الصبان ١ / ٣١١ .

(*) وجمهور النحاة لا يعّدونه رابطاً إلاّ على تقدير ابن الحاج : وأزواج الذين يتوفون ..... يتربصن . ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٢ . والجمهور على أن الرابط ضميرٌ محذوفٌ .

على ظاهر فسادِ المعنى . ونكتفي بالإحالةِ إلى المصادر التي وردتْ فيها ردودُ جمهور النحاةِ على هذا المذهب [١] .

ــ حذف الرابـط :

والمقصودُ حذفُ الضمير ، وحذفُ الضمير هذا يشبه حذفه من الصلةِ والصفةِ ، ولكنَّ حذفهُ من الصلةِ أقيسُ منه في الصفة ، وحذفَهُ من الصفةِ أقيسُ منه في الخبرِ ، وذلك لشدة اتصالِ الصلةِ بالموصولِ ولا غِنى للموصولِ عن الصلةِ ، فهما بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، والصفةُ مع الموصوف جزءُ الجملةِ ، ولا تلزمُهُ فهي ليست من ضرورياتِهِ ،أمّا الخبرُ مع المبتدأ فجملةٌ ، ومن هُنا كان الحذفُ فيما هو مع غيره ككلمةٍ واحدةٍ أولى ، ثم يليه فيما هو مع غيرِهِ كجزءِ الجملة ، ثم يليه فيما هو قائمٌ بذاتِهِ وهو الخبرُ [٢] . وقد اختلف النحاةُ في جواز حذف الرابط مِن حيثُ كونُهُ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، وسنبدأ بحذفِ المرفوعِ منتهين إلى المجرور.

أولاً : حذف الرابط المرفوع :

منع الجمهورُ حذفه مطلقاً [٣]. وقيل : يجوز إن كان مبتدأ [٤] نحو : زيدٌ هو القائم ، وممن أجازه ابن عصفور [٥] ، وضياء الدين بن العلج [٦] ورُدَّ بأنه لا يُعلمُ أحُذفَ شيءٌ أم لا ؟ لصلاحية المذكور للاستقلال بالخبرية [٧] .

---

(١) ينظر : معاني القرآن ، الأخفش ١ / ١٧٦ ، والارتشاف ٢ / ٥٢ ، ومغني اللبيب ٢ / ١٥١ ، وحاشية الصبان ١ / ٣١١ .

(٢) ينظر : الأمالي الشجرية ١ / ٥ ، ٣٢٥ ــ ٣٢٧ ، وأمالي ابن الحاجب ، ص ١٦١ ، وشرح الرضي ١ / ٢٤٠ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٩٧ ، وشرح الرضي ١ / ٢٤٠ ، والارتشاف ٢ /٥٢ ، والهمع ٢ / ١٥ .

(٤) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٢ ، والهمع ٢ / ١٥ ــ ١٦ .

(٥) ينظر : شرح الجمل ١ / ٣٥٠ .

(٦) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٢ ، والهمع ٢ / ١٥ ــ ١٦ .

(٧) ينظر : الهمع ٢ / ١٦ .

ثانياً : حذف الرابط المنصوب :

النحاة مختلفون أيضاً في هذا الحذف من حيثُ العاملُ في الضمير ، فإن كان الضميرُ منصوباً بفعلٍ متصرفٍ ففي حذفه خمسة آراء :

١ ــ منع حذفه مطلقاً :

وحذفُهُ في الشعرِ ضرورةٌ ، وهو في غيره شاذٌ ، وهذا مذهب البصريين (١) .

٢ ــ جوازُ حذفِهِ قياساً :

إن كان المبتدأ (كل) وما أشبهها في العموم والافتقار ، وقيل : هو مذهب الكسائي (٢) والفراء (٣) وهو مذهب ابن مالك (٤) ، ونُسبَ إلى الفراء جوازُ حذفِهِ إن كان المبتدأ اسم استفهام أو (كلا) و (كلتا)(٥). ونُقلَ عن الفراء أيضاً جوازُ حذفِهِ إن كان المبتدأ اسماً لا يقع إلاّ في صدر الكلام (٦).وعن الفرّاء أيضاً جوازُ حذفِهِ بعد مبتدأٍ هو اسمٌ لا يتصرف نحو : (مَنْ) و (ما) (٧).

٣ ــ إن كان المبتدأ غيرَ (كل) وما أشبهه :

فالكوفيون منعوا الحذفَ مع بقاء المبتدأ مبتدأً بل يوجبون النصب على المفعولية إلاّ في ضرورة الشعرِ ، أما البصريون فيجيزونه في الاختيار مع بقاء المبتدأ مبتدأً ، ويرونه حذفاً ضعيفاً (٨) .

٤ ــ جواز حذفه في الشعر وفي قليلٍ من الكلام :

---

(١) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٢ .
(٢) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٣ .
(٣) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٣٩ ، والارتشاف ٢ / ٥٣ ، والهمع ٢ / ١٧ .
(٤) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٩٧ ــ ٢٩٨ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٠ ــ ٢٩١ . وذكر ابن مالك أن النحاةَ مجمعون على جواز حذف الضمير هنا ، ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٩٨ .
(٥) ينظر : ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٣ ، والهمع ٢ / ١٦ .
(٦) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٣ ، والهمع ٢ / ١٧ .
(٧) ينظر : م . ن .
(٨) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٧ ، والتسهيل ، ص ٤٨ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٩٨ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٢ .

وهو مذهب سيبويه [١] ، واختاره ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨ هــ) [٢] .

٥ ــ جواز حذفه في الاختيار بكثرةٍ :

وهو مذهب هشام الضرير (ت ٢٠٩ هــ) من الكوفيين [٣] .

أمّا الضميرُ المنصوبُ بفعــلٍ جامدٍ كالتعجــب فلا يجــوز حذفُــهُ ، وأجازه الكسائي [٤] والفراء في أحد قوليه [٥] نحــو : أبــوك مــا أحــسن . وإن كان منصوباً بغيرِ فعلٍ أو بفعلٍ ناقصٍ لم يجز حذفُهُ [٦] . فــإن كــان منــصوباً بالوصف [٧] فقــد أجاز حذفه جماعةٌ من النحــاة في الضــرورة ، ومنهــم ابن عصفورٍ [٨] . ومذهب ابن مالكٍ جوازُ حذفِ الضميرِ المنصوبِ بفعلٍ أو بوصفٍ ، إن عُلِمَ المحذوف [٩] .

ثالثاً : حذف الرابط المجرور :

إنْ كان الضميرُ مجروراً بالحرفِ جاز حذفُهُ قياساً [١٠] فــإن أدّى حذفُهُ إلى تهيئةٍ وقطعٍ لم يجز نحو: زيدٌ مررتُ به [١].وإن كــان الــضميرُ مجــروراً

---

(١) ينظر : الكتاب ١ / ٨٥ ، والارتشاف ٢ / ٥٣ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٢ ــ ٥٣ ، والهمع ٢ / ١٦ ، وحاشية ياسين ١ / ١٦٥ ، وحاشــية الــصبان ١ / ٣١١ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٣ ، والهمع ٢ / ١٧ .

(٤) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٢ ، والهمع ٢ / ١٧ .

(٥) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٢ .

(٦) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٢ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٤٠ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٠ ــ ٢٩١ ، والهمع ٢ / ١٧ .

(٨) ينظر : شرح الجمل ١ / ٣٥٠ .

(٩) ينظر : شرحُ التسهيل ١ / ٢٩٧ ــ ٢٩٨ ، وشفاءُ العليل ١ / ٢٩٠ ــ ٢٩١ .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٣٨ .

بالإضافةِ فقد منع حذفه أكثرُ النحاةِ ، ومن أجازَ اشترطَ أن يكون أصـــلُهُ النــصبَ وأن يكونَ المضافُ اسمَ فاعلٍ [2] . وعن هذا الحذفِ يقولُ الرضيُّ (ت ٦٨٦ هــ) : " ولا يختصُ ــ مع كونه سماعياً ــ بالشعرِ خلافاً للكوفيين " [3] .

ويوجــز السيوطيُّ الكلامَ عن حــذف الرابط (مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً) بشرطين [4] ، هما :

أ ــ أن يدلَّ دليلٌ على المحذوفِ دلالةً واضحةً يؤمنُ بها اللبسُ .
ب ــ أن لا يؤديَ الحذفُ إلى رجحانِ عملٍ آخر .

ويبدو أن رأي السيوطيِّ هو الصواب .

---

(١) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٣ .
(٢) ينظر : التسهيل ، ص ٤٨ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٩٧ ــ ٢٩٨ ، وشفاء العليــل ١ / ٢٩٠ ــ ٢٩١ ، والهمع ٢ / ١٧ .
(٣) شرح الرضي ١ / ٢٤٠ .
(٤) ينظر : الهمع ٢ / ١٧ .

ــ الروابط المعنويــــة :

الروابط المعنويةُ عند النحاة رابطان ، هما : الإسنادُ ، والعموم .

أولا : الإســـنادُ :

الربطُ بالإسناد بين المبتدأ وخبره المفرد وبين الفعل والفاعل ليس من موضوعِ الربطِ الذي نتحدثُ عنه ،ولكن لمّا كانَ نوعاً من الربط آثرنا إدخاله في هـــذا المبحث متناولين إياه بإيجازٍ .

١ ــ الربطُ بين المبتدأ وخبره المفرد :

إنَّ الخبرَ محكومٌ به ، والمبتدأ محكومٌ عليه ، والحكم هو الإسنادُ الذي هو رابطةٌ [١] ، والخبرُ لمّا كان نفسَ المبتدأ كان اتحادُهما وربطُهما بالإسنادِ أعظمَ رابطٍ [٢] .

٢ ــ الربطُ بين الفعلِ والفاعلِ :

إنَّ اتحاد الفعل والفاعل بالإسناد هو أقوى رابطٍ ، ولشدة اتصالهما أصبحا كالكلمة الواحدةِ ، الفعلُ صدرُها والفاعلُ عجُزُها ، ولاً يصحُّ تقديمُ العجز علـــى الصدر [٣] . وسيأتي ذكر الخلاف في تقديم الفاعل على الفعل في فصل قادمٍ .

---

(١) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٣ ، والارتشاف ٢ / ٦٦ ، والهمع ٢ / ٥٦ .

(٢) ينظر : بدائع الفوائد ٣ / ٣٦ .

(٣) ينظر : الأشباه والنظائر ، السيوطي ١ / ٣٤٤ ، وشرح ابن الناظم ، ص ١٥٨ .

٣ ــ الربطُ بين المبتدأ وجملةِ الخبر التي هي نفسُ المبتدأ في المعنى :

حكم هذه الجملة أنه لا رابط [*] فيها يربطُها بالمبتدأ ، إنما حكمُها حكمُ الخبر المفرد في أنَّ ربطَها يكونُ بالإسنـــاد ، نحو : نطقي اللهُ حسبي . والتحقيـــقُ أنَّ هـــذا الإخبار إنما هو إخبارٌ بالمفردِ على إرادة اللفظ كما قالـــه الـــدماميني [١] (ت ٨٢٧ هــ) [٢] والمرادي [٣] والمعنى : منطوقي الله حسبي .

ثانياً : العمـــــوم :

إنّ دلالة العموم تكون في (الألف واللام) في فاعل (نعم) ، نحو : زيدٌ نعمَ الرجلُ ، والنحاةُ مختلفون في هذا الرابط ، ولهم في ذلك ثلاثةُ مذاهب :

١ ــ العموم رابطٌ . وهو مذهب جمهور النحاة [٤] :

فــ (أل) للجنـــسِ ، وقد شبه ذلك سيبويه بقولهم : عبد الله ذهبَ أخوه ، وذهب أخوه عبد الله [٥] ، فكما تمَّ المعنى بـــ (الهاء) العائـــدة علـــى المبتـــدأ (عبد الله) كذلك تمَّ في : عبد الله نعم الرجل ، لأن الرجل قد شَـــمَلَ عبـــد الله وغيره ، وبذلك لم تكن جملة (نعم الرجل) أجنبيةً من المبتدأ [٦] . فجرى الذكر المعنويُّ مجرى الذكر اللفظي [٧] .

(*) قلنا : (لا رابـــط فيها) مؤيدينَ في ذلك إنكـــار الدنوشري (ت ١٠٢٥ هــ) على النحـــاةِ قولَهم : لا تحتاج إلى رابطٍ . إذ قال : " يُفهم أن الرابط إذا وُجد لا يضرُّ وهو كذلك ، ولو قال : فلا يكون لها رابطٌ كان صواباً " . حاشية ياسين ١ / ١٦٢ .

(١) هو محمد بن أبي بكر بن عمر المعروف بـــ (الدماميني) عالمٌ بالعربية ، له مصنفات منهـــا : شـــرح مغني اللبيب لابن هشام ، توفي سنة (٨٢٧ هــ) . ينظر : معجم المؤلفين ٩ / ١١٥ ــ ١١٦ .

(٢) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٦٤ .

(٣) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٦٤ ، وحاشية الصبان ١ / ٣١٤ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٣٩٩/٤ ، والتوطئة ، ص ٢١٨ ، وشرح ابن النـــاظم ، ص ٧٧ ، والارتـــشاف ٢/ ٥١ ، وشرح الأشموني ١ / ١٨٥ ، والهمع ٢ / ١٩ .

(٥) ينظر : الكتاب ٢ / ١٧٦ .

(٦) ينظر : المقتصد ١ / ٣٦٧ .

(٧) ينظر : م . ن .

٢ ــ الألف واللام للعهد :

وهو مذهب كثيــرٍ من النحاةِ . فالمقصود رجُلٌ بعينِه ، واحتجــوا بقــول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)(نعمَ العبدُ صهيبٌ) [١] ، فهو لم يقصد مدح كلّ العباد، وإنما مدح المذكور (صهيب) ، فجعلُهُ للعموم غلطٌ [٢] . والرابطُ ــ حينئــذٍ ــ هو إعادة المبتدأ بمعناه وهو رأي الأخفش ، واختاره ابن هشام (ت ٧٦١هــ) ، وأنكر على القائلين بالربط بالعموم إذ قال : " ويلزمهم أن يجيزوا : زيدٌ مــاتَ الناسُ ، وعمرٌو كلُّ الناسِ يموتون ، وخالدٌ لا رجلَ في الدارِ " [٣] .

٣ ــ مذهب عددٍ قليلٍ من النحاة :

ومنهم ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هــ) [٤] . وهو أن جملــة الخبــر ــ هنا ــ تحتاج إلى ضميرٍ رابطٍ ، وتقديرهم هو : زيدٌ هو نعم الرجلُ [٥] . وردّهُ ابن عصفور بقولِهِ : " وهو فاسدٌ لأنَّ الجملة من (نعم وبئسَ) إذ ذاك تكونُ في موضعِ خبرِ ذلك المضمرِ فيُحتاجُ فيها إلى رابطٍ آخرَ " [٦] .

(١) الحديث في : النهاية في غريب الحديث والأثر ، ابن الأثير ٢ / ٨٨ ، بغير لفظِهِ ، ولفظُهُ فيــه هــو : (**نعمَ المرءُ صهيبٌ لَوْ لَمْ يخفِ اللهَ لَمْ يعصِهِ**)

(٢) ينظر : حاشية ياسين ١ / ١٦٥ .

(٣) مغني اللبيب ٢ / ١٥٠ ، وينظر : شرحُ الأشموني ١ / ١٨٦ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٦٠٣ .

(٥) ينظر : م . ن .

(٦) م . ن .

ــ تحمل الضمير :

ينقسم الخبرُ المفــردُ إلى ثلاثةِ أقسام ، وقد تعــددتْ تسمياتُ الخبــر عنــد النحاة[1] ، وكلها ترجعُ إلى تسميتين هما : المشتقُ ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، والوجهُ حسنٌ . والثاني : اسمٌ جامدٌ غير مشتقٍ نحو : خالدٌ أخوكَ أو أسدٌ . وتبرز ــ هنا ــ مــسألتان نحويتان هما :

ــ تحمل الخبر المشتقِ والجامدِ للضميرِ .
ــ جوازُ إبراز الضمير المتحمَّلِ ووجوبُهُ .

والغرضُ من إدخالِ مسألةِ التحملِ هذه في هذا المبحث إنما هو لمعرفة : هــل الضميرُ المتحمَّلُ رابطٌ أو لا ؟

أولاً : تحملُ الخبر المشتق والجامد :

اختلف النحاةُ في وجوبِ تحملِ الضميرِ وفي جوازهِ من حيثُ كونُ الخبرِ مشتقاً أو جامداً ، وآراؤهم في ذلك على النحو الآتي :

١ ــ الخبرُ مشتقٌ :

أجمعَ النحاةُ على وجوبِ تحمله الضميرَ [2] ، لأنَّ المشتقَّ " بمنزلةِ الفعلِ ، وأصلُ احتمالِ الضميرِ للفعلِ " [3] . فإن رفَعَ الخبرُ المشتقُ ظاهراً لفظاً نحو : زيدٌ قائمٌ أبوه ، أو محلاً نحو : زيدٌ مغضوبٌ عليه لم يتحمــلْ ضــميراً [4] ، إذ

(١) ينظر : إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، البطليوسي ، ص ١٢٤ ــ ١٢٥ ، والتوطئــة ، ص ٢١٧ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٤٤ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٢٢٨/١ ، وشرح التسهيل ٢٩٣/١ ــ ٢٩٤ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٠ ــ ١٦١ .

(٣) المقتصد ١ / ٢٥٩ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ١ /٢٢٨ ، وشرح التسهيل ٢٩٣/١ ــ ٢٩٤ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٩ ، والارتشاف ٢ / ٤٧ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٨ ، وشرح التصريح ١ / ١٦١ .

لا يجوز رفعُ فاعلين بفعلٍ واحدٍ ولا بما هو في حكمهِ [1] . ومما يجب أن يتحمل الضميرَ ــ بإتفاقِ النحاة ــ [2] الخبر الجامدُ المؤول بالمشتقِ ، نحو : أسد بمعنى شجاع .

٢ ــ الخبرُ الجامدُ غيرُ المؤول بالمشتقِ :

ذهبَ الكوفيون [3] ، والكسائي [4] (*) منهـــم ، والرمانيُّ (ت ٣٨٤ هــ) [5] من البصريين إلى أنه يتحملُ الضميرَ، أما جمهورُ البصريينَ فقد منعوا تحملَهُ [6]. وحجة الكوفيين أن الجامد في معنى ما هو مشتقٌ ، فقولنا : زيدٌ أخوكَ ، هو في معنى قريبُكَ ، و (قريب) يتحملُ الضمير [7] ، وهو من معاني الأفعال [1]. أمّــا

---

(١) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٢٨ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٠ ــ ٣٤١ ، والتسهيل ، ص ٤٧ ، والارتشاف ٢ / ٤٦ ، وشرح الأشموني ١ / ١٨٧ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٠ ، والهمع ٢ / ١٠ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٥٥/١ ، وأسرار العربية ، ص ٧٥ ، والتبيـين ، ص ٢٣٦ ، واللبـاب ، ص ٨٧ ، وشرح المفصل ٢٢٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٩ ، وائتلاف النـصرة ، ص ٣١ ، وشـرح الأشموني ١ / ١٨٧ ،

(٤) ينظر : التسهيل ، ص ٤٧ ــ ٤٨ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٩٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٠ ، والهمع ٢ / ١٠ .

(*) ذكر أبو حيان أن ابن مالك نقل عن الكسائي أنه جوّز تحمل الجامد غير المؤول ، وما ذكره صـحيحٌ ، وقد أشرنا إلى نقل ابن مالك في التسهيل وشرحه في الهامش (٢) من هذه الصفحة . ثُمَّ ذكر أبو حيـان أيضاً أنّ صاحب الإنصاف وصاحب البسيط نقلا عن الرماني والكوفيين جواز تحمل الجامد ونقلا عـن الكسائي المنع ، وقد رجعنا إلى الإنصاف وأسرار العربية أيضاً فلم نجد ابن الأنباري يـذكر الكـسائي أصلاً ، بل ذكر الكوفيين والرماني فقط ، وقد أشرنا إلى موضعه في الانصاف وأسرار العربيـة فـي الهامش (١) من هذه الصفحة ، وسنشير إليه أيضاً في الهـامش (٣) مـن هـذه الـصفحة . ينظـر : الارتشاف ٢ / ٤٦ . ونجد السيوطيَّ يذكر أن صاحبَ البسيط ينسب جـواز التحمـل إلـى الكـوفيين والرماني فقط . ينظر : الهمع ٢ / ١٠ ، وهو ما وجدناه في الإنـصاف وأسـرار العربيـة ، ويـذكر السيوطي نفسُهُ أن الكسائي جوّزه ، قال السيوطيُّ : " وزعم الكسائي أنه يتحملُهُ " الهمع ٢ / ١٠ ، وهو ما أشرنا إليه في الهامش (٢) من هذه الصفحة .

(٣) ينظر : الإنصاف ٥٦/١ ، وأسرار العربيـة ، ص ٧٥ ، والتبيـين ، ص ٢٣٦، واللبـاب ، ص ٨٦ ، وشرح المفصل ٢٢٩/١ ، وائتلاف النصرة ، ص ٣١ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٠ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ٥٦ ، وأسرار العربية ، ص ٧٥ ، والتبيين ، ص ٢٣٦ ، وشرح الكافية الـشافية ١ / ٣٣٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٠ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٥٦/١، والتبيين ، ص٢٣٧، وشرح المفصل ٢٢٩/١، وائتلاف النصرة ، ص ٣١.

(٦) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٢٩ .

(*) ليس الأمرُ في الصفة على اطلاقه ، فهناك صفاتٌ مشتقةٌ لا تتحمل ضميراً ، لأنها لم تُشتقَّ لتدلَّ علـى متصفٍ بها كأسماءِ الآلةِ وأسماءَ الزمان والمكان . ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٦ ، وتذكرة النحـاة ، ص ٦٠٨ ، وشرح الأشموني ١ / ١٨٧ ، والهمع ٢ / ١٠ .

البصريونَ فحجتهم أنَّ أصلَ التحمل للفعلِ ، ويتحملهُ من الاسماء ما يشبهُ الفعلَ ويتضمن معناه ، وهو الصفاتُ المشتقة [*]. أمّا هذا الجامدُ فلا يــشبهُ الفعــلَ ، فأخوك ــ مثلاً ــ دليلٌ على الشخص الذي دلَّ عليه زيدٌ ، ولا يدلُّ على الفعل ، لذا لا يتحملُ [٢] . وردَّ ابن الأنبــاري رأي الكوفيين بحجــة البــصريين ، وزاد عليها أنَّ كون الجامد في معنى المشتق لا يوجبُ شبهاً بالفعل،فحروفُ (أخوك) ليست هي حروفَ (قرُبَ) ، والمصدرُ عملِ عملَ الفعل نحو: ضــربي زيــداً حسنٌ ، لتضمنه حروفه ، ولو أقيم ضميرُ المصدر مُقامه نحو : ضــربي زيــداً حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ ، لم يجز ، وإن كان في معنى المصدر لأنه ليس فيه لفظ الفعل [٣] .

ويجبُ استتار الضمير ــ في النقطتين (١) و (٢) ــ إلاّ عند الحصرِ ، نحو : زيدٌ ما قائمٌ إلاّ هو [٤]، وهذه الصورة خارجةٌ من الجملة موضوع الدرس . أمّا إعرابُ الضمير ــ هنا ــ فالرفعُ على الفاعلية ، لأنه لو وُضِعَ موضع الضمير ظاهرٌ لرفع على الفاعلية ، وهذا الخبرُ في حكم الفعلِ ، والفعلُ لا يكونُ بــــلا فاعــل [٥] . وإن بــرز الضميــرُ فمذهب ابن السراج [٦] ، وابن الشجري (ت ٥٤٢هــ) [٧] أنه توكيدٌ للضميرِ المستكن ، وذكر الدنوشري (ت ١٠٢٥ هــ) [٨] نقلاً عن الدماميني أنَّ سيبويه أجــاز كونَه توكيداً وكونَه فاعــلاً [٩] .

---

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٥٦ ، والتبيين ، ص ٢٣٧ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٩ ، وائــتلاف النــصرة ، ص ٣١ ــ ٣٢ .

(٣) ينظر : الإنصاف ١ /٥٦ ــ ٥٧ . وقد ذكر العكبريُّ رأي ابن الأنباري هذا ولم ينسبه إليه ، بل ذكــره ضمن حجج البصريين . ينظر : التبيين ، ص ٢٣٧ ، واللباب ، ص ٨٧ ــ ٨٨ .

(٤) ينظر : حاشية الصبان ١ / ٣١٥ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٢٨ .

(٦) ينظر : الأصول ١ / ٧٠ .

(٧) ينظر : الأمالي الشجرية ١ / ٣١٦ .

(٨) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن علي ،فقيه مصري ، عالمٌ بالعربية ، له مصنفاتٌ ، منها : حاشية علــى شرح التصريح للأزهري ، توفي سنة (١٠٢٥ هــ) . ينظر : الأعلام ٤ / ٩٧ ، ومعجــم المــؤلفين ٦ / ٧٠ ــ ٧١ .

(٩) ينظر : حاشية ياسين ١ / ١٦١ .

أمّا مسألة كونِ الضمير ــ هنا ــ رابطاً أو لا فهي مسألة خلافيةٌ أيضاً. فمن النحاة من ذكر أن النحاة أوجبوا تحمل الخبــر للضمير ــ هنا ــ ليكون رابطاً له بالمبتدأ [١] ، ونسب العكبريُّ هذا الرأي إلى الكوفيينَ والرماني [٢] . أما رأي جمهور النحاة فهو أنه غيرُ رابــطٍ لأنَّ الخبرَ المفردَ هو نفــسُ المبتدأ في المعنى [٣] ، واتحادُهما بالإسنــــاد أعظمُ رابــطٍ [٤] . وإنما المشتق كالفعل ، ولابدَّ للفعل من فاعلٍ ظاهرٍ أو مضمرٍ [٥] .
ولكننا نجد ابن مضاء القرطبيَّ (ت ٥٩٢ هــ) ينكر مسألة التحمل أصلاً ، مستنداً إلى عدة أدلة،فهو يضرب مثلاً فــي اســـمِ الفاعــل (ضــارب) قائـــلاً: " وإذا كــان (ضاربٌ) موضوعاً لمعنيين : ليدلَّ على الضربِ وعلــى فاعــلِ الــضــرب غيــرَ مصرَّح بـــه [*]، فإذا قلنا : (زيدٌ ضاربٌ عمراً) فضاربٌ يدلُ علــى الفاعــل غيــرَ مصرَّحٍ باسمِهِ ، وزيـــدٌ يدلُ على اسمِهِ ، فيا ليت شعري ما الداعي إلى تقديرِ زائدٍ لو ظهرَ لكان فضَلاً ؟ " [٦]. وأنكرَ قولَ النَحاة بأن الدليل على التحمل هو جوازُ العطــف على الضمير مؤكَّــداً [*]بالضمير (هو) ، فقال : " إنَّ هذا الضميرَ إنما يُضمرُ في حالِ العطفِ لا غير، وإذا لم يكنْ عطفٌ لم يكنْ ثَمَّ ضميرٌ ، ومِنْ أينَ قسْتَ حالَ غير العطف على العطفِ وجعلت حالَ العطفِ مع قلّتها أصلاً لغيرها على كثرتها ؟ ... وهل قياسُ هذا على هذا إلاّ ظَنٌّ " [٧] . وأنكر هذا القياسَ بأنَّ الصفاتِ لا يظهرُ فيها ضــميرٌ فـــي التثنية والجمع على أنه فاعلٌ كما هو في الفعلِ ، وبذلك يقابلُ هذا الظنُّ في الإسقاطِ ذلك الظنَّ في الإثبات [٨] . وأنكر قول النحــاة في توكيد (أجمعون) للضمير المتحملِ فـــي قولهم : (مررتُ بقومٍ عــربٍ أجمعون) بأنه لو سُلِّمَ أنه توكيدٌ للضميرِ فمن أينَ يُحكمُ بـــأنَّ الضميرَ مُرادٌ مع التوكيــد وعدمِهِ ، وإذا لم يكــن توكيدٌ فلا حاجــة للــضمير، وذلك ظنٌّ. وذكر أن (عرب) اسمٌ موضوعٌ لمعنىً يميزه من العجم ، ولو لم يؤتَ بــ (أجمعون) لتمَّ الكلامُ وفُهِمَ المعنى بالصفةِ والموصوف ، أمّا الإضمارُ فلا يفيد معنىً

---

(١) ينظر : كشف المشكل في النحو ، الحيدرة اليمني ١ / ٣١٨ ، وبدائع الفوائد ٣ / ٣٦ .

(٢) ينظر : التبيين ، ص ٢٣٧ .

(٣) ينظر : التبيين ، ص ٢٣٧ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٨ ، وبدائع الفوائد ٣ / ٣٦ ــ ٣٧ .

(٤) ينظر : بدائع الفوائد ٣ / ٣٦ .

(٥) ينظر : م . ن ٣ / ٣٧ .

(*) قوله : (غير مصرح به) حالٌ من (فاعل) في قوله : (وعلى فاعل الضرب) .

(٦) الرد على النحاة ، ص ٨٨ .

(*) أي : الضمير المتحمل المستتر .

(٧) الرد على النحاة ، ص ٨٩ .

(٨) ينظر : م . ن .

زائداً ، وبذلك يكون قولهم (أجمعون) شاذاً [١]. ويبدو أنَّ رأي ابن مضاء هو الصوابُ بعيداً عن التكلفِ والتعقيد .

ومن آراء النحاة القولُ بتحملِ أكثر من ضميرٍ واحد ، فمنهم من يقول : إن قُدرَ المشتقُ خلفاً من موصوفٍ فهناك ضميران ، أحدهما للمبتدأ ، والآخرُ للموصوف الذي خلفه المشتق ، والتقدير في نحو : زيــدٌ قائمٌ ، هو : زيدٌ رجلٌ قائمٌ . ومنهم من يقول : إن كان المشتقُ صلة (أل) وقُدرَ خلفاً من موصوفٍ فهناك ثلاثــة ضــمائر: للمبتــدأ وللموصوفِ و لــ (أل) ، فإذا أُكدَ قيل فيه : زيدٌ القائمُ نفسُهُ نفسُهُ نفسُهُ [٢] . ومن ذلك اختلافهم عند تعدد الخبر المشتق والجميع في المعنى واحدٌ ، نحو: هذا حلوٌ حــامضٌ . فأيٌّ يتحمل الضمير ؟ فالفارسي يقول بوجود ضميرٍ واحدٍ يتحملُهُ الثــاني [٣] ، فــالأولُ تنزّل من الثاني منزلةَ الجزء ، والخبر بتمامهما [٤] . وقال آخرون : يتحملُ الأولُ لأنه الخبرُ حقيقةً والثاني كالصفة له ، والتقدير: هذا حلوٌ فيه حموضةٌ [٥]. واختــار ابــن يعيش [٦] وأبو حيان (ت ٧٤٥هــ) [٧] تحمل كلٍ منهما ، وليس كل واحدٍ خبراً علــى حياله ، والمقصود جمعُ الطعمين ، والمعنى : فيه حلاوةٌ وحموضةٌ [٨]. ويرى صاحبُ البديع أنَّ الضمير يعودُ من معنى الكلام [٩]، كأنك قلتَ : هذا مُزٌّ ، فلا يجوز خلوهمــا من الضمير لئلا تنتقض قاعدةُ التحمل ، ولا انفرادُ أحدهما به ، فهو ليس أولــى مــن الآخر ، ولا أن يكونَ فيهما ضميرٌ واحدٌ ، فلا يعمل عاملان في معمولٍ واحدٍ ، ولا أن يكــونَ فيهما ضميران،لأن التقدير يصيرُ: كلُهُ حلوٌ كلُهُ حامضٌ ، وليــسَ هذا الغرضَ منه [١٠] . وثمرةُ خلافهم ــ هنا ــ تظهرُ عند وقوع اسمٍ ظاهرٍ مرفوعٍ على الفاعليةِ بعد الخبر المتعدد ، فأيهما يرفعْهُ يكنْ متحملاً للضمير ، نحو : هذا البستانُ حلــوٌ حــامضٌ رمانُهُ ، قال أبو حيان : " فإذا لم يكن في الأول ضميرٌ تعين ارتفاعُ الرّمانِ بالثاني، وإن

(١) ينظر : م . ن ، ص ٨٩ ــ ٩٠ .
(٢) ينظر : الهمع ٢ / ١٠ .
(٣) ينظر : الارتشاف ٦٥/٢ ، وشرح التصريح ١٨٣/١ ، والهمع ١٠/٢ ، وحاشيةُ الصبّان ١ / ٣١٥ .
(٤) ينظر : الهمع ٢ / ١٠ ، وحاشيةُ الصبّان ١ / ٣١٥ .
(٥) ينظر : الهمع ٢ / ١٠ ــ ١١ ، وحاشية الصبان ١ / ٣١٥ .
(٦) ينظر : شرحُ المفصل ١ / ٢٥٠ .
(٧) ينظر : الارتشاف ٦٥/٢ ، وشرح التصريح ١٨٣/١ ، والهمع ٢ /١١ ، وحاشية الصبان ١ / ٣١٥ .
(٨) ينظر : الهمع ٢ / ١١ ، وحاشية الصبّان ١ / ٣١٥ .
(٩) ينظر : شرحُ التصريح ١ / ١٨٣ ، والهمع ٢ / ١١ ، وحاشية الصبّان ١ / ٣١٥.
(١٠) ينظر : الهمع ٢ / ١١ ، وحاشية الصبان ١ / ٣١٥ .

كان فيه ضميرٌ كانت المسألة من بابِ التنازع "[1]. وسكت السيوطي (ت ٩١١ هــ) عن الترجيح بين هذه الآراء لتعارُضِ الأدلةِ[2] .

ثانياً : جوازُ إبراز الضميرِ ووجوبُهُ :

هذه المسألةُ مــن مسائل الخلافِ بين البصريين والكوفيين ، وإنما يجوّزونَ إبراز الضميرِ أو يوجبونه لأسبابٍ ،منها أمنُ اللبسِ أو عدمُهُ.وجريانُ الوصفِ على صاحبِهِ أو عدمُهُ هو الفيصلُ بين أمن اللبسِ وعدمِهِ . والمسألة كان على الآتي :

١ ــ جريانُ الوصفِ على من هو له (على صاحبه) :

والنحاة ــ هنا ــ لا يوجبون إبراز الضمير[3] ، لأنه لا التباسَ فيــه[4] ، نحو : زيدٌ هندٌ ضاربتُهُ ، وزيدٌ عمروٌ ضاربُهُ ، والضاربيةُ لعمروٍ . وَمَعَ أمنِ اللبسِ فإنَّ النحاة يجيزون إبراز الضمير ، إلاّ ابنَ مالــك فقــال : " ويــستكنُّ الضميرُ إن جرى متحملُهُ على صاحب معناه ، وإلاّ بــرز "[5]. وقــد نــصَّ الأشموني (ت ٩٠٠هــ) على منع الإبراز ، وخاصةً في نحو : زيدٌ عمــروٌ ضاربُهُ ، فقال : " بل يتعينُ الاستتارُ في هــذا الأخيرِ لما يلــزمُ مــن إيهــامِ ضاربيةِ زيدٍ "[6] .

٢ ــ جريان الوصف على غير من هو له (على غير صاحبه) :

إنّ الخلاف ــ هنا ــ قائمٌ على قدمٍ وساقٍ بــين البــصريينَ والكــوفيين . فالبصريونَ[7] يوجبون إبراز الضمير أُمن اللبسُ أو لم يؤمنْ . أمّا الكوفيون[1]

---

(١) الارتشاف ٦٥/٢ ، وينظر : شرح التصريح ١٨٣/١ ، والهمع ٢ /١١ ، وحاشية الصبان ١ / ٣١٥ .
(٢) ينظر : الهمع ٢ / ١١ .
(٣) ينظر : المقتصد ١ / ٢٧٣ ، والإنصاف ١ / ٥٨ ــ ٦٠ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٩٤ ، والارتــشاف ٢ / ٤٧ ، وائتلاف النصرة، ص ٣٢.
(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ٦٠ .
(٥) التسهيل ، ص ٤٨ .
(٦) شرح الأشموني ١ / ١٨٩ .
(٧) ينظر : الأمالي الشجرية ١ /٤٠ ، والإنصاف ١ / ٥٧ ــ ٥٨ ، والتبيين ، ص ٢٥٩ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٩ ، وشرح الرضي ٢ / ٤٣٦ ، والارتشاف ٢ / ٤٧ ، وائتلاف النصرة ، ص ٣٢ ، ٧٥ ــ ٧٦ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٢ ، والهمع ٢ / ١٢ .

فذهبوا إلى جواز إبرازه إن أُمن اللبسُ وإلاّ وجب ، واختاره ابنُ مالك إذ قال : " وبقولهم أقولَ لورود ذلك في كلام العرب " [٢] ، وقال الرضيُّ : " ولا بُعدَ في مذهبهم " [٣] . واستدلَّ الكوفيون بأدلة كثيرة [٤] ، منها قولُ الشاعر :

قومي ذُرى المجد بانوها وقد علمتْ بكُنْـهِ ذلـك عدنـانٌ وقحطـانُ [٥]

فـ (بانوها) خبرٌ غير جارٍ على المبتدأ الثاني (ذرى المجد) ولم يبرز الضميرُ لأنَّ اللبسَ مأمونٌ ، فالذرى مبنيةٌ لا بانيةٌ .ولو برز لقيل على الفصحى (بانيهاهم) لأن الوصف كالفعل إنْ أُسندَ إلى ظاهرٍ أو ضميرٍ منفصلٍ مثنىً أو مجموعٍ جُرِّدَ من علامتهما وجوباً [٦] . وردَّه البصريون باحتمال كون (ذرى المجد) معمولاً لوصفٍ محذوفٍ مفسَّرٍ بالمذكور ، والتقدير : بانون ذرى المجد بانوها [٧] . ومن حججِ الكوفيين أن عدمَ الإبراز جازَ في الوصف الجاري على من هو له لشبهه الفعلَ ،وهو يشبهه أيضاً إن جرى على غير من هو له، والفعل لا يبرز ضميره ولو جرى على غير من هو له [٨] . والردُّ على هذه الحجة يأتي في حجةٍ للبصريين وهي أن الوصفَ فرعٌ على الفعل في التحمل لأنه مشبهٌ بالفعل ، والمشبهُ أضعفُ من المشبه به ، فلو تحملَ الوصف الضمير ــ إذا جرى أو لم يجرِ على من هو له ــ لسُوِّيَ بين الأصلِ والفرع [٩] ، وجرى الوصف ــ هنا ــ على غير من هو له، فانضمَّ فرعٌ إلى فرعٍ [١٠] . وحجة البصريين الأخرى هي رفع اللبس في بعضِ المواضع نحو: زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ ،

(١) ينظر : الأمالي الشجرية ٤٠/١ ، والإنصاف ١/ ٥٧ ، والتبيين ، ص ٢٥٩ ، وشرح الكافية الشافية ١ /٣٣٩ ، والتسهيل ، ص ٤٨ ، وشرح الرضي ٢ /٤٣٦ ، والارتشاف ٤٧/٢ ، وائتلاف النصرة ، ص ٣٢ ، ٧٦ ، وشرح الأشموني ١ / ١٨٨ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٢ ، والهمع ٢ / ١٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢٩٤/١، وينظر : التسهيل ، ص ٤٨، وشرح الكافية الشافية ٣٣٨/١، والهمع ٢/ ١٢.

(٣) شرح الرضي ٢ / ٤٣٦ .

(٤) ينظر : الأمالي الشجرية ١ / ٣١٧ ، والإنصاف ١ / ٥٨ ــ ٦١ ، والتبيين ، ص ٢٦٠ ــ ٢٦٢ .

(٥) البيت بلا نسبة ، وقد ورد في : أوضح المسالك ١ / ١٣٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٠٨ ، وائتلاف النصرة ، ص ٧٦ ، وشرح الأشموني ١ / ١٨٨ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٢ ، والهمع ٢ / ١٢ .

(٦) ينظر : شرحُ التصريح ١ / ١٦٢ ، وحاشية الصبان ١ / ٣١٦ ــ ٣١٧ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٩٥ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٢ ، وحاشية الصبان ١ / ٣١٧ .

(٨) ينظر : الإنصاف ١ / ٥٩ ، والتبيين ، ص ٢٦١ .

(٩) ينظر : الإنصاف ١ / ٥٩ ــ ٦٠ ، والتبيين ، ص ٢٦٠ ، واللباب ، ص ٨٨ ، وائتلاف النصرة ، ص ٣٢ ــ ٣٣ ، وحاشية ياسين ١ / ١٦١ ــ ١٦٢ .

(١٠) ينظر : التبيين ، ص ٢٦٠ ، واللباب ، ص ٨٨ ، وحاشية ياسين ١ / ١٦١ ــ ١٦٢ .

و (ضارب) لزيد [1] ، إذ يتبادر إلى ذهن السامع أن (ضارب) لعمــرو [2] . وردَّ ابن الأنباري حجة الكوفيين الثانية بحجتي البصريين أيضاً [3] . وذكرهمـا العكبريُّ [4] ، وردَّ حجةَ الكوفيين هذه أيضاً بأنَّ الضمائر فــي الوصــفِ غيــرُ مستحكمةٍ ، لذلك لا تظهر لفظاً ، بل هي على صورةٍ واحدةٍ في كــل حــال ، ويُقضى بالضمائر في الوصف حُكماً ، أما الفعلُ فضميرُ التثنيةِ والجمع والتأنيث يظهر فيه لفظاً نحو : ضربا وضربوا وضربتْ ، فعند ذلك يُستغنى عن إظهارها في هذه المسألة [5] . وذكر ياسين العليمــي (ت ١٠٦١ هـــ) آراء للخفــاف (ت٦٥٧هــ) [6] في سبب وجوب الإبراز، منها رأيا البصريين الأولانِ ، وزاد الخفــاف رأياً ثالثاً ، وهو أنَّ الأصلَ في نحو : (زيدٌ هندٌ ضاربُها هو) هــو : زيــدٌ هندٌ هو ضاربُها " لتجــري الصفةُ على من هي لــه ، ولكــنهم أخّــروا الضمير وجعلوه فاعلاً وقدّموا الوصف وجعلوه خبــرَ الشيء بعد أن كان خبراً لغيرِه ، والتزموا هنا إبرازَ الضمير تنبيهاً على ذلك الأصل " [7] . أمّــا إيجــابُ البصريين إبراز الضمير مطلقاً إذا جرى الوصفُ على غير من هو له ، فإنمــا أرادوا به جريانَ الباب على قياسٍ واحدٍ [8] ، وقاسوا ذلــك على حذف (واو) مضارع (وَعَدَ) لوقوعِها بين ياءٍ وكسرةٍ وما في ذلك من ثقل النطقِ ، فقالوا : (يعــدُ) ثم حملوا الهمزةَ والنونَ والتاءَ على الياء ، فقالوا : أعدُ ونعدُ وتعــدُ ، وليس في هذه الحروف مع الكسرةِ ما في الياء من الثقل ، ولكنهم أرادوا جريان الباب على قياسٍ واحدٍ [9] .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٦٠/١ ، والتبيين ، ص ٢٦٠ ، واللباب ، ص ٨٨ ، وائتلاف النصرة ، ص ٣٣، وحاشية ياسين ١٦١/١ .

(٢) ينظر : ائتلاف النصرة ، ص ٣٣ .

(٣) ينظر : الإنصاف ١ / ٦٥ .

(٤) ينظر : التبيين ، ص ٢٦٢ .

(٥) ينظر : م . ن .

(٦) هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله المالقي ، معروف بــ (الخفاف) ، نحويٌ ، صنّف : شــرح كتــاب سيبويه ، وشرح إيضاح الفارسي ، وغيرهما ، وتوفي سنة (٦٥٧ هـــ) . ينظــر : بغيــة الوعــاة ١ / ٤٧٣ ، ومعجم المؤلفين ٣ / ٧٧ .

(٧) حاشية ياسين ١ / ١٦٢ .

(٨) ينظر : الأمالي الشجرية ١ / ٣١٥ ، والتبيين ، ص ٢٦٠ ، واللبــاب ، ص ٨٨ ، وشــرح التــسهيل ١ / ٢٩٤ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٠ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٢ .

(٩) ينظر : الأمالي الشجرية ١ / ٣١٥ ، والتبيين ، ص ٢٦٠ ، واللباب ، ص ٨٨ .

أمّا إعراب الضمير ــ هنا ــ فإن جرى الوصف على من هو له وبرز الــضميرُ فقد ذكر أبو حيــان جوازَ كونِهِ مؤكِــداً للضمير المستكــنِ وكونِهِ فاعلاً ، وذكــر أن سيبويــه أجاز الوجهين [(١)] . أمّا إن جرى الوصفُ على غير من هو له فإن خيفَ اللبسُ فالضميرُ فاعلٌ عند البصريين والكوفيين [(٢)].فإن أمِنَ اللبسُ فهو عند البــصريين فاعــلٌ أيضاً [(٣)] . وجوّز الكوفيونَ كونه فاعلاً وكونَــه توكيــداً [(٤)] ، وقــد انفــرد الرضــيُّ (ت٦٨٦هــ) من بين النحاة ــ بصريِّهم وكوفيِّهم ــ في أنَّ الضمير مؤكِدٌ للــضميرِ المستترِ الفاعلِ ، سواءٌ أُمِنَ اللبسُ أو لم يؤمنْ [(٥)] .

وقد أوجب الكوفيون إبــراز الضمير إن جرى الوصفُ على غير من هو لــه ولم يتقدم عليه ما يعود عليه ووقعَ اللبسُ نحو : زيــدٌ مكرمُــهُ [(٦)] . أمّــا البــصريون فيوجبون الإبراز حتماً وإن أمنَ اللبسُ نحو : زيدٌ مُكرمنا . وإعراب الضمير ــ هنا ــ كإعرابه الذي ذكرناه قبل قليــلٍ .

أما مسألة الربط بهذا الضمير فهي كالآتي : إن كان الوصفُ جارياً على من هو له نحو : زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ ، فلا ضميرَ بارزاً فيه والهاء هي الرابط العائد على زيــد . وإن كان جارياً على غير من هو له ولم يتقدم عليه فاعلٌ في المعنى نحو: زيدٌ ضاربُهُ أنتَ ،فالضمير (أنتَ) ليس رابطاً ، وإنما هو الهاء العائدة على زيد ، وإنمــا جــيءَ بالرابط في (ضاربه أنتَ) وهو غير جملةٍ ، لأن الوصفَ يشبه الفعل فيعملُ عملَــهُ ، فصار كالجملةِ وليس جملةً ، لأنَّ إسناده ليس أصلياً [(*)]دائماً كما هو هنا . أمّا إن جرى الوصفُ على غير من هو له وتقدم عليه فاعلٌ في المعنى فالضميرُ البارزُ رابطٌ ، نحو: زيدٌ عمرٌو ضاربه هو ، فالهاء عائدةٌ على (عمــرو) ولــيس فيــه رابــطٌ لجملــة (عمرو ضاربه) إلاّ الضمير (هو) الذي هو ضمير (زيد) .

---

(١) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٧ ، والهمع ٢ / ١١ ــ ١٢ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣ / ٢٦٢ ــ ٢٦٣ ، والأصول ١ / ٧١ ، والمقتصد ١ / ٢٧١ ، والأمالي الــشجرية ١ / ٣١٦ ، والارتشاف ٢ / ٤٧ ، وحاشية الصبان ١ / ٣١٦ .

(٣) ينظر : م . ن بصفحاتها .

(٤) ينظر : حاشية الصبان ١ / ٣١٦ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٤٣٥ ــ ٤٣٦ .

(٦) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٧ .

(*) يكون إسناده أصلياً إن اعتمد على نفي ، أو استفهامٍ نحو : أقائمٌ زيدٌ ، وما ضاربٌ زيدٌ عمراً .

ويرى النحاةُ أنَّ الفعلَ إن وقَعَ موقعَ الوصفِ الجاري على غير من هو له وتقدم أو لم يتقدم عليه فاعلٌ في المعنى لمْ يبرز الضمير معه ،لأنَّ اللبسَ منتفٍ عنه [١] ، لأنَّ في تصاريف الفعل ما يــدلُّ على نوع الــضميرِ [٢] . فالزوائـــدُ فــي أول الأفعــالِ المضارعةِ الدالةُ على التكلم والخطابِ والغيبةِ ، وما يتصلُ بآخــر الأفعالِ الماضيةِ من الضمائر الدالةِ على هذه المعاني ، كلُّ ذلك يمنعُ اللبسَ ، نحو : زيدٌ أُكرِمُهُ وتُكاتِبُــهُ ، وزيدٌ أكرمتُهُ وكاتبتَهُ ، وزيدٌ أنا يضربني ، والهندان الزيدان ضربتاهما [٣] . فإن بــرزَ الضميرُ فلا يكونُ إلاّ توكيداً [٤] ، ولا يكون فاعلاً [٥] . ومع ذلك قد يقع اللبس مع الفعل إن جرى على غير من هو له ويجب إبراز الضمير [٦] نحو : زيدٌ جعفرٌ يكرِمُهُ هــو . وإعرابُهُ هو أنه فاعلٌ [٧] لعدم أمنِ اللبسِ . وقد جوّزَ أبو حيان إعادةَ الظاهر بلفظِــهِ إن خيفَ اللبسُ نحو : زيدٌ عمرٌو يضربُهُ زيدٌ [٨] ، ورُدَّ بضعفِهِ في غيرِ مواضع التفخيم [٩] . إذن يجب إبراز الضمير ــ عند النحاة ــ مع الفعل إن خيف اللبسُ فقط [١٠] . والضميرُ البارزُ ــ هنا ــ رابطٌ أيضاً .

وذكر الصبان (ت ١٢٠٦ هــ) أن الظرف والجار والمجــرورَ قــد يــتحملان الضمير في نحو : زيدٌ عمرٌو في داره هو أو عنده هو ، وذكر أن أبا حيان جوّزَ وضعَ الظاهر موضعَ الضمير في الفعل وفي الظرف والجار والمجرور ، وأنّ المراديَّ خالف أبا حيان [١١] .

---

(١) ينظر : الأصول ١ / ٧١ ، والأمالي الشجرية ١ / ٣١٤ ، وشرح الرضي ٢ / ٤٣٦ ــ ٤٣٧ .
(٢) ينظر : الأصول ١ / ٧٢ .
(٣) ينظر : الأمالي الشجرية ١ / ٣١٤ .
(٤) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٤٣٥ ــ ٤٣٧ ، والارتشاف ٢ / ٤٧ .
(٥) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٧ .
(٦) ينظر : الأمالي الشجرية ٣١٥/١ ــ ٣١٦ ، وشرح الرضي ٤٣٦/٢ ــ ٤٣٧ ، والارتشاف ٢/ ٤٧ ، والهمع ٢ / ١٣ .
(٧) ينظر : الأمالي الشجرية ١ / ٣١٦ .
(٨) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٧ ، والهمع ٢ / ١٣ ، وحاشية الصبان ١ / ٣١٦ .
(٩) ينظر : الهمع ٢ / ١٣ .
(١٠) ينظر : الأمالي الشجرية ١ / ٣١٥ ، وشرح الرضي ٢ / ٤٣٦ ــ ٤٣٧ ، والارتــشاف ٢ / ٤٧ ، والهمع ٢ / ١٣ .
(١١) ينظر : حاشية الصبان ١ / ٣١٦ .

ــ الفاء الواقعة في خبر المبتدأ :

إن نسبةَ الخبــر من المبتدأ هي نسبةُ الفعــلِ من الفاعل ، وهــــي نــسبةُ الصفةِ من الموصوف [1] ، وإن الخبرَ مرتبطٌ بالمبتدأ ارتباطَ المحكومِ بــــه بــالمحكومِ عليه ، لذا لا يُحتاج إلى حرفٍ يقع بينهما ليربطهما [2] ، فكان حقُ الخبر أن لا تــدخلَ عليه الفاء [3] . لكن قد يحملُ المبتدأ معنى الشرطِ أحياناً فيكونُ الخبرُ كــالجوابِ عــن الشــرطِ ، فيؤتى بالفاء لتربطَ ما يشبهُ الجوابَ بما يشبهُ الــشرطَ [4] . أي : إنَّ الخبــر يكونُ مُسبَّباً عن المبتدأ إذا قُصــدَ معنى الشرط فيؤتى بالفاء ، وإن لم يُقصَدْ لم يــوتَ بها. قال سيبويه : إنه سأل الخليل " عن قولهِ : الذي يأتيني فله درهمان ، لمَ جازَ دخول الفاء ههُنا ، و (الذي يأتيني) بمنزلةِ (عبد الله) ، وأنت لا يجوزُ لك أن تقولَ : عبد الله فله درهمان ؟ فقال إنما يحسُنُ في (الذي) لأنه جعلَ الآخِرَ جواباً للأولِ ، وجعــلَ الأولَ به يجبُ له درهمان ، فدخلت الفاء ههُنا كما دخلت في الجزاء إذا قُلتَ : إن يأتِني فله درهمان ، وإن شاء قال : الذي يأتيني له درهمان، كما تقول : عبد الله له درهمان ، غيرَ أنه إنما أدخلَ الفاءَ لتكونَ العطيةُ مع وقوعِ الإتيانِ ، فإذا قال : له درهمان ، فقــد يكونُ أن لا يوجبَ ذلك بالإتيان ، فإذا أدخلَ الفاءَ فإنما يجعلُ الإتيانَ سببَ ذلك ، فهــذا جزاءٌ وإن لمْ يجزم لأنه صلةٌ " [5] . وعليه فهذه الفاءُ ليست رابطةً للخبر بالمبتدأ، وإنما هي رابطةٌ ما يشبه الجــواب بما يشبهُ الشرطَ . ولمّــا كانت هذه الفــاء زائدةً علــى الجملة موضوع الدرسِ لم نُطل الحديث فيها .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١٦ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٢ / ٦٦ ، والهمع ٢ / ٥٦ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٤ ، والارتشاف ٢ / ٦٦ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١٦ ، والهمــع ٢ / ٥٦ .

(٤) ينظر : الكتاب ١ / ١٣٩ ــ ١٤٠ ، والمقتصد ١ / ٣٢١ ، وشرح المفصل ١ / ٢٥٠ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٤ ، والارتشاف ٢ / ٦٦ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١٦ ، والهمع ٢ / ٥٦ .

(٥) الكتاب ١ / ١٠٢ ، وينظر : الأصول ٢ / ٢٧٢ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٣٠ ، وشرح المفــصل ٢ / ٢٥٢ ، وشرح الرضي ١ / ٢٦٩ ، والهمع ٢ / ٥٦ .

المبحث الثالث

قضايا التعــلق

المبحث الثالث

قضايا التعــلق

إنّ الأصلَ في التعلق هو كونُ خبر المبتدأ محذوفاً يتعلق بــه الظــرفُ والجــار والمجرور ، لكن لمّا كان حذفُ الخبرِ أصلاً مرفوضاً إظهار الخبر معه ــ كما هو رأي بعض النحاة ــ حتى أضحت المعاملة مع الظرف والجار والمجرور كأنهما فيها الخبرُ حقيقةً،ولمّا كان هناك من النحاةِ مَنْ يرى أن الظرفَ والجار والمجرورَ هما الخبرُ حقيقةً وليس من حذفٍ أدخلنا موضوعَ التعلّقِ متناولين إياه بالدراســة المــوجزة، وســتكون دراستنا في محورين هما :

ــ المتعلَّقُ به بين الفعليةِ والاسميةِ .

ــ استقلال شبه الجملة بالإخبارِ من دون تعلّق .

أولاً : المتعلَّق به بين الفعلية والاسمية :

لا خلافَ بين جمهور البصريين في أنَّ الخبرَ ليسَ هو شبهَ الجملةِ ، بل هو المتعلَّق به المحذوف [١] ، ولكن دار الخلافُ بينهم في المتعلَّقِ به ، أهــو فعــلٌ ؟ فيكونُ الإخبارُ حينئذٍ إخباراً بالجملة ،أم هو اسمٌ ؟ فيكون الإخبارُ حينئذٍ إخباراً بالمفرد ، وسنعرض فيما يأتي للتوجيهين كليهما :

١ ــ المتعلَّق به فعلٌ (الإخبارُ بالجملة) :

وهو مذهب سيبويه [٢] ، قال : " ...... إذا قلتَ : فيها زيدٌ ، فكأنك قلتَ : استقرَّ فيها زيدٌ ،وإن لم تذكرْ فعلاً، وانتصبَ بالذي هو فيه كانتصاب الدرهم بالعشرين ، لأنه ليسَ من صفتهِ ولا محمولاً على ما حُملَ عليه،فأشبه عندهم : ضاربٌ زيــداً " [٣].

---

(١) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٣١ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢ / ٨٧ ، والنكت ١ / ٤٨٦ ، وأسرار العربيــة ، ص ٧٦ ، والارتــشاف ٢ / ٥٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢١١ .

(٣) الكتاب ٢ / ٨٧ ، وينظر : النكت ١ / ٤٨٦ .

وتبــعَ سيبويه جمهورُ البصريين [١] أو أكثرهم [٢] ، ومنهم الأخفش [٣] ، وابن كيــسان (ت ٢٩٩ هــ) [٤] ، وجوّزَ الفارسيُّ كونَه فعلاً وكونه اسماً ، إذ قال في العسكريات : "وكلاهُما جائزٌ غيرُ ممتنعٍ تقديره،وإذا كان كذلك كان داخلاً في جملة [*]ما ذكرناه " [٥] . ونُسبَ إليه القولُ بالفعلية [٦] . ونسبَ أبو حيان وحدَهُ إلى ابن جني هذا المذهب [٧] ، وهو مذهب الحريري (ت ٥١٦ هــ) [٨] والزمخشري [٩] أيضاً، واختاره ابن الأنباري[١٠] ، والعكبري [١١] ، وابن الحاجب [١٢] ، والرضيُّ [١٣] .

ولمن ذهب هذا المذهب حججٌ ، هي :

أ ــ إنَّ شبه الجملة معمولٌ لعاملٍ محذوفٍ ، والأصلُ في العمل للفعل ، والاسمُ فــرعٌ عليه ، فإذا وجب التقديرُ كان تقدير الأصلِ أولى [١٤] .

ب ــ الجملةُ تتعينُ في الصلة ، نحو : الذي أمامي عبد الله . والتقديرُ : الذي اســتقرَّ أمامي عبد الله، و(استقرَّ) تتكون منه جملةٌ،و(مستقِرٌّ) مفردٌ فلا يكوِّنُ جملةً [١٥]

---

(١) ينظر : التبيين ، ص ٢٤٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢١١ .
(٢) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٤٥ ، والأشباه والنظائر ١ / ٢٨٨ .
(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٥٠ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٦ .
(٤) ينظر الموفقي في النحو، ابن كيسان ،في مجلة المورد ، مجلد (٤) ، عدد (٢) ، ١٩٧٥م، ص ١٢٣ .
(*) يعني جملةً فعليةً أو اسميةً .
(٥) ص ٨٢ .
(٦) ينظر : المقتصد ٢٧٥/١ ، وشرح التسهيل ٣٠٣/١ ، والارتشاف ٥٤/٢ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٢ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٦ ، والهمع ٢ / ٢٢ .
(٧) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٤ .
(٨) ينظر : شرحُ ملحةِ الاعراب ، ص ٨٤ .
(٩) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ١٨٨/١ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٠٣ ، والارتشاف ٢ / ٥٤ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٢ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٦ ، والهمع ٢ / ٢٢ .
(١٠) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٤٦ ، وأسرار العربية ، ص ٧٦ .
(١١) ينظر : التبيين ، ص ٢٥٠ ــ ٢٥١ ، ٣٧٨ ، واللباب ، ص ٩٠ ــ ٩١ .
(١٢) ينظر : الأمالي النحوية ، ابن الحاجب ، ص ٨١ ، والهمع ٢ / ٢٢ .
(١٣) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٤٥ ــ ٢٤٦ .
(١٤) ينظر : الإنصاف ١ /٢٤٦ ، والتبيين ، ص ٢٥٠ ، ٣٧٧ ــ ٣٧٨ ، واللبــاب ، ص ٩٠ ، وشــرح المفصل ١ / ٢٣٢ ، ومغني اللبيب ٢ / ٩٠ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٦ ، والهمع ٢ / ٢٢ .
(١٥) ينظر : المقتصد ١ / ٢٧٥ ــ ٢٧٦ ، والإنصاف ١ / ٢٤٧ ، وأسرار العربية ، ص ٧٦ ، والتبيين ، ص ٢٤٩ ــ ٢٥٠ ، ٣٧٨ ، واللباب ، ص ٩٠ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣١ ــ ٢٣٢ ، وإيضاح ابــن الحاجب ١ / ١٨٨ ، وشرح الرضي ١ / ٢٤٥ ، ومغني اللبيب ٢ / ٩٠ ، والهمع ٢ / ٢٢ .

فإن قيل أليسَ هو شبيهاً بــ (ما أنا بالذي قائل لك شيئاً) ،أي: بالذي هو قائلٌ ؟ قيل : اطّرادُ مجيء شبه الجملة خبراً من غير (هو) دليلٌ على الفعلية ، وهذا مطردٌ وذاك قليلٌ [١] .

ج ــ جواز دخولِ الفاء في الخبر في نحو : كل رجلٍ في الدار فله درهــمٌ ، وجــازَ دخولها إن كان المبتدأ موصولاً أو نكرةً موصوفةً ، والصلة أو الصفةُ فعلٌ ، فإن كانت اسماً لم يجز دخول الفاء ، فكان تقديرُ المتعلَّق به ــ هنا ــ فعلاً [٢] .

٢ ــ المتعلَّق به اسمٌ (الإخبار بالمفرد) :

نَسَبَ ابن مالك هذا المذهبَ إلــى ســيبويه أيــضاً [٣] ، وقــال ابــن عقيــل (ت ٧٦٩ هــ) : " وقد نُسبَ هذا لسيبويه " [٤] . ولكنَّ مذهب سيبويه أنه فعلٌ [٥] كما ذُكرَ آنفاً ، ونسبـــه ابنُ مالك أيضاً إلى الأخفش [٦] ، وقد مرَّ بنا أنه نَسَبَ إلى الأخفــش القولَ بالفعليةِ [٧]. وقال ابن عقيل : " فذهب الأخفشُ إلى أنه من قبيل الخبر المفرد " [٨]. وهو مذهب ابن السراج [٩] . والفارسيُّ يجوّزُ الوجهين [١٠] ــ وهــو ما أشرنا إليــه ــ ونُسبِ إليه أنه يقولُ بالاسميةِ فحسب [١١] . وبالمثل فقــد اختارَ هــذا التوجيه كلٌ مــن ابن جنــي [١٢] والسهيــلي (ت ٥٨١ هــ) [١٣] ، والمجاشعي (ت ٤٧٩ هــ) [١٤] ،

---

(١) ينظر : المقتصد ١ / ٢٧٦ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣١ ــ ٢٣٢ .
(٢) ينظر : إيضاح ابن الحاجب ١ / ١٨٨ ، وأمالي ابن الحاجب ، ص ٨١ .
(٣) ينظر : الكافية الشافية ١ / ٣٥٠ ، والتسهيل ، ص ٤٩ ، والارتشاف ٢ / ٥٤ ، وشــرح الأشــموني ١ / ١٩٠ .
(٤) شرح ابن عقيل ١ / ٢١١ .
(٥) ينظر : الكتاب ٢ / ٨٧ .
(٦) ينظر : التسهيل ، ص ٤٩ ، والارتشاف ٢ / ٥٤ .
(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٥٠ .
(٨) شرح ابن عقيل ١ / ٢١١ .
(٩) ينظر : الأصول ١ / ٦٣ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣٢ ، وشرح الرضي ١ / ٢٤٥ .
(١٠) ينظر : المسائل العسكريات في النحو العربي ، ص ٨٢ .
(١١) ينظر : نتائج الفكر في النحو ، السهيلي ، ٤٢١ ، بدائع الفوائد ٣ / ٣٩ .
(١٢) ينظر : اللمع ، ص ٢٨ ، وشرح الرضي ١ / ٢٤٥ .
(١٣) ينظر : نتائج الفكر ، ٤٢١ ــ ٤٢٢ .
(١٤) ينظر : شرح عيون الإعراب ، المجاشعي ، ص ٩٥ .

والشلوبين (ت ٦٤٥ هــ) [١] ، وابــن عصفور [٢] ، واختــاره ابن مــالك [٣] ، وابن الناظم [٤] ، وابن القيم (ت ٧٥١ هــ) [٥] ، وابن هشام [٦] . ولمن ذهب هذا المــذهب حججُهُ ، وهي :

أ ــ الأصل في الخبر كونُهُ مفرداً [٧] ، وإضمار الأصلِ أولى [٨] إذ لو قُدِّرَ الفعلُ لكان المحذوف جملةً ، ولو قُدِّرَ الاسمُ لكان المحذوف مفرداً ، وتقديرُ المفرد أولى من تقدير الجملة لما فيه من قلةِ الحذف [٩] .

ب ــ تعيُّنُ الاسمِ في مواضعَ لا يجوزُ وقوعُ الفعلِ فيها ، وذلك بعد (أمّا) و (إذا) الفجائية ، فإنه لا يليهما الفعلُ [١٠] ،وإذا تعينَ تقديرُ الاسمِ في بعضِ المواضعِ ولم يتعين تقدير الفعل في بعضِ المواضعِ وَجَــبَ ردُّ المحتملِ إلى مالا احتمالَ فيه ليجريَ البابُ على قياسٍ واحــدٍ [١١] .

---

(١) ينظر : التوطئة ، ص ٢١٧ .
(٢) ينظر : شرح الجمل ١ / ٣٤٧ ــ ٣٤٨ .
(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٨ ــ ٣٥٠ ، والتسهيل ، ص ٤٩ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٠٢ ــ ٣٠٣ ، وشرح الأشموني ١ / ١٨٩ ، والهمع ٢ / ٢٢ .
(٤) ينظر : شرح ابن الناظم ، ص ٧٩ .
(٥) ينظر : بدائع الفوائد ٣ / ٣٩ ــ ٤٠ .
(٦) ينظر : أوضح المسالك ١ / ١٤٢ .
(٧) ينظر : التبيين ، ص ٢٥٠ ، ٣٧٨ ، واللباب ، ص ٩٠ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣٢ ، وإيضاح ابــن الحاجب ١ / ١٨٨ ، وأمالي ابــن الحاجــب ، ص ٨١ ، وشــرح التــسهيل ، ١ / ٣٠٣ ، وشــرح الرضي ٢٤٥/١ ، وبدائع الفوائد ٣٨/٣ ــ ٣٩ ، ومغني اللبيب ٢ /٩٠ ، وشرح التصريح ١٦٦/١ ، والهمع ٢ / ٢٢ ، والأشباه ١ / ٢٨٨ .
(٨) ينظر : اللباب ، ص ٩٠ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣٢ .
(٩) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٣٢ ، ومغني اللبيب ٢/ ٩٠ .
(١٠) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٩ ، وشرح التسهيل ، ٣٠٣/١ ، وشرح ابن النــاظم ، ص ٧٩ ، وشرح الرضي ١ / ٢٤٥ ، وبدائع الفوائد ٣ / ٣٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٦ ، والهمع ٢ / ٢٢ .
(١١) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٩ ــ ٣٥٠ ، وبدائع الفوائد ٣ / ٣٩ .

ج ـــ تقديرُ الاسمِ لا يُحوجُ إلى تقديرٍ آخر ، فهو يَسُدُ ما يُحتاج إليه في المحـــلِ مـــن تقديرِ الرفع في الخبر ، أما تقديرُ الفعل فهو يُحوجُ إلى تقديرِ الاسمِ ، لأنه يجب الحكم بالرفع على محلِ الفعل [1] .

د ـــ كلُّ موضعٍ وقَعَ فيه شبهُ الجملةِ خبراً وقُدِّر بفعلٍ أمكن تعلقُهُ باسمٍ [2] .

هـــ ـــ إذا تقدم شبه الجملة على المبتدأ ولم يعتمد لمْ يعمل ، بل يبقى المبتدأ مبتدأً ، ولو كان جارياً مجرى الفعل لم يبطلْ عملُهُ، والدليلُ أنك ترفعُ بشبه الجملة بعد المبتدأ نحو : زيدٌ خلفك أبوه ، ولو كان كالجملةِ لم يعملْ ، لأنَّ الجملةَ لا تعمل [3] .

و ـــ صُرِّحَ بالاسمِ في بعضِ الأحيانِ ، ولم يُصرَّحْ بالفعل [4] ، مما يدلُّ على أصالتهِ ، كما في قول الشاعر :

لك العزُّ إن مولاكَ عَزَّ ومَنْ يُهَنْ فأنتَ لدى بُحبوحةِ الهُوْنِ كائنُ [5]

ز ـــ لا يجوز التعلق بالفعل ، لأنَّ الفعلَ يدلُّ على حدثٍ وزمانٍ ، ودلالته على الزمان ببنيتِهِ فإذا لم يُلفظْ لم تكن له دلالةٌ على الزمان ، مع أنَّ الجـــار والمجـــرور [*] لا تعلّق له بالزمانِ ولا يدل عليه ، إنما هو لتقييد الحـــدث وجره إلى الاســـمِ ، ولا تعلق له إلاّ بالحدث ، والحدثُ هو المصدرُ، ولا يمكنُ تقديره هنا، لأنه خبرٌ للمبتدأ ، والمبتدأُ ليس هو الحدثَ ، فلا يكون التقديرُ : زيدٌ استقرارٌ في الـــدار ، ولا يجوز : زيدٌ استقرَّ في الدار ، لأنه يقبح أن يقـــال : زيدٌ في الدارِ أمـــسِ ، فتعين بذلك اسم الفاعل ، فيضمرُ فيـــه ما يعود على المبتدأ ، ولا يمكن ذلك في المصدر ، ويتعلقُ به الجار والمجرورِ، إذ مطلوبُهُ الحدثُ ، واسمُ الفاعل متضمنٌ للحدث لا للزمانِ [6] .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٩ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٠٣

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٩ .

(٣) ينظر : التبيين ، ص ٢٥٠ ، واللباب ، ص ٩١ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٣، والهمع ٢ / ٢٢ .

(٥) البيت بلا نسبة . وقد ورد فـــي : شـــرح التـــسهيل ١ / ٣٠٣ ، ومغنـــي اللبيـــب ٢ / ٨١ ، وشـــرح ابن عقيل ١ /٢١١ ، والهمع ٢ /٢٢ .

(*) الكلام هنا خاصٌ في الجار والمجرور .

(٦) ينظر : نتائج الفكر ، ص ٤٢١ ـــ ٤٢٢ ، وبدائع الفوائد ٣ / ٣٩ .

وتجدرُ الإشارةُ إلى أن ابن هشام جعلَ تقديرَ الاسمِ والفعلِ بحسب المعنى ــ مع أنَّ مذهبه هو القول بالاسمية ، قال في أوضح المسالك : " والصحيح أن الخبرَ في الحقيقة متعلقهُما المحذوفُ ، وأنَّ التقدير : كائنٌ أو مستقِرٌ ، لا كان أو استقرَّ " [(١)] ـــ فيقــدَّرُ الاسمُ إن أريدَ الحالُ أو الاستقبالُ ، ويُقــدرُ الفعــلُ إن أُريــدَ الماضـــي ، وإن جُهــل المعنى فيقــدرُ الاسمُ لأنه صالــحٌ لكل الأزمنـــةِ ، وإن كـــان أصــلُ دلالتِــهِ علــى الحال [(٢)] [(*)] . ولعله قال بالاسمية لأنَّ الاسم ــ علــى حــد قولــه ــ صــالحٌ لجميــع الأزمنة .

---

(١) ١ / ١٤٢ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٩١ .

(*) ينظر في تقدير المتعلَّق به:إعراب الجمل وأشباه الجمل،د.فخر الدين قباوة،ص٢٨٨ــ٢٩٠، وشبه الجملة في اللغة العربية،عبد الآله ابراهيم عبد الله،رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب،جامعة بغداد،١٩٨٣م، ص ١٦٣ ــ ١٦٥ ، ١٧٨ ــ ١٧٩ ، والظرف ، خصائصه وتوظيفه النحوي،د . المتولي علي الأشرم، ص ٣٢٦ ــ ٣٢٩ ، ٣٣٤ ــ ٣٣٨ .

ثانيا : استقلال شبه الجملة بالإخبار من دون تعلّق :

ذهـــب الكوفيون إلى أنَّ شبه الجملة هو الخبر حقيقةً ، وأنه منصوبٌ على الخلاف [1] *، في حين ذهب ثعلب إلى أنه منصوبٌ بفعـــلٍ محذوفٍ غير مطلوب [2] ، ونُسبَ إلى بعض نحاة الأندلس القولُ بأن شبه الجملة خبرٌ حقيقةً،والعاملُ فيه المبتدأ [3] ، وبالمثل فإنَّ من البصريين من جعل شبه الجملة هو الخبرَ حقيقةً ، ونَسَبَ أبـــو علـــي الفارسيُّ هذا الرأي إلى ابن السراج مع أن مذهبه هو القول بالاسمية ، إذ قال الفارسيُّ : " وقد جعلَ أبو بكرٍ هذا التأليف ــ في بعض كتبه ــ قسماً برأسِهِ " [4] . وقال الفارسيُّ نفسُهُ عن مذهب ابن السراج هذا : " وذلك مذهبٌ حسنٌ " [5] . ونسبه إلى ابن الـــسراج نحاةٌ آخرون [6] . ونسبَ السيوطيُّ هذا الرأيَ إلى الفارسيِ وابنِ جني ، فشبه الجملـــة عندهما هو الخبر حقيقةً ، والعاملُ صار نسياً منسياً [7] .

ويظهر هذا المذهب واضحاً جلياً عند ابن مضاء القرطبي ، إذ قال : " ولا شك أن هذا كلامٌ تامٌ مركبٌ من اسمين دالّينِ على معنيينِ بينهما نسبةٌ ، وتلك النسبةُ دلّتْ عليها

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٤٥ ــ ٢٤٦ ، والتبيين ، ص ٣٧٦ ، وشـــرح المفـــصل ١ / ٢٣٢ ــ ٢٣٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٩٨ ، وشرح الرضي ١ / ٢٤٣ ــ ٢٤٤ ، ومغني اللبيـــب ٢ / ٧٥ ، وائـــتلاف النصرة ، ص ٣٥ ، ٨٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٦ ، والهمع ٢ / ٢١ .

* تقدم تعريف الخلاف في الهامس (٢) من الصفحة (٣١) من البحث .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٤٥ ، والتبيين ، ص ٣٧٧ ، وائتلاف النصرة ، ص ٣٥ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٩٩ ، ومغني اللبيب ٢ / ٧٥ ، والارتشاف ٢ / ٥٤ ، وشـــرح التـــصريح ١ / ١٦٦ ، والهمع ٢ / ٢١ .

(٤) العسكريات ، ص ٨٢ . وينظر : شرح ابن عقيل ١ / ٢١١ ، وتذكرة النحاة ، ص ٥١٨ ــ ٥١٩ .

(٥) العسكريات ، ص ٨٢ . وينظر : الارتشاف ٢ / ٤٥ ــ ٤٦ .

(٦) ينظر : شرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٤٤ ، والارتشاف ٢ / ٤٥ .

(٧) ينظر : الهمع ٢ / ٢٢ .

(في) ولا حاجة إلى غير ذلك ... ... وهذا كله كلامٌ تامٌ لا يفتقرُ السامعُ له إلى زيادة (كائــن ولا مستقــر) وإذا بطل العاملُ والعملُ فلا شُبهةَ تبقــى لمــن يــدّعي هــذا الإضمارَ " [(١)] . وممن أنكرَ تقديرُ المتعلَّق به الرازي (ت ٦٠٦ هــ) إذ قال في : زيدٌ في الدار : " فقولنا (زيدٌ) مبتدأٌ ، والخبر هو ما دلَّ عليه قولنا (في) إلاّ أن المفهومَ منْ معنى الظرفية قد يكون في الدار أو في المسجد ، فأُضيفتْ هذه الظرفيةُ إلى الــدار لتتميزَ هذه الظرفيةُ عن سائر أنواعها ، فإن قالوا : هذا الكلامُ إنما أفادَ لأنَّ التقــدير : زيدٌ استقرَّ في الدار ، وزيدٌ مستقرٌ في الدار ، فنقول : هذا باطلٌ ،لأن قولنا (استقرَّ) معناه حصلَ في الاستقرار ، فكان قولنا (فيه) يفيدُ حصولاً آخر ، وهو أنه حصل فيه حصولُ ذلك الاستقرار ، وذلك يفضي إلى التسلسل وهو محالٌ ، فثبتَ أن قولنا : زيــدٌ في الدار كلامٌ تامٌ ، ولا يمكن تعليقُهُ بفعلٍ مقدرٍ مضمرٍ " [(٢)] . وحجةُ من ذهب إلـــى أن شبه الجملة هو الخبرُ حقيقةً أنه يتضمنُ معنىً يصدقُ على المبتدأ [(٣)] .

واعتبار شبه الجملة هو الخبرَ حقيقةً يتوافق مع المنهج الوصفي في دراسة اللغة ، لأنَّ هذا المذهبَ يتناولُ النص بظاهره ، والمنهج الوصفيُّ يهتم بتحقيق الفائدة والوصولِ بالسامع إلى النتيجة المرجوةِ من دون تقديرٍ وإطالةِ كلامٍ [(٤)] .

والذي يبدو أن عدم التقدير ــ هنا ــ هــو الصوابُ ، إذ المعنى مفهومٌ من دون تقديرٍ ، فالمعنى في قولنا : زيدٌ في الدار ، يدلُّ دلالةً واضحةً على أنَّ زيــداً داخُلٌ في الدار من دون الدلالةِ على هيأتهِ ، فإن أردنا التخصيصَ أتينا باللفظِ الدالِ على ذلــك ، نحو : زيدٌ ضاحكٌ في الدار، وعمرٌو جالسٌ فوقَ الجبلِ ،أما القولُ بأنَّ الخبر ــ هنا ــ سيكونُ غيرَ المبتدأ ، فالجوابُ عنه هو : أنهُ يُشبهُ (زيدٌ مريضٌ) ، إذ لا يمكن القولُ : مريضٌ زيدٌ ،على جعلِ (مريض) هو المبتدأ، إلاّ عند تعريف لفظة (مريض) نحو : زيدٌ المريضُ والمريضُ زيدٌ . واللغةُ وسيلةٌ لإيصال المعاني واضحةً إلى المتلقي ، فإن فَهِمَها فلا حاجةَ بعد ذلك إلى شيءٍ آخــر ، وقد رفعَ بعــضُ البــاحثينَ الحــرجَ عــن

---

(١) الرد على النحاة ، ص ٨٧ .

(٢) التفسير الكبير ١ / ٥٠ ، وينظر : الرازي النحوي من خــلال تفــسيره ، طــلال يحيــى الطــوبجي ، ص ٢٣٠ ــ ٢٣٢ .

(٣) ينظر : شرحُ التصريح ١ / ١٦٦ .

(٤) ينظر : النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ٢ / ٥٧ ، والرازي النحوي ، ص ٢٣١ .

المعربِ إذا اقتصرَ في إعراب شبه الجملة على أنه في محل رفعٍ خبرٌ ، من غيــر أن يزيد شيئاً ، وعَدَّهُ إعراباً حسناً [١] .

ويبدو أن في كلام ابن يعيش ما يدعمُ هذا المذهبَ ، إذ قال عن حذف المتعلَّق به : " وصار أصلاً مرفوضاً لا يجــوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف ... ... [فــ] [*] لا يجوز إظهار ذلك المحذوف ، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فإن ذكرته أولاً ،وقلت : زيدٌ استقرَّ عندك ، لم يمنع منه مانع " [٢] .

---

(١) ينظر : الظرف ، خصائصه وتوظيفه النحوي ، ص ٣٤٠ .

(*) زيادة أضفناها ليستقيم استئناف الكلام بعد أن قطعنا منه جزءاً .

(٢) شرح المفصل ١ / ٢٣٢ .

الفصل الثاني

قضايا المورفيم
(العلامات المميِّزة)

الفصل الثاني
قضايا المورفيم (العلامات المميِّزة)

يتألف الكلام النحوي من أجزاء مختلفة ، لكل جزءٍ موقعُهُ الخاصُ به ، وعلامتُهُ الإعرابيةُ التي يستحقُها بناءً على وظيفتهِ التي يؤديها داخل الجملة ، وتدخل عليه حينئذٍ زوائدُ تحملُ معانيَ إضافيةً جديدةً كبيانِ الجنسِ والعدد ، وذلك بقصدِ التمييز وتجنبِ اللبسِ ، فاللغة قائمةٌ أساساً على الإيضاحِ وأمن اللبسِ .

المورفيم [*] :

يُعرف المورفيم بأنه " أصغر وحدةٍ ذاتِ معنىً " [١] . وينقسمُ المورفيمُ على قسمين : مورفيم حُرٌ : وهو يقابل الجذر أو الأصلَ [٢] ، وهذا المورفيم يمكنُ أن يأتي في الكلام مستقلاً دالاً على معنى قائم بنفسه، ومورفيم متصلٌ أو مقيدٌ [٣] ،وهو ما يحمل معنىً إضافياً إلى الجذر [٤] ، ولا يمكن استعمالُ المورفيم المتصل مستقلاً ، فهو لا يدلُ على معنى إلاّ بربطه بالجذر[٥] . ومن الباحثين من أطلق مصطلح (اللواصق) للدلالة على المورفيمات المتصلة،وهو يشمل (المورفيمات السابقة للجذر) ، و(المورفيمات المقحمة فيه) ، و (المورفيمات اللاحقة به) [٦] .

(*) ثمة تعريفاتٌ متعددة للمورفيم ، وقد اخترنا أشيعها وأدلها . ينظر : محاضرات في اللسانيات ، فوزي حسن الشايب ، ص ٢٨٤ ــ ٢٨٦ .

(١) أسس علم اللغة ، ماريو باي ، ص ٥٣ . وينظر : محاضرات في اللسانيات ، ص ٢٨٥ .

(٢) ينظر : أسس علم اللغة ، ص ١٠١ ــ ١٠٢ ، ومحاضرات في اللسانيات ، ص ٢٨٨ .

(٣) ينظر : أسس علم اللغة ، ص ١٠١ ، ومحاضرات في اللسانيات ، ص ٢٨٨ .

(٤) ينظر : أسس علم اللغة ، ص ١٠١ ، والمنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، نوزاد حسن أحمد ، ص ١٧٤ .

(٥) ينظر : أسس علم اللغة ، ص ١١٤ ، ودلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية ، أشواق محمد النجار ، ص ٦٩ .

(٦) ينظر : محاضرات في اللسانيات ، ص ٢٨٨ ، ودلالة اللواصق التصريفية ، ص ٦٨ ــ ٦٩ .

وتجدرُ الإشارة إلى أن في كلامِ بعضِ الباحثين ما يُشيرُ إلى أن الجذر(المورفيم الحــرَّ) في العربية لا يمكنُ أن يأتي مستقلاً عن الحركاتِ التي عدَّها مورفيماتٍ ، إذ قال : " لو أخذنا كلمة (كتب)(Kataba) لوجدنا أن الجذر أو الأصلَ : " : ك ، ت ، ب " لا يمكن أن يوجد بحالٍ مستقلاً عن الزوائد ، أي الحركات التي تتخلل هذا الجــذر وتقطع أوصاله . ففي العربية يلتحمُ الجذر مع الزوائد ، يتخلل كل واحدٍ منهما الآخرَ ، ولا سبيل إلى التحرر أو الاستقلال لأيٍ منهما . ففي (كَتَبَ) مثلاً مورفيمان مجزّآن ، هما الجذر: ك ، ت ، ب ، والحركاتُ التي تتخلل هذا الجذر، وهي الفتحاتُ ــَ ، ــَ ، ــَ ، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الصيغة " [1]. وهــذا الرأيُ هو الصوابُ ، وقد ألمحَ إليه اللغويون العربُ الأوائلُ ، إذ لا يمكن نطقُ المورفيم الحر من دون الحركات .

وبعض المحدثين يفضل استعمالَ مصطلح (فورمانت) للمورفيم الحر ، ومصطلح (المورفيم) للمورفيم المتصل [2] ، وهي مسألةٌ شكليةٌ تتصل بالمــصطلح فحــسب ، ولا تتصلُ بالمفهوم ،وسنقفُ عند قضيتي التعريف والتنكير ، والإفراد والتثنية والجمع ، في الجمله موضوع الدرس ، وسنفرد كل قضيةٍ بمبحثٍ خاصٍ بها .

---

(١) محاضرات في اللسانيات ، ص ٢٨٨ ــ ٢٨٩ .

(٢) ينظر : أسس علم اللغة ، ص ١٠١ ــ ١٠٢ ، ومحاضرات في اللسانيات ، ص ٢٨٩ .

المبحث الأَول

قضايا التعريف والتنكير

المبحث الأول

قضايا التعريف والتنكير

التعريف والتنكير من المسائل التي تُحدد بالمورفيمات ، والمعرفة في العربية على أربعةِ أقسامٍ [1] ، وهي : الضمير ، واسم الإشارة ، والاسم الموصول ، والاسمُ العلم ، والاسمُ المعرَّفُ بالألفِ واللام. نحو: الغلام والرجل ، فهي من المورفيمات اللاصــقة السابقة [2] التي تدخل على النكرة ، فتعرفها [3] . ولكنها لا تختصُّ بالتعريف فقــط [4] ، وأخيراً ما أُضيف إلى واحدٍ من الخمسةِ المتقدمة فهو معرفةٌ أيضاً .

ومذهب البصريين أن النكرة أصلٌ ، والمعرفةَ فرعٌ ، لأسباب منها أنَّ أصلَ الأشياء كونُها نكرةً ثم يدخل عليها التعريفُ ، وهذا ما ذكره سيبويه صراحةً حين قال : " واعلم أن النكرة أخفُ عليهم من المعرفة ، وهي أشدُ تمكناً ، لأن النكرة أولُ ، ثم يدخل عليها ما تُعرَّفُ به " [5] ، وقال في موضع آخــر : " النكرةُ هي أشدُ تمكناً من المعرفة ، لأن الأشياء إنما تكون نكرةً ثم تعرَّفُ " [6]،وذكروا كذلك أن اللفظ نكرةٌ في أصلهِ ، ثم تدخلُهُ علاماتٌ خاصةٌ تعرّفُهُ ، قال ابن النحاس (ت ٦٩٨ هــ) : " وتقول : رأيت رجلاً، فلا يحتاجُ إلى العلامة ، وإن أردتَ التعريف أدخلتَ العلامةَ فقلت : رايتُ الرجلَ ، فأدخلت العلامةَ في الفرع الذي هو التعريف ولم تدخلها في التنكير " [7] . وثمةَ أسبابٌ أُخرُ في أصالة التنكير [8] ليس بنا حاجةٌ إلى سردها .

---

(١) ينظر : الأصول في النحو ١/ ١٤٩ ــ ١٥٠ ، وأوضح المسالك ١ / ٦٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٨٧ .

(٢) ينظر : دلالة اللواصق التصريفية ، ص ٧٢ ، ٨٦ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣ / ٢٤٢ ، ٤ / ٢٢٦ ، واللامات ، الزجاجي ، ص ١٧ .

(٤) ينظر : دلالة اللواصق التصريفية ، ص ٧٢ ــ ٧٣ ، ٨٦ .

(٥) الكتاب ١ / ٢٢ .

(٦) م . ن ٣ / ٢٤١ .

(٧) الأشباه والنظائر ١ / ٣١٩ .

(٨) ينظر : الأصول ١ / ١٤٨ ، وشرح الجمل ابن عصفور ٢ / ١٣٤ ، وشــرح المفــصل ٣ / ٣٤٧ ــ ٣٤٨ ، والأشباه ٢ /٤٦ ــ ٤٧ ، وظاهرة التنكير وأثرها في بناء الجملة العربية وتوجيهها ، خير الدين فتاح عيسى ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب ــ جامعة الموصل ، ١٤٢٢ هـــ ــ ٢٠٠١ م ، ص ١٢ ــ ١٣ .

وذكر أبو حيان أنَّ مذهب الكوفيين وابن الطراوة (ت ٥٢٨ هــ) هو أنــه لا أصالةَ بين النكرة والمعرفةِ ، إذ قال : " والنكرةُ هي الأولى والمعرفةُ طارئةٌ عليها، هذا مذهب سيبويه . وقال الكوفيون وابن الطراوة : مــن الاســماء مــا لــزمَ التعريــفَ كالمضمرات، وما التعريفُ فيه قبل التنكير ، نحو: مررتُ بزيدٍ وزيدٍ آخر، وما التنكيرُ فيه قبل التعريف ، وهذا التقسيم ــ قالوا ــ يُبطلُ مذهبَ سيبويه " [١] .

وسيكون حديثُنا أولاً عن التعريف والتنكير في طرفي إســناد الجملــة الاســمية (المبتدأ والخبر) ثم طرفي إسناد الجملة الفعلية (الفعل والفاعل ونائب الفاعل) .

أولاً : التنكيرُ والتعريفُ في طرفي إسناد الجملة الاسمية :

ذهب النحاة إلى أنَّ الأصلَ في المبتدأ أن يكون معرفةً وأن الأصلَ في الخبر أن يكون نكــرةً [٢] " لأن الغرض في الإخبارات إفــادة المخاطب ما ليسَ عنده ... ... والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه ، ألا ترى أنك لو قلت : رجلٌ قائماً أو رجلٌ عالــمٌ ، لم يكن في هذا الكلامِ فائــدةٌ ، لأنه لا يُستنكرُ أن يكون رجلٌ قائماً وعالماً في الوجــود ممن لا يعرفُهُ المخاطبُ " [٣] . وقال ابن الحاجب (ت ٦٤٦هــ) في مسألة تعريــف المبتدأ : " المبتدأ هو المحكوم عليه ، فالأولى أن يكون معروفاً عند المخاطب ليــستفيد الحكم على معروف " [٤] .

ومع ذلك فقد أجــاز النحاةُ الابتداء بالنكرة " لأنهم قــد يحتاجون إلى الحكم علــى النكرة كما يحتاجون إليه في المعرفة " [٥] ، وضابُطهم في ذلك أنه متى أفادت النكرةُ فقد جاز الابتداءُ بها [٦] ، حتى قال ابن مالك : " والأصلُ تعريفُ المبتدأ وتنكيرُ الخبر ، وقد

---

(١) الارتشاف ١ / ٤٥٩ ، وظاهرة التنكير وأثرها في بناء الجملة العربية وتوجيهها ، ص ١٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٣٢٨ ، والمقتضب ٤ / ١٢٧ ، والمقتصد ١ / ٣٠٥ ، وشرح عيــون الإعــراب ، ص ٩٤ ، والمفصل ، ص ٢٤ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٤ ، وشرح الجمل ابن عــصفور ١ /٣٤٠ ، والكناش في النحو ، أبو الفداء ، ص ٢٩ ، والارتشاف ٢ / ٣٨ والأشباه ٢ / ٥٩ .

(٣) شرح المفصل ١ / ٢٢٤ . وينظر : الأشباه ٢ / ٥٩ .

(٤) الأمالي النحوية ، ابن الحاجب ، ص ٢٧٦ .

(٥) م . ن .

(٦) ينظر : المقتضب ٤ / ١٢٧ ، والأصول ١ / ٥٩ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٥ ، وشرح الكافية الــشافية ١ / ٣٦٣ ، وشرح الرضي ١ / ٢٣١ ، وبدائع الفوائد ٢ / ١٤٨ ، والأشباه ٢ / ٦٦ .

يعرّفان وينكّران بشرط الفائدة " [1] ، والإفادة وعدمُها إنما هي بالنسبة إلى المخاطب[2] ، حتى تتم عملية التواصل الكلامي من دون لبسٍ أو غموضٍ .

ولم يشترط سيبويه في جواز الابتداء بالنكرة إلاّ الإفادة من دون ذكر المسوّغات ، إذ قال: " ولو قلتَ: رجلٌ ذاهبٌ لم يحسن حتى تعرّفه بشيءٍ فتقول: راكبٌ من بني فلانٍ سائرٌ " [3] ، وهو مذهب متقدمي النحاة [4] ــ وهو الصواب ــ فإنه بعيدٌ عن التكلف .

وقد تتبع متأخرو النحـــاة مسوّغاتِ الابتداء بالنكرة التي تحصل بها الفائدة ، وقد تكلفوا فيها [5] حتى بلغت قرابةَ أربعين مسوّغاً،وقد ذكرها الأستاذ عباس حسن في كتابه (النحو الوافي) [6] .

ولا يفوتنا أن نذكرَ ما قاله ابن الحاجب من أنَّ القياسَ في كون المبتدأ معرفةً ليسَ أمراً واجباً لا يجوز مخالفته ، وإنما أرادوا بالقياس الاستحسان [7] ، أي إنَّ كون المبتدأ معرفةً هو الأَولى .

مسوغات الابتداء بالنكرة :

مسوّغات الابتـــداء بالنكرة كثيرةٌ ، وستكونُ دراستنا منصبةً على جانبٍ منها ، ومعظمُ النحاة يذكرونَ المثالَ في الابتداء بالنكرة وقد يتعددُ عندهم المسوّغُ فيه ، كما قد تتشابه المسوّغات ، لذا آثرنا أن نجعل ما تشابه منها في نقطةٍ واحدةٍ ، أمّا ما اختلف فقد أفردناه ، والمسوغاتُ هي :

---

(١) تسهيل الفوائد ، ص ٤٦ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٢٥ ، وشرح الرضي ١ / ٢٣١ .

(٣) الكتاب ١ /٣٢٩ . وينظر : شرح الجمل ابن عصفور ١ / ٣٤٣ ، والارتشاف ٢ / ٤٠ ، وبدائع الفوائد ٢ / ١٤٨ ، وشرح الأشموني ١ / ١٩٢ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ١١٢ ، وشرح الأشموني ١ / ١٩٢ .

(٥) ينظر : بدائع الفوائد ٢ / ١٤٨ ، ومغني اللبيب ٢ / ١١٢ ، وشرح الأشموني ١ / ١٩٢ .

(٦) ينظر : النحو الوافي ١ / ٤٨٦ ــ ٤٩١ .

(٧) ينظر : أمالي ابن الحاجب ، ص ٢٧٦ .

١ ــ تقدمُ الخبر وهو ظرفٌ أو جارٌ ومجرورٌ[١] أو جملةٌ :

والقول بالجملة إنما هو مذهب ابن مالك [٢] ، قال أبو حيان : " ولا أعلمُ لابن مالك سلفاً في هذه الأخيرة " [٣] ، أي : الجملة، وقال السيوطي : " وقد وافقه (أي وافق ابن مالك) عصريُّهُ البهاءُ بن النحاسِ شيخُ أبي حيان في تعليقه علـــى المُقــرِّب " [٤] . مثالُ شبه الجملة : عندي مالٌ وفي الدار رجلٌ ، ومثالُ الجملة : قصدَكَ غلامُهُ رجلٌ ، والشرطُ في شبه الجملة والجملةِ أن يكونا مختصينِ بالتعريف [٥] ، فلو قيل : فـــي دارٍ رجلٌ لم يجز " لأنَّ الوقتَ لا يخلو عن أن يكون فيه رجلٌ ما في دارٍ ما ، فلا فائدة في الإخبار بذلك " [٦] . وهذا التعريفُ نفسُهُ هو الذي سوّغَ الابتداء بالنكرةِ مـــن جهـــةِ أن المعرفةَ هي الخبرُ في المعنى ، فالضمير (ياءُ المتكلم) في نحو : تحت رأسي سرجٌ ، هو المحدَثُ عنه في المعنى ، كأنه قيل : أنا متوسدٌ سرجاً [٧] ، فصار المبتدأ المـــؤخرُ كأنه الخبرُ عن شبه الجملة، ومثلُهُ : على زيدٍ دينٌ ،فهو في قوة : زيدٌ مديانٌ أو مدينٌ ، فمحطُ الفائدة هو الدينُ وهو المستفادُ من الإخبار . فالنكرة في الحقيقة خبرٌ عن المعرفة المتقدمة [٨] ، أمّا من حيثُ الإعرابُ فشبهُ الجملة خبرٌ مقدمٌ والنكرةُ مبتدأ مؤخرٌ [٩]،وإن

---

(١) ينظر : المقتصد ١ / ٣٠٨ ، وكشف المشكل ١ / ٣١٤ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٥ ، والإيضاح ابن الحاجب ١٨٦/١ ، وشرح الجمل ابن عصفور ٣٤١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٦٤/١ ، والكناش ، ص ٣٠ ، والارتشاف ٢ / ٤٠ ، وتذكرة النحاة ، ص ٣٦٧ ، وبدائع الفوائـــد ٢ / ١٤٨ ، ومغنـــي اللبيب ٢ / ١١٥ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٨ ، والهمع ٢ / ٣١ ، والأشباه ٢ / ٦٧ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٨٢ ، والارتشاف ٢ / ٤٠ ، ٤٣ ، ومغني اللبيب ٢ / ١١٥ .

(٣) شرح التصريح ١ / ١٧٤ ، وينظر : الهمع ٢ / ٣١ ، والمطالع السعيدة ، السيوطي ، ص ١٨٦ .

(٤) الهمع ٢ / ٣٢. وينظر : المطالع السعيدة ، ص ١٨٦ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٢٦ ، وشرح الكافية الشافية ١ /٣٦٤ ، والارتشاف ٢ / ٤٠ ، وتـــذكرة النحاة ، ص ٣٦٧ ، وبدائع الفوائد ١٤٨/٢ ــ ١٤٩، ومغني اللبيب ١١٥/٢، وشفاء العليل ٢٨١/١ ، وشرح الأشموني ١/ ١٩٢ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٨ ، والأشباه ٢ / ٦٧ .

(٦) مغني اللبيب ٢ / ١١٥ .

(٧) ينظر : شرح المفصل ١ /٢٢٦ ، والإيضاح ابن الحاجب ١ / ١٨٦ ــ ١٨٧ ، وأمالي ابن الحاجب ، ص ٧٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٨ .

(٨) ينظر : نتائج الفكر في النحو ، السهيلي ، ص ٤٠٩ ، وبدائع الفوائد ٢ / ١٤٨ ــ ١٤٩ .

(٩) ينظر : بدائع الفوائد ٢ / ١٤٩ .

عُدِمَ التعريفُ لم يبقَ فرقٌ بين التقديم في: (في دارٍ رجلٌ) وبين التأخير في (رجلٌ في دارٍ) [1] .

٢ ــ أن تكون النكرةُ في معنى الحصر وهو النفي [*] الذي بعــده إثبــاتٌ [2] أو في معنى الفاعل [3] :

وأدقُّ عبارة هي التي استخدمها أبو الفداء (ت ٧٣٢ هــ) صريحةً ، إذ قال : " أن تقع النكرةُ بمعنى الفاعل المثبت بعد نفيٍ " [4] ، نحو : شرٌ أَهرَّ ذا نابٍ ،أي : ما أهرَّ ذا نابٍ إلاّ شرٌ .

وقد وضع ابن الحاجب ضابطاً لهذه المسألةِ وهو أن تأتي النكرةُ مُخْبَراً عنها بجملةٍ فعليةٍ وفيها المعنى المذكور [5] ، وإنما حُملَ هــذا على معنى النفي لأنَّ الإخبــارَ بِــهِ أقوى فهو أوكد ، فقولنا : ما قام إلاّ زيدٌ أوكدُ من قولنا : قام زيــدٌ ، وإنما احتيجَ إلــى التوكيد في مثل هذه المواضع من حيثُ كان الأمرُ مهماً [6] . أمّا قولُ النحــاةِ بجــواز الابتداء بالنكرة هنــا من حيــث هي في معنى الفاعــل فلأنَّ الفاعــل يجــوز تنكيرهُ وتعريفهُ [*] ، فكذلك جاز فيما أشبه الفاعل [7] .

---

(١) ينظر : م . ن ٢ / ١٤٨ ــ ١٤٩ .

(*) لأن النفي يفيد العموم ، وإذا عمّت النكرةُ كانت للجميع ، وكانت فــي المعنــى كالمعرفــة . ينظــر : الإيضاح ابن الحاجب ١ / ١٥٨

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٣٢٩ ، والخصائص ١ /٣٢٠ ، والمقتصد ١ / ٣٠٨ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٥ ، وأمالي ابن الحاجب ، ص ٧٨ ، وشرح الجمل ابن عصفور ٣٤٠/١ ــ ٣٤١ ، والارتشاف ٢ / ٤٠ ، وتذكرة النحاة ، ص٣٦٧ ، وبدائع الفوائد ٢ / ١٥٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٢١ ، والهمع ٢ / ٣٠ ، والأشباه ٢ / ٦٧ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ١/ ٢٢٥ ، والإيضاح ابن الحاجب ١/ ١٨٥ ــ ١٨٦ ،ــ وأمالي ابن الحاجــب ، ص ٧٨ ــ ٧٩ ، وبدائع الفوائد ٢ / ١٥٠ .

(٤) الكناش ، ص ٣٠ .

(٥) ينظر : الإيضاح ١ / ١٨٦ .

(٦) ينظر : الخصائص ١ / ٣٢٠ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٥ .

(*) سيأتي الحديث عن أن الفاعل يجوز فيه التنكيرُ والتعريفُ في موضوع التنكير والتعريفِ فــي طرفــي إسناد الجملة الفعلية .

(٧) ينظر : الإيضاح ابن الحاجب ١ / ١٨٥ ــ ١٨٦ ، وأمالي ابن الحاجب ، ص ٧٨ ــ ٧٩ .

٣ ــ أن تكون النكرة في معنى الفعل [١] :

ويدخل فيه مــن المسوّغات ما سماه النحاةُ دعاءً [٢] ، وتعجباً [٣] ، ويــدخل نحو : (قائمٌ الزيــدان) على رأي الأخفش [٤] والكوفيين [٥] على كون (قائم) مبتدأً و (الزيدان) فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر من دون اعتمادٍ . مثال الدعاء : (سلام عليك) ومثالُ التعجب : (عجــبٌ لــك)، وقد جمع ابن هشامٍ (ت ٧٦١ هــ) هذه المسائلَ الثلاثَ تحت ما تكون فيه النكــرةُ بمعنى الفعل [٦] ، فقولنا (سلام عليك) إنما جاز الابتداء فيه بالنكرةِ (ســلامٌ) لأنه ليس خبراً في المعنى ، إنما هــو دعاءٌ ومسألةٌ ، والأصلُ فيه : ليسلِّم الله عليك ، فهو في معنى الفعل [٧] ، فكانت مفيدةً كما لو صُرِّحَ بالفعل [٨] .

ورأى السهيلي (ت ٥٨١ هــ) أن المسوغ هنا هو أن (ســلام) هو المطلوب وهو المهتمُّ به ، فهو ينزلُ منزلة المفعول فهو كقولنا : (أسأل الله سلاماً عليك) ولــم ينصب لأنهُ أُريدَ أنْ يُشابَ الدعاءُ بالخبر، كأنه قيل : سلامٌ منّي عليك ، فصار (سلام)

(١) ينظر : الكتاب ١ / ٣٣١ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٦ ــ ٢٢٧ ، ومغني اللبيــب ٢ / ١١٥ ، وشــرح الأشموني ١ / ١٩٣ .
(٢) ينظر : الخصائص ١ / ٣١٩ ، وكشف المشكل ١ / ٣١٤ ، وشرح الجمل ابــن عــصفور ١ / ٣٤٠ ، والكناش ، ص ٣٠ ، والارتشاف ٢ / ٤٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٢٠ ، وشفاء العليــل ١ / ٢٨١ ، والهمع ٢ / ٢٩ ، والأشباه ٢ / ٦٧ .
(٣) ينظر : شرح الجمل ابن عصفور ٣٤٠/١ ، والارتشاف ٣٩/٢ ، والهمع ٣٠/٢ ، والأشباه ٢/ ٦٧ .
(٤) ينظر : شرح الجمل ابن عصفور ١ / ٣٤١ ، والارتشاف ٢ / ٤٠ ، والأشباه ٢ / ٦٩ .
(٥) ينظر : الأشباه ٢ / ٦٩ .
(٦) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ١١٥ ــ ١١٦ .
(٧) ينظر : الخصائص ١ / ٣١٩ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٦ ــ ٢٢٧ .
(٨) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٢٧ .

في حكم المنعوتِ بـــ (منّي) فقويَ الرفع على الابتداء لأن النكرة المنعوتـــة يجـــوز الابتداء بها [1] .

ويرى الرضيُّ أن المسوغَ للابتداء بالنكرة هنا هـــو رعايةُ الأصلِ في النكـــرة ، إذ الأصلُ هو كون (سلام) مصـــدراً منصوباً بالفعـــل ، والتقديرُ : ســـلَّمتُ عليـــك سلاماً [*] ، وحُذِفَ الفعل لكثرةِ الاستعمال ،فبقي المصدرُ منصوباً ، وبقاءُ النصب يدلُّ على الفعل ، والفعلُ يدل على الحدوث [2]، فلما قصدوا دوامَ السلام تركـــوا النـــصبَ ورفعوا (سلام) ، لأن الرفع فيه يدلُّ على الدوام [3] .

وقد ألمح سيبويه [4] إلى مثل ما ذكره الرضيُّ ، وربما كان الرضيُ تابعاً لسيبويه في ذلك . وما قيل في الدعاء يُقال في التعجب .

أمّا نحو : قائمٌ الزيدان فقد أنكره ابن عصفور (ت ٦٦٩ هــ) لأن " اسم الفاعل إذا ثبت أنه أُجريَ مُجرى الفعلِ في عملِهِ فلا يلزمُ أن يُجرى مُجرى الفعلِ في وقوعِـــهِ أولَ الكلامِ والابتداءِ به " [5] .

٤ ــ أن تكون النكـــرةُ موصوفةً تقديراً [6] أو تكون في معنى الموصوف ومنها التصغيرُ [7] :

والنكـــرة إن وُصفت قرُبتْ من المعرفـــة [1] ، فمثالُ الأولى : السمنُ منوان بدرهم ، أي : منوان منه ، و (شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ) أي : شرٌ عظيمٌ . ومثـــالُ الثـــاني :

---

(١) ينظر نتائج الفكرص٤١٢: بدائع الفوائد ٢ / ١٥٢ .
(*) (سلام) ليس مصدر (سلمت) ، لكن (سلمت) بمعنى (قلت : سلام عليك) ، كما تقـــول : لبيـــتُ وسبحلتُ بمعنى : (قلت : لبيك وسبحان الله) . ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٣٦ .
(٢) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٣٥ ــ ٢٣٦ .
(٣) ينظر : الكتاب ١ / ٣٣٠ ــ ٣٣١ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٧ ، وشرح الرضي ١ / ٢٣٦ .
(٤) ينظر : الكتاب ١ / ٣٣٠ ــ ٣٣١ ، وتحصيل عين الذهب ، ص ٢٠١ .
(٥) شرح الجمل ابن عصفور ١ / ٣٤١ .
(٦) ينظر : الإيضاح ابن الحاجب ١ / ١٨٦ ، وأمالي ابـــن الحاجـــب ، ص ٨٠ ، والارتـــشاف ٢ / ٣٩ ، وبدائع الفوائد ٢ / ١٥٠ ــ ١٥٢ ، ومغني اللبيب ٢ / ١١٢ ــ ١١٣ ، وشرح ابن عقيـــل ١ / ٢٢١ ، وشفاء العليل ١ /٢٨٠ ، وشرح الأشموني ١ / ١٩٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٩ ، والهمع ٢ / ٢٩ ، والأشباه ٢ / ٦٦ ــ ٦٧ .
(٧) ينظر : الكناش ، ص ٣١ ، والارتشاف ٤٠/٢ ، ومغني اللبيب ١١٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٢١ ، وشرح الأشموني ١ / ١٩٣ ، والهمع ٢ / ٢٩ ، والأشباه ٢ / ٦٨ .

رُجيلٌ عندنا . لأن النكرة مصغرةٌ ، والتصغيرُ فيه معنى الوصف [2] ، فالتقديرُ : رجلٌ صغيرٌ أو حقيرٌ عندنا .

وبعض النحاة يُدخلُ تحت باب التعجب قولَهمُ (ما أحسنَ زيداً) على أن (ما) عند سيبويه (نكـــرةٌ) وقد جاز الابتداءُ بها، والمسوّغ التعجبُ [3] ، والصوابُ ما ذهب إليه ابن هشام من أنَّ الابتداء بالنكرة جاز هنا لأنَّ النكرة موصوفةٌ تقديراً ، والتقدير : شيء عظيمٌ حسَّنَ زيداً [4] .

٥ ـــ أن تكون النكرة خلفاً من موصوفٍ [5] ، فهي المبتدأ :

وقد ذكر ابن عصفور أن هذا المذهب مذهبُ الكوفيين ووافقهم عليه ، ووصفه بأنه حسنٌ جداً [6] ، نحو : مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ ، أي : عبدٌ مؤمنٌ ، ونحو : ضعيفٌ عاذ بقرملة [*] ، أي إنسانٌ ذليك عاذ بقرملة .

٦ ـــ أن يكون في النكرة معنى العموم [7] :

ويدخل فيه ما ذكـــره ابن عصفور من أنَّ النكـــرة لا تُرادُ لِعينها ، وتؤول بالعموم [8] . ويدخل فيه أيضاً ما سمّاه النحاة بالإبهام [9] . مثالُ العموم (تمرةٌ خيرٌ من

---

(١) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٦٩ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ١ /٢٢١ ، وشرح الأشموني ١ / ١٩٣ ، والهمع ٢ / ٢٩ ، والأشباه ٢ / ٦٨ .

(٣) ينظر : شرح الجمل ابن عصفور ١ / ٣٤٠ ، والكناش ، ص ٣١ ، وشـــرح ابـــن عقيـــل ١ / ٢٢٠ ، والأشباه ٢ / ٦٨ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ١١٣ .

(٥) ينظر : شرح الجمل ابن عصفور ١ / ٣٤١ ، والارتشاف ٢ / ٣٩ ، وشرح ابـــن عقيـــل ١ / ٢٢١ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٠ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٩ ، والهمع ٢ / ٢٩ ، والأشباه ٢ / ٦٧ .

(٦) ينظر : شرح الجمل ١ / ٣٤١ .

(*) **القرملة** : الشجرة الضعيفة . ينظر : الهمع ٢ / ٢٩ .

(٧) ينظر : أمالي ابن الحاجب ، ص ٨٤ ـــ ٨٨ ، والإيضاح ابن الحاجـــب ١ / ١٨٤ ـــ ١٨٥ ، وشـــرح الجمل ابن عصفور ١ / ٣٤١ ، والارتشاف ٢ / ٣٩ ، وبدائع الفوائد ٢ / ١٤٩ ـــ ١٥٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢١٩ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨١ ، والهمع ٢ / ٣٠ .

(٨) ينظر : شرح الجمل ١ / ٣٤٢ ، والارتشاف ٢ / ٤٠ .

(٩) ينظر : شرح ابن عقيل ٢٢٢/١ ، وشفاء العليل ٢٨١/١ ، وشرح الأشموني ١٩٨/١ ، والهمع ٢/ ٣٠ .

جرادة) ، فالمرادُ تفضيلُ جنسٍ على جنسٍ لا تفضيل مفردٍ على مفــردٍ [١] . ومثــال العموم عند ابن عصفورٍ [٢] هو قوله ــ تعالى ــ ﴿ **كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَــدَيْهِمْ فَرِحُــونَ** ﴾ [الروم : ٣٢] ، ويبــدو أن العمومَ الصريح عنده إنما هو بألفاظ العموم الصريحة كــ (كل) ونحوه،لذا ضرب مثلاً للنكرة التي لا تُرادُ لعينها ما يشبه المثال الأولَ في معناه وهو : (تمرٌ خيرٌ من جرادة) ، فتمرةٌ واحدةٌ من جنس التمور هي خيرٌ من كل واحدةٍ من جنس الجراد ، فمعناه يَؤُوْل إلى العموم [٣] ، وذكر أنه يخالف (كــل) في أنه يدل على كل واحدٍ على جهةِ البدلِ ، أي لا يتناولُ الجميع دفعةً واحدةً ، أما (كل) فيتناول الجميع دفعةً واحدةً [٤] . أما (الإبهام) فمنه قول الشاعر [٥] :

مُرسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْساغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبا [٦]

فقوله : مرسعة ، نكرةٌ وقد جاز الابتداء بها لأنها مبهمةٌ ، وقد جعــل ابــن عــصفور (مرسعة) من النكرة التي لا تُرادُ لعينها ، لأن الشاعر لم يردْ مرسعةً دون مرسعة [٧]، وهي راجعةٌ إلى معنى العموم كما ذكرنا قبل قليل . وقد ذكر أبو حيــان [٨] رأي ابــن عصفور في البيت المتقدم وذكر السيوطي[٩] البيتَ نفسه ، ثم ذكــرا أن النكرة في معنى العموم (عموم الشمول) لا عموم البدل . فالإبهام ــ هنا ــ يرجع إلى معنى العمــوم أيضاً .

(١) ينظر : الإيضاح ابن الحاجب ١ / ١٨٤ ــ ١٨٥ ، وأمالي ابن الحاجــب ، ص ٨٤ ــ ٨٥ ، وبــدائع الفوائد ٢ / ١٤٩ ــ ١٥٠ .
(٢) ينظر : شرح الجمل ١ / ٣٤١ .
(٣) ينظر : شرح الجمل ١/ ٣٤٢ ، والارتشاف ٢ / ٤٠ .
(٤) ينظر : شرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٤٢ .
(٥) ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ٢٢٢ ، وشرح الأشموني ١ / ١٩٨ .
(٦) البيت لامرئ القيس ، ينظر : ديوانه ، ١٢٨ ، وقد ورد في : لسان العرب مــادة (رســغ) ٨ / ١٢٣ ومادة (عسم) ١٢ / ٤٠١ ، شرح ابن عقيل ١ / ٢٢٢ ، وشرح الأشموني ١ / ١٩٨ .
(٧) ينظر : شرح الجمل ١ / ٣٤٢ ــ ٣٤٣ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٣٠ .
(٨) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٠ .
(٩) ينظر : الأشباه ٢ / ٧٠ .

ومن النحاة من جعل المسوغ في (تمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة) هو أنه يرادُ بالنكرة الحقيقة من حيث هي[1]،وهو قريب من مسوغ إرادة تفضيل الجنس، فكأنهم يعنون بالحقيقة الجنس .

٧ ــ أن تكون النكرة عاملة [2] ، إمّا رفعاً [3] أو نصباً [4] أو جرّاً [5] :

ومن النحاة من جعل من المسوّغات (الإضافة) [6] على أنها قسمٌ قائمٌ برأسِهِ ، على أنَّ الإضافة مخصصة [7] ،والصواب أن يُجعلَ مسوغُ الإضافةِ ضمن النكرة العاملة جرّاً [8]. بناءً على ما سيأتي بيانُهُ . مثال النكرة العاملة رفعاً : قائمٌ الزيدان[9] ، على مذهب الأخفشِ والكوفيين ، ومثالُ النصب قول رسول الله (ﷺ) : ((**أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ**)) [10] ، فالمجرور منصوبُ المحلِ بالمصدر[11] ، أما مثالُ

(١) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ١١٥ ، وشرح الأشموني ١ / ١٩٣ ، والهمع ٢ / ٣ .
(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٦٣ ، والارتشاف ٢ / ٣٩ ، ومغني اللبيب ٢ / ١١٣ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٢١٨ ، وشفاء العليل ٢٨٠/١ ، وشرح الأشموني ١ / ١٩٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٩ ، والهمع ٢ / ٢٩ ، والأشباه ٢ / ٦٨ .
(٣) ينظر : مغني اللبيب ١١٣/٢، وشرح الأشموني ١٩٣/١، وشرح التصريح ١٧٠/١، والهمع ٢٩/٢.
(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٦٣ ، والارتشاف ٢ / ٣٩ ، ومغني اللبيب ٢ / ١١٣ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٢١٨ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٠ ، وشرح الأشموني ١٩٣/١ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٩ ، والهمع ٢ / ٢٩ ، والأشباه ٢ / ٦٨ .
(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٦٣ ، والارتشاف ٢ / ٣٩ ، ومغني اللبيب ٢ / ١١٣ ، وشرح الأشموني ١ / ١٩٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٩ ، والهمع ٢ / ٢٩ .
(٦) ينظر : الكناش ، ص ٣١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢١٨ .
(٧) ينظر : الكناش ، ص ٣١ .
(٨) ينظر : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، محمد محيي الدين عبد الحميد ١ / ٢١٨ .
(٩) ينظر : مغني اللبيب ١١٣/٢، وشرح الأشموني ١٩٣/١، وشرح التصريح ١٧٠/١ ، والهمع ٢٩/٢ .
(١٠) هو جزء من حديث ، وقد ورد بغير لفظه في : صحيح مسلم ٢ / ٦٩٧ ، كتاب الزكاة ، باب بيان أن
اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف ، رقم الحديث ١٠٠٦ ، وفي : سنن أبي داود ٤ / ٣٦٣ ــ ٣٦٤ ، كتاب الأدب ، باب إماطة الأذى عن الطريق ، رقم الحديث ٥٢٤٣ .
(١١) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ١١٣ ، وشرح الأشموني ١ / ١٩٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٩ .

الجرِّ فنحو قوله (ﷺ) : ((**خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ الله على العبـــاد**))[1] فالمــضاف عاملٌ في المضاف إليه الجرَّ [2] . وشرطُ الإضافة هذه : أن يكون المضافُ إليه نكــرةً كما مُثِّلَ ، أو يكونَ معرفةً والمضافُ مما لا يتعرّفُ بالاضافة [3] ، نحو : (مثلُــك لا يبخـــلُ) و (غيرك لا يجودُ) [*] .

ويُمكن أن يُضافَ مسوغُ (العمــل) إلى مسوغِ النكرة (التي في معنى الفعل) ، لأنَّ الصفةَ نحوَ : (قائم) والمصدرَ نحو : (أمر) والإضافة كلَّ ذلك فيه معنى الفعل وعملُهُ .

٨ ــ أن تكون النكرة من الألفاظ الواجبة الصدارة [٤] :

وذلك أن تكون استفهاماً [٥] ، نحو : من عندك ؟ ، أو كم الخبرية [٦] ، نحو قول الشاعر :

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يا جَرِيرُ وَخالَةٍ فَدْعاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشاري [٧]

٩ ــ أن تكون النكرةُ مقاربةً للمعرفة :

---

(١) هو جزء من حديث ، وقد ورد بلفظه في : سنن أبي داود ٢ / ٦٣ ، كتاب الصلاة ، باب (فــيمن لــم يوتر) ، رقم الحديث ١٤١٩ ، وورد في : سنن النسائي ١ /١٤٣ ، كتاب الصلاة ، بـــاب المحافظــةِ على الصلوات الخمس ، رقم الحديث ٣٢٢ .

(٢) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٦٩ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ١١٣ ، والأشباه ٢ / ٦٨ .

(*) لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة لفظاً (مثلُ وغيرُ) ونحوُهما لتوغلها في الإبهام . ينظــر : حاشــية الصبان ١ / ٣٢٦، والنحو والدلالة : مدخل لدراسة المعنى النحوي الــدلالي ، د . محمــد حماســة عبد اللطيف ، ص ١٥٠ ــ ١٥٥ .

(٤) ينظر : الارتشاف ٢ /٤٠ ، وشرح ابن عقيل ١ /٢٢٦ ، وشرح الأشموني ١٩٧/١ ، والهمــع ٢٩/٢ ، والأشباه ٢ / ٦٧ .

(٥) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٠ ، والهمع ٢ / ٢٩ ، والأشباه ٢ / ٦٧ .

(٦) ينظر : الارتشاف ٤٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٢٦/١ ، وشرح الأشموني ١٩٧/١، والأشباه ٢ / ٦٧ .

(٧) البيت للفــرزدق . ينظــر : ديوانـــه ١ / ٣٩٥ ، وقــد ورد فـــي الكتـــاب ٢ / ٧٢ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، والمقتضب ٣ / ٥٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٢٦ ، وشرح الأشموني ١ / ١٩٧ .

وهي (أفعــل من) [1] ، نحو : أفضلُ من زيدٍ ضاحكٌ ومقاربة (أفعل) للمعرفة من حيثُ إنه لا يقبل (أل) ، فلا يقال : الأفضلُ من زيدٍ [2] .

١٠ ــ أن يكون ثبوت الخبر للنكرة من خوارق العادة [3] :

نحو : شجرةٌ سجدتْ ، وبقــرةٌ تكلمتْ ، فوقوع ذلك من هذا الجنسِ غيرُ معتادٍ ، لذا كان في الإخبار به عن النكرة فائدةٌ ، بخلاف (رجلٌ ماتَ) ونحوه [4] .

١١ ــ ما نقله السيوطيُّ عن ابن النحاس (ت ٦٩٨ هــ) :

وهو " أن تكون النكرةُ يرادُ بها واحدٌ مخصوصٌ ، نحوُ ماحُكيَ أنه لمّــا أسلم عمرُ بن الخطاب ﷺ قالت قريش : صبأ عمرُ ، فقال أبو جهلٍ : مَهْ رجلٌ اختارَ لنفسهِ أمراً فما تريدون ؟ " [5] .

١٢ ــ مسائل نقلها السيوطيُّ [6] عن بعض متأخري النحاة :

منها : أن يكون في خبر النكرة فائدة ، نحو : ديناران أُخذا ، من المأخوذ منه درهمان ، ومنها : أن يُراد بالنكرة الأمرُ: كقوله ــ تعالى ــ : ﴿ **وَصِيَّةٌ لأَزْوَاجِهِمْ** ﴾ [البقرة : ٢٤٠] على قراءة الرفع[7] .

فاشتراط الفائدة هــو الذي يُجيز الابتداء بالنكرة ، فإن عُدمتْ لم يجز الابتداء ولو كان المبتدأُ والخبرُ على الأصلِ (أي : المبتدأ معرفةٌ والخبرُ نكرةٌ) ، وذلك نحو: النار

---

(١) ينظر : شرح الجمل ابن عصفور ١ / ٣٤٠ ، والأشباه ٢ / ٦٧ .

(٢) ينظر : شرح الجمل ابن عصفور ١ / ٣٤٠ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٧٩ ، ومغني اللبيــب ٢ / ١١٦ ، وشــفاء العليــل ١ / ٢٨٠ ، وشــرح الأشموني ١ / ١٩٤ ، والهمع ٢ / ٣٠ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ١١٦ .

(٥) الأشباه ٢ / ٦٨ .

(٦) ينظر : م . ن ٢ / ٧٠ .

(٧) هي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكرٍ والكسائي . ينظر : السبعة في القــراءات ، ابــن مجاهد ، ص ١٨٤ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ، مكي بن أبي طالب القيسي ١ / ٢٩٩ .

حارّةٌ والسماء فوق الأرض [1] عند من يعرف ذلك . وقد عبَّرَ عن هذا المفهـوم ابـن هشام الأنصاريُّ إذ قال : " لم يعوّل المتقدمون في ضابط ذلك إلاّ على حصول الفائدة ، ورأى المتأخرون أنه ليس كلُ أحدٍ يهتدي إلى مواطن الفائدة ، فتتبعوها ، فمن مُقِلٍّ مُخِلٍّ ومن مُكثِرٍ موردٍ مالا يصلحُ " [2] .

وبعد أن انتهينا من ذكـر مسوّغات الابتداء بالنكـرة نأتي إلى صورتين أُخريينِ للمبتدأ والخبر من حيثُ التعريفُ والتنكيرُ :

إحداهُما : كونُ المبتدأ والخبر معرفتين [3] :

نحو : (زيدٌ أخوك) وهذا لا يجوز إن كان المخاطبُ يعلمُ أنَّ زيداً أخٌ له ، لأنَّ الإخبار بما هو معروفٌ عن ما هو معروفٌ لا يفيدُ ، إنما الافادةُ في الأخبار عن ما هو معروفٌ بما هـو غيرُ معروفٍ [4] . وهذا إنما يجوز إن كان المخاطب يعرفُ زيداً على انفراده ولا يعلم أنه أخوه لفرقةٍ أو سببٍ آخر،ويعلم أن له أخاً ولايعلم أنه المذكورُ، والمعنى : زيـدٌ هذا الذي تعرفُهُ هو أخوك الذي كنت تعرفُهُ [5] . فالفائدة تكون في حال اجتماعهما، فإن كان المخاطبُ يعرفُهما من قبلُ فلا فائدة [6]. أمّا قول المسلم: (الله ربُنا ومحمدٌ نبُينا) فإمّا أن يُقالَ للكفار والجاحدين الجهلةِ أو يُقال للتعظيم طلباً للثواب[7] .

أمّا نحو: قولِ أبي النجم :

---

(١) ينظر : الأصول ١ / ٦٦ ، والمقتصد ١ / ٣٠٧ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٥٠ ــ ٣٥١ .
(٢) مغني اللبيب ٢ / ١١٢ ، وينظر : شرح الأشموني ١ / ١٩٢ ، والأشباه ٢ / ٦٠ .
(٣) ينظر : الأصول ١ / ٦٥ ــ ٦٦ ، والمقتصد ١ / ٣٠٥ ــ ٣٠٨ ، وشرح عيون الإعراب ، ص ٩٤ ، والمفصل ، ص ٢٩ ، وشرح المفصل ١ / ٢٤٧ ، والكناش ، ص ٢٩ ، والارتشاف ٢ / ٣٨ ، ومغني اللبيب ٢ / ٩٤ ، والهمع ٢ / ٢٨ .
(٤) ينظر : المقتصد ١ / ٣٠٦ .
(٥) ينظر : الأصول ١ / ٦٥ ــ ٦٦ ، والمقتصد ١ / ٣٠٦ ، وشرح المفصل ١ / ٢٤٧ .
(٦) ينظر : الأصول ١ / ٦٦ ، وشرح المفصل ١ / ٢٤٧ .
(٧) ينظر : الأصول ١ / ٦٦ ، والمقتصد ١ / ٣٠٧ ، وشرح المفصل ١ / ٢٤٧ .

أنا أبو النجم وشعري شعري [١]

فهو جائزٌ ، وإن كان المبتدأ والخبرُ باللفـظِ نفسهِ ، لأن المعنى مختلفٌ ، فهو : شعري كما أُبلغتَ وعرفت [٢] . والقياس في كل ما تقدم هو حصول الفائدة [٣] .

الأخرى : كون المبتدأ نكرةً والخبر معرفةً :

وذلك جائز ــ عند سيبويه ــ [٤] في صورتين : هما (كم الاستفهامية) ، نحو : كم مالك ؟ و(أفعل التفضيل) ، نحو: خيرٌ منك زيدٌ. وقد علل ابن مالك سبب إجازة سيبويه ، إذ قال : " لأن وقوع ما بعد أسماء الاستفهام نكرةً وجملةً وظرفاً أكثرُ من وقوعه معرفةً ، وعند وقوعهِ غيرَ معرفة لا يكون إلاّ خبراً ، نحو: من قائم؟ ومن قام ؟ ومن عندك ؟ فحُكمَ على المعرفة بالخبرية ليجريَ البابُ على سننٍ واحدٍ ، وليكون الأقلُ محمولاً على الأكثر ، والكلامُ على أفعل التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام " [٥] .

وقد ذكر ابن هشام أن الأصلَ هو (عدم التقديم والتأخير) وأنهما (شبيهان بمعرفتين تأخَّر الأخصُّ منهما) ، نحو : الفاضلُ أنت ، وقد جوّزَ ابن هشام كون النكرة مبتدأً وكونَها خبراً للدليلين [٦] .

وقد أنكرَ الجرجاني (ت ٤٧١ هــ) ــ عامةً ــ الابتداءَ بالنكرةِ مع كون الخبر معرفةً بأنه عكسُ العادة وأن المخاطب لا يعرفُ من النكرة شيئاً،فإن جئتَ بمعرفةٍ فذاك مما يعرفُهُ ، وكيف يُخبَرُ بما يُعرفُ عن مالا يُعرفُ [٧] .

---

(١) البيت منسوب الى أبي النجم ، وقد ورد في : الخصائص ٣ /٣٤٠ ، وشرح المفصل ١ / ٢٤٧ ، وخزانة الأدب ١ / ٤٣٩ .
(٢) ينظر : المقتصد ١ / ٣٠٧ ، وشرح المفصل ١ / ٢٤٧ .
(٣) ينظر : المقتصد ١ / ٣٠٧ ــ ٣٠٨ .
(٤) ينظر : الكتاب ٢ / ١٦٠ ــ ١٦١ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٨٣ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٢ ، والهمع ٢ / ٢٧ ــ ٢٨ .
(٥) شرح التسهيل ١ / ٢٨٣ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٢ ، والهمع ٢ / ٢٧ ــ ٢٨ .
(٦) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٩٤ ــ ٩٥ .
(٧) ينظر : المقتصد ١ / ٣٠٥ ــ ٣٠٦ .

ثانياً : التنكير والتعريفُ في طرفي إسناد الجملة الفعلية :

تناولـــت دراسة النحاة في التعريف والتنكيـــر طرفي إسناد الجملة الفعلية أيضاً، وهما (الفعل والفاعل) . وكانت أوجزَ من دراسة طرفي إسناد الجملة الاسمية ، إذ دار البحث حول تنكيـــر الفعل وتعريفه ، وكذلـــك الفاعل ونائبه . وهو ما سنوضحه فيما يأتي :

١ ــ تنكيرُ الفعل وتعريفه :

ذهب جمهور النحاة إلى أن الفعل نكرةٌ ، فقد ذكر الزجاجي (ت ٣٣٨ هــ) أن البصريين والكوفيين مُجمعون على أن الأفعال نكراتٌ [١] ،وقد ذهب إلى تنكير الفعل ابن جني[٢] والأعلم الشنتمريُ [٣] ، وابن يعيـــش [٤] ، والسلسيليُّ (ت ٧٧٠ هــ) [٥] ، والسيوطي [٦] ،وإنما كانت الأفعالُ نكراتٍ " لأنها لا تنفك من الفاعلين ، والفعلُ والفاعلُ جملةٌ يُستغنى بها وتقعُ بها الفائدة ، والجملُ نكراتٌ كلُّها " [٧] ، ولأنَّ الأفعال لا تُضافُ ولا تلحقُها الألفُ واللامُ [٨] ، ولأنَّ الفعل موضعٌ للخبر ، وأصلُ الخبر أن يكون نكرةً ، فهو الجزءُ المستفادُ ، ولو كان الفعلُ معرفةً لم يكنْ للمخاطب فيه فائدة [٩] .

وقد ذهب أحد النحاة المتأخرين وهو ياسين العليمي (ت ١٠٦١ هــ) إلى توجيهٍ مخالفٍ لمن سبقه، إذ قـــال : " وأمّا الجمـــلُ والأفعالُ فليست نكراتٍ وإن حُكمَ لها بحكمِ

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو ، ص ١١٩ ، والأشباه ١ / ١١٥ .
(٢) ينظر : الخصائص ٣ / ٢٣٦ .
(٣) ينظر : تحصيل عين الذهب ، ص ٢٣٧ .
(٤) ينظر : شرح المفصل ١ / ٨٦ .
(٥) ينظر : شفاء العليل ١ / ٢٨٠ .
(٦) ينظر : الهمع ٢ / ٢٧ ، والأشباه ١ / ١١٤ .
(٧) الإيضاح في علل النحو ، ص ١١٩ ، وينظر : الأشباه ١ / ١١٥ .
(٨) ينظر : الإيضاح في علل النحو ، ص ١٢٠ ، والأشباه ١ / ١١٥ .
(٩) ينظر : شرح المفصل ١ / ٨٦ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٠ ، والهمع ٢ / ٢٧ ، والأشباه ١ / ١١٤ .

النكراتِ ، وما يوجد في عبارة بعضهم أنها نكراتٌ فهو تجوُّزٌ " (١) . والصواب ــ فيما يبدو ــ أن القولَ بتنكير الفعل وما دُلَّ به عليه من أدلةٍ معنويةٍ ولفظيةٍ إنما هو محضُ جدالٍ ونقاشٍ لا طائل تحته ، لأنَّ ذلك التنكير لا يُكسِبُ الكلامَ معنىً زائداً ، وقد ذهب الأستاذُ عباس حسن إلى أنَّ ذلك خلافٌ شكليٌ لا أهميةَ له (٢) .

٢ ــ تنكيرُ الفاعل وتعريفه :

أجاز النحاة أن يكون الفاعلُ نكرةً وأن يكون معرفةً ، وهم يربطون بين المبتدأ والفاعل من حيث التعريف ، فهم يجيزون الابتداء بالنكرة ــ كما سلف ــ إن تخصصتْ ، وكذلك يُجيزون أن يكون الفاعلُ نكرةً وإن كان هو المحكومَ عليه بالفعل ، لأنَّ الفاعلَ مخصَصٌ ، ووجهُ التخصيص فيه " أنَّ حُكمه لمّا كان متقدماً صار المحكومُ عليه لا يُذكرُ إلاّ بعد تقرر الحكم في الذهن ، فلمّا تقدم العلمُ بالحكم صار كالصفة في كونه متقدماً عليه لكون الصفة لا فرقَ بينها وبينَ الخبرِ إلاّ تقدم العلم بها دونه ، فمن ثَمَّ جاز أن يكون الفاعلُ نكرةً مطلقاً " (٣). وقد ردَّ الرضيُّ (ت ٦٨٦ هـ) رأيَ النحاة في هذه المسألة بقوله : " والحكمُ على الشيءِ لا يكون إلاّ بعد معرفتِهِ ، وهذه العلةُ تطردُ في الفاعل مع أنهم لا يشترطون فيه التعريفَ ولا التخصيصَ ، وأمّا قول المصنف (*) : إن الفاعل يختصُّ بالحكمِ المتقدم عليه ، فوهم ، لأنه إذا حصلَ تخصيصهُ بالحكمِ فقط كان بغير الحكم غير مخصَصٍ ، فتكون قد حكمتَ على الشيءِ قبلَ معرفتِهِ ، وقد قال : إن الحكمَ على الشيءِ لا يكونُ إلاّ بعد معرفته " (٤). فالرضيُّ يرى أنه لابدَّ من كون الفاعل معرفةً ولو بشكل عامٍ،ثم يُحكمُ عليه،لأنَّ الحكمَ على الشيءِ لا يكون إلاّ بعد معرفته (٥). وينقل الخضريُّ (ت ١٢٤٧هـ) معنى كلام ابن الحاجب المذكور آنفاً ثمَّ يرّدُ على كلامِ الرضي ويرفضُهُ رابطاً بين تنكير الفاعل ووقعِ الكلامِ

---

(١) حاشية ياسين على شرح التصريح ٩١/١ ، وينظر : ظاهرة التنكير وأثرها في بناء الجملة وتوجيهها ، ص ١٦ .

(٢) ينظر : النحو الوافي ١ / ٢١٣ .

(٣) أمالي ابن الحاجب ، ص ٧٨ ــ ٧٩ ، وينظر : الإيضاح ابن الحاجب ١ / ١٨٧ ، وحاشية الخضري ١ / ٩٧ .

(*) يعني ابن الحاجب .

(٤) شرح الرضي ١ / ٢٣١ .

(٥) ينظر : ظاهرة التنكير وأثرها في بناء الجملة ، ص ٤٢ .

في ذهن المخاطب،فيقول : إنما لم يشترط التعريفُ " في الفاعل مع أنه محكــومٌ عليــه أيضاً ، لتقدم حكمه وهو الفعلُ أبداً، فيتقررُ مضمونُهُ في الذهن أولاً ...... وإن كـــان غيرَ معيّــَنٍ ، فلا ينفــرُ السامع عن الإصغاء لحصول فائــدةٍ مــا ، وبهــذا التقريــر يندفع مايقالُ : لو خُصصَ الفاعل... ... [*] وحاصل الدَّفعِ أَن تخصيصه ليسَ بــنفسِ الحُكمِ " [١] ، فالمراد بالحُكمِ كمــا يرى الخضريُّ هــو الفعلُ لا الفاعلُ وإن كان مسنداً إليه [٢] .

ويوجزُ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رأيَ النحــاة في عدم جواز الابتداء بالنكرة إلاّ بمسوّغ وفي جواز كون الفاعل نكرةً مطلقاً ، وبيَّنَ وجهَ الفرق ، فالفعل يجب تقديمه على الفاعل ، أمّا الخبر فلا يجب تأخيره ، والنكرة تصير بتقديم حكمها عليها في حكم المخصوصِ قبل الحكمِ ، وتقديمُ الفعل يجعلُ الفاعل في حكم المخصوصِ ، لذا جاز أن يكون الفاعلُ نكرةً [٣] .والصواب أن يقال : إنّ مجيء الفاعل نكرةً أو معرفةً إنما هو بحسب المعاني والدلالات التي يقتضيها تركيب الجملة من خلال المعنى الــذي يــروم المتكلم إيصاله إلى المخاطب .

ومما يتعلق بتنكير الفاعل وتعريفه فاعلُ (نعم وبئـــــس) ، فالنحـــاة يكـــادون يجمعون على أن فاعل (نعم) لا يكون إلاّ معرفاً بـــ (أل) الجنسية [٤] ، نحو : نعــم الرجلُ زيدٌ ، أو مضافاً إلى المعرّف بـــ (أل) الجنسية [٥] ، نحو : نعم غــلامُ القــوم

(*) كلام الرضي اقتطعناه لتقدم ذكره .

(١) حاشية الخضري ١ / ٩٧ .

(٢) ينظر : ظاهرة التنكير وأثرها في بناء الجملة ، ص ٤٣ .

(٣) ينظر : سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ، محمد محيــي الــدين ، ص ١٦٢ ، وظــاهرة التنكيــر وأثرها في بناء الجملة ، ص ٤٣ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢ / ١٧٧ ــ ١٧٨ ، والأصول ١ / ١١١ ، وشــرح المقدمــة المحــسبة ٢ / ٣٨٢ ، والمفصل ، ص ٢٧٣ ، والمرتجل ، ص ١٣٩ ، ومنثور الفوائد ، ابن الأنباري ، مجلة المورد ، مجلد ١٠ ، عدد ١، ١٩٨١ م ، ص ٣٥٠ ، والإنصاف ١ / ١١١ ، وشرح المفصل ١ / ٣٩٣ ، والمقرب ، ص ٧٠ ، وشرح الجمل ابن عصفور ١ / ٦٠٠ ، والتسهيل ، ص ١٢٦ ، وشــرح الكافيــة الــشافية ٢ / ١١٠٥ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٣٣٤ ، وشرح التصريح ٢ / ٩٥ .

(٥) ينظر : الكتاب ١٧٨/٢ ، والمقتضب ١٤٣/٢ ، والأصول ١١٢/١ ، وشرح المقدمة المحسبة ٣٨٣/٢ ، والمفصل ، ص ٢٧٣ ، والمرتجل ، ص ١٣٩ ، وشرح المفصل ٤ / ٣٩٣ ، والمقــرب ، ص ٧٠ ،

زيــدٌ ، أو مضافاً إلى المضاف إلى المعرف بــ (أل) الجنسية [1] ، نحو : نعم غلامُ صاحبِ القومِ زيدٌ . أو أن يكون فاعلُ (نعم) مضمراً مفسَّراً بنكرةٍ منصوبةٍ بعده على التمييز ، نحو : نعم رجلاً زيدٌ . وإنما كان معرفاً بـــ (أل) الجنسية ، لأن (نعم) لمّا وُضعت للمدح العام خُصَّ فاعلها باللفظ العام [2] ، والفعلُ إذا أُسندَ إلى عامٍ عَمَّ ، وهـــو يُخصُّ إذا أُسند إلى خاصٍ[3]،وقد نسب ابن يعيش (ت٦٤٣هــ) هذا القول إلى الزجاج (ت٣١١هــ) [4]. وقيل : كان فاعل (نعم) معرفاً بـــ (أل) الجنسيةِ ليدلَّ علـــى أن الممدوح يستحقُ المدح في ذلك الجنس [5] . وقد أنكر ابن الحاجب [6] والرضـــي [7] أن تكون (أل) للجنس . وذهب بعض النحاة إلى أن (أل) للعهد [8] .

وقد جاء ماظاهُرهُ أن فاعل (نعم) علمٌ أو مضافٌ إلى علمٍ [9] . مثـــالُ الأول : نعم زيدٌ أنا ، ومثالُ الثاني : نعم عبد الله أنا ، وقد ذكر ابن الأنبـــاري (ت ٥٧٧ هــ) أن المثال الثاني محكيٌّ عن الكسائي (ت ١٨٩هــ) ، وقال ابن الأنباري بأنه شاذٌ [10]، وكذا قال الرضي [11] ، لأن الفاعلَ غيرُ مضافٍ إلى المعرف بـــ (أل) الجنسية [12] ، أمّا الأشموني (ت ٩٠٠ هــ) فقد ذكر أن الذي سهّلَ هذا هو كونه مضافاً إلى المعرّفِ لفظياً بـــ (أل) وإن لم تكن مُعَرِّفَةً [13] .

وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٦٠٠ ، والتسهيل ، ص ١٢٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١١٠٥ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٣٣٤ ، وشرح التصريح ٢ / ٩٥ .

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ /١١٠٥ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٣٣٥ ، وشرح الأشموني ٢ /٢٧٧ ، وشرح التصريح ٢ / ٩٥ .

(٢) ينظر : أسرار العربية ، ص ٩٥ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٣٩٤ .

(٤) ينظر : م . ن .

(٥) ينظر : أسرار العربية ، ص ٩٥ ، ومنثور الفوائد ، ص ٣٥٠ ، وشرح المفصل ٤ / ٣٩٤ .

(٦) ينظر : الإيضاح ابن الحاجب ٢ / ٩٨ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٢٤٠ .

(٨) ينظر : الإيضاح ، ابن الحاجب ٩٧/٢، والكناش ، ص ٣٠٧ ــ ٣٠٨ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٦١ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٨٠ ، وشرح التصريح ٢ / ٩٥ .

(٩) ينظر : شرح ابن الناظم ، ص ٣٣٥ . وشرح الأشموني ٢ / ٢٧٩ .

(١٠) ينظر : منثور الفوائد ، ص ٣٥٠ .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٢٥٣ .

(١٢) ينظر : م . ن . وكلام الرضي هذا يناقض رأياً له في أن (أل) لغير الجنس في فاعـــل (نعـــم) . ينظر : شرح الرضي ٤ / ٢٤٠ .

(١٣) ينظر : شرح الأشموني ٢ / ٢٧٩ .

وقد أجاز المبرد أن يكون فاعلَ (نعم) الاسمُ الموصولُ (الـذي) إنْ كـان بمعنى الجنسِ[(١)] ، وذهـب ابن السراج إلى أن هذا هـو القيـاسُ [(٢)] ، وهـو مـذهب الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) [(٣)] ، واختاره ابن مالك [(٤)] ، واختاره الرضي بشرط أن تكون الصلةُ عامةً [(٥)] . وذكر الأشموني أن الكوفيين وجماعةً من البصريين منعـوا ذلـك ، ورأى المنع هو القياس لأن فاعل (نعم) المعرَّفَ بـ (أل) يكونُ مفسراً للـضمير المستتر إن حُذفتْ منه (أل) وصار تمييزاً ، و (الذي) ليسَ كذلك [(٦)] .

وقد جاء فاعل (نعم) نكرةً مضافةً إلى نكرة ، وذلك قليل جداً [(٧)] ، نحو : نعـم غلامُ رجلٍ زيدٌ ، وقد حكى ذلك الأخفش (ت ٢١٥ هـ) [(٨)] عن بعض العرب ، وأنشد قول الشاعر :

فنعم صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم وصاحبُ الركب عثمانُ بنُ عفانا [(٩)]

وقيل : هذا مذهب الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ) والأخفش[(١٠)] ، وقيل : هو مذهب الفـرّاء ، وقيل : هو مذهب الكوفيين و (ابن السراج[(*)]) [(١١)] ، وذهب الفارسيُّ إلى أن هذا ليس

---

(١) ينظر : المقتضب ٢ / ١٤٣ ، والأصول ١ / ١١٣ ، وشرح عمدة الحافظ ، ابن مالـك ، ص ٧٨٩ ــ ٧٩٠ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣٤٤ ، وشرح الرضي ٤ / ٢٥٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٨٠ .
(٢) ينظر : الأصول ١ / ١١٣ .
(٣) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٢٥٢ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣٤٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٨٠ .
(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٤٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٨٠ .
(٥) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٢٥٢ .
(٦) ينظر : شرح الأشموني ٢ / ٢٨٠ .
(٧) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٣٩٥ ، والمقرِّب ، ص ٧٠ ، وشرح الجمل ، ابن عـصفور ١ / ٦٠٠ ، وشرح الرضي ٤ / ٢٥٣ .
(٨) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٣٩٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١١٠٨ ، وشرح التـسهيل ٢ / ٣٤٣ ، وشرح ، ابن الناظم ، ص ٣٣٥ .
(٩) البيت منسوب إلى كثير بن عبد الله النهشلي في : شرح المفصل ٣٩٥/٤ ، والدرر اللوامع ٢ /٢٧٧ ، وله أو لأوس بن مغراء أو لحسان في : خزانة الأدب ٩ / ٤١٥ ، وليس هو في ديوان حسان ، وورد بلا نسبة في المقرِّب ، ص ٧٠ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٧٨ .
(١٠) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٤٣ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص ٧٨٨ ــ ٧٨٩ .
(*) ذكرنا أن مذهب ابن السراج أن فاعل (نعم) معرف بـ (أل) الجنسية أو مضاف إلى معرفٍ بها، ينظر : الأصول ١ / ١١١ ــ ١١٢ .
(١١) ينظر : شرح الأشموني ٢ / ٢٧٨ .

بشائع وأنه لا يجوز على مذهب سيبويه [1] ، لأن فاعل (نعــم) لا يكون إلاّ دالاً على

الجنس[2] ، والنكرة لا تدلُّ عليه إلاّ في بعض المواضــع [3] ، وخــــصَّ ذلــك ابــن عصفــورٍ [4] وعامة النحويين [5] بالشعر . وقد ورد فاعل (نعم) نكــرةً مفــردةً [6] ، نحو: نعــم غلامٌ زيدٌ ، حكى ذلك الأخفش عن بعض العرب [7] ، وقيل : هو مــذهب الأخفش [8] .

وقد تفرَّد الرضي برأيٍ مفاده أن أصل فاعل (نعم) التنكيرُ ، لأنه من حيث المعنى خبرُ المبتدأ ، فالقياس هو : نعم رجلٌ زيدٌ ، لأن المعنى : زيدٌ رجلٌ جيدٌ ، لكنهم عرّفوا الفاعل تعريفــاً لفظياً لأنهــم غلّبوا تقديم الخبــر ــ هنا ــ ليحصل التفسيرُ بالمبتدأ بعد الإبهام ، ولتقع الفائدة ، بخلاف ما إذا كــان نكرةً صريحةً ، و (نعــم) وفاعله ــ عند الرضي ــ في تقديرِ المفــرد ، لذا صحت النكرة في هذا المفرد ليقع خبراً عن المبتدأ ، والمخصوص ــ عند الرضي ــ مبتدأ لا غير[9] ، ورأيُهُ ــ فيما يبدو ــ هو الصوابُ .

٣ ــ تنكير نائب الفاعل وتعريفه :

يختلف نائب الفاعل عن الفاعل من حيث التعريف والتنكير ، ولعلَّ السبب أن نائب الفاعل لا يرجعُ إلى أصلٍ ثابتٍ في بناء الجملة ، فهو مفردٌ محولٌ عن المفعول به أو غيره من المكملات إلى موقع الفاعلية [10] . والمفهوم من كلام النحاة أنهم يشترطون التعريفَ في نائب الفاعل ، فهذا ابن الســراج يذهب إلى أنَّ الحــال والتمييزَ لا يكونان نائب فاعلٍ ، لأنهما لا يكونانِ إلاّ نكرةً ، ونائبُ الفاعل يُظهرُ ويُــضمرُ ، والــضمائرُ

(١) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٣٩٥ .
(٢) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٣٩٥ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٦٠٠ .
(٣) ينظر : شرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٦٠٠ .
(٤) ينظر : م . ن .
(٥) ينظر : شرح الأشموني ٢ / ٢٧٨ .
(٦) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٢٥٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٧٨ .
(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٠٨ ، وشرح ، ابن الناظم ، ص ٣٣٥ .
(٨) ينظر : شرح عمدة الحافظ ، ص ٧٨٩ .
(٩) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٢٤٣ ــ ٢٤٤ .
(١٠) ينظر : ظاهرة التنكير وأثرها في بناء الجملة ، ص ٤٥ .

معارفُ أبداً [١] . والنحاة يجيزون التنكيرَ فيه بشرطِ أن تُخصص النكــرةُ أو توصفَ ، ويكادون يجمعــون علــى ذلــك [٢] ، وقــد أجــازَ الكــسائي[٣] وهــــشام الــضرير (ت ٢٠٩ هــ) [٤] نيابة التمييز لكونه في الأصلِ فاعلاً [٥] .

أمّا مجيء نائب الفاعل من مفعولي الأفعال المتعدية إلى اثنين فإن كان المفعولان ليس أصلهما مبتدأً وخبراً فقد اختلفت مذاهب النحاة ، فقيل : يجوز إقامة الثاني أو الأولُ مطلقاً سواءٌ أكانا نكــرةً ومعرفةً أم غيــر ذلك بشرط أمن اللبس [٦] ، وهو مذهب ابن السراج [٧] . ومذهب الفارسي أنه إن كان الأولُ معرفةً والثاني نكــرةً وأُمن اللبسُ فهو مَنْعُ إقامة الثاني [٨] لأن المعرفةَ أحقُّ بالإسناد إليها من النكرة [٩] . أما مذهب البصريين فهو أولويةُ إقامة الأول إن كان معرفة والثاني نكرة [١٠] ، وذكــر الشرجي الزبيدي أنه الأصحُّ [١١] ، أما مذهب الكوفيين ــ هنــا ــ فهو أنَّ إقامــة الثاني قبيحٌ [١٢] ، وقد ذكر الشرجي الزبيدي أن مذهب الكوفيين ــ هنا ــ هو أنه لا أولويةَ بين الأول والثاني [١٣] ، في حين ذكر الأشموني أن مذهب الكوفيين ــ هنا ــ هو منع إقامة الثاني[١٤] ، فإن كان

(١) ينظر : الأصول ١ / ٨١ .

(٢) ينظر : المقتضب ٤ / ٥٣ ، والأصول ١ / ٨٠ ، وشرح المفصل ٤ / ٣١٠ ، وشرح الكافية الشافية ٦٠٨/٢ ، والارتشاف ٢ / ١٩٠ ، وشرح التصريح ١ / ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٢١٩/١ ، والارتشاف ٢ /١٩٣ ، وشرح الأشموني ٤٢٤/١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٩٠ .

(٤) ينظر : الارتشاف ٢ / ١٩٣ ، وشرح التصريح ١ / ٢٩٠ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢١٩ ، ولكن هذا غيرُ مطّرد فيما يبدو .

(٦) ينظر : شرح التصريح ١ / ٢٩٢ .

(٧) ينظر : الأصول ١ / ٧٩ .

(٨) ينظر : الارتشاف ٢ / ١٨٧ ، وشرح التصريح ١ / ٢٩٢ ، والهمع ٢ / ٢٦٣ .

(٩) ينظر : شرح التصريح ١ / ٢٩٢ .

(١٠) ينظر : ائتلاف النصرة ، ص ١٣٤ ــ ١٣٥ .

(١١) ينظر : م . ن ، ص ١٣٥ .

(١٢) ينظر : الارتشاف ٢ / ١٨٧ ، وشرح التصريح ١ / ٢٩٢ ، والهمع ٢ / ٢٦٣ .

(١٣) ينظر : ائتلاف النصرة ، ص ١٣٥ .

(١٤) ينظر : شرح الأشموني ١ / ٤٢٢ ــ ٤٢٣ .

المفعولان معرفتين فمذهب البصريين أن إقامـــة الأول أحسنُ [١] ، ومذهب الكوفيين أن إقامة أيٍ منهما في الحسن سواءٌ [٢] .

أمّا إن كان المفعولان أصلهما مبتدأٌ وخبرٌ ، فالمتقدمون منعوا إقامةَ الثاني مطلقاً [٣] ، ومنهم من أجازَ إقامة الثاني بشرطِ أن لا يكون نكرةً [٤] ، أي : يجوز إن كانا معرفتين وأُمن اللبسُ [٥] ، فلا يجوز : ظُنَّ قائمٌ زيداً .أما المتأخرون فإنهم يجيزون إقامةَ الثـــاني إن أمن اللبسُ ، إذ هم يجيزونه إن كان الثاني نكرةً لأنَّ التنكير دليلٌ على أن الثاني هو الخبرُ في الأصلِ[٦].ومذهبُ الرضي جوازُ إقامة الثاني قياساً معرفةً كان أو نكرةً بشرط لزوم كل مفعولٍ رتبته الأصلية من الابتداء والخبر، لأن اللبسَ يزول بذلك ، فهو يُجيزُ: ظُنَّ زيداً قائمٌ ، ولا يُجيزُ ظُنَّ قائمٌ زيـــداً [٧] ، والذي يبـــدو صواباً أنه متى أمنَ اللبسُ جازتْ إقامة النكرة والمعرفة على حدٍ سواء .

---

(١) ينظر : الارتشاف ٢ / ١٨٧ .
(٢) ينظر : الارتشاف ٢ / ١٨٧ ، والهمع ٢ / ٢٦٣ .
(٣) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢١٧ ، وشرح التصريح ١ / ٢٩٢ .
(٤) ينظر : الارتشاف ٢ / ١٨٧ ، والهمع ٢ / ٢٦٤ .
(٥) ينظر : الهمع ٢ / ٢٦٤ .
(٦) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢١٧ .
(٧) ينظر : م . ن .

ثالثاً : تنكير الجملة وتعريفها :

ولم يقتصر جهد النحاة على دراسة التعريف والتنكير في طرفي الإسناد ، بل تعدّوا ذلك إلى دراسة (الجملة) مطلقاً من حيثُ التعريفُ والتنكيرُ ، وسنشيرُ إلى ذلك سريعاً ، لأنَّ خبر المبتدأ قد يأتي جملةً ، فتكون لهذه المسألة صلةٌ بموضوعنا . فمذهب البصريين والكوفيين أن الجملة نكرةٌ ، ذكر ذلك الزجاجي[١] ، وهو مذهب الحيدرة اليمني [٢] وابن يعيش [٣] ، ونقل السيوطي أنه مذهب ضياء الدين بن العلج [٤] ، وحجتهم في ذلك أن وقوعَ الجملة نعتاً للنكرة دليلٌ على أن الجملة نفسها نكرةٌ ، لأنه لا يجوز أن توصف النكرة بالمعرفة [٥] ، وحجتهم الأخرى أن الجملة لا تُضاف ولا تلحقُها (أل) [٦] .

ويرى ابن الحاجب أن الجمل نكراتٌ باعتبار معانيها ، فإن قُصدتْ ألفاظُها وجب أن تكون معرفةً ، من ذلك قولنا : (مِنْ حرفُ جَرٍ) فتكون (مِنْ) مبتدأً مخبراً عنه بقولنا (حرفُ جر) فقد قُصدَ لفظ (مِنْ) نفسُهُ [٧] .

أما الرضي فقد ذهب إلى أن الجملة ليست نكرةً ولا معرفةً ، لأن التعريف والتنكير من علامات الذات ، فالتعريف هو جعل الذات مشاراً بها إلى خارج إشارةً وضعيةً ، والتنكيرُ هو أن لا يُشار بها إلى خارجٍ في الوضع ، والجملةُ ليست ذاتاً [٨] .

وذهب ياسين العليمي إلى أن القول بتنكير الجملة إنما هو تجوُّزٌ [٩] . وما ذكرناه في الرد على تنكير الفعل نذكره في الرد على تنكير الجملة ، وهو أن ذلك محضُ جدالٍ بين النحاة ، فهو خلافٌ شكليٌ كما أشار إلى ذلك الأستاذ عباس حسن من قبلُ [١٠] .

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو ، ص ١١٩ ، والأشباه ١ / ١١٥ .
(٢) ينظر : كشف المشكل ١ / ٣١٨ .
(٣) ينظر : شرح المفصل ٢ / ٣٨٥ ، ٤ / ٣١٠ ، والأشباه ١ / ١٨٦ .
(٤) ينظر : الأشباه ١ / ١٨٧ .
(٥) ينظر : شرح المفصل ٢ / ٣٧٥ ، والأشباه ١ / ١٨٧ .
(٦) ينظر : الإيضاح في علل النحو ، ص ١٢٠ ، والأشباه ١ / ١١٥ .
(٧) ينظر : الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) ، ابن الحاجب ٤ / ٤٩ .
(٨) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٩٨ .
(٩) ينظر : حاشية ياسين ١ / ٩١ .
(١٠) ينظر : النحو الوافي ١ / ٢١٣ .

المبحث الثاني

قضايا التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع

المبحث الثاني

قضايا التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع

إنَّ للمورفيمات دوراً في تحديد الجنس والعدد في العربية ، فالتأنيث ــ مثلاً ــ يتحدد بالتاء التي هي مورفيمٌ يــدلُّ على أن الفاعل مؤنثٌ ، وهــذه التاء ليــس لها محلٌ من الإعراب ، والتذكيرُ يُميَزُ من التأنيث بخلوه من التاء ، وتدلُّ عليه مورفيماتٌ هي البناءُ الأصليُّ للكلمــة والحركاتُ . وبالمثل فقــد ميزت العربيــةُ موضوعَ العــدد من خلال المورفيمات في بحثها موضوعَ الإفراد والتثنية والجمع .

إنَّ دراستنا للتذكير والتأنيثِ والإفراد والتثنية والجمع إنما هي من حيث المطابقــةُ بين طرفي إسناد الجملة فعليةً كانت أو اسميةً ، وسنقدمُ دراسة الجملة الفعلية لأنَّ كلامَ النحاة يكادُ يكونُ أصلاً فيها ، أما كلامهم في المطابقة بين طرفي إسناد الجملة الاسمية فقليلٌ ، إذ صار كالفرع على الجملة الفعلية . وستكون دراستنا فــي الجملــة الفعليــة متفرعةً إلى فرعين ، الأول : التذكير والتأنيث ، والثاني : الإفرادُ والتثنية والجمع .

أولاً : التذكير والتأنيث والإفرادُ والتثنية والجمع فــي طرفــي إســناد الجملــة الفعلية :

١ ــ التذكير والتأنيث :

قبل الولوج في موضوع التذكيــر والتأنيث نودُّ أن نوجز الكلامَ في أصالة التذكير والتأنيث ، فنقــول : إنّ النحاة مجمعون على أن التذكير أصلٌ والتأنيث فرعٌ ، وفي ذلك يقول سيبويه : " إنَّ الأشياء كلَّها أصلُها التذكيرُ ، ثم تختصُّ بعدُ ، فكلُّ مؤنثٍ شيءٌ ، والشيءُ يُذَكَّرُ، فالتذكير أولُ ، وهو أشدُّ تمكناً ، كما أن النكرة هي أشدُّ تمكناً من المعرفة ، لأنَّ الأشياء إنما تكون نكــرةً ثم تُعــرَّفُ " [1] ، فالتذكير أصلٌ والتأنيثُ فرعٌ عليه ، لذا كان الفرعُ بحاجة علامةٍ تميزهُ .

---

(١) الكتاب ٣ /٢٤١ . وينظر : المذكر والمؤنث ، الأنباري ، ص ٦٧٦، والجمل ، الزجاجي ، ص ٢٩١ ، والتكملة ، الفارسي ، ص ٨٦ ، والخصائص ٢ / ٤١٧ ، ٣ / ٢٤٥ ، وشــرح المفصــل ٣ / ٣٦٣ ، والتوطئة ، ص ١٦١ ، والتسهيل ، ص ٢٥٣ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٨٥ ، والتذكير والتأنيــث فــي العربية بين العلامة والاستعمال، د . محمد ضاري حمادي ، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد ٣٣ ، جزء ٢ ، ٣ ، ١٤٠٢ هــ ، ١٩٨٢ م ، ص ٢٩٧ ــ ٣٠٠ .

حتى إذا انتقلنا إلى الفعل فإننا نرى أن النحاة مجمعون على أن الفعل لا يؤنث ، وإنما يؤتى بالتاء للدلالة على تأنيث فاعله ، وفي ذلك يقول ابن جني : " وإنما دخل علمُ التأنيث في نحو : (قامت هند) و (انطلقتْ جُمْلُ) لتأنيث فاعله ، ولو كان تأنيثُ الفعلِ لشيءٍ يرجعُ إليه هو لا إلى فاعله لجاز (قامت زيدٌ) و (انطلقتْ جعفر) " [(١)] .

ومن النحاة من يرى أن الفعل يكون مذكــراً أو مؤنثاً بحسب مصدره ، فإن كان مصدرُه مذكراً فهو مذكرٌ وإن كان مؤنثاً فهو مؤنثٌ [(٢)] .

في حين نصَّ الزجاجي (ت ٣٤٠ هــ) على أن الفعل مذكرٌ ، إذ قال : " فأمّــا الأفعالُ فمذكرةٌ كلُّها ، وإنما تلحقُها علامة التأنيث دلالةً على تأنيث الفاعل " [(٣)] .

أمّا الفاعلُ فقد نصَّ الشلوبين (ت ٦٤٥ هــ) على أن الأصلَ فيه التذكيرُ لأنه اسمٌ ، والاسماءُ منها مذكرةٌ ومنهــا مؤنثةٌ ، والأصــلُ التذكيرُ ، فإن احتيــجَ إلى التأنيث أُتي بعلامة التأنيث فيه ، وما لا يحتاج فهو على الأصل [(٤)] .

والذي يظهرُ أن القول بتأنيث الفعل إنما هو من باب التجوز والتوسع ، أما الفاعل فإن الصواب أنه لا أصالة فيه من حيث التذكيرُ والتأنيث ، بل يكون تــذكيره وتأنيثــه بحسب المعنى .

تأنيث الفاعل :

إن كان الفاعلُ مؤنثاً دخلت تاء التأنيث على آخر الفعل الماضي دالةً على أن الفاعل مؤنثٌ ، وتختلف هذه (التاء) من حيثُ وجوبُ دخولها أو جــوازُهُ أو منعُــهُ .

---

(١) الخصائص ٣ / ٢٤٧ . وينظر : سر صناعة الإعــراب ١ / ٢٠٠ ــ ٢٠١ ، والمرتجــل ، ص ١٩ ، وأسرار العربية ، ص ٨٠ ، واللباب ، ص ٩٩ ــ ١٠٠ ، وشرح المفصل ٤ / ١٢٩ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ٢ / ٣٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٦ ، والكنــاش ، ص ١٧٦ ، وبــدائع الفوائــد ١ / ١٢٤ .

(٢) ينظر : الأشباه ١ / ١١٦ ، والحمل على المعنى في العربية ، علي عبد الله حسين العنبكــي ، رســالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب ــ الجامعة المستنصرية،١٤٠٦ هــ ــ ١٩٨٦م ، ص ١٠٩ ــ ١١٠ .

(٣) الجمل في النحو ، ص ٢٩٠ ، وينظر : الأشباه ١ / ١١٦ .

(٤) ينظر : التوطئة ، أبو علي الشلوبين ، ص ١٦١ .

والفعل والحال هذه إما أن يُسندَ إلى ظاهرٍ أو مضمرٍ،وسنبدأ أولاً بالمسند إلى الظاهر ثم بالمسند إلى المضمر .

أ ــ دخول تاء التأنيث على الفعل المسند إلى الظاهر :

لا يخلو دخول التاء من أن يكون واجباً أو جائزاً أو ممتنعاً ، وفيما يأتي بيانٌ لهذه الحالات الثلاث :

١ / دخول التاء وجوباً :

تدخل التاء وجوباً على الفعل إن كان الفاعل حقيقي التأنيث غيرَ مفصولٍ عن الفعل بفاصلٍ [١] ، نحو : قامت هند ، والمرادُ بالمؤنث الحقيقي هو كلُ ماله ذَكَــرٌ [٢] . وقد حكى سيبويه عن بعض العرب تركَ التاء ــ هنا ــ في سعة الكلام ، وهو قولُهم : قال فلانةُ [٣] ، ومذهبُ المبرد هو منع حذف التاء ــ هنا ــ مطلقاً إلاّ فــي ضــرورة الشعر وجوازه حسنٌ[٤] ، وحجتُهُ هي أنه قد يشترك الذكور والإناث في الاســماء [٥] ، قال الشاعر :

تجاوزتُ هنداً رغبةً عن قتالهِ إلى مالكٍ أعشو إلى ضوءِ نارهِ [٦]

فــ (هند) هنا اسمُ رجلٍ ، وقد ذهب إلى هذا المذهب الأعلمُ الشنتمري[٧] .

---

(١) ينظر : المقتضب ٢ / ١٤٦ ، والأصول ١٧٣/١ ، واللمع ، ص ٣٢ ، والنكت ١ / ١٥٤ ، والتوطئة ، ص ١٦٢ ، والتسهيل ، ص ٧٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٥ ، والكناش ، ص ١٧٥ ، وشــرح ابن عقيل ٢ / ٨٨ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٨ .

(٢) ينظر : الأصول ١ / ١٧٣ ، وشرح المفصل ٣ / ٣٥٧ ، وشرح ابن الناظم ، ص ١٦٢ ، والكنــاش ، ص ١٧٥ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٨ ، والتوطئة ، ص ١٦٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩٦ ، وشرح ابن الناظم ، ص ١٦٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٩٢ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٩ .

(٤) ينظر : المقتضب ٢ / ١٤٨ ، والمفصل ، ص ١٩٨ ، وشرح المفصل ٣ / ٣٥٩ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٣٥٩ .

(٦) البيت بلا نسبة ، وقد ورد في : شرح المفصل ٣ / ٣٥٩ ، وشرح التصريح ٢ / ٣٣٩ .

(٧) ينظر : النكت ١ / ١٥٤ .

وذهب ابن السراج إلى جواز حذف التاء ــ هنا ــ في ضرورة الشعر ولكنه قبيحٌ [١] ، وأجازه الزمخشري في ضرورة الشعر أيضاً [٢] ، وذهب الشلوبين [٣] وابن عقيل (ت ٧٦٩ هــ) [٤] إلى أن ذلك قليلٌ جداً ، وذهب ابن هشام إلى أنه شاذٌ لا يُقاسُ عليه [٥] ،أما ابن الناظم (ت ٦٨٦هــ) فقد ذكر أن ترك التاء ــ هنا ــ لغةٌ [٦] . ومهما يكن فإن إثبات التاء ــ هنا ــ هو الغالب وقد يقع الحذف [٧] .

أمّا إن فُصِلَ بين الفاعل الحقيقي وبين فعله [٨] بغير (إلاّ) [٩] جاز ترك التاء ، خلافاً للمبرد [١٠] ، وإثبات التاء أحسن [١١] .

وتجبُ التاء أيضاً إن كان الفاعلُ جمعَ مؤنثٍ سالماً [١٢] ، وذلك لسلامة مفرده [١٣]، وهذا هو مذهب سيبويه [١٤] والبصريين [١٥] ، وذكر أبو حيان أن البصريين اشترطوا ــ هنا ــ أن يكون جمعُ المؤنث السالمُ للعاقل [١٦] .

---

(١) ينظر : الأصول ١ / ١٧٣ .
(٢) ينظر : المفصل ، ص ١٩٨ .
(٣) ينظر : التوطئة ، ص ١٦٢ .
(٤) ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٩٢ .
(٥) ينظر : أوضح المسالك ١ /٣٥٦ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٩ .
(٦) ينظر : شرح ابن الناظم ، ص ١٦٣ .
(٧) ينظر : التسهيل ، ص ٧٥ .
(٨) ينظر : الأصول ١ / ١٧٣ ، والخصائص ٢ / ٤١٦ ــ ٤١٧ ، وشرح المفصل ٣ / ٣٥٨ ــ ٣٥٩ ، والتوطئة ، ص ١٦٢ ، والتسهيل ، ص ٧٥ ، والكناش ، ص١٧٦ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٩٧ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٩ .
(٩) ينظر : التسهيل ، ص ٧٥ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٨٩ ــ ٩٠ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٩٨ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٩ .
(١٠) ينظر : المقتضب ٢ / ١٤٨ ، ٣ / ٣٤٩ ، والمفصل ، ص ١٩٨ ، وشرح المفصل ٣ / ٣٥٩ . لأن المبرد لا يجيزُ ترك التاء مع الحقيقي إلاّ في الشعر ، كما سلف ذكره .
(١١) ينظر : المفصل ، ص ١٩٨ ، وشرح المفصل ٣ / ٣٦٠ ، وشرح ابن الناظم ، ص ١٦٢ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٨٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٩٨ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٩ .
(١٢) ينظر : التوطئة ، ص ١٦٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٨ ، والارتشاف ٣ / ٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٠١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٩ .
(١٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٨ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٥٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٠١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٨٠ .
(١٤) ينظر : شرح التصريح ١ / ٢٨٠ .
(١٥) ينظر : الارتشاف ٣ / ٤ ، وشرح التصريح ١ / ٢٨٠ .
(١٦) ينظر : الارتشاف ٣ / ٤ .

وقيل : يجوز ترك التاء هنا [(١)] ، نحو: جاءت الزينبات وجاء الزينباتُ ، وهو مذهب الكوفيين [(٢)] والفارسي [(٣)] من البصريين . فالتذكير لتأوله بالجمع والتانيثُ لتأولِه بالجماعة [(٤)]، وسبب جواز الوجهين أن هذا الجمع صار مجازياً ، لأن حقيقة الجمع هي في لفظه المفرد ، فلما جُمعَ ذهبت هذه الحقيقةُ فصار يتأولُ بالجمع والجماعةِ [(٥)] .

وقد احتجَّ المجيزون بقوله ــ تعالى ــ : ﴿ **إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ** ﴾ [الممتحنة :١٢] ، ورُدَّ من ثلاثة أوجه ، **الأول** : الفصلُ بالمفعول به (الكاف) بين الفعل والفاعل هو الذي أجاز ترك التاء . **الثاني** : أنهُ رُوعيَ الأصلُ في الكلامِ ، وهو حذف اسمِ جمعٍ ، إذ التقدير : إذا جاءك النساءُ المؤمنات ، **والأخيرُ** : أن (أل) في (المؤمنات) هي اسمٌ موصولٌ بمعنى (اللاتي) وهو اسم جمعٍ [(٦)] . ورُدَّتْ هذه الأوجُهُ ، فالأولُ رُدَّ بأن الأرجحَ هو ثبوت التاء عند الفصل بغير (إلاّ) وبذا تكون القراءُ السبعةُ قد أجمعت على مرجوحٍ ، ورُدَّ الثاني بلزومِ تقدير الفاعل المحذوف ، والبصريون لا يحسن عندهم ذلك ، وفيه نظرٌ لأن الصفةَ قامت مقام الموصوف ، أمّا الأخيرُ فقد رُدَّ بأن (أل) في نحو : المؤمن والكافر معرفةٌ ، لأن الوصف للثبوت والدوام لا للحدوثِ والتجدد [(٧)] .

ومما تجب معه التاءُ مطلقاً ما ذهب إليه المبرد [(٨)] وابن يعيش (ت٦٤٣هـ) [(٩)] ، وهو المؤنث المُسمّى باسمِ مذكرٍ ، كامرأةٍ تُسمى بـ (زيد) ، فتقول : قامت زيد ، ولا يجوز حذف التاء لئلا يلتبسَ بالمذكر،لأنه لا دليل في (زيد) على التأنيث ، فليست فيه علامة تأنيثٍ ، ولا هو غالبٌ في المؤنث نحو " زينب وسعاد " [(١٠)] .

---

(١) ينظر : التوطئة، ص ١٦٣ ، والتسهيل ، ص ٧٥ ، والكناش ، ص ١٧٦، والارتشاف ٣ / ٤ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٩٤ ــ ٩٥ ، وشفاء العليل ١ / ٤١٤ ــ ٤١٥ ، وشرح التصريح ١ / ٢٨٠ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٣ / ٤ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٥٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٠١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٨٠ .

(٣) ينظر : أوضح المسالك ١ / ٣٥٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٠١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٨٠ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٨ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٩٥ .

(٥) ينظر : حاشية الخضري ١ / ١٦٤ .

(٦) ينظر : أوضح المسالك ١ / ٣٦١ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٠٢ ، وشرح التصريح ١ / ٢٨١ .

(٧) ينظر : شرح التصريح ١ / ٢٨١ .

(٨) ينظر : المقتضب ٣ / ٣٤٨ .

(٩) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٣٦٠ .

(١٠) ينظر : م . ن .

٢ / دخول التاء جوازاً :

يجوز إثبات التاء وتركُها إن كان الفاعلُ مؤنثاً مجازيَّ التأنيث [١] ولو لم يفصل بين الفعل والفاعل بفاصل ، نحو : طلعت الشمسُ وطلع الشمسُ .

ومعنى المجازي أن يكون اللفظ مؤنثاً ولا معنى للتأنيث تحته [٢] ، وذلك بأن تُقرنَ به علامة التأنيث ، كالألف المقصورة ، نحـو : البشرى ، أو الألف الممدودة ، نحو : صحراء ، أو تكون فيه تاء التأنيث ملفوظةً ، نحـو : غرفة ، أو مقدرةً ، نحو : نَعْل ، وتظهر في التصغير، فيقال : نُعيلة [٣] . والسبب في جواز ترك التاء هنا أن هذا المؤنث في معنى المذكر فيُحمل عليه [٤] ، كقوله ــ تعالى ــ : ﴿ **فَمَنْ جَـاءَهُ مَوْعِظَـةٌ** ﴾ [البقرة : ٢٧٥] لأن الموعظة بمعنى الوعظ ، والوعظُ مذكرٌ ، فهما سواءٌ[٥] .

وذهب النحاةُ إلى أن إثبات التاء فيما تقدم أحسنُ [٦] إلاّ المبرد فإنه جعل ترك التاء هنا جيداً [٧] . فإن فصل المجازي عن فعله بغير (إلاّ) فحذف التاء أحسن [٨] .

ومما يجوز معه إثبات التاء وتركُها جمعُ التكسير المذكرُ والمؤنث ، فحكمُهُ كحكمِ المفرد المؤنث المجازي [٩] . فالتذكير إنما هو حملٌ على معنى الجمع ، والتأنيثُ حملٌ على معنى الجماعة [١٠] ، نحو : قامت الرجالُ وقام الهنودُ ، وقد ذهب المبرد إلـى أنَّ

---

(١) ينظر : المقتضب ٢ /١٤٦ ، والأصول ١ / ١٧٣ ــ ١٧٤ ، واللمع ، ص ٣٢ ، والنكت ١ / ١٥٤ ، وشرح المفصل ٣ / ٣٦٠ ، والتوطئة ، ص ١٦٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٧ ، وشرح ابـن الناظم ، ص ١٦٢ ، والكناش ، ص ١٧٥ ، وشرح التصريح ١ / ٢٨٠ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢ / ١٤٦ ، والأصول ١ / ١٧٣ ، وشرح المفصل ٣ / ٣٥٧ ــ ٣٥٨ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٣٥٧ ــ ٣٥٨ ، والكناش ، ص ١٧٥ .

(٤) ينظر : الأصول ١ / ١٧٣ ــ ١٧٤ ، وشرح التصريح ١ / ٢٨٠ .

(٥) ينظر : الأصول ١ / ١٧٣ ، والخصائص ٢ / ٤١٤ ، وبدائع الفوائد ١ /١٢٦ ، والأشباه ١ / ٢٣٠ .

(٦) ينظر : اللمع ، ص ٣٢، والمفصل ، ص ١٩٨، وشرح الكافية الشافية ٥٩٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ، ص ١٦٢ .

(٧) ينظر : المقتضب ٢ / ١٤٦ .

(٨) ينظر : اللمع ، ص ٣٢ ، والخصائص ٢ / ٤١٧ ، والتوطئة ، ص ١٦٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٧ .

(٩) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٩ ــ ٤٠ ، واللمع ، ص ٣٢ ، والتوطئة ، ص ١٦٣ ، والتـسهيل ، ص ٧٥ ، والكناش ، ص ١٧٦ ، وشرح ابن عقيل ٢ /٩٤ ــ ٩٥ ، وشفاء العليل ١ / ٤١٤ ، وشرح التصريح ١ / ٢٨٠ ، والحمل على المعنى في العربية ، ص ١٢١ ــ ١٢٣ .

(١٠) ينظر : اللمع ، ص ٣٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٨ ، وشرح ابـن عقيـل ٢ / ٩٥ ، وشـرح الأشموني ١ / ٤٠١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٨٠ .

الجموعَ كلَّها مؤنثةٌ إلاّ جمعَ المذكر السالمَ ، إذ قال : " واعلمْ أن كل جمعٍ مؤنثٌ ، لأنك تريدُ معنى الجماعة ، ولا تذكِّـرُ من ذلك إلاّ ما كان فعلُـهُ يجري بالـواو والنون في الجمع " [١] ، وتبعه الأعلم الشنتمري [٢] .

وقيل : جاز إثبات التاء وتركها ــ هنا ــ لأن جمع التكسير قـد أزال لفـظ الواحـد ، والتذكيرُ والتأنيـثُ إنما هـو في المفرد لا في الجمـع [٣] ، في حين ذهـب السُّهيلي إلى أنَّ التاءَ دخلت مراعاةً لمعنى التأنيث وحُذفت لتذكير اللفظ ، لأنَّ لفظ جمع التكسير بمنزلة الواحـد في أنَّ إعرابه كإعرابه ، ومجراه في كثير من الكـلام مجـرى اسـم الجنس [٤] . ويرى الصبان (١٢٠٦ هـ) " أن الحكمَ على الجمع من بـابِ الكليـة ، وحينئذٍ فالفعل مسندٌ في الحقيقة إلى آحاد الجمع " [٥] .

ومما يجوز معه إثبات التـاء وتركُها اسـم الجمع [٦] ، وهـو مالا واحدَ له من لفظه [٧] ، نحو : قال القوم وقالت القوم ، فالتذكير على معنى الجمع والتأنيث على معنى الجماعة.ومنه قوله ــ تعالى ــ : ﴿**كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الأَوْتَادِ** ﴾ [ص : ١٢] ، قال النحاس (ت ٣٣٨ هـ) : " أنث (قوم) على معنى الجماعـة ، ولو جاء مذكراً لجاز على معنى الجميع " [٨] . وقد جاء مذكراً في قوله ــ تعـالى ــ : ﴿ **وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُـكَ وَهُـوَ الْحَـقُّ** ﴾ [الأنعـام : ٦٦] ، وقـد علـل الطبرسـيُّ (ت٥٤٨هـ) [٩] عدم دخول التاء مع اسم الجمع ، إذ قـال : " إنما حُـذِفَ فيه حرفُ التأنيث لأنه تأنيث جمعٍ ، وتأنيث الجمع تأنيثُ لفظٍ يُبطلُ تأنيث المعنى ، لأنه لا يجتمع

(١) الكامل ، المبرد ٤ / ١٠٦ .

(٢) ينظر : النكت ١ / ٣٠٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ، الأخفش ١ / ٩٠ ، وشرح المفصل ٣ / ٣٧٦ ــ ٣٧٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٨ ، وشرح التصريح ١ / ٢٨٠ .

(٤) ينظر : نتائج الفكر ، ص ١٦٩ ، وبدائع الفوائد ١ / ١٢٥ .

(٥) حاشية الصبان ٢ / ٧٧ .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٨ ، وشرح الرضي ٣ / ٣٤٢ ، وشفاء العليل ١ / ٤١٤ ، وشـرح الأشموني ١ /٤٠١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٨٠ ، والحمل على المعنى في العربية ، ص ١٢٤ .

(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٨ .

(٨) إعراب القرآن ٢ / ٧٨٧ .

(٩) هو الحسن بن الفضل بن الحسن الطبرسي ، فيهٌ محدثٌ ، توفي سنة (٥٤٨ هـ) . ينظـر : معجـم المؤلفين ٣ / ٢٦٩ .

في اسمٍ واحدٍ تأنيثان ، وكذلك يُبطِل تذكير المعنى في (رجال) ، وإذا صار كذلك جاز فيه الحملُ على اللفظ والحملُ على المعنى فيؤنث ويذكر " [١] . في حين ذهب الرضيُّ إلى أنَّ التأنيث الحقيقيَّ في المفرد لم يُراعَ لأنَّ المجازيَّ الطارئَ قد أزال حكمه كما أزال التذكيرَ الحقيقيَّ في رجال [٢] .

ومما يجوز معه إثبات التاء وتركُها اسمُ الجنس الجمعي [٣] ، وهو " ما إذا لحقتهُ التاء دلَّ على مفردٍ وإذا جُرِّدَ منها دلَّ على جمعٍ " [٤] ، وقد يُفرَّقُ بينهُ وبين واحده بياء النسب [٥]. مثالُ الأولِ نحو: شجرٌ وشجرةٌ،ومثال الثاني نحو : عرب وعربيّ ، فيقالُ : أقبل سحابٌ وأقبلتْ سحابٌ . وذهب الرضيُّ إلى أن اسم الجنس الجمعيَّ ليسَ جمعاً اتفاقاً [٦] . وليس كذلك فإنَّ بعض الكوفيين يراه جمعاً [٧]، وقيل : إنّ اسم الجنس فيه لغتان ،لغة التذكير ولغة التأنيث [٨] ،وقد جاء القرآن الكريم باللغتين كقوله ــ تعالى ــ : ﴿ تَنزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ [القمر : ٢٠] ، وقوله ــ تعالى ــ : ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [الحاقة : ٧] . ويرى النحاة أن التذكير على معنى الجمع والتأنيث على معنى الجماعة [٩] ، وبعضهم يعبر عنه بقوله : التذكيرُ مراعاةٌ للجنسِ ، والتأنيث مراعاةٌ لمعنى الجماعة [١٠] . وبعض النحاة يرى أن التذكير مراعاةٌ للفظِ والتأنيث مراعاةٌ للمعنى [١١] .

---

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن ٥ / ٢٢٩ .
(٢) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٣٤٤ .
(٣) ينظر : شرح التصريح ١ / ٢٨٠ .
(٤) شرح عمدة الحافظ ، ص ٨٣٥ .
(٥) ينظر : المخصص ، ابن سيده ١٦ / ١٠١ ، وشرح الرضي ٣ / ٣٦٧ .
(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٣٦٧ .
(٧) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٣٢٣ .
(٨) ينظر : مجاز القرآن ، أبو عبيدة ٢ / ٢٤١ .
(٩) ينظر : الأصول ٢ / ٤٠٨ ، والتكملة ، ص ٣٥٦ .
(١٠) ينظر : المذكر والمؤنث ، المبرد ، ص ٨٦ .
(١١) ينظر : الكشاف ، الزمخشري ٤ / ٤٣٦ ، وشرح المفصل ٣ / ٣٨٢ ، والبرهان في علوم القرآن ، الزركشي ٣ / ٤٢٢ .

ويجوز إثبات التاء وتركها مع لفظتي (البنين) [١] و (البنـــات) [٢] ، وإن كان كل واحـــدٍ منهما ملحقاً بجمعه السالـــم ، لأنَّ نظمَ مفردهما متغيـــرٌ [٣] ، فجريا مجرى جمع التكسير[٤] ، فيقال : جاء البنونَ والبناتُ وجاءت البنونَ والبناتُ .

ومما يجوز معه دخول التاء وتركُها الاسمُ المذكرُ المحمولُ على معنى اسمٍ مؤنث (تأنيث المذكر) والحملُ هنا قليلٌ ،وكذلك الاسمُ المؤنث المحمولُ على معنى اسمٍ مذكرٍ (تذكير المؤنث) وهو أكثر من الأول ، قال ابن جني : " وتذكير المؤنث واسعٌ جداً ، لأنه ردُّ فرعٍ إلى أصلٍ ، لكنَّ تأنيـــث المذكر أذهـــب في التناكر والإغراب " [٥] ، وقال أيضاً : " وإذا جاز تأنيث المذكرِ على ضربٍ من ضروبِ التأولِ كان تذكير المؤنث لما في ذلك من ردِّ الفرع إلى الأصل أجدرَ " [٦] . وقالَ ابن الشجري (ت ٥٤٢ هـــــ) : " وإذا كانوا قد أنّثوا المذكـــر على المعنى فتذكير المؤنث أسهلُ ، لأن حمل الفرع على الأصلِ أسهلُ من حمل الأصلِ على الفـــرع " [٧]. أمّا ابن يعيش فقد ذهب إلى أنَّ تأنيث المذكر من أقبح الضرورة [٨] .وذكر ابن مالك الوجهين من دون أن يفضل أحدهما على الآخر[٩] . وإنما يجوز تذكير المؤنث وتأنيث المذكر إذا حُملا على معنى اسمٍ آخر[١٠] ، أمّا إن كان الاسمُ يذكرُ ويؤنثُ أصلاً أو كانت فيه لغةٌ لتذكيره ولغةٌ لتأنيثه فليس هو من الحمل أصلاً [١١] .

ومن تأنيث المذكر ما نقله ابن جني ، إذ قال : " وحكى الأصمعيُّ عن أبي عمرٍو أنه سمع رجلاً من أهـــل اليمن يقول : فلانٌ لغوبٌ ، جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت له :

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٨ ، والتسهيل ، ص ٧٥ ، وشفاء العليل ١ / ٤١٥ .
(٢) ينظر : التسهيل ، ص ٧٥ ، وشفاء العليل ١ / ٤١٥ .
(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩٨ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٠٢ ، وشرح التصريح ١ / ٢٨٠ .
(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٨ ، وشرح التصريح ١ / ٢٨٠ .
(٥) الخصائص ٢ / ٤١٧ .
(٦) التمام في تفسير أشعار هذيل ، ص ٩٩ .
(٧) ما لم ينشر من الأمالي الشجرية ، مجلة المورد ، مجلد (٣) ، عدد (٢) ، ١٩٧٤ م ، ص ١٧١ .
(٨) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٣٦٣ .
(٩) ينظر : التسهيل ، ص ١١٧ .
(١٠) ينظر : الأمالي الشجرية ١ / ١٦١ ، ونتائج الفكر ، ص ١٦٨ ، وبدائع الفوائد ١ / ١٢٥ .
(١١) ينظر : الحمل على المعنى في العربية ، ص ١٣٦ ــ ١٤١ .

أتقول : جاءتــه كتابي ! فقال : نعم أليس بصحيفةٍ " [١] . أمّا تذكير المؤنث وهو الأكثر فنحو : آلمني المخافة ، بمعنى الخوف .

ومما يجوز معه إثبات التاء وتركها ما اكتسب التذكير بالإضافة إلى المذكر ، وما اكتسب التأنيث بالإضافة إلى المؤنث ،واشترط النحاة أن يكون المضافُ بعضَ المضاف إليه ، وأن يصح الاستغناء بالمضاف إليه إن حُذفَ المضافُ من دون أن يؤثر الحــذف في المعنى ، قال سيبويه : " وربما قالوا في بعض الكلام : ذهبت بعضُ أصابعه ، وإنما انّثَ (البعض) لأنه أضافَهُ إلى مؤنثٍ هو منه،ولو لم يكن منه لم يؤنثْهُ ، لأنه لو قال : ذهبتْ عبدُ أمك لَمْ يحسُــنْ " [٢] ، وقال الفرّاء (ت ٢٠٧ هــ) في قوله ــ تعالى ــ : ﴿ **يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ** ﴾ [يوسف :١٠] : " وإنما جاز هذا كُلُّهُ لأنَّ الثاني يكفي من الأول ،ألا ترى أنه لو قال : تلتقطه السيارة لجاز وكفى من (بعــض) ولا يجــوز أن يقول: قد ضربتني غلامُ جاريتك ،لأنك لو ألقيتَ الغلامَ لم تدلَّ الجاريةُ على معناه " [٣] . وشروط تأنيث المذكر نفسُها تنطبقُ على تذكير المؤنث [٤]. ومن شواهد ســيبويه فــي تأنيث المذكر قول الشاعر :

وتشرقُ بالقول الذي قد أذعتَهُ كما شرقتْ صدرُ القناة من الدَّمِ [٥]

فأدخل التاء في فعل (الصــدر) والصدرُ مذكرٌ ، لأنــه مضافٌ إلى مؤنثٍ وهو منه ، ومعنى شرقت صدرُ القناةِ وشرقت القناة واحدٌ [٦] .

وشواهدُ تأنيث المذكر كثيرةٌ ، أمّا شواهدُ تذكير المؤنث فقليلةٌ جداً ، ومنه نحوُ : قربَ رحمةُ الله .

---

(١) الخصائص ٢ / ٤١٨ .

(٢) الكتاب ١ / ٥١ ، وينظر : وشرح أبيات ســيبويه ، الــسيرافي ١ / ٤١ ، والخــصائص ٢ / ٤١٧ ، والمخصص ١٧ / ٧٦ .

(٣) معاني القرآن ٢ / ٣٧ ، وينظر : المخصص ١٧ / ٧٧ ، ومنثور الفوائــد ، ص ٣٤٦ ، والتــسهيل ، ص ١٥٦ ، ومغني اللبيب ٢ / ١٦٤ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ٤٩ ــ ٥١ ، وشفاء العليــل ١ / ٤١٣ ، وشرح التصريح ٢ / ٣١ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ١٦٤ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ٥٠ ــ ٥١ ، وشرح التصريح ٢ / ٣١ .

(٥) البيت للأعشى ميمون . ينظر : ديوانه ، ص ١٨٣ ، وقد ورد فــي : الكتــاب ١ / ٥٢ ، والمقتــضب ٤ / ١٩٧ ، ١٩٩ ، وشرح الأبيات ، السيرافي ١ / ٤١ ، والخصائص ٢ / ٤١٩ ، وشــرح المفــصل ٤ / ٤٢٣ .

(٦) ينظر : : الكتاب ١ / ٥٢ ، وشرح الأبيات ، السيرافي ١ / ٤٢ ، والخصائص ٢ / ٤١٩ ، وتحــصيل عين الذهب ، ص ٧٥ ، والتوسع في كتاب سيبويه ، د . عادل هادي حمادي العبيدي ، ص ٥٤ .

وأمّا الفعل (نعم) فله حكمٌ خاصٌ ، إذ يجوز دخول التاء عليه وعدمُه قياساً وإن كان الفاعلُ حقيقيَّ التأنيث [1] ، فيقال : نعمت المرأة هنـدُ ، ونعم المرأة هند . وقد علل المبردُ ترك التاء بقولـه : " والحذف موجودٌ في كل ما كثُرَ استعمالُهم إيـاه " [2] ، أمّا النحاس فقد علل ذلك بأنَّ (نعم) فعلٌ يشبهُ الاسماءَ وقد جرى كالمثل ، ونَسَبَ هذا إلى البصريين [3] ، وردَّ ابن عصفورٍ رأيَ النحاس بأنَّ (ليس) لا يتصرفُ ومع ذلـك لا يجوز حذفُ التاء منه [4].وقد ذهب أكثرُ النحاة إلى أنَّ السببَ إنما هو دلالةُ الفاعل على الجنسِ والعموم ، فهـو يشبه الجموعَ وأسماءَ الجمعِ والجنـسِ [5] " ذلك أن الفاعل هنا جنسٌ ، والجنسُ مذكرٌ، فإذا أُنّثَ اعتُبِرَ اللفظُ ، وإذا ذُكِّرَ حُمِلَ على المعنى " [6] . وذهب ابن عصفورٍ إلى أن التأنيث على معنى الجماعة والتذكير على معنى الجمع [7] . وذكر ابن مالك أن ترك التاء عند النحاة أحسن [8] ، فقال :

والحذفَ في (نعم الفتاةُ) استحسنوا لأنَّ قصـد الجنـسِ فيـه بيِّـنُ

٣ / وجوب ترك التاء :

يجب ترك التاء إن كان الفاعلُ جمعَ مذكرٍ سالماً [9] ، نحو : جاء المسلمون ، لأنَّ لفظ مفرده لم يتغير [10] . وهذا مذهب سيبويه [11] والبصريين [1] .

---

(١) ينظر : الأصول ١ / ١١٤ ، والمفصل ، ص ٢٧٤ .
(٢) المقتضب ٢ / ١٤٦ .
(٣) ينظر : إعراب القرآن ٢ / ٢٠٨ ــ ٢٠٩ .
(٤) ينظر : شرح الجمل ١ / ٦٠٤ .
(٥) ينظر : الإنصاف ١ / ١١١ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٨ ــ ٥٩٩ ، وشرح ابن الناظم ، ص ١٦٢ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٩٥ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٠٢ .
(٦) شرح المفصل ٤ / ٤٠٢ .
(٧) ينظر : شرح الجمل ١ / ٦٠٤ .
(٨) ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٩٦ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٠٢ .
(٩) ينظر : التوطئة ، ص ١٦٢ ، والتسهيل ، ص ٧٥ ، والكناش ، ص ١٧٦ ، والارتشاف ٣ / ٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٠١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٨٠ .
(١٠) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٨ ، والكناش ، ص ١٧٦ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٠١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٨٠ .
(١١) ينظر : شرح التصريح ١ / ٢٨٠ .

وقيل : يجوز إثبات التاء وتركُها [٢] ــ هنا ــ وهو مذهب الكوفيين [٣] ، فيقــال : قام الزيدون وقامت الزيدون . والسبب هو أن هذا الجمع صار مجازياً ، إذ حقيقة الجمع هي في لفظه المفرد. فلما جُمِعَ ذهبت هذه الحقيقة ، فصار يتأولُ بالجمع والجماعة [٤]. واحتجوا بقوله ــ تعالى ــ : ﴿ **آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْـرَائِيلَ** ﴾ [يــونس : ٩٠] . ورُدَّتْ حجتُهم بأن الجمــع (البنين) إنما جــاز فيه التذكيــر والتأنيث لأنـــه لم يسلم فيه نظم مفرده [٥] ، فعومل معاملة جمع التكسير[٦] .

ومما يجب معه ترك التاء المؤنث لفظاً المسمى به مذكرٌ [٧] ، نحو : جاء طلحةُ . وهو مذهب البصريين . وقيــل : يجــوز دخول التــاء [٨] ، ونسبــه ابن الأنبــاري (ت ٥٧٧ هــ) إلى الكوفيين [٩] ، فيقال : جاء طلحةُ وجاءت طلحةُ . والصوابُ هــو مذهب البصريين لأن إثبات التاء يوقع في اللبــس .

ب ــ دخول التاء على الفعل المسند إلى المضمر :

كما يُسندُ الفعل إلى الظاهر فكذلك يُسْنَدُ إلى المضمر ، وتحصلُ بهما الفائدةُ ، وتكون للفعل حينئذٍ أحكامٌ في التذكير والتأنيث نوجُزها فيما يأتي :

١ / وجوب دخول التاء :

---

(١) ينظر : الارتشاف ٣ / ٤ ، وشرح التصريح ١ / ٢٨٠ .
(٢) ينظر : التوطئة ، ص ١٦٣، والارتشاف ٤/٣، وشرح الأشموني ٤٠١/١، وشرح التصريح ٢٨٠/١.
(٣) ينظر : الارتشاف ٣ / ٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٠١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٨٠ .
(٤) ينظر : حاشية الخضري ١ / ١٦٤ .
(٥) ينظر : شرح الأشموني ١ / ٤٠٢ ، وشرح التصريح ١ / ٢٨٠ .
(٦) ينظر : شرح التصريح ١ / ٢٨٠ .
(٧) ينظر : المقتضب ٣ / ٣٤٨ ، والمذكر والمؤنث ، المبرد ، ص ١٠٧ ، ومنثور الفوائد ، ص ٣٥٢ .
(٨) ينظر : منثور الفوائد ، ص ٣٥٢ ، والكناش ، ص ١٧٦ ، والارتشاف ٣ / ٤ .
(٩) ينظر : منثور الفوائد ، ص ٣٥٢ .

إذا أُسند الفعلُ إلى المضمر المتصل للمؤنث الحقيقي أو المجازي وجب دخول التاء على الفعل [١] ، نحو : هند قامت والشمس طلعت ، والسبب هو دفع توهم أن الفعل مسندٌ إلى شيءٍ من سبب المبتدأ ، فيُنتظرُ ذلك الفاعلُ [٢] ، إذ يجوز : هنـدُ قام أبوها . وفعلوا ذلك حين أتوا بـ (الألـف) و (الـواو) في نحو : الزيدان ضربا والزيدون ضربوا ، ليُعلم أن الفعل للاسمِ المتقدم لا لغيره [٣] .
ولا تُحذف التاء ـ هنا ـ إلاّ في ضرورة الشعر مع المجازي فقط [٤] ، قال الشاعر :

فلا مُزنةٌ ودقتْ ودقَها ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها [٥]

والقيـاسُ أن يُقال : ولا أرض أبقلتْ . وقيل هو على تأويل أن الأرض مكانٌ ، والمكانُ مذكرٌ [٦] .

وقد أجـازَ ابن كيسـان (ت ٢٩٩ هـ) الحـذف في النثـر [٧] ، وعلل ذلك بأن " التأنيث مجازيٌّ ولا فرقَ بين المضمر والظاهر " [٨] .

ويجب التأنيث إذا أُسندَ الفعلُ إلى ضمير الجمع المكسر لمذكرٍ غير عاقل [٩] ، وقلنا (التأنيث) ولم نقل (دخول التاء) لأنَّ التأنيث ـ هنا ـ قد يكون بالتاء أو بنون النسوة . وذلك نحو : (الأيام) فنقول : الأيام فعلتْ ، على تقدير : جماعة الأيام ، ويُقال : الأيامُ فعلنَ ، لأن الأيام مما لا يعقلُ ، فجمعُهُ وضميرُ جمعه كالمؤنث [١٠] ، ودليلُ ذلك أنـه

(١) ينظر : المفصل ، ص ١٩٨ ، وشرح المفصل ٣ / ٣٦١ ، والتوطئة ، ص ١٦٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢ /٥٩٦ ، وشرح ابن الناظم ، ص ١٦٢ ، والكناش ، ص ١٧٦ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٨٨ ، وشفاء العليل ١ / ٤١٣ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٩٦ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٧ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٣٦١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٧ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٣٦١ .

(٤) ينظر : التوطئة ، ص ١٦٣ـ ١٦٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٩٦، وشرح ابن الناظم ، ص ١٦٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٩٢ ، وشفاء العليل ١ / ٤١٣ ، وشرح الأشموني ١ /٣٩٩ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٨ .

(٥) البيت منسوبٌ إلى عامر بن جوين ، وقد ورد في : الكتاب ٤٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٦ ، وشرح ابن الناظم ، ص ١٦٣ ، وشفاء العليل ١ / ٤١٣ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٠٠ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٨ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٣٦١ ، والكناش ، ص ١٧٦ .

(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٧ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٨ .

(٨) شرح التصريح ١ / ٢٧٨ .

(٩) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٣٨٠ ، والكناش ، ص ١٧٧ .

(١٠) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٣٨٠ .

في تصغير نحو : (دراهم) يُرَدُّ إلى المفرد ثم يُجمعُ بالألف والتاء ، فيقال: دُرَيهمات [(١)] .

ويجب تأنيث الفعل بالتـــاء والنون أيضاً مع جمع التكسير للإناث وجمع المؤنث السالم [(٢)] ، نحو : المسلماتُ والليالي حَسُنَتْ وحَسُنَّ .

٢ / جواز دخول التاء :

يجوز دخول التاء وعدمُهُ إذا أُسنـــد الفعلُ إلى ضمير جمع التكسير لمذكر عاقلٍ [(٣)] ، نحو : الرجال ، فيقال : الرجال خرجتْ ، على معنى الجماعة [(٤)] ، ويُقالُ : الرجال خرجوا ، مراعاةً للفظ [(٥)] ، أو على معنى الجمع [(٦)] .

٣ / وجوب ترك التاء :

وذلك واجبٌ في الفعل المسند إلى ضمير مذكرٍ عاقل ، نحو : الولدُ قامَ [(٧)] . وكذلك يجب ترك التـــاء في الفعـــل المسند إلى ضميـــر جمع المذكر السالم [(٨)] ، نحو : المسلمون قاموا ، وقد ذكـــر أبو حيان أنَّ هـــذا مـــذهبُ البـــصريين ، وأنَّ مـــذهب الكوفيين الجواز [(٩)] ، فيقال : المسلمون قاموا والمسلمون قامتْ .

وكلّ ما سبق من أحكـــام اتصال مورفيـــم التأنيث بالفعل الماضي يُقالُ في الفعل المضارع [(١٠)] ، باستثناء الفعل الماضي الجامد (نعم) .

---

(١) ينظر : م . ن .
(٢) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٣٨١ ، والكناش ، ص ١٧٧ .
(٣) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٣٧٩ ، والكناش ، ص ١٧٧ .
(٤) ينظر : م . ن بالصفحتين أنفسهما .
(٥) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٣٧٩ .
(٦) ينظر : الكناش ، ص ١٧٧ .
(٧) ينظر : إسناد الفعل ، رسمية المياح ، ص ٨٥ .
(٨) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٣٨١ ، والكناش ، ص ١٧٧ ، والارتشاف ٣ / ٤ .
(٩) ينظر : الارتشاف ٣ / ٤ .
(١٠) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٩ ، وشرح ابن الناظم ، ص ١٦٢ ، وشفاء العليـــل ١ / ٤١٥ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٩٧ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٧ .

٢ ــ الإفراد والتثنية والجمع :

مذهب النحـــاة أن الفعلَ إذا أُسنـــدَ إلى الظاهر وتقدم عليه وجبَ تجريدُهُ ، نحو : قامَ زيدٌ وقام الزيدان وقام الزيدون ، وهو المشهور [١] ، لأنَّ الظاهر المرفوعَ هو الفاعلُ وليسَ من إضمارٍ في الفعل [٢] . ولكن بعض العرب يُلحقُ الفعل (ألفاً) إذا أُسند إلى مثنى ، ويُلحقُه (واواً) إذا أُسنـــدَ إلى جمع مذكـــرٍ و (نوناً) إذا أُسنـــدَ إلى جمع مؤنثٍ [٣] ، نحو : قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقُمْنَ الهنداتُ .

وذهبَ سيبويه إلى أنهم شبهوا (الألف والواو والنون) بالتاء الدالة على تأنيث الفاعل ،فالألف تدل على تثنية الفاعل ، والواو والنون تدلان على جمعه ، وهي علاماتٌ (مورفيماتٌ) لا محلَّ لها من الإعراب [٤] .

---

(١) ينظر : الإيضاح ، الفارسي ١ / ٢٦٨ ، وتحصيل عين الذهب ، ص ٢٤٧ ، وشرح الكافيـــة الـــشافية ٢ / ٥٨٠ ، وشرح ابن الناظم ، ص ١٥٩ ، وشرح ابن عقيـــل ٢ / ٧٩ ــ ٨٠ ، وشـــرح التـــصريح ١ / ٢٧٥ ، والهمع ٢ / ٢٥٦ .

(٢) ينظر : شرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ١٦٧ ، وشرح ابن الناظم ، ص ١٥٩ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ٤٠ ، والمقتضب ٤ / ١٥٥ ، والأصول ١ / ١٧٢ ــ ١٧٣ ، وشـــرح الأبيـــات ، السيرافي ١ / ٣٣٧ ، والبغداديات ، ١٠٩ ، وعلل النحو ، ابن الوراق ، ص ٣٨٠ ، وســـر صـــناعة الإعراب ٢ /١٨ ، ١٧٤ ــ ١٧٥ ، ٢٥٢ ، ودرّة الغواص في أوهام الخواص ، الحريري ، ص ٦٥ ، وإصلاح الخلل ، ص ١٢٦ ، وشرح المفصل ٢ / ٢٩٦ ، والتوطئة ، ص ١٦٤ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ١٦٧ ، وشرح الكافية الـــشافية ٢ / ٥٨١ ، والكنـــاش ، ص ٢٧ ، وشـــرح التـــصريح ١ / ٢٧٥ ــ ٢٧٦ ، والهمع ٢ / ٢٥٦ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢ / ٤٠ ، والأصول ١ / ٢٧٢ ــ ٢٧٣ ، وشرح السيرافي ١ / ٣٣٧ ، والبغـــداديات ، ص ١٠٩ ، وعلل النحو ، ص ٣٨١ ــ ٣٨٢ ، وشرح المفصل ٤ / ٢١٢ ، وشرح الكافيـــة الـــشافية ٢ / ٥٨١ ، وشرح ابن الناظم ، ص ١٥٩ ، والكناش ، ص ٣٦٧ ، وشـــرح التـــصريح ١ / ٢٧٦ ، والهمع ٢ / ٢٥٦ .

والفعلُ لا يُثنى ولا يُجمَعُ كما أنه لا يؤنث ، إنما التثنية والجمعُ للفاعل ، لأنه جنسٌ كمصدره ، والمصادرُ تــدلُّ على واحدٍ فأكثر فلا داعــيَ لتثنيتِها وجمعها إلاّ أن تختلف الأنواع ، فيقــال مثلاً : ضربتُكَ ضربتين ، كأنْ تكونَ إحدى الضربتين ثقيلةً والأخرى خفيفةً ، ونحو : عندي تمورٌ ، إذا اختلفت أنواعُها [(١)] ، ولأنَّ الفعلَ يدلُّ علــى زمــانٍ ومعنى ، وليسَ أحدُهُما دونَ الآخر[(٢)] ، وصار المعنى كأنه اثنان ، ولا تدخلُ تثنيةٌ على تثنيةٍ [(٣)] . ولو ثُني الفعل أو جُمعَ لأنَّ فاعلَه مثنىً أو جمعٌ لجاز تثنيتُهُ وجمعُهُ إذا أُســندَ إلى مفردٍ وتكررَ الفعلُ من هذا المفرد ،فيقال : قاما زيدٌ وقاموا زيدٌ ، وهذا لا يجوزُ[(٤)].

ويسمي النحاةُ هذه اللغةَ بــ (لغة أكلوني البراغيث) [(٥)] ، ويسميها ابن مالك بلغة ((**يتعاقبون فيكم ملائكة**)) [(٦)] [(*)] . ومن أبيات سيبويه في هذه اللغة قول الفرزدق :

ولكــن ديافيٌّ أبــوه وأمُه بحورانَ يعصرْنَ السليطَ أقاربُهْ [(٧)]

فأتى في (يعصرن) بالنون علامةً على أن الفاعل (أقاربه) جمعٌ [(٨)] ، وأتى بالتأنيث على معنى الجماعات في الأقارب ،والأمثلةُ على هذه اللغة كثيرةٌ في الشعر وفي القرآن الكريــم والحديث الشريف [(٩)] ، وقد اختلفت آراء النحاة قدماءَ ومحدثين في هذه اللغة ،

---

(١) ينظر : الأصول ١ / ١٧٢ ، وعلل النحو ، ص ٣٨٣ ، والأشباه ١ / ٣٢٣ .

(٢) ينظر : الأصول ١ / ١٧٢ ، وعلل النحو ، ص ٣٨٣ .

(٣) ينظر : علل النحو ، ص ٣٨٣ .

(٤) ينظر : علل النحو ، ص ٣٨٢ ــ ٣٨٣ ، وشرح المفصل ٤ / ٢١١ ، والأشباه ١ / ٣٢٣ .

(٥) ينظر : الكتاب ٤١/٢ ، والأصول ١٧٢/١ ، وشرح السيرافي ١ / ٣٣٧ ، وعلل النحو ، ص ٣٨١ ، وشرح المفصل ٢٩٦/٢ ، والتوطئة ، ص ١٦٤ ، وشرح ابن الناظم، ص ١٥٩،والكناش ، ص ٢٧ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٨٥ ، والهمع ٢ / ٢٥٦ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٤٩ .

(*) قيل هذه اللغة لغةُ طيء وأزد شنوءة وبلحارث . ينظر : أوضح المسالك ١ /٣٤٥ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٨٠ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٩٢ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٥ ــ ٢٧٦ ، والهمع ٢ / ٢٥٧ .

(٧) البيت للفرزدق . ينظر : ديوانه ١/ ٥٨ ، وقد ورد في : الكتاب ٢ / ٤٠ ، وشرح الأبيات ، السيرافي ١ / ٣٣٧ ، وشرح المفصل ٤ / ٢١٢ .

(٨) ينظر : الكتاب ٢ / ٤٠ ، وشرح السيرافي ١ / ٣٣٧ ، وتحصيل عين الذهب ، ص ٢٤٧ ، وشــرح المفصل ٢ / ٢٩٨ ــ ٢٩٩ .

(٩) ينظر : شرح المفصل ٢ / ٢٩٦ ــ ٢٩٨ ، والتوطئة ، ص ١٦٤ ، وشرح الجمل ، ابــن عــصفور ١ / ١٦٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨١ ــ ٥٨٢ ، وشرح ابن الناظم ، ص ١٥٩ ، وشرح ابــن عقيل ٢ / ٨١ ــ ٨٥ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٥ ــ ٢٧٦ ، والهمع ٢ / ٢٥٧ .

فمنهم مُجيزٌ لها ومنهم مانعٌ ، فسيبويه يراها قليلةً [(١)] ، وقد أجازها المبردُ ولكنه يرى أن ترك علامتي التثنية والجمع أجود [(٢)] ، أمّا ابن يعيش فقد ذهب إلى أن هذه اللغة فاشيةٌ عند بعض العرب ، كثيرةٌ في كلام العرب وأشعارهم [(٣)] .

وقد أنكر ابن مالك [(٤)] وابنه [(٥)] وابن هشام [(٦)] على من لم يجز هذه اللغة ، وحجتهم في ذلك أن أئمةَ اللغة المأخوذَ عنهم علمُ النحو قد أجمعوا على أن هذه لغةٌ لقومٍ مخصوصينَ ، فوجب تصديقُهم في ذلك .وقد اختار هذه اللغة ابنُ عصفور [(٧)] والسيوطيُّ ورآها الصوابَ لنقل الأئمة المذكور آنفاً [(٨)] . وارتضاها من المحدثين الأستاذ عباس حسن [(٩)] ، والدكتور رمضان عبد التواب [(١٠)] ، والدكتور خليل عمايره [(١١)] ، وارتضاها الدكتور عبد الكريم مجاهد ورآها تتفق مع التفكير الذهني السليم [(١٢)] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ٤٠ ، وشرح السيرافي ١ / ٣٣٧ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٦ .

(٢) ينظر : المقتضب ٤ / ١٥٥ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٢ / ٢٩٦ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨٣ ، وشرح التسهيل ٢ / ٥٠ .

(٥) ينظر : شرح ابن الناظم ، ص ١٦٠ .

(٦) ينظر : أوضح المسالك ١ / ٣٥١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٧ .

(٧) ينظر: شرح الجمل ١ / ١٦٨ .

(٨) ينظر : الهمع ٢ / ٢٥٧ .

(٩) ينظر : النحو الوافي ٢ / ٧٤ .

(١٠) ينظر : بحوث ومقالات في اللغة ، د . رمضان عبد التواب ، ص ٧٠ ــ ٧٢ ، وينظر : لغة أكلوني البراغيث ، د . محمد أحمد الدالي ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، جزء ٣ ، مجلد ٦٨ ، ١٤١٤ هـ ــ ١٩٩٣ م ، ص ٤١٨ .

(١١) ينظر : آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث ، د . خليل عمايره ، ص ٣٩ ، نقلاً عن المجلة السابقة ، ص ٤١٨ ــ ٤١٩ .

(١٢) ينظر : ظاهرة التطابق بين الفعل وفاعله في اللهجات الحديثة ــ بين اللهجات العربية القديمة واللغات السامية ــ د . عبد الكريم مجاهد ، مجلة اللسان العربي ، عدد ٣٨ ، ١٤١٤ هـ ــ ١٩٩٤ م ، ص ١٣٧ ــ ١٤١ .

في حين عدّها ابن الورّاق (ت ٣٨١ هـــ) من القدماء شاذّة [١] ، ورآها الحريريُّ (ت ٥١٦هـــ) لغةً ضعيفةً لم ترد في القرآن الكريم ولا في الحديث الشريف ولا نُقِلــتْ عن الفصحاء ، وأوّلَ كلَّ ما جاءَ من شواهدها [٢] ، أمّا أبو الفداء (ت ٧٣٢ هـــ) فقد ذهب إلى ضعفها استعمالاً، وهي قويةٌ قياساً على التاء [٣] . وأنكرهـــا مـــن المحـــدثين الدكتور محمد أحمد الدّالي [٤] .

وقد ذكر النحاةُ إعرابين مختلفين لهذه الصورة ، أحدهما : أن تكون الألفُ والواوُ والنونُ فاعلاً للفعل ،وهُما خبرٌ مقدمٌ ، والاسمُ المرفوعُ بعدهما مبتدأً مؤخراً . والآخرُ : أن تكون الألف والواوُ والنون فاعلاً والاسمُ الظاهرُ بدلاً من الضمائر[٥] .

أمّا المازني (ت ٢٤٨ هـــ) وجماعةٌ من النحـــاة فقد ذهبوا أيضاً إلى أنَّ الألف والواو والنون في نحـــو : الزيدان قاما والزيدون قاموا والهندات قمنَ ، مع تقدم المبتدأ هي علاماتٌ على تثنية الفاعل وجمعه ، ولكن الفاعل ضميرٌ مستكنٌ في الفعل كما كان مستكناً إن كان الفاعلُ مفرداً ، نحو : زيدٌ قام، فلم يُحتَجْ في المفرد إلى علامة لأنه ليس من فعلٍ بلا فاعلٍ ، فإذا كان الفاعلُ مثنى أومجموعاً احتيجَ في الفعل إلى علامـــة [٦] ، وقد ردّه ابن يعيشٍ بأنه لو قيل : الزيدان قاما ، فإن الألف قد حلّتْ محلَّ ظاهر لو قيل : الزيدان قام أبوهما ، فلمّا حلّت محلَّ مالا يكون إلاّ اسماً وجبتْ أن تكون اسماً [٧] .

وكذا قيـــل في (اليـــاء) في نحو (اضربي) [٨]،وردّه ابن يعيـــش بسقوطها في التثنية ، نحو : (اضربا) ، ولو كانت علامةً لم تسقط كما لم تسقط التاء عند التثنية في نحو (ضربَتا) [٩] .

---

(١) ينظر : علل النحو ، ص ٣٨٠ .

(٢) ينظر : درّة الغواص ، ص ٦٥ ـــ ٦٦ .

(٣) ينظر : الكناش ، ص ٣٦٧ .

(٤) ينظر : لغة أكلوني البراغيث ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، جزء ٣ ، مجلد ٦٨ ، ١٤١٤ هـــــ ـــ ١٩٩٣ م ، ص ٣٩٩ ـــ ٤٢٠ .

(٥) ينظر : الكتاب ٢ / ٤١ ، ودرة الغواص ، ص ٦٦ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ١٦٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨٢ ، وشرح ابن الناظم ، ص ١٥٩ ، وشـــرح ابـــن عقيـــل ٢ / ٨٠ ، وشـــرح التصريح ١ / ٢٧٦ ، والهمع ٢ / ٢٥٧ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٢ / ٢٩٧ ـــ ٢٩٨ ، ٤ / ٢١٢ .

(٧) ينظر : شرح المفصل ٢ / ٢٩٨ ،٤ / ٢١٢ .

(٨) ينظر : منثور الفوائد ، ص ٣٣٣ ، وشرح المفصل ٤ / ٢١٢ .

(٩) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٢١٢ ـــ ٢١٣ .

وأخيراً ، نقول : قد ناقش النحاة سببَ كثرةِ استعمال التاء ، وقلةِ استعمال الألف والواو والنون ، وعللوا ذلك بأن المذكر قد يُسمى به مؤنثٌ ، فلو حُذفتْ التاء من الفعل لالتبس بفعل المذكر [١] ، ولئلا يقع اللبسُ بأن يظنَّ السامعُ أن الفعل خبرٌ مقدمٌ وأن الاسمَ الظاهر مبتدأ مؤخرٌ فيقع اللبسُ بين المبتدأ والفاعل [٢] ، ولأنَّ التأنيث معنى لازمٌ لا يفارق الاسم ، أمّا التثنيةُ فغيرُ لازمةٍ ، فقد يُزاد على التثنية فتصيرُ جمعاً ، وقد يُنقصُ منها فيبقى واحدٌ [٣] .

بقيت مسالةٌ واحدةٌ ، وهي لزومُ فاعل (حبذا) حالةً واحدةً ، وهي الإفرادُ والتذكير، وفاعلهُ اسمُ إشارةٍ ، فيقال : حبذا زيدٌ ، حبذا هند ، وحبذا الزيدان والهندان ، وحبذا الزيدون والهنداتُ . وقد علل النحاة ذلك بأن (حب) مع فاعله (ذا) ككلمةٍ واحدةٍ ، فصار كالمثلِ ، والأمثالُ لا تتغيرُ [٤] ، وقيل : لأنَّ المذكر أصلٌ [٥] ، وأنَّ المفردَ أخفُّ فصار ذلك كالأصل [٦] ، وقيل : لأن الفاعل هنا كفاعل (نعم) في أنه جنسٌ شائعٌ [٧] . وعلل ابن كيسان ذلك بأنَّ المشار إليه مذكرٌ محذوفٌ ، وهو في التقدير مضافٌ إلى المخصوص ، فالأصلُ في نحو : حبذا هند ، هو (حبذا حسنُ هند) [٨]، وردَّ بأن التقدير لم يقمْ على دليلٍ [٩] ، وذكر الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) أن ضياء الدين بنَ العلج هو الذي ردّه [١٠] .

---

(١) ينظر : تحصيل عين الذهب ، ص ٢٤٧ .

(٢) ينظر : الأصول ١ / ١٧٣ ، وشرح المفصل ٢ / ٢٩٩ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢ / ١٤٧ ، والأصول ١ / ١٧٣ ، وشرح المفصل ٢ / ٢٩٩ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ١٦٨ ، والكناش ، ص ٣٦٧ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢ /١٨٠ ، والمقتضب ٢/ ١٤٥ ، والمفصل ، ص ٢٧٥ ـــ ٢٧٦ ، وأسرار العربية ، ص ٩٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١١١٧ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٩٢ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٧١ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٩٤ ، وشرح التصريح ٢ / ١٠٠ .

(٥) ينظر : علل النحو ، ص ٤١١ ، وشرح المفصل ٤ / ٤٠٦ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٤٠٦ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٢٥٦ ، وشرح التصريح ٢ / ١٠٠ .

(٨) ينظر : أوضح المسالك ٢ / ٢٩٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٩٤ ، وشرح التصريح ٢ / ١٠٠ .

(٩) ينظر : شرح الأشموني ٢ / ٢٩٤ ، وشرح التصريح ٢ / ١٠٠ .

(١٠) ينظر : شرح التصريح ٢ / ١٠٠ .

ثانياً :التذكيرُ والتأنيث والإفرادُ والتثنية والجمع في طرفي إسناد الجملة الاسمية:

تبيّنّ لنا مما سبق غزارة المادة النحوية وما تعلق بها من توجيهاتِ النحاة فيما يتصل بالمورفيمات المحددة للجنـــس ، والعـــدد في الجملة الفعليـــة . ولكن الجملة الاسمية على العكسِ منها في ذلك بسبب طبيعة تركيب هذا الضرب من الجمل . وبناءً على ذلك سيكونُ تناولُ المورفيمات المحددة للجنس والعدد معاً .

الأصلُ في كـــلام العرب أن يتطابق المبتدأ والخبر تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنيةً وجمعاً ، نحو : زيدٌ قائـــمٌ ، وهند مريضة ، والرجـــلان صادقان ، والهندان ذاهبتان ، والمسلمون مخلصون ، والمسلمات قانتاتٌ ، ولكن قد تقع المخالفةُ في ذلك أحياناً ، وقد حدد أبو حيان ذلك بضوابط ، ففي التذكيـــر والتأنيث ذكر أنه إن كان المبتدأُ هو الخبرَ معنىً جـــازتْ المخالفةُ بحسب اللفظ ، نحو : الاســـمُ كلمةٌ ، فإن كان المبتدأ غيرَ الخبر وكان الخبرُ صفةً وجبتْ المطابقة [1] ، نحـــو : زيدٌ قائـــمٌ ، وقد يخالفه إن كان التأنيث مجازياً كقول الشاعر :

إذ هي أحوى من الربعيِّ حاجبُهُ   والعينُ بالإثْمد الحاريِّ مكحولُ [2]

فقد ذُكِّرَ (مكحول) وهو خبر (العين) وهي مؤنثةٌ لأنها في معنى (الطرف) [3] .

---

(١) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٧ .

(٢) البيت لطفيل الغنوي ، ينظر : ديوانه ، ص ٥٥ ، وقد ورد في الكتاب ٢ /٤٦ ، وتحصيل عين الذهب ، ص ٢٥٢ ، وشرح المفصل ٥ / ٣٦٤ ، والارتشاف ٢ / ٤٨ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ٤٦ ، وتحصيل عين الذهب ، ص ٢٥٢ ، والارتشاف ٢ / ٤٨ .

وذكر أبو حيان أن الخبر إن كان جامداً فلا تجوز المخالفة إلاّ على التحقير ، كـأن يُخصَّ رجلٌ ، فيقال : الرجلُ امرأةٌ ،أو على التنكير، نحو : المرأةُ رجلٌ [١] . وقد يُخبَرُ بالمذكر عن مؤنثٍ إن كان الخبرُ مصدراً وُصِفَ به فلا يُثنى ولا يُجمعُ ولا يؤنثُ، فيقال ــ مثلاً ــ : رجلٌ عَزَبٌ وامرأةٌ عزبٌ ، وهو مذهب الزجاج (ت ٣١١ هـــ) [٢] ، واستشهد بقول الشاعر :

يا منْ يدلُّ عَزَباً على عَزَبْ [٣]

أمّا مذهب الكسائي (ت ١٨٩هـ) والفرّاء (ت ٢٠٧هـ) وثعلب (ت ٢٩١هـ) فهو وجوب المطابقة هنا [٤] ، فيقال : رجلٌ عزبٌ وامرأة عزبةٌ ، واختاره أبو حيـان ، وعلل ذلك بقوله: " ويعضده القياسُ،لأنَّ الوصفَ إذا كان صالحاً للمذكر والمؤنث دخلت الهاء للفرق ، وهذا منه " [٥] .

وقد يُخبرُ بالمؤنث عن المذكـر لفظاً المؤنث معنىً ، وذلـك في الضمير (هما) للغائبتين ، فيقالُ : (هما تخرجان) ،واختاره أبو حيان وذكر أنه مذهب ابن أبي العافية (ت ٥٨٣ هـ) ، وذكـر أن مذهب ابن البـاذش (ت ٥٣٨ هـ) [٦] هـو تـذكير الخبر مراعاةً للفظ [٧] ، وذكر السلسيليُّ (ت ٧٧٠ هـ) أنَّ الإخبار بالمؤنث عن مذكرٍ ليسَ مذهبَ البصريين،ولا يجيزونه إلاّ في ضرورة الشعر، أمّا الكوفيـون فيجيزونـه مطلقاً [٨] .

---

(١) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٨ .

(٢) ينظر : تذكرة النحاة ، ص ٤٥٦ .

(٣) البيت بلا نسبة ، وقد ورد في : تذكرة النحاة ، ص ٤٥٦ .

(٤) ينظر : تذكرة النحاة ، ص ٤٥٦ .

(٥) ينظر : م . ن ، ص ٤٥٦ ــ ٤٥٧ . في كلام أبي حيان نظر ، لأن وقوع المصدر صفةً عنـد النحـاة كثيرٌ ، وإن كان خلاف الأصل . قال ابن مالك :

ونعتوا بمصدرٍ كثيرا فالتزموا الإفرادَ والتذكيرا

(٦) هو علي بن أحمد الأنصاري الغرناطي ، معروف بـ (ابن الباذش) ، من علماء العربية ، له كتـبٌ ، منها : المقتضب من كلام العرب وشرح كتاب سيبويه ، توفي سنة (٥٢٨ هـ) . ينظر : بغية الوعاة ٢ / ١٤٢ ــ ١٤٣ ، والأعلام ٤ / ٢٥٥ ، ومعجم المؤلفين ٧ / ١٥ .

(٧) ينظر : الارتشاف ٣ / ٣ ــ ٤ .

(٨) ينظر : شفاء العليل ١ / ٤١٣ .

أمّا في الإفراد والتثنية والجمع فقد ذكر أبو حيان أنه إن كان المبتدأ والخبرُ مفردي اللفظ والمعنى فقد وجبــت المطابقة ، نحو : زيــدٌ قائمٌ ، إلاّ إن كان الخبرُ ذا أجزاءٍ ، فتجوز المخالفة، نحو: الثوبُ أخلاقٌ ، ولا يُقاسُ عليه ، فلا يقال : الرجلُ أعضاء . فإن كان المبتدأ مجموعاً والخبرُ مفردٌ يقبلُ التثنية والجمع وهو جامدٌ فلا تجوز المخالفة إلاّ على نحو : الرجالٌ رجلٌ ، بمعنى : على قلــبِ رجلٍ واحد أو على مذهبٍ واحدٍ . فإن كان هذا الخبرُ مشتقاً وجبت المطابقة أيضاً ، نحو : الرجالُ قيامٌ ، ولا يكــون الخبــرُ مفرداً ــ هنا ــ إلاّ على تقدير موصوفٍ مفرد اللفظ دون المعنى ، كقول الشاعر :

دعتهم دواعٍ للهوى ومنادحُ ألا إن جيرانَ العشيةِ رائحُ [(١)]

أي : جمعٌ رائحٌ،ولمْ يرَهُ أبو حيان جيداً . فإن كان المبتدأُ جمعاً والخبرُ لايثنى ولا يُجمعُ كأفعل التفضيل ، فإن كان بـــ (من) فهو في معنى الجمع ، وإن كان مضافاً إلى اسمِ جمعٍ جامدٍ جاز نحو : هؤلاء أفضلُ من عمرٍو ، وهؤلاء أولُ حزبٍ ، فإن كان مضافاً إلى غيره لم يجــز ، فلا يقال : هؤلاء أولُ ضربٍ ، ولا هــؤلاء أولُ رجلٍ ، فإن كان أفعل التفضيل مضافاً إلى مشتقٍ فقد أجازَ قومٌ المخالفةَ بلا تأويلٍ ، نحو : هــؤلاء أولُ طاعمٍ ، وأجازه المبردُ بتأويل حذف اسمِ جمعٍ ، أي : هؤلاء أول حزبٍ طاعمٍ ، ومنهم من جعله على معنى الفعل ، أي : أولُ من طعم . أمّا إن كان المبتدأ مفردَ اللفظ مجموعَ المعنى والخبر صفة جازت المخالفة ، نحو : الجيشُ منهزمٌ ، فإن كان الخبرُ جامداً فلا يفرد إلاّ بحسب القصد ، نحو : الجيش رجلٌ يكره ، لتوهــم التقليل . أمّا إن كان المبتدأ مجموعَ اللفظ مفردَ المعنى كــ (رجُلٍ) يسمى (كلاباً) فحكمُهُ كحكم ما هــو مفــرد اللفظ والمعنى[(٢)] ، فيقال : كلابٌ قائمٌ .

ويجوزُ أن يُخبرَ بالجمع عن المفرد حملاً على معنى الجماعة في الخبر[(٣)] ، نحو : هي الرجالُ ، وهي الجمالُ . وقد يُخبرُ بالجمع عن المثنى حملاً على معنى الجمع فــي المبتدأ ،نحو قوله ــ تعالى ــ ﴿ **وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا**﴾ [الحجرات :٩]:

---

(١) البيت بلا نسبة ، وقد ورد في مجــالس العلمــاء ، الزجــاجي ، ص ٢٨١ ، والمحتــسب ٢ / ١٥٤ ، والارتشاف ٢ / ٤٨ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٨ ــ ٤٩ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٩ ، والمقتضب ٢ / ١٨٦ .

" ألا ترى أنّ (الطائفتين) لمّا كانتا في المعنى جمعاً لم يرجع الضمير إليهما مثنـــىً ، لكنه جُمعَ على المعنى " [١] .

وقد يُخبرُ بالمثنى عن الجمع ، نحـــو : (نحن خارجان) ، لأن (نحن) إن كان للمتكلم ومعه غيرُهُ استوى فيه المذكر والمؤنث والتثنية والجمع ، لأن التثنية والجمع هنا ليست كغيرها في الاسماء الظاهرة ، لأنه لم يُرَدْ ضمُّ متكلمٍ إلى متكلمٍ كما كانت التثنيةُ ضمَّ اسمٍ إلى اسمٍ ، وإنما المتكلـــم يتكلم عن نفسِهِ وعن غيـــرِهِ والمتكلم لا يُلبسُ بغيره لإدراكه بالحاسة ، فلم يُحتَجْ إلى الفصل بين التذكير والتأنيث والتثنية والجمع [٢] .

وقد أجازَ ابن الشجري (ت ٥٤٢ هــ) في العضوين اللذين لا يكاد أحدُهما يفترق عن الآخر كالعينين والأذنين أربعةَ وجوه في المبتدأ والخبر ، أحدهما : استعمال الحقيقة في المبتدأ والخبر ، نحـــو : عيناي رأتاه ، والثاني : أن يكـــون المبتدأ والخبرُ مفردين والمعنى فيهما مثنىً ،نحو : عيني رأته، والثالث : تثنيةُ المبتدأ وإفراد الخبر، لأن حكمه حكمُ الواحد ، نحـــو : عيناي رأته ، والأخير : المبتدأُ مفـــردٌ والخبر مثنىً حملاً على المعنى ، نحو : عيني رأتاه ، وهذا قليلٌ [٣] .

ويؤدي الحملُ على المعنى دوراً في المطابقة وعدمها بين المبتدأ والخبر ، وثمةَ ألفاظٌ يُراعى فيها المعنى وألفاظٌ يُراعى فيها اللفظُ عند الإخبار ، وهي :

١ ــ لفظتا (كِلا وكلتا) :

وهما مفردتان لفظاً مثنيتان معنىً عند البصريين ، ومفردتان لفظاً ومعنىً عند الكوفيين [٤] ، ومذهب النحاة أن الإخبار عنهما إنما يكون بالإفراد مراعاةً للفظهما [٥] ، لأنهما يجنحان إلى المفرد ، إذ المعنى في : كِلا الرجلين قائـــمٌ ، هو : كل واحدٍ منهما قائمٌ [٦] ، ولأنهما وُضعا لتأكيد الاثنين والاثنتين ، وليسا في ذاتهما مثنيين[٧] ، فإن جـــاء خبرُهما مثنى فهو ضعيفٌ ،لأنه حُملَ على المعنى فيهما [٨] ، وذهـــب الحريريُّ إلى أنه

(١) البغداديات ، ص ٤٤٤ .
(٢) ينظر : شرح المفصل ٢ / ٣٠٦ .
(٣) ينظر : الأمالي الشجرية ١ / ١٢١ ــ ١٢٢ ، والحمل على المعنى في العربية ، ص ٢٢٠ .
(٤) ينظر : الإنصاف ٢ / ٤٣٩ ــ ٤٤١ .
(٥) ينظر : الخصائص ٣ / ٣١٧ ، ودرة الغواص ، ص ٦٢ .
(٦) ينظر : المقتصد ١ / ١٠٥ .
(٧) ينظر : درة الغواص ، ص ٦٢ .
(٨) ينظر : الخصائص ٣ / ٣١٧ .

ضرورةٌ في الشعر ،ولم ينكر أن يكون محمولاً على المعنى في النثر[1] . وقــد جــاء الحملُ على اللفظ والمعنى في قول الشاعر :

كلاهُما حين جدَّ الجَرْيُ بينهما قــد أقلعا وكِــلا أنفيهما رابي [2]

فقوله : " كِلاهما قد أقلعا ضعيفٌ لأنه حملٌ على المعنى،وقوله : وكِلا أنفيهما رابي قويٌّ لأنه حملٌ على اللفظ " [3] . ومن الحمل على اللفظ في (كِلتا) قوله ــ تعــالى ــ : ﴿ **كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا** ﴾ [الكهف : ٣٣] ولم يقل آتتا [4] .

٢ ــ لفظة (كُل) :

لفظة (كل) من الألفاظ الدالة على العموم والإحاطة والجمع ، وهي نهايةٌ في الدلالة على العموم [5] . والأصل فيها أن تكون مضافةً، فإن أُضيفت إلى نكرةٍ وجب مراعاةُ معنى النكرة[6]،قال ــ تعالى ــ :﴿ **وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ** ﴾ [القمر:٥٢]، وقال ــ تعالى ــ : ﴿ **كُــلُّ حِــزْبٍ بِمَــا لَــدَيْهِمْ فَرِحُــونَ** ﴾ [المؤمنــون : ٥٣ ، والروم : ٣٢] ، وكذا المثنى والجمع [7] . أمّا ابن هشام (ت ٧٦١ هــ) فقد ذهب إلى خلاف ذلك ، فالمضاف إلى مفردٍ ــ حسب رأيه ــ إن أُريد نسبةُ الحكمِ إلــى الواحــد وجب الإفراد فيه ، أو إلى الجمع وجب الجمعُ فيه [8] . فإن كانت (كل) مضافةً إلــى معرفةٍ فقــد أجاز بعض النحاة الحملَ على اللفظ والمعنى[9]، فيقال : كلهم ضــربته ، وضربتهم ، وبعض النحاة أوجب الحمل على اللفظ ، منهم ابن جنــي [10] ، والــسهيلي

(١) ينظر : درة الغواص ، ص ٦٣ .
(٢) البيت منسوب إلى الفرزدق في : الخصائص ٣ /٣١٧ ، وشرح التصريح ٢ / ٤٣ وليس في ديوانه ، ونُسب إلى الفرزدق أو جرير في : لسان العرب ٩ / ١٥٦ مادة (سكف) وليس في ديوان جريــر ، وورد بلا نسبة في : الخصائص ٢ /٤٢٣ ، وشرح المفصل ١ / ١٥٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٥٦ ، والدرر اللوامع ١ / ٤٢ .
(٣) الخصائص ٣ / ٣١٧ ، وينظر : ٢ / ٤٦٩ .
(٤) ينظر : درة الغواص ، ص ٦٢ ، وأمالي ابن الحاجب ، ص ٢٣٤ .
(٥) ينظر : المخصص ١٧ / ١٣٠ ــ ١٣١ .
(٦) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ١١١ .
(٧) ينظر : الحمل على المعنى في العربية ، ص ٩٧ .
(٨) ينظر : مغني اللبيب ١ / ٣٠٥ .
(٩) ينظر : الخصائص ٣ / ٣٣٩ ، والبيان ١ / ١٨٧ ، ٢ / ١٣٧ ، وشرح التسهيل ٣ / ١١١ ، والبحــر المحيط ٦ / ٢٠٨ .
(١٠) ينظر : المحتسب ٢ / ١٤٦ .

وذكر أن إفراد الخبر تنبيهٌ على أن أصل (كل) أن يضاف إلى مفردٍ نكرةٍ ، لأن النكرةَ شائعةٌ في الجنس ، وذكر أن معنى (كل أخوتك ذاهبٌ) هو : كل واحدٍ من إخوتك ذاهبٌ [1] ، وهو مذهب ابن هشام [2] .

فإن كانت (كل) مقطوعةً عن الإضافة فمذهب النحاة جواز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى[3] ، فمن مراعاة اللفظ قوله ــ تعالى ــ : ﴿ **كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ** ﴾ [البقرة : ٢٨٥] ومن الحمل على المعنى،قوله ــ تعالى ــ : ﴿ **وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ** ﴾ [الأنفال :٥٤] . أمّا ابن جني فيرى مراعاةَ المعنى ، لأنَّ (كل) غير مضافة إلى جمعٍ ، فَعُوِّضَ من ذلك بذكر الجمع في الخبر[4] . وأوجب السهيلي الجمع في الخبر ، لأن (كل) اسمٌ في معنى الجمع[5].أمّا ابن هشام فيرى أن الجمع والإفراد في خبر (كل) يكون على حسب تقدير المحذوف ، فإن كان مفرداً وجب الإفراد ، وإن كان جمعاً وجب الجمع ، فالإفراد والجمعُ إنما هو لبيان نوع المحذوف [6] .

٣ ــ لفظة (بعض) :

تفيد (بعض) التجزئة والتفريقَ والقلة [7] ، ويُحملُ على لفظها ومعناها[8] ، فيقال : بعضُ المسافرين رجعَ أورجعا أو رجعوا ، وبعضُ النساء رجعتْ أو رجعتا أو رجعْنَ . ويرى الشريف الرضي (ت ٤٠٦ هــ) أن (بعضَ) يقع على الواحد وعلى الجماعة إن كانوا بعضاً لغيرهم ، وقد يقع على المذكر[9] .

وثمة مسألةٌ تتعلق بالمورفيمات ، ولكن ليست مورفيماتِ التعريفِ والتنكيرِ ، والتذكير والتأنيث والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، بل هي مورفيماتُ الغيبة والخطاب والتكلم ،

(١) ينظر : نتائج الفكر ، ص ٢٧٦ ــ ٢٧٧ ، وبدائع الفوائد ١ / ٢١٣ .
(٢) ينظر : مغني اللبيب ١ / ٣٠٧ .
(٣) ينظر : الحمل على المعنى في العربية ، ص ١٠٠ .
(٤) ينظر : الخصائص ٣ / ٣٣٨ ــ ٣٣٩ ، والمحتسب ٢ / ١٤٦ .
(٥) ينظر : نتائج الفكر ، ص ٢٧٨ ــ ٢٧٩ ، وبدائع الفوائد ١ / ٢١٣ .
(٦) ينظر : مغني اللبيب ١ / ٣٠٩ .
(٧) ينظر : المخصص ١٧ / ١٣١ .
(٨) ينظر : المخصص ١٧ / ٧٥ ، وتفسير القرطبي ١ / ٢١٩ .
(٩) ينظر : حقائق التأويل ٥ / ١٢١ ، نقلاً عن الحمل على المعنى في العربية ، ص ٨٩ .

وهذه المسألةُ هي : الإخبارُ بــ (الذي) ،وذلــك أن يتقدمَ ضميرُ متكلــمٍ أو مخاطــبٍ ويُخبرَ عنه بــ (الذي) ، ويجوز أن يعود الضميرُ من الصلة غائباً حملاً علــى لفــظ (الذي) ، وأن يعودَ مطابقاً للضمير المتقدم في التكلم والخطاب حملاً على المعنى[١] . فيقال : أنا الذي قام وأنا الذي قمتُ ، وأنت الذي قام وأنــت الذي قُمتَ . وقد أجاز أكثرُ النحاةِ الحملَ على اللفظ وعلى المعنى ،منهم المبرد ،إذ قال : " ولو قلت : أنا الذي قمت وأنت الذي ذهبتَ ــ لكان جائــزاً ولم يكن الوجهَ ــ وإنما وجهُ الكلام : أنا الذي قام ، وأنت الذي ذهب ، ليكون الضميرُ في الفعل راجعاً إلى (الذي) ، وإنما جاز بالتاء إذا كان قبله (أنا وأنــت) لأنك تحملِهُ على المعنى " [٢]. وهــذا المذهب هو مذهــب ابن السراج[٣]،وابن عصفور[٤] ، وابن مالك [٥] ، والرضي [٦] ، ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر :

يا أيها الذَكَرُ الذي قد سؤتني وفضحتني وطردتَ أُمَّ عياليا [٧]

ويجب الحملُ على اللفظ إن تقدم الموصولُ على الضمير ، فيقال : الذي قام أنا ، ولا يجوز: الذي قمتُ أنا ، قال المبردُ : " ولو قلت : الذي قمت أنا لم يجزْ، وهذا قبيحٌ، وإنما امتنع أن تحمل على المعنى لأنه ليس في جملة (الذي) ما يرجــع إليــه " [٨] . وذكر ابن عصفور سبــب المنع بأن ذلــك يؤدي إلى الحمــل على المعنى قبــل تمام المعنى[٩] ، أمّا الرضيُّ فقد علّلَ المنع بأنه لا فائدة في قولنا : (الــذي ضــربتُ) لأنَّ المخاطب يعلــمُ أن الضاربَ هو المتكلمُ ، فيبقى الإخبار بالضمير (أنا) لغــواً [١٠] . وقد اختار أبو حيان أيضاً المنعَ [١١] .

(١) ينظر : الحمل على المعنى في العربية ، ص ٦٧ ــ ٦٨ .
(٢) المقتضب ٤ / ١٣١ .
(٣) ينظر : الأصول ٢ / ٣١٢ .
(٤) ينظر : شرح الجمل ١ / ١٨٩ ، ٢ / ٥٠٠ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٠٥ .
(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٢٨ .
(٧) البيت منسوب إلى أبي النجم في : المقتضب ٤ / ١٣٢ ، والأمالي الشجرية ١ / ٢٩٢ ، ٢ / ١٥٢ .
(٨) المقتضب ٤ / ١٣٢ ، وينظر : الأصول ٢ / ٣١٢ .
(٩) ينظر : شرح الجمل ٢ / ٥٠٠ ، والهمع ١ / ٢٩٩ .
(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٢٨ .
(١١) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥ .

وقد خالف الكسائي النحاةَ فأجاز الحمل على المعنى هنا [١] ، فيقال : الذي قمتُ أنا ، والذي قُمتَ أنـــت ، وتبعه أبو ذرٍ مصعبُ بنُ أبي بكرٍ الخشني (٦٠٤ هــ) أستاذُ أبي حيان [٢] .

(١) ينظر : شرح الجمل ، ابن عصفور ٢ / ٥٠٠ ، والارتشاف ٢ / ٦ ، وخزانة الأدب ٦ / ٧٣ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥ ، والهمع ١ / ٢٩٩ ، وخزانة الأدب ٦ / ٧٣ .

الفصل الثالث

قضايا المخالفات اللفظية والرتبة النحوية والحذف والتعــدد

المبحث الأول

قضايا المخالفات اللفظية في المسند والمسند إليه

المبحث الأول
قضايا المخالفات اللفظية في المسند والمسند إليه

أكثرُ مفردات اللغة العربية لها أصولٌ موضوعةٌ عليها ، ولكن قــد تــأتي فــروعٌ تخالفُها،ومن تلك المفردات (المسندُ والمسندُ إليه) ، فإنَّ لهما أصلاً من جهاتٍ مختلفةٍ ، كالتعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، وغيرها ، ومن هذه الأصول (مسألة الإفــراد) فيهما ، وهي موضوعُ الدراسةِ في هــذا الفصل ، وإنما نعني بالإفراد الإفرادَ الذي هو ضدُّ الجملةِ [1] . والإفرادُ نفسُهُ ــ هنــا ــ له أصلٌ ، ويأتي عليه فرعٌ من الإفراد أيضاً ولكنهُ مخالفٌ له ، ويُخالَفُ الإفرادُ بالجملةِ . لذا ستكونُ دراستُنا مقسمةً إلى قسمين :

ــ مخالفة المفرد بالمفرد .

ــ مخالفة المفرد بالجملة .

أولاً ــ مخالفة المفرد بالمفرد :

يدخل في هذا القسم دراسةُ الخبر من الجملة الاسمية ، أمّا الجملة الفعلية فتكون الدراسة فيها في الفعل فقط ، وهي كالآتي :

١ ــ المخالفة في الجملة الاسمية :

ــ المخالفة في خبر المبتدأ :

لقد ذكر النحاةُ أنَّ الخبرَ المفردَ ينقسم في الأصلِ إلى ثلاثة أقسام ، أمّا القسمان الأولان [2] فهما المبتدأ في المعنى ، وهما : الاسمُ المشتقُ نحو : زيــدٌ قــائمٌ ،

---

(١) ينظر : الأمالي النحوية ، أمالي القرآن الكريم ، ابن الحاجب ٤ / ٢٠ ، وشرح الأشـموني ١ / ١٨٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٠ ، والمركب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكــريم ، د . أبــو السعود حسنين الشاذلي ، ص ٣٦ .

(٢) تناولنا القسمين الأولين في موضوع الربط في الفصل الأولِ ، ودرسناهما دراسةً مفصلةً .

والاسمُ الجامدُ ، نحو: زيدٌ أخوكَ [1]. وأمّا القسمُ الثالثُ فهو المنزّلُ منزلةَ ما هو المبتدأ في المعنى للتشبيه والمبالغة [2] ، نحو : أبو يوسف أبو حنيفة ، فهو ليس أبـا حنيفـةَ ، ولكنه سَدَّ مسدَّهُ في العلم،وكقوله ــ تعالى ــ : ﴿ **وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ** ﴾ [الأحزاب :٦] ، والمعنى : هنَّ كالأمهاتِ في حرمةِ التزويج ، أو للدلالة علـى بيـان الـشهرة وعـدم التغير [3] ، كقول أبي النجم :

أنا أبو النجمِ وشِعري شعري [4]

أي هو شعري الذي ثبت في النفوسِ دون تغير .

ولكن قد يأتي ما يخالف المبتدأ في أنه ليس بمعناه ، وهو شبه الجملة من الظرفِ والجار والمجرور [*]، وللإخبار بالظرفِ [*] أحكامه الخاصةُ ، وهي كالآتي :

يُشترطُ في الظرفِ هنا أن يكونَ تاماً ، أي : أن يكونَ في الإخبار به فائدةٌ بأن يتمَّ فهمُ المعنى [5] ، نحو : زيدٌ في الدار، وبكرٌ فوقَ الجبل ، فالمعنى مفهومٌ في الأولِ بأن (زيد) موجودٌ في الدار ، وفي الثاني أن (بكر) موجودٌ فوق الجبل . فإن كان ناقصاً لم يجز الإخبار به [6] ، والناقص [7] هو الذي لا يُفهم بمجرد ذكره المعنى المقصود[8] ،

---

(١) ينظر : المقتصد ١ / ٢٥٨ ــ ٢٥٩ ، وأسـرار العربيـة ، ص ٧٥ ، وشـرح المفـصل ١ / ٢٢٨ ، والتوطئة ، ص ٢١٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣٣٨/١، وشرح الرضي ٢٥٤/١، والارتـشاف ٤٦/٢ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٠ ، والهمع ٢ / ١٠ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ١ /٢٢٨ ، والتوطئة ، ص ٢١٧ ، وشرح الكافية الـشافية ١ / ٣٤٠ ــ ٣٤١ ، وشرح التسهيل ٢٩١/١ ــ ٢٩٢ ، وشرح الرضي ١/ ٢٥٤ ــ ٢٥٥ ، والارتشاف ٢ / ٤٦ ــ ٤٧ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٩١ ، وشرح الرضي ١ / ٢٥٥ ، والارتشاف ٢ / ٤٦ .

(٤) تقدم تخريجه .

(*) لمّا كان ثمةَ رأيٌ قائلٌ بأنَّ شبه الجملة قسمٌ برأسِه في الإخبارِ به وأنه مفـردٌ أدخلنـاه فـي الدراسـةِ ، وتناولنا دراسة التعلقِ بإيجاز،وذلك في الفصل الأولِ، لأنَّ التعلق خارجٌ من الجملة موضوع الدرسِ .

(*) كلُّ ما يُقال في الظرف يقال في الجار والمجرور .

(٥) ينظر : شرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٤٧ ، والارتشاف ٢ / ٥٤ ، وشرح التـصريح ١ / ١٦٦ ، والهمع ٢ / ٢١ ، والظرف خصائصه وتوظيفه النحوي ، د . المتولي علي الأشرم ، ص ٣١٦ .

(٦) ينظر : شرح الجمل ، ابن عصفور ١/ ٣٤٨ ، وشرح عمدة الحـافظ ، ص ١٦٤ ــ ١٦٥ ، وشـرح التسهيل ١ / ٣٠٤ ، والارتشاف ٢ / ٥٤ وشرح التصريح ١ / ١٦٦ ، والهمع ٢ / ٢١ .

(٧) عرّف النحاةُ الناقص بأنه لا يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق به ، ولمّا كان التعلق خارجـاً مـن دراسـتنا ، واننا أدخلنا أن الظـرف مفردٌ فقد عرّفنا الناقص تعريفاً مغايراً لتعريـف النحـاة مـع إحالتنـا إلـى مصادرهم نفسها .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٤ ، والهمع ٢ / ٢١ ، والظرف ، ص ٣١٦ .

فليس هو الخبرَ، ولابدَّ من ذكر الخبر حينئذٍ ، نحو: زيدٌ مكاناً ، إذ المعنى غيرُ مفهومٍ ، وليس الظرف هنا هو الخبرَ ، فيجب ذكر الخبر، نحو : زيدٌ احتلَّ مكاناً أو غيرِ ذلك[1]، ونحو : زيدٌ عنك ، فلا بدَّ من ذكر الخبر ، إذ لا فائدةَ في الكلام ، فيقال : زيدٌ معرضٌ عنك [2] ، ونحو : زيــدٌ بك ، فلا يُعلمُ المرادُ [3] ، هل هو : واثقٌ بك أو مسرورٌ بك ، فلا يجوز إلاّ أن يُؤتى بالخبر [4] .

هذا ، والمبتدأُ المخبرُ عنه بالظرفِ إمّا أن يكون اسمَ ذاتٍ ، وهو ما كان شخصاً [5] مرئياً [6] ، أو هو ما دلَّ على شيءٍ محسوسٍ[7] مرئيٍ قائمٍ بنفسهِ [8] ، ويطلقُ عليه النحاةُ اسمَ (الجثةِ) و(العينِ) و (اسم الذات) أيضاً [9] ، نحو : رجل وجمل وشجرة ودار وزيد وحصان وغيرِها .

وإمّا أن يكــون المبتدأُ اسمَ معنى ، وهو المصدرُ [10] ، ويسميه النحاةُ (الحدثَ) واسم المعنى [11] ، نحو : العلم والقدرة والكرمِ والسفر والقتالِ والنصر وغيرِها .

فإن كان المبتدأُ (اسم ذات) أي : جثةً فلا يُخبرُ عنه إلاّ بظرفِ المكان [12] ، نحو: زيدٌ خلفك وبكرٌ في الدارِ . وإنما جازَ الإخبارُ بظرفِ المكان عن اسمِ الذات (الجثة) لأنَّ الجثثَ تنتقلُ من مكانٍ إلى مكانٍ وليست ثابتةً ، ففي قولنا : زيدٌ أمامك ، حــصلت

(١) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٦٦ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٤ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص ١٦٤ ــ ١٦٥ ، والهمع ٢ / ٢١ .
(٣) ينظر : شرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٤٨ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٦ ، والهمع ٢ / ٢١ .
(٤) ينظر : شرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٤٨ .
(٥) ينظر : اللمع ، ص ٢٨ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣٠ .
(٦) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٣٠ .
(٧) ينظر : المركب الاسمي الإسنادي ، ص ٤٣، والظرف ، ص ٣١٦ .
(٨) ينظر : الظرف ، ص ٣١٦ .
(٩) ينظر : الكتاب ١ / ١٣٦ ، واللمع ، ص ٢٨ ، وشرح المفــصل ١ / ٢٣١ ، والانتخابــات لكــشف الأبيات المشكلة الإعراب ، ابن عدلان ، ص ٦٤١ ، وشرح الكافيــة الــشافية ١ / ٣٥١ ، وشــرح التصريح ١ / ١٦٧ .
(١٠) ينظر : اللمع ، ص ٢٨ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣٠ ، والمركــب الاســمي الإســنادي ، ص ٤٣ ، والظرف ، ص ٣١٦ .
(١١) ينظر : الأصول ٦٣/١ ، والمقتصد ٢٨٩/١ ، وأسرار العربية ، ص ٧٦ ، وكشف المشكل ٣٢٠/١ ، وأمالي ابن الحاجب ، ص ٢٩٢ ــ ٢٩٣ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٧٩ .
(١٢) ينظر : الكتاب ١ / ٤٠٤ ، والأصول ١ / ٦٣ ، واللمع ، ص ٢٨ ، والمقتصد ١ / ٢٨٩ ، وأســرار العربية ، ص ٧٦ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣٠ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤٣ .

فائدةٌ لأنه قد لا يكــونُ أمامك بأن يكــون (خلفَــك) مثلاً [١] ، وعلــل الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩هــ) سبب جواز وقوع ظرف المكان خبراً عن الجثة بتمكن هذا الظرف[٢] .
ولا يجوز الإخبارُ بظرفِ الزمانِ عن اسم الذات [٣] ، فلا يقال : زيدٌ اليومَ ، وهندٌ يومَ الجمعةِ ، ونحوه ، لعدمِ الفائدةِ [٤] ، لأنَّ الجثث أشخاصٌ ثابتةٌ لا تخــتصُّ بزمــانٍ دون زمانٍ ، فاليومُ والساعةُ ونحوهُما كلُّها زمانٌ للجثث ، والجثث موجودةٌ في كل الأزمنةِ ، كما أنَّ الزمــان لا يتضمن شخصاً دونَ شخصٍ [٥] . وبذلك يمتنع ــ مطلقاً ــ الإخبارُ بظرفِ الزمــانِ عن اســمِ الذاتِ ، وما ورد منه يجــبُ تأويلُهُ ، وهذا مذهب جمهور النحاة [٦] ، وهو مذهب ابن عصفور[٧] ، واختاره الأزهري (ت ٩٠٥ هــ) ورآه هو الصحيح [٨] ، وذكر ابن عقيل (٧٦٩ هــ) [٩] ، والأشموني (ت ٩٠٠ هــ) [١٠] أنَّ هذا مذهبُ البصريين ،وذكر السيوطيُّ أنَّ المنع مطلقاً إنما هو المشهورُ عند النحاة [١١].

وقد أجــازَ بعضُ النحاةِ الإخبارَ بظرفِ الزمانِ عن اسمِ الذاتِ إن كان فيه معنى الشرط ، نحو : الرطبُ إذا جاءَ الحرُّ [١٢] .

---

(١) ينظر : الأصول ١ / ٦٣ ، والمقتصد ١ / ٢٨٩ ، وأســرار العربيــة ، ص ٧٦ ـــ ٧٧ ، وشــرح المفصل ١ / ٢٣١ ، وأمالي ابن الحاجب ، ص ٢٩٢ .
(٢) ينظر : كشف المشكل ١ / ٣٢٠ .
(٣) ينظر : الكتاب ١٣٦/١ ، والمقتضب ٤ / ٣٢٩ ، والأصول ١ / ٦٣ ، واللمع ، ص ٢٨ ، والمقتصد ٢٨٩/١ ، وأسرار العربية ، ص ٧٦ ، وكشف المشكل ٣٢٠/١ ، وشرح المفصل ١ /٢٣١ ، وأمالي ابن الحاجب ، ص ٢٩٢ ، والانتخابات ، ص ٦٤١ ، وشرح الجمــل ، ابــن عــصفور ١ / ٣٤٨ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٥١ ، وشرح الرضي ١ / ٢٤٨ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٧ .
(٤) ينظر : اللمع ، ص ٢٨ ، وكشف المشكل ١ / ٣٢٠ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٥١ .
(٥) ينظر : المقتضب ٤ / ٣٢٩ ، والأصول ١ / ٦٣ ، وأسرار العربية ، ص ٧٧ ، واللباب ، ص ٩١ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣١ ، وأمالي ابن الحاجب ، ص ٢٩٢ ، وشــرح الجمــل ، ابــن عــصفور ١ / ٣٤٨ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٧ .
(٦) ينظر : الإيضاح ، ابن الحاجب ١ / ١٨٩ ، والارتشاف ٢ / ٥٥ .
(٧) ينظر : شرح الجمل ١ / ٣٤٨ ــ ٣٤٩ .
(٨) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٦٨ .
(٩) ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ٢١٤ .
(١٠) ينظر : شرح الأشموني ١ / ١٩١ .
(١١) ينظر : الهمع ٢ / ٢٣ .
(١٢) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٦ ، والهمع ٢ / ٢٣ .

وأجازَ بعضُ المتأخرين الإخبارَ بظرف الزمان عن اسمِ الذات بشرطِ الإفــادة ، فإن لم تكنْ فائدةٌ لم يجــز الإخبار [١] ، وهذا مذهب ابن الطراوة (ت ٥٢٨ هــ) [٢] ، وذهب إليه ابن مالك [٣] ، وابن الناظم [٤] ، والرضيُّ [٥] ، وابن هشام [٦] ، وإنما تقــع الفائدة عندهم في أربعة مواضع :

١ ــ كون المبتدأ (الذاتِ) عاماً ، وظرفِ الزمانِ خاصاً [٧] ، نحو : نحن في شــهرِ رمضان .

٢ ــ كون المبتدأ (الذات) عاماً ، وظرفِ الزمانِ مسؤولاً به عن خاصٍ [٨] نحو : في أي الفصولِ نحنُ ؟

٣ ــ كون المبتدأ (الذات) مشابهاً اسمَ المعنى في حدوثِهِ وقتاً دونَ وقتٍ ، نحو :الليلةَ الهلالُ ، إذ الهلالُ يظهرُ ثم يستترُ ثم يظهر باختلاف الأحوال ، فجــرى بــذلك مجرى الأحداثِ التي تقع مرةً وتزولُ أخرى [٩] . وهذا الرأي وجدناه في مذهب ابن الــوراق (ت ٣٨١ هـــ) [١٠] ، ومــذهبِ أبــي الحــسين الفارســي[١١]

---

(١) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٦ ، والهمع ٢ / ٢٣ .

(٢) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٦٨ .

(٣) ينظر : شرح عمدة الحافظ ، ص ١٦٤ ــ ١٦٥ ، وشرح ابن عقيــل ١ / ٢١٤ ــ ٢١٥ ، وشــرح الأشموني ١ / ١٩١ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٨ ، والهمع ٢ / ٢٣ .

(٤) ينظر : شرح ابن الناظم ، ص ٧٩ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٤٨ .

(٦) ينظر :أوضح المسالك ١ / ١٤٣ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٤ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٠ ، والارتــشاف ٢ / ٥٦ ، وأوضــح المسالك ١ / ١٤٣ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٤ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٧ ، والهمع ٢ / ٢٣ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ١ /٣٠٤ ، والارتشاف ٢ / ٥٦ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٤ ، والهمع ٢ / ٢٣ .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٤ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٧٩ ، وشرح الرضي ١ / ٢٤٨ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٤ ، والهمع ٢ / ٢٣ .

(١٠) ينظر : علل النحو ، ص ٣٧٤ ــ ٣٧٥ .

(١١) هو محمد بن الحسين بن محمد الفارسي ، ابن أخت أبي علي الفارسي ، تتلمذ على خاله ، توفي ســنة (٤٢١ هــ) . ينظر : بغية الوعاة ١ / ٩٤ .

(ت٤٢١هــ)[١] ، وهو مذهب الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هــ) إذ قال : " لأنَّ الهلالَ يتغيرُ تغيراً دائماً بصورةٍ يتغيرُ إليها " [٢] . فإن كان المبتــدأ (الــذاتُ) غيرَ متغيرٍ من وقتٍ لآخر لم يجز الإخبارُ عنه بظرف الزمان عند الفريقين ،فلا يقال : الشمسُ اليومَ والقمرُ الليلةَ ، إلاّ عند توقع طلوعهما [٣] ، فالشمسُ والقمرُ عَلَمانِ كزيدٍ وعمرٍو ، وهما لا يدّلان على وجودِ حالٍ متغيرةٍ فيتــضمنا الدلالــةَ على الحدث فيُشبهاهُ ويجريا مجراهُ [٤] .

٤ ــ إذا قُدِّرَ إضافةُ اسمِ معنى إلى المبتدأ الذاتِ ودلَّ دليلٌ على هذه الإضافة [٥] ، وقد قيّدَ السيوطيُّ اسمَ المعنى المقدرَ إضافتُهُ بكونِهِ عاماً [٦] ، نحو قول الراجز :

أكلَّ عامٍ نَعَمٌ تحوونه يُلقحُهُ قَــوْمٌ وتنتُجونه [٧]

وقول امرئ القيس :

اليوم خمرٌ وغداً أمرٌ ، فالتقدير فيهما : أكلَّ عامٍ إحرازُ نعمٍ ، واليومَ شربُ خمــرٍ .

أمّا الجمهور وقيل : البصريون ــ كما ذكرنا فيما تقدم ــ فيمنعون كل ذلك ، أفادَ أو لم يفد،ويؤولونه وجوباً على حذفِ مضافٍ هو اسم معنى ،وأُقيم المضاف إليه مُقامه[٨] ،

---

(١) ينظر : المقتصد ١ / ٢٩٠ ، والارتشاف ٢ / ٥٦ .
(٢) النكت ١ / ٤٢٩ .
(٣) ينظر : الأصول ١ / ٦٣ ــ ٦٤ ، والمقتصد ٢٩١/١ ، وشرح المفصل ٢٣١/١ ، والارتشاف ٥٦/٢ ، وتذكرة النحاة ، ص ٦٠١ .
(٤) ينظر : المقتصد ١ / ٢٩١ ، وشرح الرضي ١ / ٢٤٩ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٤ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٥١ ، وشرح ابن النــاظم ، ص ٧٩ ــ ٨٠ ، وشرح الرضي ١ / ٢٤٨ ــ ٢٤٩ ، والارتشاف ٢ / ٥٦ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٤ ، والهمــع ٢ / ٢٣ .
(٦) ينظر : الهمع ٢ / ٢٣ .
(٧) البيت منسوب إلى قيس بن حصين الحارثي في : خزانة الأدب ١ / ٤٠٩ ، وقد ورد بلا نــسبة فــي : الكتاب ١ / ١٢٩ ، واللمع ، ص ٢٩ ، والمخصص ١٧ / ١٩ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٠٤ ، ولــسان العرب ١١ / ٥ مادة (أبل) ، ١٢ / ٥٨٥ مادة (نعم) ، وشرح الأشموني ١ / ١٩١ .
(٨) ينظر : الإيضاح ، الفارسي ١ / ٢٨٩ ــ ٢٩٠ ، والمقتصد ١ / ٢٩٠ ، وأسرار العربيــة ، ص ٧٧ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣١ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٤٨ ــ ٣٤٩ ، والهمع ٢ / ٢٣ .

فيكون الإخبار حقيقةً عن اسم معنى لا عن اسمِ ذاتٍ [1] . والتقديرُ: الليلةَ طلوعُ الهلالِ ، واليومَ شربُ خمرٍ وكذا التقدير في غيرهما، والفرق أن هؤلاء يوجبون حذف اسمِ معنىً مضافٍ وإقامةَ المضافِ إليه مُقامَهُ .

هذا ، وظرف المكانِ المتصرفُ المخبرُ به عن اسمِ ذاتٍ إمّا أن يكون نكرةً ، وإمّا أن يكون معرفةً،فإن كان نكرةً جاز فيه الرفعُ والنصبُ على الظرفية ، نحو : المسلمونَ جانبٌ وجانباً والمشركون جانــبٌ وجانباً ، والرفعُ راجحٌ ، وجواز الرفع والنصب هو مذهب البصريين والكوفيين [2] ، وذكر السيوطيُّ أن المشهور عن الكوفيين جوازُ الرفع والنصب [3] ، وزعم الرضي [4] وأبو حيان [5] أن مذهب الكوفيين الرفعُ فقط ، والنصبُ ممتنعٌ ، وذكر السيوطيُ أيضاً أن ثمةَ روايةً عن الكوفيين في التزامهم الرفعَ [6] ، ولعل هذه الرواية هي رواية الرضي وأبي حيان ، ونحنُ نجد ابن مالك ــ قبل الرضي وأبي حيان والسيوطي ــ قد ذكر أن من ادعى التــزامَ الكوفيين بالرفع فقــد وهم ، إذ قال : " ومن زعمَ أن مذهب الكوفيين في مثل هذا التزامُ الرفعِ فقد وهمَ " [7] .

وإن كان هذا الظرفُ معرفةً جاز رفعه ونصبه [8] عند البصريين إلاّ أن النصب راجحٌ مختارٌ والرفعَ مرجوحٌ [9] ، نحــو : زيدٌ الأمامَ وبكرٌ خلفَك ــ بالنصب ــ وزيدٌ الأمامُ وبكرٌ خلفُك ــ بالرفع ــ ، أمّا مذهب الكوفيين [10] والجرمي (ت ٢٢٥ هــــ) [11] فهو وجوبُ النصب [1] ، وخصّوا جواز الرفع بالشعر [2] أو بكون المبتــدأ اســـم مكان [3]، فمثال الأولِ قول الشاعرِ :

---

(١) ينظر : شرح الأشموني ١ / ١٩١ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٨ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٦ ، وشرح الرضي ١ / ٢٥٣ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٥ ــ ٢٩٦ ، والهمع ٢ / ٢٥ .
(٣) ينظر : الهمع ٢ / ٢٥ .
(٤) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٥٣ .
(٥) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٩ .
(٦) ينظر : الهمع ٢ / ٢٥ .
(٧) شرح التسهيل ١ / ٣٠٦ .
(٨) ينظر : الكتاب ١ / ٤١٦ .
(٩) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٦ ، وشرح الرضي ١ / ٢٥٠ ، والارتشاف ٢ / ٥٨ ــ ٥٩ ، وشــفاء العليل ١ / ٢٩٦ ، والهمع ٢ / ٢٥ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٢٣ .
(١٠) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٦ ، وشرح الرضي ١ / ٢٥٠ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٦ ، والهمع ٢ / ٢٥ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٢٣ . .
(١١) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٥٠ .

شهِدْنا فما تلقى لنا من كتيبةٍ يَدَ الدهرِ إلاّ جبريلُ أمامها [٤]

برفع (أمام) ونصبهِ .

ومثال الثاني : داري خلفك ، وداري أمامك ، برفع (خلف وأمام) ونصبهما .

أمّا أبو حيان فقد ذكر أن مذهب الكوفيين هنا الرفعُ فقط دون أن يذكر أيَّ تخصيصٍ منهم [٥] .

وهذا الظرف إن كان مضافاً إلى نكرةٍ جاز رفعه ونصبه عند البصريين والكوفيين بشرط كون المبتدأ غير اسمِ مكانٍ نحو : زيدٌ خلف حائطٍ ، برفع (خلف) ونصبه [٦] ، فإن كان مضافاً إلى معرفةٍ فمذهب البصريين جواز الرفع والنصب ، مطلقاً ، نحو : أخوك خلف الحائط برفع (خلف) ونصبه ، وذهب الكوفيون إلى وجوب نصبه إذا كان موقوعاً في بعضِه ، نحو : زيدٌ أمام النهرِ ، فإن كان موقوعاً في كلِهِ جاز الرفع والنصب ، نحو : بكرٌ خلفك ، برفع (خلف) ونصبه ، إلاّ أنَّ الرفعَ ــ عندهم ــ أحسن [٧] . ويمكن أن يدخل في الظرف المضافِ إلى المعرفةِ ما ذكره ابن مالك ومن بعدَهُ من قولهم : ظهرُك خلفك ، بنصب (خلف) على الظرفية ، وجاز رفعه لأنه هو الظهرُ في المعنى ، ومنه قوله ــ تعالى ــ :﴿ **وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ** ﴾[٨][الأنفال :٤٢] برفع (أسفل) ونصبه [٩] .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٦ ، وشرح الرضي ١ / ٢٥٠ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٦ ، والهمع ٢ / ٢٥ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٢٣ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣٠٦/١ ، وشرح الرضي ٢٥٠/١ ، وشفاء العليل ٢٩٦/١ ، والهمع ٢ / ٢٥ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣٠٦/١ ، وشفاء العليل ٢٩٦/١ ، والهمع ٢٥/٢ ، وحاشيبة الصبان ١ / ٣٢٣ .

(٤) البيت لكعب بن مالك . ينظر : ديوانه ، ص ٢٧١ ، وقد ورد في شرح الرضي ١ / ٢٥٠ ، وخزانة الأدب ١ / ٤١٦ .

(٥) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٩ .

(٦) ينظر : م . ن ٢ / ٥٨ .

(٧) ينظر : م . ن .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٧ ، والارتشاف ٢ / ٥٩ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٧ ، والهمع ٢ / ٢٦ .

(٩) قراءة زيد بن علي ، نسبها إليه أبو حيان في : البحر المحيط ٤ / ٤٩٦ .

فإن كان ظرفُ المكان المخبرُ به عن اسم ذاتٍ غيرَ متصرفٍ ، نحو (تحت) و (فوق) فلا خلاف بين النحاةِ في وجوبِ نصبهِ وامتناعِ رفعهِ [1] ، نحو : السماءُ فوق الأرضِ ، ورأسُكَ فوقَكَ ، بنصب (فوق) فقط . إلاّ أن ابن مالك أجاز الرفع فيما كان من الجسد نفسِهِ ، كالمثال الثاني وهو (رأسُكَ فَوْقُكَ) لأنَّ الفوق هو الرأسُ ، ورأى أن الرفع هو القيـــاس [2] ، وذكر السيوطيُّ هذا الرأيَ من دون نسبةٍ إلى نحويٍ معينٍ [3] . أمّا ما ليس من الجسدِ فلا يجوز فيه إلاّ النصبُ [4] .

انتهى الحديث عن المبتدأ إن كان اسمَ ذاتٍ لنتكلمَ عنه إن كان اسمَ معنىً ، فنقول : إن كان المبتدأُ اسمَ معنىً جاز الإخبارُ عنه بظرفِ المكان [5] ، نحـــو : الخيرُ عندك ، والشرُ خلفك ،وجاز الإخبار عنه بظرفِ الزمان [6] ، نحو: القتالُ يومَ الجمعةِ ، والرحيلُ غداً . وإنما جاز الإخبار بظرفي الزمان والمكان عن اســم المعنى (الحدث) لأنَّ فيه فائدةً [7] ، لأنَّ الأحداثَ ليست أموراً ثابتةً موجودةً في كل زمانٍ ومكانٍ [8] ، فإذا أخبرنا عن (القتال) بأنه في (يوم الجمعةِ) فقد تخصص في ذلـــك اليوم وأفـــاد فائدةً لأنه قد

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣٠٧/١ ، وشرح الرضي ٢٥٠/١ ، والارتشاف ٥٩/٢ ، وشفاء العليل ٢٩٧/١ ، والهمع ٢ / ٢٦ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٢٣ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٧ .
(٣) ينظر : الهمع ٢ / ٢٦ .
(٤) ينظر : م . ن .
(٥) ينظر : الأصول ١ / ٦٣ ، والإيضاح ، الفارسي ١ /٢٨٨ ، واللمع ، ص ٢٩ ، والمقتصد ١ / ٢٨٩ ، وأسرار العربية ، ص ٧٦ ، وكشف المشكل ١ /٣٢٠ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣٠ ــ ٢٣١ ، وأمالي ابن الحاجب ، ص ٢٩٢ ــ ٢٩٣ ، والإيضاح ، ابن الحاجــب ١ /١٨٩ ، وشـــرح عمـــدة الحـــافظ ، ص ١٦٤ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٧٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢١٤ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٧ .
(٦) ينظر : المقتضب ٤ / ٣٢٩ ــ ٣٣٠ ، والأصول ١ / ٦٣ ، والإيضاح ، الفارسي ١ / ٢٨٨ ، واللمع ، ص ٢٩ ، والمقتصد ١ / ٢٨٩ ، وأسرار العربية ، ص ٧٧ ، وكشف المـــشكل ١ / ٣٢٠ ، وشـــرح المفصل ١ / ٢٣٠ ــ ٢٣١ ، وأمالي ابن الحاجب ، ص ٢٩٢ ــ ٢٩٣ ، والإيضاح ، ابـــن الحاجـــب ١ / ١٨٩ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٤٩ ، وشرح عمـــدة الحـــافظ ، ص ١٦٤ ، وشـــرح الرضي ١ / ٢٤٩ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤٣ ، وشرح ابن عقيـــل ١ / ٢١٤ ، وشـــرح التـــصريح ١ / ١٦٧ ، والهمع ٢ / ٢٤ .
(٧) ينظر : أسرار العربية ، ص ٧٧ .
(٨) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٣١ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٧ .

يكون في غير يومِ الجمعةِ ، وذلك غيرُ معلومٍ [١] . وكذلك لو أخبرنا عن اسم المعنـــى بالمكان فقلنا: الخير عندك . فقد خصصنا (الخير) بأنه (عندك) فحصلت بذلك فائدةٌ، لأنك قد تخلو منه فيكونُ عند غيرك . وهذا مالا يعلمُهُ المخاطب [٢] .

ومما ينبغي الإشارة إليه هو أنَّ اسمَ المعنى المخبرَ عنه بظرفِ الزمانِ يجــبُ أن لا يكونَ مستمرَّ الحدوث ، أي أن يكونَ حدوثُهُ طارئاً ، نحــو : الصومُ اليومَ ، والقتالُ يومَ الخميسِ ، فإن كان الحدثُ مستمراً ، نحو: (طلوع الشمسِ) فلا يجوز الإخبار عنه بظرفِ الزمان ، فلا يُقالُ : طلوعُ الشمسِ يومَ الجمعةِ ، لعدم الفائدة [٣] .

وقد يكون اسمُ المعنى المخبرُ عنه بظرفِ الزمانِ واقعاً في جميع زمانِ هذا الظرفِ أو في أكثرِه ، وقد يكون واقعاً في بعضِهِ .

فإن كان واقعاً في جميعه أو أكثرِه والظرفُ نكــرةٌ جاز في هــذا الظرفِ الرفعُ والنصبُ والجرُّ بـــ (في)،إلاّ أنَّ رفعه أكثرُ من نصبِهِ وجرِه بـــ (في) وهذا مذهب البصريين [٤] ، والفرّاء [٥] . وهو مذهب الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩ هـــ) [٦] ، واختاره ابن مالك [٧] ، والرضي[٨] ، واختاره الصبان (ت ١٢٠٦ هـــ) [٩] ، فمثال الواقع في جميعه قوله: ﴿ **وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ** ﴾[سبأ :١٢] ، ونحو : الصومُ يومٌ ، ويوماً وفي يـــومٍ ، ومثالُ الواقعِ في أكثرِه قولُهُ ــ تعالى ــ : ﴿ **الْحَـــجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ** ﴾ [البقرة : ١٩٧] . أما الكوفيونَ فقــد أوجبوا الرفعَ ، سواءٌ أكـــان

---

(١) ينظر : المقتضب ٣٢٩/٤ ــ ٣٣٠، وشرح المفصل٢٣١/١، وشرح الجمل ، ابن عصفور ٣٤٩/١ .
(٢) ينظر : المقتصد ١ / ٢٨٩ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣١ .
(٣) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٤٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٧ .
(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣٠٥/١ ، وشرح الرضي ٢٤٩/١، والارتشاف ٥٧/٢، وشفاء العليل ٢٩٥/١ ، والهمع ٢ / ٢٤ .
(٥) ينظر : معاني القرآن ، الفراء ١ / ١١٩ .
(٦) ينظر : كشف المشكل ١ / ٤٦٤ .
(٧) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٥ .
(٨) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٤٩ .
(٩) ينظر : حاشية الصبان ١ / ٣٢٢ .

ظرف الزمان النكــرةُ موقوعاً في جميعِهِ أم في أكثــرِهِ [1] ، وذكر الرضيُّ أن مذهب الكوفيين ــ هنـــا ــ هو وجــوبُ النصب [2] ، ومنع الكوفيون الجرّ بـــ (في) لصونِ " اللفظ عمّا يوهم التبعيضَ فيما يقصد به الاستغراق " [3] وردّه ابن مالك بأن (فـــي) للظرفِ مع مصحوبها ، فإن لـــزمَ الحالُ استغراقاً كالصومِ بالنسبة إلى النهـــار ، فليس

معنى (في) ولا لفظُها مانعاً منه ، وإن كان الحـــالُ صـــالحاً للاســـتغراق وغيـــره ، فصلاحيته لذلك موجودة وُجدتْ (في) أو لم توجد [4] ، وردَّ الرضيُّ رأي الكوفيين بأنه لا يُعلم إفادةُ (في) للتبعيض [5] .

فإن كان ظرفُ الزمـــان الموقوعُ في جميعه أو أكثـــرهِ معرفةً جاز رفعه ونصبه بإجماع النحويين : البصريينَ والكوفيين [6]،إلاّ أنَّ النصبَ هو الأصلُ والغالب[7]، وذكر الرضي أنَّ جواز النصب والرفع هو مذهب البصريين وأن النصب هو الغالبُ عندهم ، وأنَّ مذهب الكوفيين هو وجوب النصب كما أوجبوه في النكرة [8] .

وإن كان ظرفُ الزمان المخبرُ به عن اسم معنىً موقوعاً في بعضِهِ جـــاز فيـــه الرفعُ والنصب ، نكرةً كان أو معرفةً ، بإجماع البصريين والكوفيين [9] ، إلاّ أن النصب أجود وأحسن [10] ، وزاد الرضيُّ أن الأغلـــب النصبُ والجر بـــ (فـــي) وذكـــر أن

---

(1) ينظر : شرح التسهيل ١ /٣٠٥ ، والارتشاف ٢ / ٥٧ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٥ ، والهمع ٢ / ٢٤ .

(2) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٤٩ .

(3) شرح التسهيل ١ / ٣٠٥ ، وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٤٩ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٥ .

(4) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٥ .

(5) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٤٩ .

(6) ينظر : شفاء العليل ١ / ٢٩٥ ، والهمع ٢ / ٢٤ .

(7) ينظر : الهمع ٢ / ٢٤ .

(8) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٤٩ .

(9) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٥ ــ ٣٠٦ ، وشرح الرضي ١ / ٢٤٩ ، والارتشاف ٢ / ٥٧ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٥ ، والهمع ٢ / ٢٤ .

(10) ينظر : كشف المشكل ٤٦٤/١ ، وشرح التسهيل ٣٠٦/١ ، وشفاء العليل ٢٩٥/١ ، والهمع ٢ / ٢٤ .

النحاة متفقون على ذلك [١] ، وذكــر الصبان هذا الرأيَ دون الإشارة إلى النحاة أصلاً ، وهو مذهبُهُ [٢] . فيقال فيما تقــدم : الطوافُ يوماً أو يومَ الجمعةِ،بالنصب ، ويجــوز : الطوافُ يومٌ أو يومُ الجمعةِ ، وتقول : الطوافُ في يومٍ أو في يوم الجمعةِ ، قال الشاعر :

زَعَمَ البوارحُ أنَّ رِحْلَتَنا غَداً وَبِذاكَ خَبَّرَنا الغرابُ الأسْوَدُ [٣]

بنصب (غد) ورفعه .

وثمة مسألةٌ أخرى من الإخبار بظرفِ الزمانِ ، وهي جواز رفعِهِ ونــصبِهِ إذا أُخبرَ به عن يومي الجمعة والسبت لأنهما يتضمنان عمــلاً [٤] ،وأنهمـــا فـــي الأصـــلِ مصدران[٥] ، ففي الجمعة معنى (الاجتماع) وفي السبت معنى (الراحة) ، فيقــال : اليوم الجمعة واليوم السبت ، بنصب (اليوم) ورفعه .

والعيدُ ، والفطر والنيروز كلها يجوز معها النصب والرفع [٦] لأنه يقع فيها عملٌ[٧]، ففي العيــد معنى (العــَوْدِ) وفي (الفطر) معنى (الإفطـــار) وفي النيــروز معنى (الاجتماع) [٨] . ورأى ابن الحاجــب [٩] والرضي [١٠] أنَّ النصب مع الجمعة والسبت ضعيفٌ " لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين " [١١] .

---

(١) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٤٩ .
(٢) ينظر : حاشية الصبان ١ / ٣٢٢ .
(٣) البيت للنابغة الذبياني . ينظر : ديوانه، ص ١٤٣، وقد ورد في شرح التسهيل ٣٠٥/١، والدرر ١ / ١٩١ .
(٤) ينظر : الكتاب ٤١٨/١ ، وشرح التسهيل ١ /٣٠٧ ، والارتشاف ٢ / ٥٦ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٦ ، والهمع ٢ / ٢٥ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٢٣ .
(٥) ينظر : كشف المشكل ١ / ٤٦٣ ــ ٤٦٤ ، وشرح الرضي ١ / ٢٥٤ .
(٦) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٧ ، والارتشاف ٢ / ٥٦ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٦ .
(٧) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٧ .
(٨) ينظر : الهمع ٢ / ٢٥ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٢٣ .
(٩) ينظر : الإيضاح ١ / ١٨٩ .
(١٠) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٥٤ .
(١١) شرح الرضي ١ / ٢٥٤ .

ويجب رفع ظرفِ الزمان مع بقية أيام الأسبوع [١] ، لعدم تضمنها عملاً [٢] ، فإنها بمنزلة قولك : اليومُ الأول واليومُ الثاني واليومُ الثالث واليومُ الرابعُ واليومُ الخامسُ[٣] ، والنصبُ يكونُ على وجـود شيءٍ فيها ، والحقيقـةُ أنه لا شيءَ فيها كما تقدم لذا وجب الرّفْعُ [٤] ، وعللَّ الرضيُّ المنعَ بأنَّ قولنا ـ مثلاً ـ اليومَ الأحـدُ ،إنمـا هـو بمعنـى اليومين ، ولا يكونُ اليومُ في اليومِ ، لذا امتنع النصـبُ [٥] . وأجـاز الفـرّاء وهشام الضرير (ت ٢٠٩هـ) النصبَ مع الأحد إلى الخميـسِ[٦] ،على معنى : الآنَ الأحدُ ، والآن الخميسُ [٧] ، ومعنى هذا أنَّ (الآن) أعمُّ فيُجعلُ الأحدُ ونحوُه واقعـاً فيـه [٨] ، ويقوي رأي الفرّاءِ وهشامٍ قولُ سيبويه الذي أجازَ فيه نصب (اليوم) في : اليومَ يومُك، بمعنى الآن ، إذ قال : " فيجعل (اليوم) الأول بمنزلة (الآن) لأن الرجلَ قد يقـول : أنا اليوم أفعل ذاك ولا يريدُ يوماً بعينهِ " [٩] .

وكذلك يتعين رفع ظرف الزمان مع أسماء الشهور [١٠] ، نحو : أولُ السنةِ المحرمُ ، وذكر أبو حيان أن هذا إنما هو ما تقتضيه قواعدُ البصريين [١١] .

وقد ذكـر السيوطيُّ مسألةً يُخالفُ فيها الخبـرُ المفردُ بالمفرد ، وهي الإخبار بـ (وحدَه) ، فذكر أنَّ الجمهور منعوا ذلك لأن (وحده) اسمٌ جرى مجرى المصدر فلا يُخبرُ بهِ ، وذكر أن يونس (ت ١٨٣ هـ) وهشاماً الضرير يجيـزان ذلك ، فيقـال :

---

(١) ينظر : الكتاب ١ / ٤١٨ ، وكشف المشكل ١ / ٤٦٣ ـ ٤٦٤ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٠٧ ، وشرح الرضي ١ / ٢٥٤ ، والارتشاف ٢ / ٥٦ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٦ ، والهمـع ٢ / ٢٦ ، وحاشـية الصبان ١ / ٣٢٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٤١٨ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٠٧ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٦ ، والهمـع ٢ / ٢٦ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٢٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ٤١٨ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٠٧ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٦ .

(٤) ينظر : الهمع ٢ / ٢٦ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٥٤ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ١ /٣٠٧ ، وشرح الرضي ٢٥٤/١ ، والارتشاف ٢ / ٥٦ ، والهمع ٢ / ٢٦ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٢٣ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٧ ، وشرح الرضي ١ / ٢٥٤ ، والهمع ٢ / ٢٦ .

(٨) ينظر : م . ن بصفحاتها .

(٩) الكتاب ١ / ٤١٩ . وينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٧ ، وشـرح الرضـي ١ / ٢٥٤ ، والارتـشاف ٢ / ٥٦ ـ ٥٧ ، والهمع ٢ / ٢٦ .

(١٠) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٧ ، والهمع ٢ / ٢٦ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٢٣ .

(١١) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٧ ، والهمع ٢ / ٢٦ .

زيدٌ وحدَه ، فيجري مجرى (عندَه)، والمعنى : زيدٌ موضعَ التفرُّدِ ، وحُجةُ يونسَ وهشامٍ ، أنَّ العرب قد قالت : زيدٌ وحدَه [1] .

ومما يخالفُ فيه الخبرُ المفردُ بالمفرد الإخبارُ بالمصدر مرفوعاً ، شرطَ أن يكون المبتدأ اسمَ ذاتٍ [2] ، نحو : زيدٌ عدلٌ ، وما ذلك إلاّ لقصد المبالغة [3] ، ومنه قول الشاعرة :

ترتع ما رتعت حتى إذا ادَّكرت   فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ [4]

أي كأنها قد خُلقت من الإقبال والإدبار [5] ، مبالغةً في الوصف .

والذي يبدو أنَّ الصواب في كل ما تقدم هو مراعاة حصول الفائدة فإن حصلت فائدةٌ جاز الإخبارُ وإلاّ فلا .

٢ ــ المخالفة في الجملة الفعلية :

ــ المخالفة في الفعل :

الأصلُ في العامل في الفاعل هو الفعلُ وتأتي عليه فروعٌ كاسمِ الفاعل والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ،والنحاةُ متفقون على جواز ذلك على اختلافٍ في كون هذه الفروع معتمدةً أو غير معتمدة فيجوز عملها أوْ لا. ومن هذه الفروع (شبهُ الجملة) ، إذا تقدم على المبتدأ فإمّا أن يعتمد أوْ لا ، فإن اعتمد فمذهب سيبويه [6] والبصريين جوازُ كون الاسم المرفوع بعده فاعلاً له وجوازُ كونه مبتدأً مؤخراً على اختلافٍ في أرجحية أحدهما [7] .

---

(١) ينظر : الهمع ٢ / ٢٦ .
(٢) ينظر : الخصائص ٢ / ٢٠٤ ــ ٢١٠ ، ٣ / ٢٦٢ ــ ٢٦٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٠٨ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٧ .
(٣) ينظر : الخصائص ٢ / ٢٠٤ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٠٨ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٧ .
(٤) البيت للخنساء . ينظر : ديوانها ، ص ٥٠ ، وقد ورد في : الكتاب ١ /٣٣٧ ، والمقتضب ٣/٢٣٠ ، ٤ / ٣٠٥ ، ومجالس العلماء ، ص ٣٤٠ ، والخصائص ٢ / ٢٠٥ ، والمحتسب ٢ / ٤٣ ، والأمالي الشجرية ١ / ٧١ ، وشرح المفصل ١ / ٢٨٢ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٢٠ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٧٦ ، وخزانة الأدب ١ / ٤٣١ ، ٢ / ٣٤ .
(٥) ينظر : الخصائص ٢ / ٢٠٥ ، ٣ / ٢٦٢ ، والمقتصد ١ / ٢٤٥ .
(٦) ينظر : الكتاب ٢ / ١٢٧ .
(٧) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٨٦ ــ ٨٧ .

ومسألة الاعتمـاد تُخرِجُ الجملة من موضـوع دراستنا لذا تركنـا مناقشة النحاة واختلافَهم فيها. وسندرس المسألة من حيثُ كونُ الظرف غيرَ معتمدٍ. فنقول : إنّ مذهب الكوفيين [١] والأخفش [٢] في أحد قوليه [٣] هو أنه إذا تقـدم شبه الجملة على المبتدأ فإن المبتدأ يرتفع وجوباً على الفاعلية لاعلى الابتداء ،وذكر ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ) [٤]

والعكبري (ت ٦١٦ هـ) [٥] أنّ هذا مذهب المبرد (ت ٢٨٥ هـ) أيـضاً. والـذي حمل الكوفيينَ على وجوب الرفع بالظرف المتقدم هو أنهم لا يُجيزون تقديم الخبر مفرداً كان أو جملةً [*]، فيرفعون ما بعد الظرف على الفاعلية لا علـى الابتـداء [٦] . أمّـا الأخفش فإنه يُجيزُ تقدم الخبر على المبتـدأ ، ولكنه لمّا أجاز عمل الوصف المشتق بلا اعتماد ، نحو : قائمٌ زيدٌ ، فإنه أجاز عمل شبه الجملة بلا اعتماد [٧] .

أمّا مذهب البصريين فهو وجوب كون شبه الجملة المقدم خبـراً وكـون الاسـمِ المرفوع بعده مبتدأً [٨] .

أما حجة الكوفيين فهي أنَّ الأصـلَ في " أمامك زيدٌ وفي الدار عمرٌو " هو : حلَّ أمامك زيدٌ وحلَّ في الدار عمرٌو ، فحُذف الفعل واكتفي بالظرفِ ، فارتفع به كما يرتفع بالفعل [٩] ، وهذا الفعلُ غيرُ مطلوبٍ [١] ، وذكروا أن سيبويه يُساعدهم في حجتهم بأنـه

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٥١ ، وأسرار العربية ، ص ٧٤ ، والتبيين ، ص ٢٣٣ ، واللبـاب ، ص ٩٤ ، وشرح الرضي ١ / ٢٤٧ ، ومغني اللبيب ٢ / ٨٧ ، وائتلاف النصرة ، ص ٩٢ .
(٢) ينظر : المقتضد ٣٠٩/١ ، والإنصاف ١ / ٥١ ، وأسرار العربية ، ص ٧٤ ، والتبيـين ، ص ٢٣٣ ، واللباب ، ص ٩٤ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ١٥٨ ــ ١٥٩ ، وشـرح الرضـي ١ / ٢٤٧ ، والارتشاف ٢ / ٤٤ ، ٤٥ ، وبدائع الفوائد ١ / ١٨٧ ، ومغني اللبيب ٢ / ٨٧ ، وائـتلاف النـصرة ، ص ٩٢ .
(٣) ينظر : الإنصاف ١ / ٥١ ، وأسرار العربية ، ص ٧٤ ، وشرح الرضي ١ / ٢٤٧ ، وبـدائع الفوائـد ١ / ١٨٧ .
(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ٥١ .
(٥) ينظر : اللباب ، ص ٩٤ .
(*) سيأتي بيان ذاك في مسألة تقديم الخبر في المبحث الثاني من هذا الفصل .
(٦) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٤٧ .
(٧) ينظر : م . ن ١ / ٢٤٨ .
(٨) ينظر : الإنصاف ١ / ٥١ ، وأسرار العربية ، ص ٧٤ ، والتبيين ، ص ٢٣٣ ، وشرح الجمل ، ابـن عصفور ١ / ١٥٩ ، ومغني اللبيب ٢ / ٨٧ ، وائتلاف النصرة ، ص ٩١ .
(٩) ينظر : الإنصاف ١ / ٥١ ، ٥٢ ، والتبيين ، ص ٢٣٥ ، وائتلاف النصرة ، ص ٩٢ .

يُجيزُ عمل شبه الجملة إذا اعتمد [٢] ، ومن المعلومِ أن العملَ غيرُ مُضافٍ إلى ما اعتمد عليه ، فوجب أن يكونَ منسوباً إليه [٣] .

ورُدَّت حجةُ الكوفيين في (حذف الفعل المتقدم على شبه الجملة) بأنَّ شبه الجملة متعلقٌ بالفعل الذي هو الخبر ، فشبه الجملةِ معمولٌ للفعل ، وقد تقدم عليه ، وليس تقديمُ معمولِ الخبرِ يدلُّ على أنَّ الأصل تقديم الخبر،ونحو ذلك قولك :عمراً زيدٌ ضاربٌ [٤]. والذي يدلُّ على أن الفعل ــ هنا ــ في تقدير التأخير وأن الاسم في تقدير التقديم شيئان: أحدهما : قولك : (في داره زيدٌ) فلو جــاز هذا لأدى إلى الإضمار قبل الذكــر وذلك

لا يجوز[٥] إلاّ على مذهب البصريين [٦]. والآخر: أن النحاة قد أجمعوا على أن (زيد) في قولك : (في داره زيدٌ قائم) لا يُرفَعُ بشبه الجملة، وإنما يرتفع عند الكوفيين بالمبتدأ (قائم) وعند البصريين بالابتــداء ، ولو كان شبهُ الجملة مقدماً على (زيد) لوجَبَ أن لا يُلغى [٧] . وثمة ردٌّ آخرُ هو أنه لو عمل شبه الجملة لقيامه مقام الفعل لجاز قولــك : اليومَ زيدٌ ، فالتقديرُ : استقرَّ اليومَ زيدٌ ، ولمّا لم يَجُزْ لكون المبتدأ جثةً وكونِ الظــرفِ زماناً تبيَّنَ أنه لم يعمل لما ذكروه [٨] .

أمّا الردُّ على (أن الفعل غيرُ مطلوبٍ) فهو أن ذلك يؤدي إلى نصب شبه الجملة بغير ناصبٍ ،وذلك غير جائزٍ[٩] ،وأمّا الردُ على (أن قول سيبويه بالاعتماد يساعدهم) فهو أن هــذه المواضعَ المعتمــدَ عليها هي أولى بالفعــل من غيره [١٠] ، وشبه الجملة ــ بالاعتماد ــ أشبَه الفعلَ ، لأن الفعل لا يستقل بدون الاســمِ ، وإذا اعتمد شبه الجملة صار كغير المستقل [١١] .

---

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٥١ ، والتبيين ، ص ٢٣ .
(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٥٢ .
(٣) ينظر : التبيين ، ص ٢٣٥ .
(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ٥٤ ، والتبيين ، ص ٢٣٥ .
(٥) ينظر : الإنصاف ٥٤/١ ، والتبيين ، ص ٢٣٤ ، واللباب ، ص ٩٤ ، وائتلاف النصرة ، ص ٩٢ .
(٦) ينظر : التبيين ، ص ٢٣٤ ، وائتلاف النصرة ، ص ٩٢ .
(٧) ينظر : الإنصاف ١ / ٥٤ ، والتبيين ، ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ .
(٨) ينظر : التبيين ، ص ٢٣٤ .
(٩) ينظر : الإنصاف ١ / ٥٤ .
(١٠) ينظر : الإنصاف ١ / ٥٥ ، والتبيين ، ص ٢٣٥ .
(١١) ينظر : التبيين ، ص ٢٣٥ .

أمّا حجة البصريين في وجوب كون شبه الجملة خبراً وكون الاسم بعده مبتدأً فهي أن هذا الاسمَ المرفوعَ مُعرىً من العوامل اللفظية ، وهذا هــو معنى الابتداء المشهورُ ، ولو قُدّرَ هُنا عاملٌ لم يكن إلاّ الظرفَ [١] ، والظرفُ لا يصلحُ كونُهُ عاملاً ــ هنا ــ من وجهين :

أحدهما : أن الأصل في شبه الجملة عدمُ العملِ ، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل ، ولــو كان ــ هنا ــ عاملاً لقيامه مقام الفعل [٢] لما جاز دخول العوامــل عليــه [*]، فتغيرَ معمولَهُ ، نحو : (إن أمامك زيداً) [٣] .

والآخر : أنه لو كان شبه الجملة عاملاً لوجب رفع (زيد) به في نحو: بك زيدٌ مأخوذٌ، وذلك لا يجوز ، فدلَّ ذلك على أن (زيد) مبتدأ خبره (مأخوذ) [٤] .

واعترض الكوفيون على هذين الوجهين وردوهما :

فردّوا : **الوجه الأول** : وهو (القول بدخول العوامل على شبــه الجملة وتغييرها) بأن المحلَّ عندنا [*] قد اجتمع فيه نصبان : نصبُ الظرف [*] في نفسِــهِ ، ونصبُ العامل ، ففاض أحدُهما إلى زيدٍ فنصبه [٥] . وردّوا **الثاني** : وهو قولهم بعدم جواز رفع زيد في: بك زيدٌ مأخوذٌ ، ردّوه من وجهين : **أحدهما** : أنّ (بك) مع الإضــافةِ إلــى الاســم لا يُفيدُ ، بخلاف (في الدار زيدٌ) إذا أُضيف إلى الاسمِ أفاد وكان كلاماً [٦] ، **والآخر**: أن شبه الجملة ناقــصٌ هنا، فلو قيــل : بك زيدٌ لم يكن كلاماً [٧] . وردَّ البصريون هذه الاعتراضات :

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٥٢ .
(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٥٢ ، والتبيين ، ص ٢٣٣ ــ ٢٣٤ .
(*) لأنه لا يدخل عاملٌ على عاملٍ . كما مرّ في الفصل الأول في المبحث الأول في مسألة العمل .
(٣) ينظر : الإنصاف ٥٢/١ ــ ٥٣ ، والتبيين ، ص ٢٣٣ ــ ٢٣٤ ، واللباب ، ص ٩٤، وشرح الجمــل ، ابن عصفور ١ / ١٥٩ ، وائتلاف النصرة ، ص ٩٢ .
(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ٥٣ ، والتبيين ، ص ٢٣٤ .
(*) أي عند الكوفيين .
(*) وفي النص أنهم يُسمون الظرف (محلاً) ، ولكنّا ذكرنا (الظرف) لتطرد التسمية ولدفع اللبس . ينظر : الإنصاف ١ / ٥١ ــ ٥٣ .
(٥) ينظر : الإنصاف ١ / ٥٣ .
(٦) ينظر : م . ن .
(٧) ينظر : التبيين ، ص ٢٣٤ .

فردّوا الأول وهو اجتماع النصبين ، من وجهين : **أحدهما** : أن اجتماع النصبين يؤدي إلى كون الاسم منصوباً من وجهين ، وذلك غير جائزٍ ، **والآخر** : أن النصب الفـــائض إما هو نصبُ الظرف أو نصبُ العامل ، فإن كان نصبَ الظرفِ فليقولوا : إنه منصوبٌ بالظرفِ وهذا غيرُ جائزٍ ، وإن قالوا : إنه منصوبٌ بالعامل فقد صحَّ قولُنا : إنّ العامل قد تعداهُ إلى معموله وأبطلَ عمله [1] . وردّوا **الثاني** : وهو عدم إفـــادة (بـــك) عنـــد الإضافة إلى الاسم،بأن شبه الجملة لو كان عاملاً لما وقع الفرقُ بينهما في هذا المعنى ، فقولك : (ضاربٌ زيدٌ) لا يفيدُ ، و (سار عمرٌو) يفيدُ ، ومع هـــذا فكلٌ منهما عاملٌ كالآخر [2] . وردّوا **الثالث** : وهو القولُ بالنقصان ، بأن نقصـــانه لا يمنع عملَهُ ، فإنـــك تقول : صار زيـــدٌ ، وكان عمرٌو ، والفعلان ناقصان ولكنهما يعملان عمل (قام) و (صار) وهما تامّان [3] .

ومن أدلة البصريين على عدم جواز عمل شبه الجملة أن شبه الجملة جامدٌ فلم يعمل كسائر الجوامد [4] .

---

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٥٣ ــ ٥٤ .

(٢) ينظر : م . ن ١ / ٥٤ .

(٣) ينظر : التبيين ، ص ٢٣٤ ــ ٢٣٥ .

(٤) ينظر : التبيين ، ص ٢٣٣ .

ثانياً : مخالفة المفرد بالجملة :

يدخل في هــذا القسم دراسةُ المبتدأ والخبر من الجملة الاسمية ، أما الجملة الفعلية فلا يدخل منها سوى دراسة الفاعــل ، وقد اختلــف النحاة في هــذا الموضوع وتفاصيله ، وهي كالآتي :

١ ــ المخالفة في الجملة الاسمية :

نتناول فيها المبتدأ أولاً فالخبر ثانياً :

أ ــ المخالفة في المبتدأ :

ذهب النحاةُ إلى عدم جواز وقوع المبتدأ جملةً ، وما ورد منه فهو مؤولٌ [(١)]، وعلل ابن الحاجب سبب المنع بأنَّ الجملة إذا أُولت بالاسم المفرد فإنما تأولُ بالنكرة ، والمبتدأ لا يكون نكرةً ، ولذلك جاز وقوع الجملــة صفةً وخبــراً وحالاً [(٢)] . وقوله ــ تعالى ــ :﴿ **إِنَّ الَّذِيــنَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَــيْهِمْ أَأَنــذَرْتَهُمْ أَمْ لَــمْ تُنــذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ**﴾ [البقرة : ٦] إنما صحّ الابتداءُ فيه بالجملة ﴿ **أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنــذِرْهُمْ** ﴾ لأنها مؤولةٌ بالمصدر المعرفة ، إذ التقديرُ : سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُهُ ، و (سواء) خبرٌ مقدمٌ [(٣)]. وهذه الجملة تقابل الجملة من (أنْ ، وما) والفعلِ ، نحو: أن تُحسنَ خيرٌ لك ، فــ (أن تحسنَ) مؤولٌ بمصدرٍ معرفة ، والتقديــرُ : إحسانُك خــيرٌ لــك [(٤)] . ومن ذلك قولهم : (تسمع بالمعيديِّ خيرٌ من أن تراه) وإن لم يكن مع الفعل (تسمعُ) (

---

(١) ينظر : البغــداديات ، ص ٥٢٥ ــ ٥٢٦ ، والإيــضاح ، الفارســي ١ / ٢٩٣ ــ ٢٩٤ ، والمقتــصد ١ / ٢٩٤ ــ ٢٩٦ ، والإيضاح ، ابن الحاجب ١ / ١٩٠ ــ ١٩١ ، وأمالي ابن الحاجــب ، ص ٢٢٣ ــ ٢٢٤ ، ٢٦٧ ــ ٢٦٨ ، والأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) ابن الحاجب ٤ / ١٠٨ ، وشــرح الرضي ١ / ٢٢٥ .،

(٢) ينظر : الأمالي النحوية ، ص ٢٢٣ .

(٣) ينظر : الإيضاح ، الفارسي ١ / ٢٩٣ ــ ٢٩٤ ، والمقتصد ١ /٢٩٤ ــ ٢٩٥ ، والكــشاف ١ / ٤٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ، ابن الأنباري ١ / ٤٩ ، والتفسير الكبير ١ / ٢٨٤ ، والتبيــان فــي إعراب القرآن ، العكبري ١ /٢١ ، والإيضاح ، ابن الحاجب ١٩٠/١ ــ ١٩١ ، وأمالي ابن الحاجب ، ص ٢٦٧ ــ ٢٦٨ ، وشرح التسهيل ٢ / ٥٥ ، وشرح الرضي ١ / ٢٢٥ ، والدر المصون في علــوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي ١ / ١٠٣ ، ومغني اللبيب ٢ / ٦٧ .

(٤) ينظر : أمالي ابن الحاجب ،ص ٢٦٨،والأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) ، ابن الحاجب ١٠٨/٤.

أن) المصدرية، والتقديرُ فيه : سماعُك بالمعيدي خيرٌ مِنْ أن تراه [١] . وتأكيداً لما تقدم لم يعرف النحاةُ المبتدأ بأنه اسمٌ فقط ليدفعوا بذلك الوهمَ [٢] .

وقد أعرب بعضهم ﴿ **سَوَاءٌ** ﴾ مبتدأً و ﴿ **أَأَنذَرْتَهُمْ** ﴾ خبراً [٣] ، ولم يقع فيها ضميرٌ يعود على المبتدأ لأنها نفسُ المبتدأ في المعنى ، فالكلام محمولٌ على المعنى ، والتقدير : سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُهُ [٤] .

ب ــ المخالفة في الخبر :

الأصلُ في الخبر أن يكونَ مفرداً [٥] ، وذهب الدسوقي (ت ١٢٣٠ هـ) إلى أنه قد يُرادُ بالأصل الغالب [٦] . أمّا الجملة فهي فرعٌ في الخبر [٧] ، وقد علل ابن يعيش أصالةَ الإفراد في الخبر وفرعيةَ الجملة فيه بأمرين : **الأول** : أنَّ المفرد بسيطٌ والجملةَ مركبٌ ، والبسيطُ هو الأولُ والمركبُ ثانٍ ، فإذا استقلَّ المعنى بالمفرد ، ثم جيء بالجملة موضعه ، فالمفردُ أصلٌ والجملةُ فرعٌ عليه . **الثاني** : أن المبتدأ يشبهُ الفاعل في الإخبار عنهما ، والخبرُ هو المستفادُ فيهما ، والفعلُ مفردٌ وهو خبرُ الفاعل ، فكذلك يكونُ خبرُ المبتدأ مفرداً [٨] . والجملة الواقعة خبراً لابدَّ فيها من رابط يربطها بالمبتدأ وإلاّ كانت أجنبيةً منه (*) .

وقد اتفق النحاةُ على وقوع بعضِ أنواع الجمل خبراً ، واختلفوا في وقوعِ أنواعٍ أخرى ، فهم متفقون على وقوع الجملة الاسمية خبراً ، نحو : زيدٌ أبوه منطلقٌ ، ووقوع

---

(١) ينظر : المقتصد ١ / ٢٩٥ ، والبيان ١ / ٤٩ ، وشرح الرضي ١ / ٢٢٥ ، ومغني اللبيب ٢ / ٦٧ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٥٩ .
(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ١ / ٧٥ ــ ٧٦ ، وإعراب القرآن ، النحاس ١ / ١٣٤ ، والمقتصد ١ / ٢٩٤ ، والبيان ١ / ٤٩ ، والتبيان ١ / ٢١ ، والدر المصون ١ / ١٠٣ .
(٤) ينظر : المقتصد ١ / ٢٩٤ ، والبيان ١ / ٤٩ ، والدر المصون ١ / ١٠٣ .
(٥) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٢٩ ، ومغني اللبيب ٢ / ٤٣ ، وشرح الأشموني ١ / ١٨٣ .
(٦) ينظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢ / ٤٥٠ .
(٧) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٢٩ .
(٨) ينظر : م . ن .
(*) فصّلنا الحديث عن ربط جملة الخبر بالمبتدأ في موضوع (الربط) في الفصل الأول ، لذا آثرنا الإشارة ــ هنا ــ فقط إلى الرابط .

الجملةِ الفعلية [١] ، نحو : زيدٌ قام أبوه ، واتفقوا على وقوع الجملة الشرطية [٢]، نحو : زيدٌ إن يقمْ أُكرمْهُ . ومن النحــاة من أدخلَ الجملة الشرطيةَ في الجملة الاسمية والجملة الفعلية حين تحدثَ عن الجملــة الاسمية والفعليــة وما يدخل فيهما ، فيدخلُ في الجملة الاسمية الجملةُ المصــدرةُ بحرفٍ عامــلٍ في مبتدأ جملة الخبــر[٣] ، نحــو : قولــه ــ تعالى ــ ﴿ اللَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] [*]،ويدخــلُ فيها أيضــاً الجملةُ الشرطيةُ المصدرةُ باسمِ شرطٍ غيرِ معمولٍ لفعل الشرط [٤] ، نحو : اللهُ مَنْ يُطِعْهُ ينجُ .

ويدخل في الجملة الفعلية الجملةُ الشرطيةُ المصــدرةُ بحرفٍ أو باسمِ شرطٍ معمولٍ لفعل الشرط [٥] ، نحــو : اللهُ إن تسألْه يُعطِكَ ، والله مَنْ يهــدِ فلا مُضلَّ له . وقد ذكر السيوطيُّ وحدَه في الجملةِ الفعليةِ الجملةَ المصدرةَ بمفعولٍ به مقدمٍ على فعلِه ، والجملةَ المصدرةَ بحرفِ استقبال ، نحو: زيدٌ عمراً ضربه ،وزيدٌ سوف يذهب ،وذكرَ أن بعض المتأخرين منع ذلك . وذكــرَ السيوطيُّ نفســه أن الكوفييــن لا يُجيزون وقوعَ الجملة الاسمية المصدرة بــ (إنَّ) المكسورةِ خبراً عن المبتدأ [٦] .

أمّا الجملُ التي اختلفوا في وقوعها خبراً فهي الجملةُ الطلبيةُ ، نحو : زيدٌ اضربْه ، وزيدٌ لا تضربْه،وزيدٌ هل ضربته ؟ ، وغيرِ ذلك من أنواع الطلب . فمذهب ابن السراج (ت ٣١٦ هــ) [٧] ، وابن الأنبــاري [٨] وبعض الكوفييــن [٩] ، مذهب هؤلاء هو منع الإخبار بهذه الجملة ، وهــو مــذهب أبــي الفــداء (ت ٧٣٢ هـــ) [١٠] ، ورآه

---

(١) ينظر : الإيضاح ، الفارسي ١ ، ٢٧٣ ــ ٢٧٤ ، والمقتصد ١ / ٢٧٤ ، ٢٧٨ ــ ٢٨٠ ، والمفصل ، ص ٢٤ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٩ ــ ٢٣٠ ، وأمالي ابن الحاجب ، ص ٨٠ ، وشــرح التــسهيل ٢٩٥/١ ، وشرح الرضي ٢٣٧/١ ، والكناش ، ص ٣١ ، وشفاء العليل ٢٨٨/١ ، والهمع ٢ / ١٣ .
(٢) ينظر : الإيضاح ، الفارسي ٢٧٣/١ ، وشرح اللمع ، ابن برهان العكبري ٣٦/١ ، والمقتصد ٢٧٧/١ ــ ٢٧٨، والمفصل ، ص٢٤، والفصول في العربية ، ابن الدهان، ص١٢، وشرح المفصل ١/ ٢٣٠.
(٣) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٩٥ ، والهمع ٢ / ١٤ .
(*) ورد هذا الجزء من هذه الآية في غير سورة البقرة أيضاً .
(٤) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٩٥ ، والهمع ٢ / ١٤ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٩٥ ــ ٢٩٦ ، والهمع ٢ / ١٤ .
(٦) ينظر : الهمع ٢ / ١٤ .
(٧) ينظر : الأصول ١ /٢٧٢ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٤٦ ــ ٣٤٧ ، والتسهيل ، ص ٤٨ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٩ ، والهمع ٢ / ١٤ ، وحاشية الخضري ١ / ٩٢ .
(٨) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٩٦ ، وشرح الرضي ١ / ٢٣٧ ، ومغني اللبيب ٢ / ٤٢ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٨ ، والهمع ٢ / ١٤ ، وحاشية الخضري ١ / ٩٢ .
(٩) ينظر : شرح التسهيل ٢٩٦/١، وشرح الرضي٢٣٧/١، ومغني اللبيب ٤٢/٢، وشفاء العليل٢٨٨/١ .
(١٠) ينظر : الكناش ، ص ٣١ .

العكبـــري (ت ٦١٦هــ) ضعيفاً [١]،وحجتهم في ذلك أن الجملة الطلبيـــة لا تحتمــل الصدقَ والكذبَ وحقُ الخبر أن يحتمل الصدق والكذب [٢] ، ولا يقال لآمــرٍ أو نـــاهٍ : صدقتَ أو كذبتَ [٣].

وقد نسبَ النحاةُ إلى ابن السراج رأياً مفادُهُ : أن ما ورد من الإخبارِ بالجملةِ الطلبية فهو على إضمارِ القــولِ ، والتقديرُ ــ مثلاً ــ في : زيـــدٌ اضربْهُ ، هو (زيدٌ أقولُ لك اضربْه) [٤] ، وقد قرأنا في كتابه (الأصول) فوجدناه يمنع الإخبارَ بالجملة الطلبية من دون أن يُعطيَ رأياً بإضمار القول [٥] ،لكنَّ هذا الرأيَ وجدناه عند عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هــ) [٦] والعكبري (ت ٦١٦ هــ) [٧] ، فكان الأجدرَ أن يُنسبَ إليهمـــا . وللجرجاني [٨] والعكبري [٩] أنفسِهما رأيٌ آخرُ ، هو أن الكلام ــ هنا ــ محمولٌ على المعنى ، إذ المعنى هو : زيدٌ أُوجِبُ عليك ضربَه .

وقد أجازَ سيبويه الإخبارَ بالجملة الطلبية ، إذ قال : " وقد يكونُ في الأمرِ والنهي أن يُبنى الفعلُ على الاسمِ ، وذلك قولك : عبدُ الله اضربْه ، ابتدأتَ عبـــد الله فرفعتـــه بالابتداء ، ونبهتَ المخاطَبَ له لتعرفَهُ باسمِهِ ، ثم بنيتَ الفعل عليه كما فعلت ذلك فـــي الخبر " [١٠] ، وأجازه عبد القاهر الجرجاني ولم يستحـــسنه [١١] ، وهـــو مـــذهب ابـــن

(١) ينظر : اللباب ، ص ٨٥ ــ ٨٦ .

(٢) ينظر : الأصول ١ / ٧٢ ، والمقتصد ١ / ٢٥٢ ، واللباب ، ص ٨٥ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٤٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٩٦ ، وشرح الرضي ١ / ٢٣٧ ، والكنـــاش ، ص ٣١ ، وشـــفاء العليل ١ / ٢٨٨ ــ ٢٨٩ ، والهمع ٢ / ١٤ .

(٣) ينظر : الأصول ١ / ٧٢ ، والمقتصد ١ / ٢٥٢ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٤٦ ، والتسهيل ، ص ٤٨ ، وشـــفاء العليـــل ١ / ٢٨٩ ، والهمع ٢ / ١٤ ، وحاشية الخضري ١ / ٩٢ .

(٥) ينظر : الأصول ١ / ٧٢ .

(٦) ينظر : المقتصد ١ / ٢٥٢ ــ ٢٥٣ .

(٧) ينظر : اللباب ، ص ٨٦ ، وقد قال بإضمار القول أبو الفداء من دون أن ينسبه إلى أحـــدٍ . ينظـــر : الكناش ، ص ٣١ .

(٨) ينظر : المقتصد ١ / ٢٥٣ .

(٩) ينظر : اللباب ، ص ٨٦ .

(١٠) الكتاب : ١ / ١٣٨ .

(١١) ينظر : المقتصد ١ / ٢٥٢ .

عصفــور (ت ٦٦٩ هــــ) [١] ، وابــن مالـــــك [٢] ، والرضــــي [٣] ، والسلــسيلي (ت ٧٧٠ هــ) [٤] ، وصححه الخضري (ت ١٢٤٧هــ) [٥].وحجةُ هؤلاء أن المفرد يقع خبراً دائماً إجماعاً مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب [٦] ،فالجملة أولى بالجواز لأنها نائبةٌ عن المفرد وفرعٌ فيه [٧] ، وكذلك قد وقع الخبرُ مفرداً طلبياً صريحاً، نحو : كيف أنــت ؟[٨] ، لذا يجوز في الجملة الطلبية قياساً [٩] ، وورد السماعُ بالإخبـــار بالجملـــة الطلبية [١٠] ، كقول الشاعر :

قَلْبُ مَنْ عيلَ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُو صالِياً نَارَ لَوْعَةٍ وغرام [١١]

وقد ذكر الدماميني (ت ٨٢٧ هــ) رأياً لبعــض النحاة يُردُّ فيه احتمالُ الصدقِ والكذب إلى الجملة الطلبية وهــو أن الجملة الطلبية لا تكون خبراً باعتبار نفسِ معناها القائم في المنشئ لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلقها بالمبتدأ ، فطلب الضرب في نحــو : زيدٌ اضربْه ، وإن قام به المتكلم إلاّ أنه متعلقٌ بزيد ، فكأنه قيل : زيدٌ مطلوبٌ ضربُهُ ، وبذا صحَّ كونُها خبراً واحتملت الصدق والكذبَ [١٢] ، وهو رأيٌ لطيفٌ .

ومن الجمل المختلف في وقوعها خبراً الجملةُ القسمية ، نحو : زيدٌ واللهِ لأضربنَّه فقد منع ثعلب (ت٢٩١هــ) [١٣]وقوعها خبراً،وقد توقَّع ابن هشام (٧٦١ هــ) سبب

---

(١) ينظر : شرح الجمل ١ / ٣٤٧ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٩٦ .
(٣) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٣٧ ــ ٢٣٨ .
(٤) ينظر : شفاء العليل ١ / ٢٨٩ .
(٥) ينظر : حاشية الخضري ١ / ٩٢ .
(٦) ينظر : شرح الجمل ، ابن عصفور ١/ ٣٤٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٩٦ ، ومغني اللبيب ٢ / ٤٣ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٩ ، والهمع ٢ / ١٤ ، وحاشية الدسوقي ٢ / ٤٥٠ .
(٧) ينظر : شرح الجمل ، ابن عصفور ٣٤٧/١ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٩٦ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٩ ، وحاشية الدسوقي ٢ / ٤٥٠ .
(٨) ينظر : شرح الجمل ، ابن عصفور ١ /٣٤٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٩٦ ، ومغني اللبيب ٢ / ٤٣ .
(٩) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٩٦ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٩ .
(١٠) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٩٦ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٩ ، والهمع ٢ / ١٤ .
(١١) البيت بلا نسبة ، وقد ورد في شرح التسهيل ١ / ٢٩٦ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٩ ، والهمع ٢ / ١٤ .
(١٢) ينظر : حاشية الخضري ١ / ٩٢ .
(١٣) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٩٦ ، وشرح الرضي ١ / ٢٣٨ ، ومغني اللبيب ٢ / ٤٢ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٩ ، والهمع ٢ / ١٤ ، وحاشية الخضري ١ / ٩٢ ، وحاشية الدسوقي ٢ / ٤٤٨ .

منع ثعلب في أحد أمرين : **الأول** : هو عــدم وجود ضمير في جملة القســم يعود على المبتدأ ، لأنَّ جملتي القسمِ وجوابِهِ ليستا جملتي الشرط وجوابِــهِ ، فالجملة الثانيةُ ليست معمولةً للجملة الأولى ،لذا منع بعض النحاة وقوعَها صلةً . **الثاني**: كون الجملة القسمية جملةً إنشائيةً لا تحتمل الصدق ولا الكــذب . وردَّ على الأمــر الأول بأن جملتي القسم وجوابه مرتبطتان ارتباطاً،فصارتا كالجملة الواحدةِ وإن لم يكن بينهما عملٌ ، وردَّ الأمرَ الثاني بما ردَّ به على مانعي الجملة الطلبية [1] ، وقد ذكرناه مفصلاً قبل قليل . وذكــر الدسوقي بناءً على رأي ابن هشام أنه يُكتفى بالضمير الواقع في جملة جواب القسم [2] . وقد وردَ السماعُ بجواز الإخبار بالجملة القسمية [3] ، كقوله ــ تعالى ــ : ﴿ **وَالَّــذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا** ﴾ [العنكبوت : ٦٩] وكقول الشاعر :

جشأتْ فقلتُ اللّذْ خشيتِ ليأتينْ   وإذا أتــاكِ فلاتَ حينَ منــاصِ [4]

وقد ذهب إلى جواز الإخبار بالجملة القسمية ابنُ مالك [5] ، والرضي[6] ، وابــن هشام [7] ، والسلسيلي[8] ، والخضري [9] ، والدسوقي[10] .

وثمة جملٌ لا يجوزُ وقوعُها خبراً إجماعاً ، وهي جملة النداء ، فلا يجوز : زيدٌ يا أخي والجملةُ المصدرة بــ (لكن) أو (بل) أو (حتى) [11] .

٢ ــ المخالفة في الجملة الفعلية :

الكلام هنا منحصرٌ في الفاعل [*] فقط . وهو كالآتي :

---

(١) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٤٢ ــ ٤٣ .
(٢) ينظر : حاشية الدسوقي ٢ / ٤٤٨ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل ٢٩٦/١ ، ومغني اللبيب ٢ /٤٣ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٩ ، والهمع ٢ / ١٤ .
(٤) البيت بلا نسبة ، وقد ورد في : مغني اللبيب ٢ / ٤٣ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٩ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٩٦ .
(٦) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٣٨ .
(٧) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٤٢ ــ ٤٣ .
(٨) ينظر : شفاء العليل ١ / ٢٨٩ .
(٩) ينظر : حاشية الخضري ١ / ٩٢ .
(١٠) ينظر : حاشية الدسوقي ٢ / ٤٤٨ .
(١١) ينظر : الهمع ٢ / ١٤ ، وحاشية الخضري ١ / ٩٢ .
(*) ما يقال في الفاعل يُقال في نائب الفاعل .

عرَّفَ النحاةُ الفاعلَ بأنه اسمٌ أو ما يقوم مقامه من مصدرٍ مؤولٍ من فعلٍ وحرفٍ مصدريٍّ [1] ، فمثال الاسمِ : قام زيـدٌ ، ومثالُ المصـدر المـؤول قوله ــ تعالى ــ : ﴿**أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ**﴾ [العنكبوت :٥١] أي : إنزالُنا .

أمّا وقـوعُ الفاعل جملةً فهو خلافُ الأصلِ ، وقـد أجازه مطلقاً هشامٌ وثعلب [2] والكوفيون [3] أو بعضهم [4] ، نحو: يعجبني يقومُ زيدٌ ، ونسبه النحاسُ (ت ٣٣٨ هــ) إلى سيبويه حين تكلم في الآية الكريمة ﴿**ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ**﴾ [يوسف : ٣٥] إذ قال : " فمذهب سيبويه أن ﴿ **لَيَسْجُنُنَّهُ** ﴾ في موضع الفاعل ، أي : ظهر لهم أن يسجنوه " [5] ، ونسبـه إليه أيضاً ابن الأنبـاري بمثل ما ذكر النحاس [6] ، وليسَ الأمرُ على إطلاقه كما سنذكره بعد قليل .

أمّا الفرّاء [7] وجماعةٌ [8] من النحاة ، فقد اشترطوا في جواز مجيء الفاعل جملةً أن يكون الفعلُ قلبياً [9] مع وجود معلقٍ عن العمل [10] ، نحو : ظهر لي أقام زيدٌ ، وعُلِـمَ هل قعد عمرٌو . ولقـد وجدنا في كتاب (معاني القرآن للفـراء) عند حديثه عن الآية الكريمـة : ﴿ **ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ** ﴾ [يوسـف : ٣٥] أنّ الفرّاء أجاز وقوع الجملة ﴿ **لَيَسْجُنُنَّهُ** ﴾ فاعلاً وفيها الشروط المتقدمة، ويرى أن الكلام لو كان في غير القرآن : أن يسجنوه لكان صواباً أيضاً [11] . والصواب أنَّ هذا المذهب

---

(١) ينظر : شرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ١٥٧ ، وشرح الكافيـة الـشافية ٢ / ٥٧٧ ، والارتـشاف ٢ / ١٧٩ ، وشرح التصريح ١ / ٢٦٧ ــ ٢٦٨ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٢ / ١٧٩ ، ومغني اللبيب ٢ / ٣٧ ، ٦٩ ، وائتلاف النصرة ، ص ٩٩ ، وحاشية الدسوقي ٢ / ٤٣٩ ، ٤٩٩ .

(٣) ينظر : الدر المصون ٤ / ١٨١ ، ٢٧٩ ، ومغني اللبيب ٢ / ٣٧ ، وشرح التصريح ١ / ٢٦٨ .

(٤) ينظر : الارتشاف ٢ / ١٧٩ .

(٥) إعراب القرآن ٢ / ١٤١ .

(٦) ينظر : البيان ٢ / ٤١ .

(٧) ينظر : الارتشاف ٢ / ١٧٩ ، ومغني اللبيب ٢ / ٣٧ ، ٦٩ .

(٨) ينظر : الارتشاف ٢ / ١٧٩ ، ومغني اللبيب ٢ / ٣٧ ، ٦٩ ، والهمع ٢ / ٢٧٢ .

(٩) ينظر : م . ن بصفحاتها .

(١٠) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٣٧ ، ٦٩ .

(١١) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٣١ .

بهذه الشروط إنما هو مذهب سيبويه ، فهو يقول : " .... كما قال : قد علمتُ لعبدُ الله خيرٌ منك ، وقال : أظنُّ لتسبقنني ، وأظنُّ ليقومنَّ ، لأنه بمنزلةِ علمتُ ، وقال الله ﷻ : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ لأنه موضع ابتداء.ألا ترى أنك لو قلت :بدا لهم أيُهم أفضل، لحسُنَ كحسنِه في (علمت) ، كأنك قلت : ظهرَ لهم أهذا أفضل أم هذا"[١] . وقد نَسَبَ الفرّاء[٢] وجماعةٌ[٣]هذا المذهب إلى سيبويه،واختار الجوازَ الرازي (ت٦٠٦هـ) [٤] ، واختار هذا المذهب ابنُ هشام بشرط أن يكونَ المعلق الاستفهامَ لا غيرَه ، وأن يكونَ الإسنادُ إلى مضافٍ محذوفٍ لا إلى الجملة الأخرى ، والتقدير : ظهر لي جوابُ أقام زيدٌ ، وكذلك غيره ،كلُّ ذلك دفعاً للتناقض،لأنَّ ظهور الشيءِ والعلمَ به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به [٥]. واختار الرضي (ت ٦٨٦هـ) الجواز إذا كانت الجملة محكيةً لأنَّها بمعنى المفرد ، أي كلفظه ، وهي في الحقيقة مؤولةٌ بالاسم (المصدر) الذي تضمنتْهُ ، كقوله ــ تعالى ــ ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [إبراهيم : ٤٥] أي : تبيَّنَ لكم فُعلنا بهم [٦] .

وقد استدلَّ المجيزون بقوله ــ تعالى ــ : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ [يوسف : ٣٥] [٧] فجملة ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ هي الفاعل ، وذلك على تأويلها بالمصدر وهو : السَجْنُ ، والتقدير : سَجْنُهُ [٨] . واستدلّوا بقوله ــ تعالى ــ

---

(١) الكتاب : ٣ / ١١٠ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٦٩ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٦٩ ، والهمع ٢ / ٢٧٢ .

(٤) ينظر : التفسير الكبير ١٨ / ٤٥٢ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٣٧ ، وحاشية الدسوقي ٢ / ٤٣٩ ــ ٤٤٠ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢١٦ . وكذلك ذكر ابن هشام أن الجملة إن أُريدَ بها لفظُها حُكِمَ لها بحكم المفرد ، وهي هنا كذلك . ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٣٨ .

(٧) ينظر : الكتاب ٣ / ١١٠ ، ومعاني القرآن ، الفراء ٢ / ٣١ ، وإعراب القرآن ، النحاس ٢ / ١٤١ ، ومنثور الفوائد ، ص ٣٤٠ ، والبيان ٢ / ٤١ ، والتفسير الكبير ، ١٨ / ٤٥٢ ــ ٤٥٣ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ١٥٧ ، والبحر المحيط ٥ / ٣٠٦ ، والدر المصون ١٨١/٤، ومغني اللبيب ٢ / ٦٩ ، وائتلاف النصرة ، ص ٩٩، وشرح التصريح١/ ٢٦٨.

(٨) ينظر : إعراب القرآن ، النحاس ٢ / ١٤١ ، والبيان ٢ / ٤١ ، والبحر المحيط ٥ / ٣٠٦ ، وشرح التصريح ١ / ٢٦٨ .

﴿ **وتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ** ﴾ [ابراهيم : ٤٥] [١] فجملـة ﴿ **كَيْفَ فَعَلْنَا** ﴾ فاعلٌ لـ ﴿ **تَبَيَّنَ** ﴾ لأنها مؤولةٌ بالمصدر [٢] والتقدير : وتبين لكم كيفيةُ فعلنا بهم [٣] ، أو فِعْلُنا بهم [٤] ، واستدلوا كذلك بقول الشاعر :

وما راعَني إلاّ يَسيرُ بشُرْطَةٍ وعهدي به قَيْناً يسيرُ بِكِيرِ [٥]

أمّا المانعون فقد أوّلوا أدلةَ المجيزين تأويلاً يجعلُ الفاعل فيها مفرداً لا جملةً ، أمّا الآية الأولى فالفاعل فيها مصدرٌ مقدرٌ وهو (البَدَاءُ) دلَّ عليه الفعلُ المذكورُ، أي : بدا لهم البَدَاءُ ليسجننه [٦] . وقد صرّح به الشاعر [٧] ، إذ قال :

لعلك والموعودُ حقٌ لقاؤُه بدا لك في تلك القلوصِ بَداءُ [٨]

وقد نسب النحاسُ [٩] ، وابن الأنبـاري [١٠] هذا الرأي إلى المبرد ، واختاره ابن الأنباري [١١] .

وقيل : الفاعلُ مضمرٌ يدلُّ عليه السياقُ وقولُه ﴿ **لَيَسْجُنُنَّهُ** ﴾ ، والمعنى : ظهر لي رأيٌ ليسجننه [١٢] ،وهو مذهب الزمخشري [١٣] ، ونسبه الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ) إلى البصريين [١] .

---

(١) ينظر : التبيان ٢ / ٧٧٣ ، وشرح التسهيل ٢ / ٥٥ ، وشرح الرضي ١ / ٢١٦ ، والبحر المحيط ٥ / ٤٢٥ ، والدر المصون ٤ / ٢٧٩ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٥٥ ، وشرح الرضي ١ / ٢١٦ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٥٥ .
(٤) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢١٦ .
(٥) البيت بلا نسبة، وقد ورد في : الخصائص ٤٣٦/٢ ، وشرح المفصل ٥/٣، وشرح التسهيل ٣٧١/٣ ، ومغني اللبيب ٢ / ٣٧ ، ٦٩ ، وشرح التصريح ١ / ٢٦٨ .
(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ٣ / ٨٤ ، وإعراب القرآن ، النحاس ٢ / ١٤١ ، ومنثور الفوائد ، ص ٣٤٠ ، والبيان ٢ / ٤١ ، وشرح التسهيل ٢ / ٥٤ .
(٧) ينظر : منثور الفوائد ، ص ٣٤٠ ، والبيان ٤١/٢ ، وشرح التسهيل ٢/ ٥٤ .
(٨) البيت بلا نسبة ، وقد ورد في : الخصائص ١ /٣٤١ ، والأمالي الشجرية ١ / ٣٠٦ ، وشرح التسهيل ٢ / ٥٤ ، ومغني اللبيب ٢ / ٢١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٦٨ ، والدرر ١ / ٥١٩ .
(٩) ينظر : إعراب القرآن ٢ / ١٤١ .
(١٠) ينظر : البيان ٢ / ٤١ .
(١١) ينظر : م . ن .
(١٢) ينظر : الكشاف ٢ / ٤٦٨ ، والبيان ٢ / ٤١ ، والبحر المحيط ٣٠٦/٥ ، والدر المصون ٤ / ١٨١ ، وائتلاف النصرة ، ص ٩٩ .
(١٣) ينظر : الكشاف ٢ / ٤٦٨ ، ٢٧٢ .

وقيل : الفاعل هو ضمير المصدر الدالِّ عليه الفعلُ (بدا) ، والتقدير : بدا لهم هو ، أي : البداء [٢] ، وقد صرّح به الشاعر [٣] في قوله :

بدا لك في تلك القَلوص بَدَاء [٤]

وهذا مذهب ابن عصفور [٥] ، والسيوطي [٦] ، ونسبه الأزهــري (ت ٩٠٥ هــ) إلى المبرد [٧] .

وقد ذكر النحاسُ وجهاً آخر في هذه الآية ، وهو : أن معنى (بدا له) لغةً هو : ظهر له ما لم يكن يعرفه ، والتقدير : ثمَّ بدا لهم ما لم يكونوا يعرفونه ، وحُذفَ هذا لأنَّ في الكلامِ ما يدل عليه ، وحُذفَ قولٌ ، أي : قالوا ليسجننه [٨]. وقد ذكر السمين الحلبي (ت ٧٥٦ هــ) [٩] وجهاً آخر ، ورآه أحسنَ الوجوه ، وهو : أنَّ الفاعل ضميرٌ يعودُ على (السَجْنِ) بفتح السين ، أي : ظهر لهم هو ،أي حبسُهُ ، ويدل على ذلــك لفظــة (السِّجن) بكسرِ السين في قراءة العامة ،ولفظة (السَّجنِ) في قراءة من فتح السين[١٠] . ولفظة (السجن) قد وردت في الآية [٣٣] قبل هــذه الآية من الــســورة نفــسها وهي قوله ــ تعالى ــ : ﴿ **قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ** ﴾ [سورة يوسف : ٣٣] ، وقوله ــ تعالى ــ : ﴿ **لَيَسْجُنُنَّهُ** ﴾ جوابٌ لقسمٍ محذوفٍ، والقسمُ وجوابه معمــولان لقــول

---

(١) ينظر : ائتلاف النصرة ، ص ٩٩ .

(٢) ينظر : شرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ١٥٧ ، والدر المصون ٤ / ١٨١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٦٨ ، والهمع ٢ / ٢٥٦ .

(٣) ينظر : الدر المصون ٤ / ١٨١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٦٨ .

(٤) تقدم تخريج البيت قبل قليل .

(٥) ينظر : شرح الجمل ١ / ١٥٧ .

(٦) ينظر : الهمع ٢ / ٢٥٦ .

(٧) ينظر : شرح التصريح ١ / ٢٦٨ .

(٨) ينظر : إعراب القرآن ٢ / ١٤١ .

(٩) هو أحمد بن يوسف بن عبد الدائم ، معروف بالسمين ، مفسرٌ وعالمٌ بالعربية ، له مصنفات كثيــرة ، توفي سنة (٧٥٦ هــ) . ينظر : بغية الوعاة ١ / ٤٠٢ ، والأعلام ١ / ٢٧٤ ، ومعجــم المــؤلفين ٢ / ٢١١ ــ ٢١٢ .

(١٠) نسب الطبري هذه القراءة إلى بعض المتقدمين ، ولم يجزها . ينظر : جامع البيان ١٢ / ٢٥١ ، ووردت هذه القراءة في الدر المصون من دون نسبة . ينظر : ٤ / ١٨١ .

مضمر وهــو في محل نصبٍ حالٌ ، أي : ظهر لهم سَجْنُهُ قائلين والله لنسجننه حتــى حين [١] . وذكر هذا الرأي السيوطيُّ أيضاً [٢] .

وأمّا الآية الثانية فقد جعل المانعون الفاعل فيها مضمراً دلَّ عليه الكلامُ ، والتقدير : تبيّن لكم حالُهم [٣] ، وعللوا منع مجيء جملة ﴿ **كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ** ﴾ فاعلاً بأنَّ (كيــف) تأتي استفهاماً أو (شرطاً) [٤] ، وكلاهما لا يعمل فيهما ما قبلهما [٥] ،وبأنَّ (كيف) لا تكونُ إلاّ خبراً أو ظرفاً أو حالاً على اختلافٍ في ذلك [٦] .

وأمّا الشاهد الشعري فقد أولوه على إضمار (أن) المصدرية قبل الفعل (يسير)[٧]. فالمانعون هم البصريون كما نقله الشرجي الزبيديُّ [٨] ، والزجاج (ت ٣١١ هــ) [٩] ، والزمخشري (ت ٥٣٨هــ)[١٠] ، وابن الأنباري [١١] ، والعكبري (ت ٦١٦هــ)[١٢] ، وابن عصفور [١٣] ، والأزهري [١٤] ، واختار السيوطي المنع [١٥] . وقد منعه الفارسي (ت ٣٧٧هــ) أيضاً ، وإنما أخّرنا ذكره لأنه انفرد بحجةٍ في المنع ،وهي : أنَّ الفاعل " يُكنَّى عنه فلا يجوزُ قيامُ الجُملِ مقامه ، لأنك لو فعلــتَ ذلك لَلَزِمَكَ إضمارها ، وليس لها إضمارٌ " [١٦] .

---

(١) ينظر : الدر المصون ٤ / ١٨١ .
(٢) ينظر : الهمع ٢ / ٢٧٢ .
(٣) ينظر : التبيان ٢ / ٧٧٣ ، والبحر المحيط ٥ / ٤٢٥ ، والدر المصون ٤ / ٢٧٩ .
(٤) ينظر : البحر المحيط ٥ / ٤٢٥ ، والدر المصون ٤ / ٢٧٩ .
(٥) ينظر : التبيان ٢ / ٧٧٣ ، والبحر المحيط ٥ / ٤٢٥ ، والدر المصون ٤ / ٢٧٩ .
(٦) ينظر : التبيان ٢ / ٧٧٣ .
(٧) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٥ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٧١ ، ومغني اللبيب ٢ / ٦٩ .
(٨) ينظر : ائتلاف النصرة ، ص ٩٩ .
(٩) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٨٤ .
(١٠) ينظر : الكشاف ٢ / ٤٦٨ .
(١١) ينظر : منثور الفوائد ، ص ٣٤٠ ، والبيان ٢ / ٤١ .
(١٢) ينظر : التبيان ٢ / ٧٧٣ .
(١٣) ينظر : شرح الجمل ١ / ١٥٧ .
(١٤) ينظر : شرح التصريح ١ / ٢٦٨ .
(١٥) ينظر : الهمع ٢ / ٢٥٦ ، ٢٧٢ ، والأشباه ٢ / ٢٧ .
(١٦) البغداديات ، ص ٥٢٥ .

وقد نقــل الدسوقي (ت ١٢٣٠ هــ) رأياً للدماميني (ت ٨٢٧ هــ) وهو : أنَّ النحاة متفقون على أن المسند إليه لا يكون إلاّ اسمــاً ، لذلك يجب حملُ كلِ جملةٍ على المصدر المؤول على أنه فاعلٌ ولو لم يكن ثمةَ حرفٌ مصدريٌ ، وذكر الدماميني نفسُهُ أن لذلك نظائرَ [1] . وهو رأي لطيــفٌ ، ويبدو أنه الصوابُ ، لأنه يتناسبُ مع اللغة في أنها وسيلةٌ تسهلُ على المخاطب الفهم من دون تعقيدٍ .

ومما حمله النحاةُ على المصدر المؤول ولو بدون حرفٍ مصدريٍ ما جاء في قوله ــ تعالى ــ : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُــونَ** ﴾ [البقرة : ٦] وهو الجملة الفعلية ﴿ **أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ** ﴾ فمن الوجوه الإعرابية [*] فيها أنها مؤولة بالمفرد في محل رفعٍ فاعلٌ و﴿ **سَوَاءٌ** ﴾ خبر (إن) ،وسواء بمعنــى اسم الفاعل ، واسم الفاعل إذا وقع خبراً عَمِلَ عَمَلَ الفعل ، والتقدير : إن الذين كفــروا مُستوٍ عليهم الإنذار وعدمُهُ [2] .

وردَّ الــرازي (ت ٦٠٦ هــ) هذا الوجه الإعرابيَّ ورأى أن الأولى إعــراب ﴿ **أَأَنذَرْتَهُمْ** ﴾ على الابتداء و ﴿ **سَوَاءٌ** ﴾ خبرُه مقدمٌ [3] .

---

(١) ينظر : حاشية الدسوقي ٢ / ٤٣٩ .

(*) ذكرنا وجهين آخرين في موضوع وقوع المبتدأ جملة .

(٢) ينظر : إعراب القرآن ، النحاس ١ / ١٣٤ ، والكشاف ١ / ٤٧ ، والبيان ١ / ٥٠ ، والتفــسير الكبيــر ١ / ٢٨٤ ، والتبيان ١ / ٢١ ، والدر المصون ١ / ١٠٣ .

(٣) ينظر : التفسير الكبير ١ / ٢٨٤ .

المبحث الثاني

قضايا الرتبة النحوية

المبحث الثاني
قضايا الرتبة النحوية

مفهوم الرتبة النحوية :

المقصود بالرتبة النحوية الموقعُ الأصليُّ الذي تكونُ عليه المفرداتُ النحويةُ ، وهي وصفٌ لمواقع المفردات النحوية في التركيب [1] ، وقــد يطرأ على الرتبــة الأصلية ما يُخالفُها،وهو التقديمُ والتأخيرُ.والمسند والمسندُ إليه لهما أحكامٌ من حيث التقديمُ والتأخيرُ، وهذه المسألةُ محلُّ خلافٍ بين النحاة . لذا سنتناول المسألة أولاً بين طرفي إسناد الجملة الاسمية ثم في طرفي إسناد الجملة الفعلية .

أولاً : التقديم والتأخيرُ في طرفي إسناد الجملة الاسمية :

الأصلُ في المبتدأ أن يكونَ مقدماً والأصلُ في الخبر أن يكونَ مؤخراً [2] ، لأنَّ المبتدأ عاملٌ في الخبر [*] ، وحق العامل أن يتقدم على معمولِهِ خاصــةً إذا كــان العامل لا يتصرف كالمبتدأ ، ولمّا كان الخبرُ معمولاً كانت رتبتُهُ التأخيرَ [3] . أو يجب تأخير الخبر وتقديم المبتدأ لأن الخبر يشبهُ الصفة ، والصفة حقها التأخيرُ [4] ، وقيــل : إنما وجب تأخيرُ الخبــر وتقديمُ المبتدأ لأنَّ المبتــدأ محكومٌ عليه ، وحقُ المحكوم عليه التقديمُ ، وأن الخبر محكومٌ بهِ ، وحقُ المحكومِ بِهِ أن يكونَ مؤخراً [5] .

---

(١) ينظر : دور الرتبة في الظاهرة النحوية ، المنزلة والموقع ، عزام محمد ذيب إشريده ، ص ١٣ .

(٢) ينظر : المقتصد ١ / ٣٠٢ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٦٦ ، وشرح عمــدة الحــافظ ، ص ١٦٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٨٣ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨١ ، والكناش ، ص ٢٨ ، وشرح ابــن عقيــل ١ / ٢٢٧ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٢ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٠ ، والهمع ٢ / ٣٢ .

(*) ثمة آراء أخرى في العامل في الخبر ، وقد ذكرناها في قضايا العمل في الفصل الأول .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٨٣ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٢ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣٦٦/١ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص ١٦٧، وشرح ابن الناظم ، ص ٨١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٢٧ ، .

(٥) ينظر : الكناش ، ص ٢٨ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٠ ، والهمع ٢ / ٣٢ .

ويجوز تقديـم الخبر مفرداً أو جملةً عنـد البصريين عند أمن اللبس [1] . ومذهب الكوفيين منعُ تقديم الخبر مفرداً أو جملةً على المبتدأ [2] ، وليس المنع عند الكوفيين على إطلاقه كما يذكر أغلب النحاة ،ولذا قال ابن عقيـل (ت ٧٦٩ هــ) : " فنقْلُ المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح " [3] . وسيأتي بيـان ذلك في المواضع التي يجوز فيهـا تقديم الخبر وتأخير المبتـدأ . أمّا حجة الكوفيين في المنع فهي أن التقديم يؤدي إلى تقدم ضمير المبتدأ على المبتدأ نفسِه ، فالضمير في (قائم) من قولنا : قائمٌ زيدٌ ، يعود على المبتدأ المتأخر (زيد) ، والصوابُ أن رتبةَ الضمير إنما تكون بعد الظاهر ، وكـذلك الخبر الجملة [4] . ورُدَّت حجةُ الكوفيين بأنَّ الخبر وإن كان مقدماً لفظاً فهـو متـأخرٌ تقديراً ، وذلك جائزٌ ، ولذلك جاز إجماعاً: (ضرب غلامَهُ زيدٌ) على جعل (غلامه) مفعولاً وهو متقدم ، والضميرُ فيه عائدٌ على الفاعل (زيـد) وإنمـا جـاز ذلـك لأن المفعول متقدمٌ لفظاً متأخرٌ تقديراً [5] ، ومنه قوله ــ تعالى ــ : ﴿ **فَأَوْجَسَ فِي نَفْـسِهِ خِيفَةً مُوسَى** ﴾ [طه : ٦٧] فقد عاد الضميرُ في ﴿ **نَفْسِهِ** ﴾ إلى الفاعل ﴿ **مُوسَى**﴾ لأن قوله ــ تعالى ــ ﴿ **فِي نَفْسِهِ**﴾ متقدمٌ لفظاً متأخرٌ تقديراً و﴿ **مُوسَى**﴾ متأخرٌ لفظاً

(١) ينظر : الإيضاح ، الفارسي ١ / ٣٠٢ ، واللمع ، ص ٣٠ ، والمقتصد ١ / ٣٠٢ ، والمفصل ، ص ٢٤ ــ ٢٥ ، والإنصاف ١/ ٦٥ ، وأسرار العربية ، ص ٧٤ ، والتبيين ، ص ٢٤٥ ، واللباب ، ص ٩٢ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣٥ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٥٣ ــ ٣٥٤ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٦٦ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص ١٦٧ ، وشرح التـسهيل ١ / ٢٨٣ ، وشـرح ابـن النـاظم ، ص ٨١ ــ ٨٢ ، وتذكرة النحاة ، ص ٣٢٤، وشرح ابن عقيل ٢٢٧/١ ، وائتلاف النصرة ، ص ٣٣ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٦٥ ، وأسرار العربية ، ص ٧٤ ، والتبيين ، ص ٢٤٥ ، واللبـاب ، ص ٩٢ ، وشرح المفصل ١ /٢٣٥ ، وشرح الرضي ١ / ٢٤٧ ، وتذكرة النحاة ، ص ٣٢٤ ، وائتلاف النصرة ، ص ٣٣ .

(٣) شرح ابن عقيل ١ / ٢٢٨ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ٦٥ ، وأسرار العربية ، ص ٧٤ ، والتفـسير الكبيـر ١ / ٢٨٥ ، والتبيـين ، ص ٢٤٨ ، واللباب ، ص ٩٣ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣٥ ، وشـرح الرضـي ١ / ٢٤٧ ــ ٢٤٨ ، وتذكرة النحاة ، ص ٣٢٤ ، وائتلاف النصرة ، ص ٣٣ .

(٥) ينظر : اللمع ، ص ٣٠ ، والمقتصد ١ / ٣٠٢ ــ ٣٠٣ ، والإنصاف ١ / ٦٨ ، وأسـرار العربيـة ، ص ٧٤ ، والتبيين ، ص ٢٤٨ ، واللباب ، ص ٩٣ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣٥ ، وشـرح الرضـي ١ / ٢٤٨ ، وائتلاف النصرة ، ص ٣٣ ــ ٣٤ .

متقدمٌ تقديراً [(١)] . ويجوز تقديم الضمير على ظاهره إن كان مقدماً تقــديراً [(٢)] لا لفظــاً كقوله ــ تعالى ــ : ﴿ **وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ** ﴾ [البقرة : ١٢٤] . فـــإن تقدمَ الضميرُ لفظاً وتقديراً فإن ذلك لا يجوز، نحو: ضربَ غلامُهُ زيداً ، فالضمير فـــي الفاعل المقدم (غلامه) مقدمٌ لفظاً وتقديراً ، وهو عائدٌ على المفعول (زيداً) [(٣)] .

وأمّا البصريون فقــد احتجوا في جواز تقديم الخبر بوروده كثيراً في كلام العرب وأشعارهم ، وبالقياس ،فمن وروده في كلامهم قولُهم : مشنوءٌ مَنْ يشنؤكَ ، وتميميٌّ أنا، فقدّم الخبر مشنوءٌ وتميميٌّ،والأصلُ : مَنْ يشنؤك مشنوءٌ وأنا تميميٌّ [(٤)] ، ومن أشعارهم قولــه:

بنونا بنو أبنائنا ، وبناتُنا بنوهُنَّ أبناءُ الرِّجال الأباعد [(٥)]

والأصلُ فيه : بنو أبنائنا بنونا[(٦)] .

أمّا القياسُ فهو أنهم يجيزون تقديمَ خبر كان على اسمها ، نحو : كان قائماً زيدٌ ، وهما في الأصلِ مبتدأٌ وخبرٌ [(٧)].ومن القياس أنه يجوز تقديمُ معمولِ الخبر على المبتدأ ، ومنه قوله ــ تعالى ــ :﴿ **أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ** ﴾ [سبأ : ٤٠] فــ ﴿ **إِيَّاكُمْ** ﴾ منصوبٌ بــ ﴿ **يَعْبُــدُونَ** ﴾ وهو خبر كان ، وقد ثبت أن المعمول تابعٌ للعامل ، والتابع لا يقع في موضعٍ يمتنعُ وقوع العامل (المتبوع) فيه [(٨)] ، ومن الشعر قوله :

---

(١) ينظر : الإنصاف ٦٨/١، وأسرار العربية ، ص ٧٤ ، والتبيين ، ص ٢٤٨ ، وشرح المفصل ٢٣٥/١ ، وائتلاف النصرة ، ص ٣٤ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٧٠ .

(٣) ينظر : م . ن ، والتبيين ، ص ٢٤٨ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣٥ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢ / ١٢٧ ، والإنصاف ١ / ٦٦ ، والتفسير الكبير ١ / ٢٨٥ ، والتبيــين ، ص ٢٤٦ ، واللباب ، ص ٩٣ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣٥ ، والإيضاح ، ابــن الحاجــب ١ / ١٩٠ ، وائــتلاف النصرة ، ص ٣٣ ، والهمع ٢ / ٣٧ ــ ٣٨ .

(٥) البيت منسوب إلى الفرزدق في : خزانة الأدب ١ / ٤٤٤ ، وليس في ديوانه . وورد بلا نــسبة فــي : الإنصاف ١ / ٦٦ ، وشرح المفصل ١ / ٢٤٨ ، ٥ / ٣٠٣ ، وشــرح التــسهيل ١ / ٢٨٤ ، وشــرح الأشموني ١ / ١٩٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٣ .

(٦) ينظر : الإنصاف ١ / ٦٦ ، والتبيين ، ص ٢٤٦ ، وائتلاف النصرة ، ص ٣٣ .

(٧) ينظر : الإنصاف ١ / ٦٩ ــ ٧٠ ، والتبيين ، ص ٢٤٦ ، واللباب ، ص ٩٣ .

(٨) ينظر : الإيضاح ، الفارسي ١ / ٣٠٢ ، والمحتــسب ١ / ٣٢١ ، والمقتــصد ١ / ٣٠٣ ، والتبيــين ، ص ٢٤٦ ــ ٢٤٧ ، واللباب ، ص ٩٣ .

كِلا يَومَي طُوالَةَ وصلُ أروى ظَنونٌ آن مُطَّرَحُ الظُنُونِ (١)

فـ (وصل) مبتدأ و(ظنون) خبره ، و(كِلا يومي) متعلقٌ بالخبر (ظنون) معمولٌ له ، وقد تقدم معمولُ الخبر على المبتدأ (٢) .

ومن القياس أيضاً التوسُعُ (٣) ، فقد يقع اللفظ في غير موضِعِهِ ، ومنه تقديم المفعولِ على الفاعل مع أن رتبته التأخيرُ (٤) .

وقد ذكر الرازي وحدهُ حجةً للكوفيين في منع تقدم الخبر ، وهي : أن المبتدأ ذاتٌ والخبرَ صفةٌ ، والذات تستحقُ السبقَ على الصفة ، فوجب أن يكون المبتدأ قبل الصفة في اللفظ قياساً على التوابع في الإعراب ، والجامعُ التبعيةُ المعنويةُ ، وأجاب البصريون بأنَّ ذلك يقتضي أن يكون تقديم المبتدأ أولى ، لا أن يكون واجباً (٥) .

والمبتدأ والخبرُ من حيثُ الرتبةُ ثلاثةُ أقسامٍ : وجوبُ تقديم المبتدأ ووجوب تقديمِ الخبر وجوازُ التقديم والتأخير .

١ ــ وجوبُ تقديم المبتدأ :

وَضَعَ النحاةُ ضوابطَ لوجوب تقديم المبتدأ (أي بقائه على الأصلِ) وهذه الضوابط هي :

أ ــ أن يتساوى المبتدأ والخبر في التعريف (٦) **والتنكير** (٧) ، من دون قرينةٍ تدلُّ على

---

(١) البيت للشماخ . ينظر : ديوانه ، ص ٣١٩ ، وقيل لغيره ، وورد في الأضداد، الأنباري ، ص ٢٠٦ ، والمحتسب ١ / ٣٢١ ، والإنصاف ١ / ٦٧ ، وشرح المفصل ٢ / ٣١٤ ، والتبيين ، ص ٢٤٧ ، واللباب ، ص ٩٤ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٦٧ ــ ٦٨ ، والتبيين ، ص ٢٤٧ .

(٣) ينظر : اللمع ، ص ٣٠ ، والتبيين ، ص ٢٤٧ .

(٤) ينظر : التبيين ، ص ٢٤٧ .

(٥) ينظر : التفسير الكبير ١ / ٢٨٥ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٤٧ ــ ٢٤٨، والتوطئة ، ص ٢١٩ ، وأمالي ابن الحاجب ، ص ١٧٢ ، والكافية ، ابن الحاجب ١ / ٢٥٦ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٥٣ ، وشرح الكافية الشافية ١ /٣٦٦ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص ١٦٨ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٨٣ ــ ٢٨٤ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٢ ، وشرح الرضي ١ / ٢٥٧ ــ ٢٥٨ ، والكناش ، ص ٢٩ ، والارتشاف ٢ / ٤١ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٣ ، وشرح الأشموني ١ / ١٩٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٧١ ، والهمع ٢ / ٣٢ ، والأشباه ٢ / ٦٤ .

(٧) ينظر : أمالي ابن الحاجب ، ص ٣١ ، وأمالي القرآن ، ابن الحاجب ٣ / ٣٧ ــ ٣٨ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٦٦ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص ١٦٨ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٨٣ ــ ٢٨٤ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٢ ، وشرح الرضي ١ / ٢٥٧ ، والارتشاف ٢ / ٤١ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٣٢ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٣ ، وشرح الأشموني ١ / ١٩٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٧١ ، والهمع ٢ / ٣٢ .

المبتدأ والخبر فتُميزُ أحدَهما من الآخر ، فإن وُجدتْ قرينةٌ جاز تأخيرُ المبتدأ [١] . فمثالُ المعرفتين : زيدٌ أخوكَ ، ومثالُ النكرتين : أفضلُ منك أفضلُ من زيدٍ ، فإن دلَّ دليلٌ عليهما جاز التقديمُ نحو قوله :

بنونا بنو أبنائنا ، وبناتُنا　　　بنوهنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعد [٢]

فــ (بنو أبنائنا) هو المبتدأ لأنه أراد أن يشبهَ بني أبنائَه بأبنائِه ، و(بنونا) هو الخبرُ ، لا أن يُشبهَ بنيه بأبناء أبنائِه ، فالقرينةُ معنويةٌ وهي التشبيه .

وبعضُ النحاة منع التقديم ــ هنا ــ مُطلقاً [٣] ، وذهب بعضهُم إلى وجوبِ كون المقدم مبتدأً [٤] وهو مذهب ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هــ) [٥] ، والحيــدرة اليمني [٦] ، وذكر ابن هشام أن هذا هــو المشهور [٧] ، وكذا ذكر الأزهري [٨] ، وذكر الصبانُ أنه مذهبُ الجمهور [٩] .

وقيل : المتكلم بالخيار في جعل أيهما شاء مبتدأً أو خبراً مطلقاً [١٠] ، وقد ذكر أبو حيــان [١١] ، والسيوطي [١٢] أنه ظاهر قــول سيبويه ، وهو مذهب الفارسي

---

(١) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٤٨ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٦٦ ــ ٣٦٧ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص ١٦٩ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٨٤ ــ ٢٨٥ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٢ ، وشرح الرضي ١ / ٢٥٧ ــ ٢٥٨ ، والارتشاف ٢ / ٤١ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٣٢ ــ ٢٣٣ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٣ ، وشرح الأشموني ١ / ١٩٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٧١ ، والهمع ٢ / ٣٢ .

(٢) تقدم تخريج البيت .

(٣) ينظر : الهمع ٢ / ٣٣ .

(٤) ينظر : أمالي ابن الحاجب ، ص ١٧٢ ، ومغني اللبيب ٢ / ٩٤ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٢ .

(٥) ينظر : إصلاح الخلل ، ص ١٢٦ .

(٦) ينظر : كشف المشكل ١ / ٣١٥ ــ ٣١٦ .

(٧) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٩٤ .

(٨) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٧١ ــ ١٧٢ .

(٩) ينظر : حاشية الصبان ١ / ٣٣٢ .

(١٠) ينظر : أمالي ابن الحاجب ، ص ١٧٢ ، والارتشاف ٢ / ٣٨ ، ومغنــي اللبيــب ٢ / ٩٤ ، وشــرح التصريح ١ / ١٧٢ ، والهمع ٢ / ٢٨ ، ٣٢ ، وحاشية الصبان ١/ ٣٣٢ .

(١١) ينظر : الارتشاف ٢ / ٣٨ .

(١٢) ينظر : الهمع ٢ / ٢٨ .

(ت ٣٧٧ هــ) ، وذكر السيوطي أيضــاً أنه مذهب ابن الســيد البطليوســي[١] وكــذا ذكر الدماميني (ت ٨٢٧هــ) [٢]، ولكنَّ مذهب البطليوسي أن المقدم هو المبتدأ ، وهو ما ذكرناه عنه قبل قليل [٣] . وقيل : المعلومُ عند المخاطب مبتــدأ وغير المعلوم عنده هو الخبر[٤] ، وهو مذهب ابن عصفور [٥]. وقيل : الأعمُّ هو الخبر ، نحو : زيدٌ صديقي ، إن كــان له أصدقاءُ غيــرُه [٦] ، وقد نــسبه أبــو حيــان إلى أبي بكــر بن الضائع (ت ٦٨٠ هــــ) [٧] ، وقيــل : إن اختلفــت رتبتهما في التعريف فأعرفُهما هو المبتدأ [٨]،وقيــل: المــشتقُ هــو الخبــرُ وإن تقدم[٩]،والجامد خاصٌ بالابتداء [١٠] ، نحو : القائمُ زيدٌ ، وذكر الصبانُ أن القــول بخبرية المشتق هو مذهب الرازي (ت ٦٠٦ هــ) [١١] .

ب ــ **أن يكون الخبرُ فعلاً فاعلُهُ مستترٌ** ، نحو : زيدٌ قام أو يقومُ [١٢] ، فإنه لو قُدِّمَ لالتبسَ المبتدأ بالفاعل [١٣] فإن برز ضميرُ التثنية والجمع فقد أجاز تقديم الخبر بعضُ النحاة [١٤]،منهم :ابن مالك[١]،وابن الناظم(ت ٦٨٦هــ) [٢] ، وأبو الفداء

---

(١) ينظر : م . ن ٢ / ٣٢ ــ ٣٣ .
(٢) ينظر : حاشية الصبان ١ / ٣٣٢ .
(٣) ينظر : إصلاح الخلل ، ص ١٢٦ .
(٤) ينظر : الارتشاف ٢ / ٣٨ ، ومغني اللبيب ٢ / ٩٤ ، والهمع ٢ / ٢٨ .
(٥) ينظر : شرح الجمل ١ / ٣٥٤ .
(٦) ينظر : الارتشاف ٢ / ٣٨ ــ ٣٩ ، والهمع ٢ / ٢٨ .
(٧) ينظر : الارتشاف ٢ / ٣٩ .
(٨) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٧٢ ، والهمع ٢ / ٢٨ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٣٢ .
(٩) ينظر : مغني اللبيب ٩٤/٢ ، وشرح التصريح ١٧٢/١، والهمع ٢٨/٢ ،وحاشية الصبان ١/ ٣٣٢ .
(١٠) ينظر : الهمع ٢ / ٢٨ .
(١١) ينظر : حاشية الصبان ١ / ٣٣٢ .
(١٢) ينظر : الأصول ١ / ٥٩ ، وإصلاح الخلل ، ص ١٢٦ ، وكشف المــشكل ١ / ٣١٥ ، والتوطئــة ، ص ٢١٩، وأمالي القرآن الكريم ٥٢/٣ ، والكافية ٢٥٦/١ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ٣٥٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٦٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٨٥ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٢ ، وشرح الرضي ١ / ٢٥٨ ، والكناش ، ص ٢٩ ، والارتــشاف ٢ / ٤١ ، وأوضــح المــسالك ١ / ١٤٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٣٤ ، وشفاء العليــل ١ / ٢٨٣ ، وشــرح الأشــموني ١ / ٢٠٠ ، وشــرح التصريح ١ / ١٧٣ ، والهمع ٢ / ٣٣ .
(١٣) ينظر : إصلاح الخلل ، ص ١٢٦ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٦٦ ، وشرح التــسهيل ١ / ٢٨٥ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٢ ، وشرح الرضي ١ / ٢٥٨ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤٦ ، وشرح ابــن عقيل ٢٣٤/١ ، وشفاء العليل ٢٨٣/١ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٠ ، وشرح التــصريح ١ / ١٧٣ ، والهمع ٢ / ٣٣ .
(١٤) ينظر : إصلاح الخلل ، ص ١٢٦ .

(ت ٧٣٢ هــ) [٣] ، وابن هشام [٤] ، وابن عقيل [٥] ، والسلسيلي [٦] ، والأشموني [٧] ،والأزهري[٨]،وذكر أبو حيان أن الجواز مذهب الأخفشِ والمبرد وقد منعه غيرُهما من البصريين [٩] ، وذكر السيوطي أن مذهب الجمهور جوازُ التقديم مطلقاً [١٠] ،وقد أجازه الشلوبين بقلـــةٍ [١١] ، وذكر السيوطي أن والده هو خصَّ الجوازَ مع ضمير الجمع ومنعه مع ضمير التثنية لوقوع اللبسِ على السامع لسقوط الألف لملاقاة الساكن [١٢]، والمنعُ مذهبُ الرضي [١٣] وقومٍ [١٤] مطلقاً [١٥] حملاً لحالة التثنية والجمع على الإفراد [١٦] ، لأنه الأصلُ [١٧] ، أو لأنَّ المبتدأ يشتبه بالبدل من الضمير إذا قُدم الخبرُ ، أو يشتبه بالفاعل على لغة : أكلوني البراغيث [١٨]. فنقول على الجواز: قاما الزيدان وقاموا الزيدون . وإن رَفَعَ الخبرُ الفعلُ الاســـمَ الظاهر جاز تقديمُهُ [١٩] ، نحو: زيدٌ قام أبوه ، فيقال في التقديم : قامَ أبوه زيدٌ .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٦٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٨٥ .
(٢) ينظر : شرح ابن الناظم ، ص ٨٢ .
(٣) ينظر : الكناش ، ص ٢٩ .
(٤) ينظر : أوضح المسالك ١ / ١٤٦ .
(٥) ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ٢٣٥ .
(٦) ينظر : شفاء العليل ١ / ٢٨٣ .
(٧) ينظر : شرح الأشموني ١ / ٢٠٠ .
(٨) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٧٣ .
(٩) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤١ .
(١٠) ينظر : الهمع ٢ / ٣٣ .
(١١) ينظر : التوطئة ، ص ٢٢٠ .
(١٢) ينظر : الهمع ٢ / ٣٣ .
(١٣) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٥٨ .
(١٤) ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ٢٣٥ ، والهمع ٢ / ٣٣ .
(١٥) ينظر : الهمع ٢ / ٣٣ .
(١٦) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٥٨ ، والهمع ٢ / ٣٣ .
(١٧) ينظر : الهمع ٢ / ٣٣ .
(١٨) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٥٨ .
(١٩) ينظر : أمالي القرآن الكريم ٣ / ٥٢ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٢ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٣ .

ج ــ **أن يكون المبتدأ له الصدارة في الكلام** ، كاسمِ الاستفهامِ المفرد [1] ، نحو : مَنْ عندك ؟ .

ومما له الصدارة (كم الخبرية) [2] ، نحو : كم غلامٍ لك ، ويدخل في ذلك المضاف إلى اسمِ الاستفهام[3] ، نحو : غلامُ من عندك ؟ والمضافُ إلى (كم) الخبرية [4] ، نحو : مالُ كم رجلٍ عندك . ومما له الصدارة (ما) التعجبيةُ [5].

د ــ **أن يكون المبتدأ ضمير الشأن** [6] ، نحو: هو زيدٌ قائمٌ ، والمعنى : الأمرُ أو الشأنُ زيدٌ قائمٌ . لأنّ الخبر لو قدّم على المبتدأ (هو) نحو : زيدٌ قائمٌ هو ، لم يُعلم أنه ضمير الشأن ولوقع الوهمُ بكونه مؤكداً للضمير المستكن في الخبر (قائم) [7] . وذكر الرضي[8] والأزهري[9] أن ضمير الشأن لازمُ الصدر لذا لا يجوز تأخيره.

---

(١) ينظر : كشف المشكل ١ / ٣١٥ ــ ٣١٦ ، والتوطئة ، ص ٢١٩ ، والكافية ١ / ٢٥٦ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٥٣ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٦٨ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص ١٦٧ ــ ١٦٨ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٨٧ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٣ ، وشرح الرضي ١ / ٢٥٧، والكناش ، ص ٢٩ ، والارتشاف ٢ / ٤٢ ، وأوضح المسالك ١ /١٤٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٣٨ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٤ ، وشرح الأشموني ٢٠٢/١ ، وشرح التصريح ١٧٣/١ ، والهمع ٣٣/٢ ، وحاشية الخضري ١ / ١٠٢ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٤٢/٢ ، وأوضح المسالك ١/ ١٤٨ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٢ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٣ ، وحاشية الخضري ١ / ١٠٢ .

(٣) ينظر : التوطئة ، ص ٢١٩ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٦٨ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص ١٦٨ ، وشرح التسهيل ٢٨٧/١ ، وشرح الرضي ٢٥٧/١ ، والارتشاف ٤٢/٢ ، وأوضح المسالك ١٤٩/١ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٢ ، وشرح التصريح ١/ ١٧٤ ، والهمع ٢ / ٣٤ ، وحاشية الخضري ١ / ١٠٢ .

(٤) ينظر : الارتشاف ٤٢/٢ ، وأوضح المسالك ١٤٩/١ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٤ ، وحاشية الخضري ١ / ١٠٢ .

(٥) ينظر : شرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٥٣ ، والارتشاف ٢ / ٤٢ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤٨ ، وشرح الأشموني ١ / ١٠٢ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٣ ، وحاشية الخضري ١ / ١٠٢ .

(٦) ينظر : شرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٥٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٨٦ ــ ٢٨٧ ، وشرح الرضي ٢٥٩/١ ، والارتشاف ٤٢/٢ ، وشفاء العليل ٢٨٤/١ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٤ ، والهمع ٢ / ٣٤ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٣٦ ، وحاشية الخضري ١ / ١٠٢

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٨٦ ــ ٢٨٧ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٥٩ .

(٩) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٧٤ .

وكذلك ما يشبه ضمير الشأن [٢] ، نحـــو : كلامي زيدٌ منطلقٌ ، ولا يجوز التقديم فلا يُقال : زيدٌ منطلقٌ كلامي،لأن السامع لقولك : زيدٌ منطلقٌ، قد علمَ أنه كلامُك فيتنزلُ قولك (كلامي) بعد ذلـــك منزلة قولك : كلامي هو كلامي . وليس من فائدةٍ في ذلك [٣] .

هـ ــ **أن يكون المبتدأ نكرةً فيه معنى الدعاء** [٤] ، نحو :سلامٌ عليك،وقولك (سلامٌ) إنما هـــو في معنى (الفعل) ومنزلٌ منزلته ، والتقدير : سلَّمَ الله عليك . ومرتبةُ الفعل التقديمُ ، فكذلك ما نُزِلَ منزلته [٥] ، وقد ذكر الرضي أن تقديم المبتدأ غالبٌ لا واجبٌ [٦] .

و ــ **أن يكون الخبرُ جملةً طلبيةً** [٧] ، نحو : زيدٌ اضربْه ، وزيدٌ هلاّ ضربتَهُ .

ز ــ **أن يكون المبتدأ مشبهاً بالخبر**[٨] ، نحو : زيدٌ عمرٌو ، فلا يجوز تقديم (عمرو) لئلا يلتبس بأنه مشبهٌ بزيـــد[٩].وقيل : إن دلّ دليلٌ على الخبر جاز تقديمه [١٠] ، كقوله :

بنونا بنو أبنائنا [١١] ......

فهو يشبه بني أبنائه بأبنائِه ، إذ لا يُشَبَهُ أبناءُ الابناء بالأبناء .

---

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٨٧ ، والارتشاف ٢ / ٤٢ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٤ ، وحاشية الـصبان ١ / ٣٣٦ ، وحاشية الخضري ١ / ١٠٢ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٨٧ .
(٤) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٣٧ ، والارتشاف ٢ / ٤٢، والهمع ٢ / ٣٤، وحاشية ياسين ١ / ١٧١ .
(٥) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٣٧ .
(٦) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٦١ .
(٧) ينظر : الارتشاف ٤٢/٢ ، والهمع ٢/ ٣٣ ، وحاشية ياسين ١٧١/١ ، وحاشية الخضري ١ / ١٠٣ .
(٨) ينظر : التوطئة ، ص ٢١٩ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٥٣ ، والارتشاف ٢ / ٤١ .
(٩) ينظر : التوطئة ، ص ٢١٩ .
(١٠) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤١ .
(١١) تقدم تخريجه .

ح ــ **أن يكــون المبتدأ مقدماً في مَثَلٍ** [1] ، والأمثال لا تتغيرُ ، نحــو : الكلابُ على البقر [2].

ط ــ **أن يكون المبتدأ ضمير متكلمٍ أو مخاطب وخبره موصولٌ والضميرُ في الــصلة مطابقٌ للمبتدأ في التكلم والخطاب** ،نحو: أنا الذي أضربُ ، وأنت الذي تضربُ، وقد أجاز الكسائي [*] التقديم هنــا ، فيقــال : الذي أضربُ أنا، والــذي تضرب أنــت [3] .

٢ ــ وجوب تقديم الخبر :

وهذا التقديمُ قد وضع له النحاة ضوابطَ أيضاً ، وهي كالآتي :

أ ــ **أن يكون الخبرُ شبهَ جملة [4] أو جملةً [5] مسوّغين الابتداءَ بالنكرة** ، نحو : في الدار رجلٌ ، وقصدك غلامُه رجلٌ . أمّا سبب عدمِ جواز تقديم الخبر النكرة هنا ، فلأن شبهَ الجملة والجملةَ قد يقعان صفةً للنكرة ، فيقع اللبسُ عنــد الــسامع [6] ، فيبقى السامع منتظراً لمجيء الخبر [7] ، فلما قُدمَ الخبر استحالَ أن يكونَ صــفةً لأنَّ الصفة لا تتقدم على موصوفها [8] ، وقد ردَّ ابن الحاجب هذا الرأي بجــواز

---

(١) ينظر : المقرب ، ص ٩٢ ، والارتشاف ٢ / ٤٢ ، والهمع ٢ / ٣٤ ، وحاشية ياسين ١ / ١٧١ .

(٢) ورد المثل في : جمهرة الأمثال ، العسكري ٢ / ١٦٩ ، ومجمع الأمثال ، الميداني ٢ / ١٤٢ . وهــو يُضربُ في شخصٍ تحرّشَ بآخر فلم يأبه له المتحرَّشُ به .

(*) الكسائي أحد شيخي الكوفة ، ومع ذلك فهو يجيزُ تقديمَ الخبر ، وسنذكر ذلك لاحقاً .

(٣) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٢ ، وحاشية ياسين ١ / ١٧٠ .

(٤) ينظر : الخصائص ١ / ٣٠٠ ، ٣١٨ ، والمفصل ، ص ٢٥ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣٧ ، والتوطئة ، ص ٢٢٠، وأمالي ابن الحاجب ، ص ٧٥، والكافيــة ١ / ٢٥٩ ، وشــرح الجمــل ، ابــن عــصفور ١ / ٣٥٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٨٨ ، والكناش ، ص ٢٩ ، والارتشاف ٢ / ٤٣ ، وأوضح المــسالك ١ / ١٤٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٢ ــ ٢٠٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٤ .

(٥) ينظر :شرح التسهيل ١ / ٢٨٨ ، والارتشاف ٢ / ٤٣ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٢ ــ ٢٠٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٤ ، والهمع ٢ / ٣٥ ، وحاشية الخضري ١ / ١٠٣ .

(٦) ينظر : المقتصد ١ /٣٠٨ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٦ ، والإيضاح ، ابن الحاجب ١ / ١٨٦ ، وأمــالي ابن الحاجب ، ص ٧٩ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ /٣٤٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٨٢ ، ٢٨٨ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٣ ، وشرح الرضي ١ / ٢٦٠ ، وبدائع الفوائد ٢ / ١٤٩ ، وتذكرة النحــاة ، ص ٣٢٤ ، ومغني اللبيب ٢ / ١١٥ ، وشرح قطر الندى ، ص ١٢٤ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤٩ ــ ١٥١ ، وشرح الأشموني ١ / ١٩٢ ــ ٢٠٣ ، وحاشية الخضري ١ / ١٠٣ .

(٧) ينظر : شرح المفصل ١/ ٢٢٦ ، والإيضاح ، ابن الحاجب ١ / ١٨٦ ، وبدائع الفوائد ٢ / ١٤٩ .

(٨) ينظر : المقتصد ١ / ٣٠٨ ــ ٣٠٩ ، وبدائع الفوائد ٢ / ١٤٩ .

كون (القائم) خبراً أو صفةً في نحو : (زيدٌ القائمُ) فينتظر السامعُ الجوابَ والتكملة [١] .

وذكر ابن الحاجب أن بعض النحاة يرى أن الغرض من وجوب تأخير النكرة هو أن يُبيَّنَ قربُ النكرة من المعرفة ، وذكر أيضاً أن بعض النحاة قالوا : لأنَّ الخبر في معنى الصفة ، فقد حُكِمَ عليه قبل ذكره ، فلم يأتِ إلاّ بعد أن صار كأنه موصوفٌ والفاعلُ لمّا كان الحكمُ عليه مقدماً جاء معرفةً وجاء نكرةً [٢] .

وقد ذكر أبو حيان [٣] ، والسيوطي [٤] أن ابن عمرون (ت ٦٤٩ هـ) نقل عن الواحدي (ت ٤٦٨ هـ) ، والجزولي (ت ٦١٠ هـ) أنهما أجازا تأخير الخبر شبه الجملة [*] ولكنه ضعيف .

ب ــ **أن يكون الخبر له الصدارة في الكلام** ، كاسم الاستفهام [٥] ، بشرط أن يكون مفرداً [٦] ، نحو : أين زيدٌ ؟ ، وكذلك المضاف إلى اسم الاستفهام [٧] ، نحو :

---

(١) ينظر : الإيضاح ، ابن الحاجب ١ / ١٨٦ ــ ١٨٧ ، وأمالي ابن الحاجب ، ص ٧٩ .

(٢) ينظر : الإيضاح ١ / ١٨٧ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٢ ، وتذكرة النحاة ، ص ٣٦٧ .

(٤) ينظر : الأشباه ٢ / ٦٧ .

(*) وليس جواز التأخير مخصوصاً بشبه الجملة ، فالجملة كذلك ، ولكننا نقلنا ما ذكر حسب .

(٥) ينظر : الأصول ١ / ٦٠ ــ ٦١ ، والإيضاح ، الفارسي ١ / ٢٢٤ ، والمقتصد ١ / ٢٢٤ ــ ٢٢٥ ، والمفصل ، ص٢٥ ، وكشف المشكل ١ / ٣١٦ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣٧ ، والتوطئة ، ص ٢٢٠ ، والإيضاح ، ابن الحاجب ١ / ١٩٢ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٥٣ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٦٨ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٤ ، وشرح الرضي ١ / ٢٥٩ ، والكناش ، ص ٢٩ ، والارتشاف ٢ / ٤٣ ، وشرح قطر الندى ، ص ١٢٤ ، وأوضح المسالك ١ / ١٥١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٤٣ ، وشفاء العليل ٢٨٤/١ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٣ ــ ٢٠٤ ، وشرح التصريح ١/ ١٧٥ ، والهمع ٢ / ٣٥ .

(٦) ينظر : التوطئة ، ص ٢٢٠ ، وأمالي ابن الحاجب ، ص ٧٥ ، وأمالي القرآن ٣ / ٧٤ ، ١٠١ ، والكافية ١ / ٢٥٩ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٦٨ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص ١٦٨ ، وشرح الرضي ١ / ٢٥٩ ، والكناش ، ص ٢٩ .

(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣٦٨/١ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص ١٦٨ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٨٨ ، والارتشاف ٢ / ٤٣ ، وأوضح المسالك ١ / ١٥١ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٣ ــ ٢٠٤ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٥ ، والهمع ٢ / ٣٥ .

صبيحة أي يومٍ السفرُ ؟ وذكر أبو حيان أن الأخفش (ت ٢١٥ هـ) والمازني (ت ٢٤٨ هـ) قد أجازا التقديم ، فتقول : زيدٌ أين ؟ [١] فإن كان الخبر جملة خبرُها اسمُ استفهام فلا يجبُ تقديمه [٢]، بل يجوز، نحو : زيدٌ أين هو؟ فلا يجب: أين هو زيدٌ ؟ على التقديم ،وإنما لم يجب تقديم الخبر الجملة لأنه قد تقدم في أولها ما له صدرُ الكلام " فحصل المقصود من تقديم ما له صدر الكلام أول جملته "[٣].

ومما له الصدارة في الكلام (كم الخبرية) فإن كان الخبرُ (كم) الخبرية وجب تقديمه [٤]، نحو: كم درهمٍ مالُك ، وكذلك المضافُ إلى (كم) الخبرية [٥] ، نحو: صاحبُ كم غلامٍ أنت .

ج ــ **أن يشتمل المبتدأ على ضمير عائدٍ على جزءٍ من الخبر** [٦] ، نحو : في الدار صاحبُها ، فالهاء في المبتدأ (صاحبُها) عائدة على (الدار) في الخبر ، ولو قُدِّمَ المبتدأ لعاد الضمير (الهاء) على متأخرٍ لفظاً ورتبةً وذلك غير جائزٍ[٧] ، وذكر ابن الحاجب أنَّ المانع من تقديم المبتدأ هو عودُ الضميرــ بعد التقديم ــ على غير

---

(١) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٣ .

(٢) ينظر : أمالي ابن الحاجب ، ص ٧٥ ، وأمالي القرآن ٣ / ٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٦٨ ، وشرح الرضي ١ / ٢٥٩ ، والكناش ، ص ٢٩ .

(٣) أمالي ابن الحاجب ، ص ٧٥ ، وأمالي القرآن ٣ /٧٤ ، وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٥٩ ، والكناش ، ص ٢٩ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٥٣ ، والارتشاف ٢ / ٤٤ ، والهمع ٢ / ٣٥ .

(٥) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٤ ، والهمع ٢ / ٣٥ .

(٦) ينظر : التوطئة ، ص ٢٢٠ ، والكافية ١ / ٢٢٩ ، ٢٥٩ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٥٣ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٠ ــ ٣٧١ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٤ ، وشرح الرضي ١ / ٢٣٠ ، ٢٦١ ، والكناش ، ص ٢٩ ، والارتشاف ٢ / ٤٤ ، وشرح قطر الندى ، ص ١٢٤ ــ ١٢٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٤٠ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٥ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٥ ــ ١٧٦ ، والهمع ٢ / ٣٦ .

(٧) ينظر : شرح عمدة الحافظ ، ص ١٧٢ ــ ١٧٣ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٤ ، وشرح الرضي ١ / ٢٣٠ ، والكناش ، ص ٢٨ ، ٢٩ ، وشرح قطر الندى ، ص ١٢٤ ــ ١٢٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٤٠ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٥ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٥ ــ ١٧٦ ، والهمع ٢ / ٣٦ .

مذكورٍ [1] ، وذلك غير جائز . ومنه قول النبي ﷺ : ((**مِنْ حُسْنِ إِسلام المرءِ تركُهُ مالا يعنيه**)) [2] ، وقول الشاعر :

أهابُكِ إجلالاً وما بك قدرةٌ   عليَّ ، ولكن مِلءُ عَيْنٍ حَبيبُها [3]

د ــ **أن يكون المبتدأ مبــدوءاً بــ (أنَّ) المفتوحــةِ** [4]، نحو : معلومٌ أنك فاضلٌ ، ولا يجوز تقديم الخبر لئلا تدخل عليه عواملُ الجملــة الاســمية ومنهــا (إنّ) المكسورة [5] ، وقد كرهوا اجتماع حرفين بمعنىً واحد [6] . وقيل : لئلا تلتــبس (أنّ) المفتوحةُ بــ (أنَّ) المفتوحةِ التي بمعنى (لعلَّ) في لغة [7] ، نحو : أنَّ زيداً قائمٌ . بمعنى : لعلَّ زيداً قائمٌ. وقيل : لئلا تلتبسَ (أنَّ) المفتوحة بــ (إنَّ) المكسورةِ [8] ، فلو قلنا في نحو : عندي أنك فاضلٌ ، فلا يجوز تقديم المبتدأ ، فلا

(1) ينظر : أمالي ابن الحاجب ، ص ٧٥ ، وأمالي القرآن ٣ / ٧٥ .

(2) ورد الحديث في سنن ابن ماجه ٢ / ١٣١٥ ــ ١٣١٦ في كتاب الفتن ، باب كف اللسان فــي الفتنــة ، رقم الحديث (٣٩٧٦) ، وورد في سنن الترمذي ، ص ٦٦٨ ، في كتاب الزهد عن رسول الله ، رقــم الحديث (٢٣٢٢) .

(3) البيت لمجنون ليلى . ينظر : ديوانه ، ص ٧١ ، وقيل لغيره ، وقد ورد في شــرح عمــدة الحــافظ ، ص ١٧٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٨٩ ، وأوضح المسالك ١ / ١٥٢ ، وشرح ابن عقيــل ١ / ٢٤١ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٦ .

(4) ينظر : التوطئة ، ص ٢٢٠ ، وأمالي ابن الحاجب ، ص ٧٥ ــ ٧٦ ، وأمالي القرآن ٣ / ٧٥ ــ ٧٦ ، والكافية ١ / ٢٥٩ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٥٣ ، وشرح الكافيــة الــشافية ١ / ٣٧١ ــ ٣٧٢ ، وشرح التسهيل ١/٢٨٨ ، وشرح الرضي ١/٢٦٢ ، والكناش ، ص ٢٩ ، والارتشاف ٢/٤٤ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤٩ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٥ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٤ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٤ ، والهمع ٢ / ٣٦ ، وحاشية الخضري ١ / ١٠٣ .

(5) ينظر : أمالي ابن الحاجب ، ص ٧٦ ، وأمالي القرآن ٣/ ٧٥ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٨٨ ، والكناش ، ص ٢٩ .

(6) ينظر : أمالي ابن الحاجب ، ص ٧٦ ، وأمالي القرآن ٣ / ٧٥ .

(7) ينظر : أمالي ابن الحاجب ، ص ٧٦ ــ ٧٧ ، وأمالي القرآن ٣ / ٧٦ ، وشــرح التــسهيل ١ / ٢٨٨ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٤ ، وشرح التــصريح ١ / ١٧٤ ، وحاشــية الخضري ١ / ١٠٣ .

(8) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٨٨ ، وشرح الرضي ١ / ٢٦٢ ، وأوضح المــسالك ١ / ١٤٩ ، وشــرح الأشموني ١ / ٢٠٤ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٤ ، والهمع ٢ / ٣٦ .

يقال : أنك فاضلٌ عندي ،لأنه قد يُظنُّ أنه خبرٌ بعد خبرٍ وأن (أن) مكسورةٌ [١] . أو يُظنّ أن (أن) مكسورةٌ وأن (الظرف) متعلق بالخبر (فاضل) [٢]، وقيل : قد يُظنُّ أن (أن) المفتوحة مع اسمها وخبرها مبتدأٌ وأن الظرف خبره [٣] . وإذا تقدم الخبرُ على (أنّ) عُرفَ أنه خبر المبتدأ ،وأنه ليس في حيّز (أن) المفتوحة ، فهي حرفٌ موصولٌ،وما في الصلة لا يتقدم على الموصول . وما في حيّز (إن) المكسورة لا يتقــدم عليها لأنَّ لها الصدارة ، وإذا تعين أن المقــدم خبــرٌ ، وأن (إن) المكسورة مع اسمها وخبرها لا يجوزُ أن تقع مبتدأً لأنها جملةٌ ، والمبتــدأ مفردٌ ، تعين أن ما بعد الخبر هي (أن) المفتوحة لا غير [٤] .

وقد ذكر أبو حيان أن وجوب تقديم الخبر ــ هنا ــ إنما هو مــذهب ســيبويه والجمهور [٥] ، وذكر أبو حيان أيضاً أن الفرّاء (ت ٢٠٧ هــ) والأخفــش واباحاتم (ت ٢٥٥ هــ) قد أجازوا تقديم المبتدأ [٦] ، وذكر الــسيوطي أنــه مذهب الفراء والأخفش [٧] فقط ولم يذكر أبا حاتمٍ، وإنما أجازوا تقديم المبتــدأ قياساً على (أنْ) المصدرية [٨] ، كقوله ــ تعالى ــ : ﴿ **وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ** ﴾ [البقرة : ١٨٤] .

هــ ــ **أن يُفْهَمَ معنىً بتقديمِ الخبرِ لا يُفهم بتأخيره** ، ومنه قــولهم : لله درُّك ، مــن الجمل التعجبية [٩] ، فإن الخبر لو أُخر لم يُفهم معنى التعجب [١٠] . ومنه [١١] قوله ــ تعالى ــ : ﴿ **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ** ﴾ [البقــرة : ٦]

---

(١) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٦٢ .
(٢) ينظر : م . ن ١ / ٢٦٢ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٤ .
(٣) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٧٤ .
(٤) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٦٢ .
(٥) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٤ .
(٦) ينظر : م . ن .
(٧) ينظر : الهمع ٢ / ٣٦ .
(٨) ينظر : م . ن .
(٩) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٨٨ ، وشرح الرضي ١ / ٢٦٣ ، والارتشاف ٢ / ٤٣ ــ ٤٤ ، وشــفاء العليل ١ / ٢٨٥ ، والهمع ٢ / ٣٥ ــ ٣٦ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٣٨ .
(١٠) ينظر : شرح التسهيل ٢٨٨/١ ، وشفاء العليل ٢٨٥/١ ، والهمع ٣٥/٢ ، وحاشية الصبان ١/ ٣٣٨ .
(١١) ينظر : شرح التسهيل ٢٨٨/١ ، والارتشاف ٤٣/٢ ــ ٤٤ ، وشفاء العليل ٢٨٥/١ ، والهمع ٣٥/٢ .

فالمبتدأ هو المصدر المؤول والتقدير: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُه . والخبر هو (سواءٌ) وهو مقدمٌ وجوباً [١] ، لأنَّ المبتدأ من الجمل الاستفهامية المقصود بها التسويةُ ، فيكون خبره لازم التقديم [٢] ، ولو قُدمَ المبتدأ ﴿ **أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ** ﴾ لتوهم السامعُ أن المتكلم مستفهمٌ حقيقةً [٣] ، فاللبسُ يؤمن بتقديم الخبر ، فكان التقديم لازماً [٤] . وقد جعل الرضي قولَهم : تميميٌّ أنا . مما يجب فيه تقديم الخبر، إن كان المرادُ التفاخرَ بتميمٍ ، ولو أُخر الخبر لم يُفهم معنى التفاخر [٥] ، بل يفهم معنى الإخبار .

و ـ **أن يكون الخبر اسمَ إشارةٍ ظرفاً** ، نحو : ثَمَّ زيدٌ ، وهنا عمرٌو [٦] " ووجه تقديمه القياسُ على سائر الإشارات ، فإنك تقول : هذا زيدٌ ، ولا تقول : زيدٌ هذا " [٧] .

ز ـ **أن يكون الخبرُ مقدماً في مَثَلٍ** [٨] ، نحو : في كلِ وادٍ بنو سعدٍ [٩] ، لأنَّ الأمثالَ لا تُغيّرُ [١٠] .

٣ ـ جواز التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر :

جواز التقديم والتأخير يقع في كل ما ليسَ من الواجب تقديمُه أو تأخيره [*] ، فيجوز تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، نحو : قائمٌ زيدٌ ، وقاما الزيدان ، وأمامك زيدٌ ، وأين هو زيدٌ ؟ وأبوه قائمٌ زيدٌ ، ويقوم أبوه زيدٌ ، وضربتُهُ زيدٌ ، وقائمٌ أبوه زيدٌ [١] .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٢٨٨ ، والارتشاف ٢ / ٤٤ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٥ ، والهمع ٢ / ٣٥ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٨٨ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٥ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٨٨ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٥ ، والهمع ٢ / ٣٥ .
(٤) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٨٨ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٥ .
(٥) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٦٣ .
(٦) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٢ ، والهمع ٢ / ٣٥ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٣٨ .
(٧) الهمع ٢ / ٣٥ .
(٨) ينظر : المقرب ، ص ٩٢ ، والارتشاف ٢ / ٤٤ ، والهمع ٢ / ٣٥ .
(٩) المثل ورد في : مجمع الأمثال ٢ / ٨٣ ، ويُضرب فيمن ترك شيئاً يكرهُه فرأى مثلَه في غير مكان .
(١٠) ينظر : الهمع ٢ / ٣٥ .
(*) ثمة مواضعُ من الجواز تركنا ذكرها لأنها لا تمثلُ سوى آراء فردية لبعضِ النحاة ، فتراجع في مظانّها .

وقد ذكر ابن مالك [٢] وغيره [٣] أنّ النحاة ــ بصريين وكوفيين ــ مجمعون على جواز تقديم الخبر في نحــو : في داره زيدٌ ، وذكــر السيوطيُّ أن مذهب الكوفيين هو الجوازُ في هذا [٤] ، وهو مذهب ابن الحاجب [٥] ، والرضي[٦] ، وأبي الفداء [٧] ، وإنما جاز تقديم الخبر مع أن فيه ضمير المبتدأ لأنَّ هذا الضمير عائدٌ على متأخرٍ لفظاً

وهو(المبتدأ : زيد) متقدمٍ رتبةً [٨]،كما أجازوا في باب الفاعل: ضرب غلامَهُ زيدٌ [٩] ، وذكر السيوطي أن الكوفيين أجازوا التقديم لأن الضمير في قولك : في داره زيدٌ غيرُ معتمدٍ عليه ، لأن المقصودَ : في الدار زيدٌ ، وقد وقع هــذا الضميرُ عَرَضاً [١٠]وذكر أبو حيان نقلاً عن النحاس (ت ٣٣٨ هــ) [١١] والسيوطي[١٢] بــلا نقــلٍ أن مــذهب الأخفش هو منع التقديم ، بل يكون (زيد) مرفوعاً بشبه الجملة على أنه فاعلٌ . وذكر أبو حيان أن مذهب الكوفيين هو المنعُ في كل ما تقدم[١٣]،وذكر الــسيوطيُّ أن مــذهب الكوفيين المنعُ في غير (في داره زيــدٌ) [١٤] ، ثم ذكر أبو حيان أن مذهب الكــسائي (ت ١٨٩ هــ) والفرّاءِ جوازُ تقديم الخبر في (زيدٌ ضربتُهُ) [١٥] ، وذكــر السيوطي أن هذا مذهبُ الكسائي [١٦]. وذهب ابن الطراوة (ت ٥٢٨هــ) إلى جواز التقديم في :

---

(١) ينظر : كشف المشكل ١ / ٣١٦ ، والارتشاف ٢ / ٤٥ ، وشرح ابــن عقيــل ١ / ٢٢٧ ، والهمــع ٢ / ٣٦ ــ ٣٧ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٨٧ ، والارتشاف ٢ / ٤٤ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٤ .
(٣) ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ٢٢٨ .
(٤) ينظر : الهمع ٢ / ٣٧ .
(٥) ينظر : الكافية ١ / ٢٢٩ .
(٦) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٣٠ .
(٧) ينظر : الكناش ، ص ٢٨ .
(٨) ينظر : شرح التسهيل ٢٨٧/١ ، وشرح الرضي ٢٣٠/١، والكناش ، ص ٢٨، وشفاء العليل٢٨٤/١
(٩) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٨٧ .
(١٠) ينظر : الهمع ٢ / ٣٧ .
(١١) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٤ ، ٤٥ .
(١٢) ينظر : الهمع ٢ / ٣٧ .
(١٣) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٥ .
(١٤) ينظر : الهمع ٢ / ٣٧ .
(١٥) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٥ .
(١٦) ينظر : الهمع ٢ / ٣٧ .

زيدٌ أخوك ، ومنعه في : زيدٌ قائمٌ [1] ، لأن (زيدٌ قائمٌ) مركبٌ من واجبين ، أمّا (زيدٌ أخوك) فمركبٌ من واجبٍ وجائزٍ صار بالتأخير واجباً [2] ، وهو رأيٌ غريبٌ ، وقد وصفه السيوطي بالغرابة وتَرَكَ ذكره أصلاً لأنه سخيفٌ،على حدّ قول السيوطي[3] .

وذكر ابن عقيل نقلاً عن ابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) إجماع البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملةً ، وذكر ابن عقيل نفسُهُ أن هذا ليس صحيحاً وأن مذهب الكوفيين المنع في هذا [4] .

وقد أجاز الأخفش تقديم الخبر المشتمل على ضمير عائد على ما أُضيف إليه المبتدأ [5] ، من دون أن يفرّق في ذلك بين المبتدأ الصالح للحذف وإقامة المضاف إليه مُقامَه ، نحو : في داره قيامُ زيدٍ ، وبين مالا يصلح للحذف ، نحو : في دارها عبدُ هندٍ [6] ، لأنه لو حُذفَ لم يستقم المعنى [7] ، ولم يُفهم المرادُ .

وذكر أبو حيان أن جواز التقديم هذا هو مذهب البصريين أيضاً [8] . ثم ذكر أيضاً نقلاً عن النحاس أن مذهب الأخفش المنعُ ، وأن شبه الجملة هو الرافعُ للاسم بعده على الفاعلية [9] . ووافق ابن مالك الأخفش في الجواز ، إذ قال : " وبقولِهِ أقولُ لأن المضاف والمضاف إليه كشيءٍ واحدٍ ، فإذا كان المضاف مقدَر التقديم بوجهٍ ما كان المضافُ إليه مقدراً معه ، إلاّ أن تقديم ضميرِ ما يصلح أن يُقام مُقامَ المضاف أسهل ، ومنه قول العرب : في أكفانِهِ درج الميت ، وقول الشاعر :

بمسعاتِهِ هلكُ الفتى أو نجاتُهُ ... فنفسكَ صُنْ عن غَيِّها تكُ ناجيا [10] " [1]

---

(١) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٥ ، والهمع ٢ / ٣٨ .
(٢) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٥ .
(٣) ينظر : الهمع ٢ / ٣٨ .
(٤) ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ٢٣١ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل ٢٨٧/١، وشرح الرضي ٢٤٨/١، والارتشاف ٤٥/٢ ، وشفاء العليل ٢٨٤/١
(٦) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٨٧ ، وشفاء العليل ١ / ٢٨٤ .
(٧) ينظر : شفاء العليل ١ / ٢٨٤ .
(٨) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٥ .
(٩) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٥ .
(١٠) البيت بلا نسبة . وقد ورد في : شرح التسهيل ١ / ٢٨٧ .

ووافق الرضي رأيَ الأخفش وعلل المسألة بتعليل ابن مالك نفسه [٢] ، ومنع الكوفيون التقديم في ذلك [٣] .

بعد كل ما تقدم من الكلام عن وجوب تقديم المبتدأ ووجوب تقديم الخبر وجواز التقديم والتأخير ، تبيَّنَ لنا أن مذهب الكوفيين ليسَ هو منعَ تقديم الخبر مطلقاً ، لذا قال ابن عقيل : " فنقلُ المنعِ عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيحٍ " [٤] ،وقد مرَّ بنا أن الكوفيين وشيخيهما الكسائيَّ والفرّاءَ قد أجازوا تقديم الخبر في مواضع ذكرناها ، بل إن الفرّاء ليجيزُ تقديم الخبر في موضع لا يجيزه أكثرُ البصريين ، وهو ما إذا كان الخبرُ فعلاً فاعله ضميرُ تثنيةٍ أو جمعٍ ، وذلك حين ذكر الوجوه الإعرابية في قوله ــ تعالى ــ : ﴿ **ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ** ﴾ [المائدة : ٧١] ، فقد أجاز كون ﴿ **كَثِيرٌ** ﴾ مبتدأً مؤخراً وكونَ الفعل ﴿ **عَمُوا** ﴾ خبراً مقدماً [٥] . بل يبطلُ ما نقله ابن عقيل من كلامِ بعضِ النحاة من دون تسميتهم ــ وأنكرهُ هو نفسُهُ ــ من أن مذهب الكوفيين هو منع تقديم الخبر في المواضع التي يُجيزُ فيها البصريون تقديمه فيها [٦] ، فإن الكسائيَّ نفسَهُ قد أجاز التقديم في موضعٍ يُوجب فيه البصريون تأخر الخبر ، وهو ما إذا كان المبتدأ ضمير متكلم أو خطابٍ وخبره اسم موصولٌ صلتُهُ مطابقةٌ للمبتدأ في التكلم والخطاب نحو : أنا الذي أضربُ وأنت الذي تضرب ، فقد أجاز الكسائي التقديم فيقال : الذي أضربُ أنا والذي تضربُ أنت [٧] .

وثمةَ مسألتان من التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر :

إحداهما : تقديم الحال التي تسدُّ مسدَّ خبر المبتدأ المصدرِ أو المضافِ إلى المصدر .
والأخرى : تقديم الخبر المتعدد .

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٨٧ .
(٢) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٤٨ .
(٣) ينظر : الهمع ٢ / ٣٧ .
(٤) شرح ابن عقيل ١ / ٢٢٨ .
(٥) ينظر : معاني القرآن ، الفراء ١ / ٣١٦ ، والمركب الاسمي الإسنادي وأنماطه ، ص ٥٧ .
(٦) ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ٢٢٧ ــ ٢٢٨ .
(٧) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٢ ، وحاشية ياسين ١ / ١٧٠ .

أمّا تقديـم الحال على المبتدأ في نحو : قيـامُ زيدٍ مسرعاً ، وضربي زيداً قائماً ، فمذهب البصريين جوازُ تقديم الحالِ [1]،سواءٌ أكان المصدرُ متعدياً ، نحو : ضربي زيداً قائماً ، أم لازماً ، نحو : قيامك مسرعاً [2] ، وإجازتهم التقديم مشروطةٌ بأن يكون الخبرُ مقدرّ التقديم على المبتدأ (المصدر) ، فإن قُدّرَ الخبرُ مؤخراً فقد منعوا تقديم الحال[3] ، لأن العامل عندهـم في (الحال) هو (كـان) المقـدرة ، وقد أُضيف إليها الظرفُ ، والتقديرُ : ضربي زيداً إذ كان قائماً أو إذا كان قائماً ، والمضافُ لا يعملُ فيمـا قبـل المضاف إليه [4] ، ومذهبُ ابن الدهان (ت ٥٦٩ هـ) هو جواز تقديم الحـال علـى المبتدأ قياساً [5] ،وعَلّلَ الجواز بأنَّ " خبر المبتدأ في هذه المسألة يتقدم على المبتدأ " [6]، أمّا مذهب الفرّاء فهو منع تقديم الحال ، سـواءٌ أكانت من ظاهر ، نحو : ضربي زيداً قائماً، أم من مضمرٍ نحو : قيامُك مسرعاً [7]،وسواءٌ أكان المصدرُ متعدياً أم لازماً [8] ، وهو يجيز : مُسرعاً قمتَ ، لأن حال النكرة يجوز تقدمُها إن لم تكن رافعةً ، وإذا مُنعَت التقديم والتوسط لزمت التأخير عند الفرّاء، فهي عنده مبنية على الشرط ، والشرط يرفع إن كان آخراً لا أولاً ، يقال : سكوتك إن أحسنتَ ، ولا يقالُ : إن أحسنت سكوتك ، لأن الشرط يُتلقّى بالفاء ، أو (إذا) أو بالفعل ، ولا يُتلقى بالاسمِ المفرد [9] .

أمّا الكسائي وهشام الضرير فيجيزان تقديم الحال إن كانت من مـضمرٍ[10] وكـان المصدرُ لازماً [11] ، نحو : مسرعاً قيامُك ، وذكر السيوطي القول بمنع تقديم الحال إن كان المصـدر متعدياً وجوازه إن كان المصـدر لازماً من دون أن ينسبه إلى أحدٍ من النحاة [12] ، وإنما لم يُجز الكسائي وهشامٌ تقديم الحال من الظاهر كما لا يجيزان تقديمها في : جاء زيدٌ راكباً ، لأن مبنى الحال عندهم يكون على الشرط ، فلم يجز (راكباً جاء

(١) ينظر : الارتشاف ٢ / ٣٦ ، وتذكرة النحاة ، ص ٦٥١ ، ٦٥٦ ، والهمع ٢ / ٤٩ .
(٢) ينظر : الارتشاف ٢ / ٣٦ ، والهمع ٢ / ٤٩ .
(٣) ينظر : تذكرة النحاة ، ص ٦٥١ ، ٦٥٦ .
(٤) ينظر : تذكرة النحاة ، ص ٦٥١ .
(٥) ينظر : م . ن ، ص ٦٥١ ــ ٦٥٢ ، ٦٥٦ .
(٦) م . ن ، ص ٦٥١ ــ ٦٥٢ .
(٧) ينظر : الارتشاف ٢ / ٣٦ ، وتذكرة النحاة ، ص ٦٥١ ، ٦٥٦ ، والهمع ٢ / ٤٩ .
(٨) ينظر : الارتشاف ٢ / ٣٦ ، والهمع ٢ / ٤٩ .
(٩) ينظر : تذكرة النحاة ، ص ٦٥١ .
(١٠) ينظر : الارتشاف ٢ / ٣٦ ، وتذكرة النحاة ، ص ٦٥١ ، ٦٥٦ ، والهمع ٢ / ٤٩ .
(١١) ينظر : الارتشاف ٢ / ٣٦ .
(١٢) ينظر : الهمع ٢ / ٤٩ .

زيدٌ) لأنه لا يجوز (إن يركب جاء زيــد) ، وإنما أجازا تقديم الحال من المضمر كما أجازا تقديمها في: قمت مسرعاً،أَن تقول : مسرعاً قمت ، لأن الحال لمضمرٍ ، ولا يُنكر تقديم مضمرٍ على مضمرٍ كما يُنكر تقديم مضمر على ظاهرٍ ، أو أنهما أجــازا تقــديم الحال من المضمر لأن الحال مبنيةٌ على الوقــت من حيث كانت في معناه ، والوقــت يرفع متقدماً ومتأخراً ، نحو : يومُ الخميس قيامُك وقيامُك يومُ الخميس [1] .

أمّا إن كانت الحالُ جملةً اسميةً وكان المصدرُ متعدياً فلم يجز تقديمها عند الكسائي والفرّاء وهشام ، فلا يُقالُ : وهو ملتوتٌ شربُك السويقَ ، فإن كان المصدرُ لازماً فقــد أجاز الكسائي تقديم هذه الحال ومنع تقديمها الفــرّاء [2] .

أمّا المسالة الأخرى ، وهي تقديم الخبر المتعدد فنقول فيها : إن مذهب أكثرِ النحاة أنه لا يجوز على الأصحِّ تقديمُ أحد الخبرين ولا تقديمُ كليهما [3] ، في نحو : الرمانُ حلوٌ حامضٌ [*] ، وممن ذهب إلى منع تقديم أحدهما ابن هشام [4] ، وممن ذهب إلــى منــع تقديم الخبرين ابن الدهان [5] ، وأجاز بعضهم تقديم أحد الخبرين أو كليهما [6] ، وقد أجاز ابــن جني تقديم أحد الخبرين [7] ، وأنشد قول الشاعر :

بان الخليطُ الذي ما دونه أحدٌ عندي وإن لمْ يَكُنْ يرضى به أحدُ [8]

فقد جعل (دونه) و (عندي) خبرين للمبتدأ (أحــد) وقد قدّمَ أحدَهما وهو (دونه) علــى المبتدأ .

ثانياً : التقديم والتأخير في طرفي إسناد الجملة الفعلية :

---

(١) ينظر : تذكرة النحاة ، ص ٦٥١ .
(٢) ينظر : الارتشاف ٢ / ٣٦ ــ ٣٧ .
(٣) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٣ ، ٦٥ ، وشرح التصريح ١ / ١٨٢ ــ ١٨٣ ، والهمــع ٢/ ٥٤ ، وحاشــية الصبان ١ / ٣٥٢ .
(*) كلامُ النحاة في تقديم الخبر هنا إنما هو محصورٌ في الخبر المتعدد لفظاً لا معنىً .
(٤) ينظر : أوضح المسالك ١ / ١٦٢ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١ ، وشرح التصريح ١ / ١٨٢ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٥٢ .
(٥) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٣ .
(٦) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٣ ، والهمع ٢ / ٥٤ .
(٧) ينظر : التمام ، ص ٢٣٤ ــ ٢٣٥ ، والارتشاف ٢ / ٤٣ ، ٦٥ .
(٨) البيت بلا نسبة . وقد ورد في التمام ، ص ٢٣٤ ، والارتشاف ٢ / ٤٣ .

مسألة تقديم الفاعل على الفعل هي الأخرى محلُّ خــلافٍ بــين النحــاة ، إذ منــع البصريون [1] تقديم الفاعل ، فلا يُقال : زيدٌ قام ، على أن (زيد) فاعلٌ بل يجب كونُهُ مبتدأً . وذكر الزجاجي (ت ٣٤٠ هــ) أن النحاة مجمعون على أن مذهب البصريين هو أنه إذا قدم الفاعل على الفعل فهو مرفوعٌ بالابتداء وخبره الفعل وفاعله المستتر [2] ، فمنــع التقــديم هــو مذهب نحاة المدرسة البصرية [3] ، وإنما منع البصريون تقديم الفاعل لأنه كالجزء من الفعــل [4] ، فهو كجزء الكلمة ، وجزء الكلمة لا يتقدم على بعضها [5] . وقيل : لأن من أحكام الفاعل أن لا يقوم غيرُهُ مقامه مع وجوده ، فلا يجوز أن يقال : زيدٌ قامَ غلامُهُ على جعل (زيــــد) فاعلاً ، بل يجــب كونُهُ مبتدأ، لأن فاعل (قــام) هو (غلام) والفعل لا يرفع فــاعلين [6] . وقيل : لأن الفاعل لا يتأثر بالعوامل ، وهذا المقدَّمُ متأثِرٌ في نحو : رأيتُ زيداً يقــومُ ، فــدلَّ ذلك على أنه مبتــدأٌ لا فاعلٌ [7] . وقيل : لأنه يُقال عند تقديم الفاعــل المثنـــى والمجمــوع : الزيدان قاما والزيدون قاموا ، ولا يجوز أن يقال : الزيدان قام والزيدون قام[*]، فلو كان الاسمُ المتقدم فاعلاً للفعل المتأخر لوجب

---

(١) ينظر : الارتشاف ٢ / ١٧٩ ، وشرح ابن عقيــل ٢ / ٧٧ ، وشــرح التــصريح ١ / ٢٧٠ ــ ٢٧١ ، والهمع ٢ / ٢٥٤ ، وحاشية الصبان ٢ / ٦٤ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٢ / ١٧٩ ــ ١٨٠ ، وتذكرة النحاة ، ص ٦٩٤ .

(٣) ينظر : المقتــضب ٤ / ١٢٨ ، والأصــول ٢ / ٢٢٨ ، واللمــع ، ص ٣١ ، والمفــصل ، ص ١٨ ، وأسرار العربية ، ص ٧٩ ، وشرح المفصل ١ / ٢٠٣ ، وأمالي ابــن الحاجــب ، ص ٤٤ ، وشــرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ١٥٩ ، وشرح الكافيــة الــشافية ١ / ٥٨٤ ، وشــرح التــسهيل ٢ / ٤٠ ، والكناش ، ص ٢٠ ــ ٢١ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٣٧ ، وشــرح ابــن عقيــل ٢ / ٧٧ ، وشــرح الأشموني ١ / ٣٨٨ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧١ ، والهمع ٢ / ٢٥٤ ، وأسرار النحو ، ابــن كمــال باشا ، ص ٩٥ .

(٤) ينظر : المفصل ، ص ١٨ ، وأسرار العربيــة ، ص ٧٩ ، واللبــاب ، ص ٩٨ ، وشــرح المفــصل ١ / ٢٠٣ ، والإيضاح ، ابن الحاجب ١ / ١٥٩ ، وأسرار النحو ، ص ٩٥ .

(٥) ينظر : أسرار العربية ، ص ٧٩ ــ ٨١ ، واللباب ، ص ٩٨ ، وشرح المفــصل ١ / ٢٠٣ ، وشــرح الكافية الشافية ١ / ٥٨٤ ، وحاشية الخضري ١ / ١٦١ .

(٦) ينظر : المقتضب ٤ / ١٢٨ ، وأسرار العربية ، ص ٨١ ، واللباب ، ص ٩٩ .

(٧) ينظر : المقتضب ٤ / ١٢٨ ، وشرح التسهيل ٢ / ٤٠ .

(*) هذا مذهب البصريين ، وسيأتي أن مذهب الكوفيين جوازُ ذلك .

الإفرادُ في الفعل ، ولما رفَعَ ضميـر المثنى والجمع فاعـلاً ، فدلَّ ذلك على أن المقدم مبتـدأٌ [١] . وقيل إن الفعل بعد الاسـم المتقدم يقع بعد حرف الاستفهام ، نحو : زيدٌ هـل قـام ؟ ولا يعمل ما بعد حرفِ الاستفهامِ فيما قبله [٢] .

وذكر أبو حيان أن القول بإجماع البصريينِ على منعِ تقديم الفاعل ليس صحيحاً ، فـإن بعض البصريين أجاز تقديم الفاعل ، ولم يذكر أبو حيان اسم نحويٍ واحدٍ منهم [٣]، وذكر ابن مالك [٤] والدماميني[٥] ، والخضريُّ (ت ١٢٤٧هـ) [٦] أن الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) وابن عصفور قد نصّا على جواز تقـديم الفاعـل فـي الـضرورة ، وذكـر الـدماميني [٧] والخضريُّ[٨] أنه ظاهرُ كلامِ سيبويه ، وما نُقِلَ عن ابن عصفور صوابٌ ، فقـد نـصَّ ابـن عصفور على أن الكوفيين أجازوا تقديم الفاعل في سعة الكلام ، ثم ذكـر أنـه جائـزٌ فـي ضرورة الشعر[٩]. وقد نصّ الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) على أن بعض البصريين خَصَّ منـع تقديم الفاعل في سعة الكلام[١٠] (*).

أمّا الكوفيون فقد أجازوا تقديم الفاعل مطلقاً [١١] ، وذكـر ابن مالك أن جواز تقديم الفاعل هو مذهب بعض الكوفيين لا جميعهم [١٢] ، وقد استدلَّ من أجازَ بأدلةٍ [١٣] ، منها قول الزباء :

ما للجمالِ مشيُها وئيدا   أجندلاً يَحْمِلْنَ أم حديدا [١٤]

---

(١) ينظر : المقتضب ١٢٨/٤ ، وأسرار العربية ، ص ٨١ ، واللباب ، ص ٩٩، وشرح التسهيل ٤٠/٢ .
(٢) ينظر : المقتضب ٤ / ١٢٨ .
(٣) ينظر : تذكرة النحاة ، ص ٦٩٤ .
(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٤٢ .
(٥) ينظر : حاشية الصبان ٢ / ٦٥ .
(٦) ينظر : حاشية الخضري ١ / ١٦١ .
(٧) ينظر : حاشية الصبان ٢ / ٦٥ .
(٨) ينظر : حاشية الخضري ١ / ١٦١ .
(٩) ينظر : شرح الجمل ١ / ١٥٩ ــ ١٦١ .
(١٠) ينظر : حاشية الصبان ٢ / ٦٦ .
(*) سيأتي أن بعض البصريين يقولون بأن تقديم الفاعلِ إنما هو جائز في الضرورة ، وذلك حين يـردون على حجج الكوفيين في جواز تقديم الفاعل .
(١١) ينظر : شرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ١٥٩ ، والارتشاف ١٧٩/٢ ، وأوضح المـسالك ١ / ٣٣٧ ، ومغني اللبيب ٢ / ٢٤٤ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٧٧ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٨٨ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧١ ، والهمع ٢ / ٢٥٥ ، وحاشية الصبان ٢ / ٦٤ .
(١٢) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٤٠ .
(١٣) ينظر : شرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ١٥٩ ــ ١٦٠ ، وشرح التسهيل ٢ / ٤١ ــ ٤٣ .
(١٤) البيت منسوب للزباء ، وقد ورد في : شرح عمدة الحافظ ، ص ١٧٩ ، وشـرح التـسهيل ٢ / ٤١، ولـــــسان

فقُدم الفاعلُ (مشيُها) على عامله (وئيدا) ، وقالوا : الأصل هو : وئيداً مشيُها . وقد أوّله البصريون بأن (مشيها) مبتدأ خبرُهُ محذوفٌ ، والتقديرُ : مشيُها ثبت وئيداً [١] ، وقد سدت الحالُ مسدَّ الخبر المحذوف ، كقولنا : حكمُك مسمطاً [٢] ، وأوّله بعض البصريين بأن(مشيها) بدلٌ من الضمير الذي في شبه الجملة (للجمال) الذي انتقل إليه بعد حذف المتعلَّق ، ويكون شبه الجملة (للجمال) خبراً عن المبتدأ (ما) الاستفهامية [٣] . وقيل : تقديم الفاعل هنا ضرورة [٤] .

وثمرةُ الخلاف في تقديم الفاعل تظهر حين يكون الفاعلُ مثنىً أو مجموعاً ، نحو : قام الزيدان وقام الزيدون ، فالكوفيون يجيزون التقديم ، فيقالُ : الزيدان قام والزيدون قام ، والبصريون لا يجيزون التقديم [٥] إلاّ إذا اتصل بالفعل ضمير تثنية أو جمعٍ [٦] ، ويكون : الزيدان والزيدون مبتدأ . وذكر ابن عصفور أن البصريين يجيزون هذا التقديم في ضرورة الشعر ولو لم يتصل بالفعل المؤخر ضميرُ تثنية أو جمع [٧] .

العرب ٣ / ٤٤٣ . مادة (وأد) ، وأوضح المسالك ١ / ٣٣٧ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٨٨ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧١ ، وخزانة الأدب ٧ / ٢٩٥ .

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٤٢ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٣٩ ، ومغني اللبيب ٢/ ٢٤٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٨٩ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧١ ، والهمع ٢ / ٢٥٥ ، وحاشية الخضري ١ / ١٦١ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٤٢ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٣٩ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧١ ، وحاشية الخضري ١ / ١٦١ ، وقولهم : حكمك مسمطاً مثلٌ ورد في : جمهرة الأمثال ١ / ٣٧٤ ، ومجمع الأمثال ١ / ٢١٢ ، وهو يُضرب في السهولة ، فالمسمّط السهلُ المرسلُ .

(٣) ينظر : شرح الجمل ، ابن عصفور ١/١٦٠ ، وأوضح المسالك ١/٣٣٩ ، وشرح التصريح ١/ ٢٧١ .

(٤) ينظر : أوضح المسالك ١ / ٣٣٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٨٩ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧١ ، وحاشية الخضري ١ / ١٦١.

(٥) ينظر : الأصول ٢ / ٢٢٨ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ١٦١ ، والارتشاف ٢ / ١٧٩ ، وتذكرة النحاة ، ص ٦٩٤ ، وشرح ابن عقيل٢ / ٧٨ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧١ .

(٦) ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٧٨ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧١ .

(٧) ينظر : شرح الجمل ١ / ١٦١ .

المبحث الثالث

قضايا الحذف والتعدد في المسند والمسند إليه

المبحث الثالث

قضايا الحذف والتعدد في المسند والمسند إليه

أولاً : قضايا الحذف في المسند والمسند إليه :

الكلامُ ــ كمــا هو معلومٌ ــ يتألف في الأصــلِ من اسمين وهو الجملة الاسمية ، أومن فعلٍ واسمٍ وهو الجملة الفعلية ، وهذه الاسماءُ وهذا الفعل كلُّها عمدةٌ في الكلام (١) ، وقد ذكر سيبويه أهمية طرفي الإسناد،إذ قال : " وهما مالا يغنى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجدُ المتكلمُ منه بُــدّاً ، فمن ذلك الاسمُ المبتــدأُ والمبني عليه [يعنــي الخبر] ، وهو قولك :عبدُ الله أخوك ،وهذا أخوك،ومثلُ ذلك : يذهبُ عبدُ الله ، فلا بُــدَّ للفعلِ من الاسمِ ، كما لم يكن للاسمِ الأولِ بُدٌّ من الآخر في الابتداء " (٢) ، لكــن إن دلَّ دليلٌ على الحذف وفُهِمَ المعنى جاز حذفُ أحد طرفي الإسنادِ أو كليهما معاً ، قال ابــن جني : " وليسَ شيءٌ من ذلك [أي من الحذف] إلاّ عن دليــلٍ عليه ، وإلاّ كــان فيــه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته " (٣) ، وعللَ ابن يعيش جواز الحــذف بــأنَّ الألفاظ جيئَ بها للدلالة على المعنى ، فإن فُهم المعنى مــن دون ذكــر اللفــظ ،جــاز حذفُهُ،ويكون مراداً حكماً وتقديراً (٤).

وسنتناول مسائل الحذف في الجملة الاسمية والفعلية بشيءٍ من الإيجاز ، وسنبدأ بدراسة الحذف في الجملة الاسمية ثم في الجملة الفعلية .

---

(١) ينظر : شرح عمدة الحافظ ، ص ١٧٤ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧١ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٣ .

(٣) الخصائص ٢ / ٣٦٢ . وينظر : شرح عمدة الحافظ ، ص ١٧٤ ، والهمع ٢ / ٣ ، والأشباه ٣٢٩/١ ، والمركب الاسمي الاسنادي ، ص ٦٥ ــ ٦٧ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٣٩ ، والأشباه ١ / ٣٢٩ .

١ ــ الحذف في الجملة الاسمية :

أ ــ حذف المبتدأ :

يحذف المبتدأ جوازاً إذا دلَّ دليلٌ على حذفه ، فمثلاً إذا " رأيت صورةَ شخصٍ فصار آيةً لك على معرفةِ الشخصِ فقلت : عبدُ الله وربّي ، كأنك قلت : ذاك عبدُ الله ، أو هذا عبد اللهِ ... ... " [١] ، ويُحذف جوازاً بعد جواب الاستفهام [٢] ، نحو: صالحٌ ، في جواب : كيف أنت ؟ والتقدير : أنا صالحٌ .

ومن القرائن الدالة على حذف المبتدأ وجودُ فاء الجزاء داخلةً على مالا يصلح كونُهُ مبتدأ [٣] ، نحو قوله ــ تعالى ــ : ﴿ **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا** ﴾ [فصلت : ٤٦] أي : فعمله لنفسِهِ وإساءتُهُ عليها . وقيل : يحذفُ المبتدأ جوازاً بعد القول [٤] ، نحو : قوله ــ تعالى ــ : ﴿ **وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ** ﴾ [الفرقان : ٥] أي : هو أساطير .

ويحذف المبتدأ وجوباً فيما يأتي :

١ ــ **أن يكون الخبرُ مصدراً وقع بدلاً من فعلِه** [٥]، فوجب إضمار هذا الفعل لئلا يجتمع بدلٌ ومبدلٌ منه في غير الإتباع ، ثم حُملَ المرفوع على المنصوب في

(١) الكتاب ٢ / ١٣٠ ، وينظر : المقتضب ٤ / ١٢٩ ، والأصول ١ / ٦٨ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣٩ ، والإيضاح ، ابن الحاجب ١ / ١٩٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٧٦ .

(٢) ينظر : اللمع ، ص ٣٠ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص ١٧٥ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٤ ، والارتشاف ٢ / ٢٩ ، وأوضح المسالك ١ / ١٥٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٤٦ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٥ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٦ ، والهمع ٢ / ٣٨ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٧٦ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٥، والارتشاف ٢ / ٢٩، وأوضح المسالك ١ / ١٥٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٤٦ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٦ ، والهمع ٢ / ٣٨ .

(٤) ينظر : الهمع ٢ / ٣٨ .

(٥) ينظر : المقتصد ١ / ٣٠١ ، وتحصيل عين الذهب ، ص ٢٠٦ ــ ٢٠٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٧٧ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٦ ، والكناش ، ص ٣٥ ، والارتشاف ٢ / ٢٩ ــ ٣٠ ، وأوضح المسالك ١٥٣/١ ــ ١٥٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٥٦ ، وشفاء العليل ١ / ٢٧٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١١ ــ ٢١٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٧ ، والهمع ٢ / ٤٠ ، وحاشية الخضري ١ / ١٠٩ .

وجوب حذف الرافع الذي هو المبتدأ [1] .وذلك نحو: صبرٌ جميلٌ،والتقدير: أمري صبرٌ ، ومنه قول الشاعر :

فقالت : حنانٌ ما أتى بك ها هُنا أذو نَسَبٍ أم أنتَ بالحيِّ عارفُ [2]

أي : أمري حنانٌ . وقد أُظهر هذا المبتدأ في قول الشاعر[3] :

فقالت عليَّ اسمُ اللهِ أمرُكَ طاعةٌ وإن كنتُ قد كلفتُ ما لم أُعوَّدِ [4]

٢ ــ **أن يكون المبتدأ مخبراً عنه بنعتٍ مقطوعٍ إلى الرفع** ، للمدحِ ، نحو : الحمدُ لله الحميدُ ، او لذمٍ ، نحو : أعوذُ باللهِ من إبليسَ عدوُّ الله ، أو لترحمٍ، نحو : مررتُ بغلامِكَ المسكين [5] . والأصل في هذه النعوت النصب بفعل واجب الإضمار ، ولكنهم رفعوها على أنها أخبارٌ لمبتدآتٍ محذوفةٍ وجوباً لأنهم قصدوا إنشاء المدح والذم والترحمِ ، فجعلوا إضمار الفاعلِ علامةً على ذلك ، كما فعلوا في النداءِ ، لأنه لو أُظهرَ الفاعل لتُوُهمَ كونُهُ خبراً ، وقد أجروا الرفعَ في وجوبِ الحذفِ مُجرى النصب في وجوبِهِ [6] .

٣ ــ **أن يكون خبر المبتدأ مخصوصَ (نعم وبئس)** ، إن جُعلَ خبراً ، نحو : نعم الرجلُ زيدٌ ، والتقدير : هو زيدٌ [7] ، فإن قُدمَ المخصوص على (نعم) فهو مبتدأٌ لا غير [1] ، نحو : زيدٌ نعم الرجل .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢٧٧/١ ، وشفاء العليل ٢٧٩/١ ، وشرح التصريح ١/ ١٧٧ ، والهمع ٢ / ٤٠ ، وحاشية الخضري ١ / ١٠٩ .

(٢) البيت منسوب إلى منذر بن درهم الكلبي في : الخزانة ٢ / ١١٢ ، وقد ورد في : الكتاب ١ / ٣٢٠ ، ٣٤٩ ، والمقتضب ٣ / ٢٢٥ ، وشرح الأبيات ، النحاس ، ص ١٣٠ ، والنكت ١ / ٣٧٢ ، ٣٨٥ ، وشرح المفصل ١ / ٢٩٠ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٧٧ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١١ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٧ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٢ / ٢٩ ــ ٣٠ .

(٤) البيت منسوب إلى عمر بن أبي ربيعة ، وليس في ديوانه ، وقد ورد في : الأمالي الشجرية ١ / ٣٢٠ ، والارتشاف ١ / ٣٠ ، ومغني اللبيب ٢ / ٣٠٦ ، وخزانة الأدب ٤ / ١٨١ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٢٧٦/١، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٦، والكناش ، ص ٣٥، والارتشاف ٢٩/٢ ، وأوضح المسالك ١ / ١٥٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٥٥ ، وشفاء العليل ١ / ٢٧٨ ــ ٢٧٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١١ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٦ ــ ١٧٧ ، والهمع ٢ / ٣٩ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٧٦ ــ ٢٧٧ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٧ ، والهمع ٢ / ٣٩ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٧٧ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٦ ، والكناش ، ص ٣٥ ، والارتشاف ٢ / ٣٠ ، وأوضح المسالك ١ / ١٥٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٥/١ ــ ٢٥٦ ، وشفاء العليل ٢٧٩/١ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١١ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٧ ، والهمع ٢ / ٤٠ .

٤ ــ **أن يكون الخبرُ قسماً صريحاً** [٢] ،نحو: في ذمتي لأفعلنَّ ، والتقدير : في ذمتـــي عهدٌ لأفعلنَّ ، ذكر هذا أبو علي الفارسي [٣] .

٥ ــ **يحذفُ المبتدأُ في مسائل أُخَرَ** ، منها قولهم : من أنتَ زيدٌ ، والتقديرُ من أنـــت مذكورُك زيدٌ [٤] . وذكر ابن هشام أن سيبويه يقدره : كلامُك زيدٌ ، ورأى ابـــن هشام [٥] والأزهري [٦] أن الأولَ أولى. وعلل الأزهري ذلك بـــ " أنَّ المعـــاني لا يُخبر عنها بالذوات ولأنَّ زيداً ليس بكلامٍ لعدمِ تركيبه " [٧] ، ويُحذفُ المبتـــدأُ وجوباً في قولهم : ولا سيما زيدٌ ،أي لا سيَّ الذي هو زيدٌ ، إن كان الاسمُ بعـــد (ولا سيـــما) مرفوعاً [٨] . وكذلك يُحذفُ المبتدأ وجوباً في نحـــو:لا سواءٌ[٩] ، وقـــد قدّرَ سيبويه هـــذا بـــ (هذان لا سواءٌ) [١٠] ، وقدره غيره بـــ (لا همـــا سواءٌ) [١١] ، وذكر أبو حيان [١٢] ، والـــسيوطيّ [١٣] أن المبـــرد والـــسيرافيَّ (ت ٣٦٨ هـــ) أجازا إظهارَ المبتدأ هنا .

---

(١) ينظر : أوضح المسالك ١ / ١٥٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١١ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٧ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٧٨ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٦ ، والارتـــشاف ٢ / ٣٠ ، وأوضـــح المسالك ١٥٤/١ ــ ١٥٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٥٦ ، وشفاء العليل ١ / ٢٧٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١١ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٧ ــ ١٧٨ ، والهمع ٢ / ٤٠ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٧٨ ، وشرح ابن عقيـــل ١ / ٢٥٦ ، وشـــرح الأشـــموني ١ / ٢١١ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٨ .

(٤) ينظر : الارتشاف ٣٠/٢ ، وأوضح المسالك ١٥٤/١ ، وشرح التصريح ١٧٧/١ ، والهمع ٢ / ٤٠ .

(٥) ينظر : أوضح المسالك ١ / ١٥٤ .

(٦) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٧٧ .

(٧) شرح التصريح ١ / ١٧٧ .

(٨) ينظر : الارتشاف ٢ / ٣٠ ، والهمع ٢ / ٤٠ ، والمطالع السعيدة ، ص ١٩٠ .

(٩) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٠٢ ، والارتشاف ٢ / ٣٠ ، والهمع ٢ / ٤٠ .

(١٠) ينظر : م . ن بصفحاتها .

(١١) ينظر : الارتشاف ٢ / ٣٠ ، والهمع ٢ / ٤٠ .

(١٢) ينظر : الارتشاف ٢ / ٣٠ .

(١٣) ينظر : الهمع ٢ / ٤٠ .

ب ــ حذف الخبر :

وبالمثل فإن الخبر يُحذف كما يُحذف المبتدأ إذا دلَّ عليه دليـــلٌ [1] ، وذلك في جواب الاستفهام ، نحو قولك : زيــدٌ ، في جواب : من عندك ؟ [2] ، ويُحذف الخبرُ جوازاً عند عطف الجملة الاسمية على جملة اسميةٍ ، فقــد يقع حــذف الخبر في الجملة المتقدمة وقد يقع في الجملة المتأخرة المعطوفة [3] ، فمثال الحذف من الأولـــى قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ ، والرأيُ مُختلفُ [4]

ومثال الحذف من الجملة الثانية المعطوفة قولك : زيدٌ قائمٌ وعمرٌو .

ويُحذفُ الخبرُ جوازاً بعد (إذا) الفجائية [5] ، نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ ، أي : فإذا زيدٌ حاضرٌ . ويقِلُ حذفُ الخبر بعد (إذا) هذه [6] ، إذ لم يرد الاستعمالُ القرآنـــي إلاّ

---

(١) ينظر : الأصول ١ / ٦٨ ، واللمع ، ص ٣٠ ، وتحصيل عـين الـذهب ، ص ٩٢ ، وفـصول غيـر منشورة ، ابن بري ، مجلة الأحمدية ، عـدد ٧ ، ٢٠٠١ ، ص ٢٨٨ ، والإيـضاح ، ابـن الحاجـب ١٩٣/١ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ /٣٥٢ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص ١٧٥ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٦٦ ، والارتشاف ٢ / ٣٠ ، وأوضح المسالك ١ / ١٥٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٤٤ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٨ ، والهمع ٢ / ٣٨ .

(٢) ينظر : اللمع ، ص ٣٠ ، شرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٥٢ ، وشرح عمدة الحـافظ ، ص ١٧٥ ، وشرح التسهيل ٢٦٦/١ ، والارتشاف ٣٠/٢ ، وأوضح المسالك ١٥٦/١ ، وشرح ابن عقيل ١ /٢٤٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٥ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٨ ، والهمع ٢ / ٣٨ .

(٣) ينظر : تحصيل عين الذهب ، ص ٩٢ ، وفصول غير منشورة ، ابن بري ، ص ٢٨٨ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص ١٧٥ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٦٦ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٥ ، والارتشاف ٢ / ٣٠ ، وأوضح المسالك ١٥٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٤/١ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٨ ، والهمع ٢ / ٣٨ .

(٤) البيت متعدد النسبة ، وليس في دواوين المنسوب إليهم ، وقد ورد في : الكتاب ١ / ٧٥ ، والمقتـضب ٣ / ١١٢ ، والإنصاف ١ / ٩٥ ، ولسان العرب ٣ / ٣٦٠ مادة (قعد) ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٥ ، وخزانة الأدب ١٠ / ٢٩٥ ، ٤٧٦ .

(٥) ينظر : الإيضاح ، ابن الحاجب ١٩٣/١ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص ١٧٥ ، وشرح التسهيل ٢٦٦/١ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٥ ، والكناش ، ص ٣٤ ، والارتشاف ٣١/٢ ، وأوضح المسالك ١ / ١٥٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٤٤ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٨ ، والهمع ٢ / ٣٨ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٦٦ ، والارتشاف ٢ / ٣١ ، والهمع ٢ / ٣٨ .

بثبوت الخبر بعدها [1] ، نحو قوله ـ تعالى ـ : ﴿ **فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ** ﴾ [طـه : ٢٠] . واشترط ابن الحاجب في جواز حذف الخبر بعد (إذا) دلالتها على الوجود المطلق ، فإذا لم تدلَّ عليه بل أُريدَ بها القيامُ والقعودُ ونحوُهما امتنع حذف الخبر [2] .

ومثلما يحذف الخبر جوازاً ، فإنه يحذف وجوباً في المواطن الآتية :

١ ـ **أن يقع المبتدأ بعد (لولا)** [3] ، نحو : لولا زيدٌ لأكرمتك ، أي : لولا زيدٌ موجودٌ ،فـ (لولا) تدل على امتناع الثاني لوجود الأول ،فامتنع الإكرامُ لوجود الأول وهو المبتدأ ، فوجود زيد منع الإكرام ، وسدت (لولا) مسده ، لذا وجب حذف الخبر لئلا يجتمع العوض والمعوض منه [4] ، وقد صحَّ حذفُ الخبر لوضوح المعنى وسد (لولا) مسده [5] .

وقد اشترط أكثرُ النحاة في جواز حذف الخبر ـ هنا ـ أن يكون الخبر كوناً مطلقاً ، فإن كان مقيداً امتنع حذفه [6] ، وقد ذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين [7] إلى أن الخبر إن كان كوناً مطلقاً وجب حذفه ، وإن كان كوناً مقيداً ودلَّ عليه دليلٌ جاز حذفه ، وإلاّ وجب ذكره . وجعلوا منه قول المعري :

يُذيبُ الرعبُ منه كلَّ عَضْبٍ ... فلولا الغمدُ يمسِكُهُ لسالا [8]

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٦٦ ، والهمع ٢ / ٣٨ .

(٢) ينظر : الإيضاح ١ / ١٩٣ .

(٣) ينظر : الأصول ٦٨/١ ، والإيضاح ، الفارسي ١ / ٢٩٨ ، والمقتصد ٢٩٩/١ ، والمفصل ، ص ٢٩ ، وفصول غير منشورة ، ابن بري ، ص ٢٨٧ ، وشرح المفصل ١ / ٢٤١ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ٣٥١/١ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص ١٧٥ ، والكناش ، ص ٣٤، وشرح التصريح ١٧٨/١ ، والهمع ٢ / ٤١ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٢٤١/١ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص ١٧٥ ، وشرح التسهيل ٢٦٦/١ ـ ٢٦٧ ، والكناش ، ص ٣٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٦ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٨ ، والهمع ٢ / ٤١ .

(٥) ينظر : فصول غير منشورة ، ابن بري ، ص ٢٨٧ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٧ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٨ ، والهمع ٢ / ٤١ .

(٦) ينظر : الارتشاف ٢ / ٣١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٥٠ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٦ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٩ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٦٧ ، والارتشاف ٢ / ٣١ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٦، وشرح التصريح ١ / ١٧٩ ، والهمع ٢ / ٤٢ .

(٨) البيت لأبي العلاء المعري . ينظر : شروح سقط الزند ١٠٤/١ . وقد ورد في : المقرب ، ص ٩١ ، والجنى الداني ، ص ٥٤٢ ، وأوضح المسالك ١ / ١٥٦ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٦ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٩ .

فالخبر هو (يمسكه) وهو كونٌ مقيــدٌ ، وقد أجازوا حذفه لأنَّ ثمةَ دليلاً ، هــو أن من شأن غمد السيف أن يمسكه [1] . وقد اختار هذا المذهبَ ابــنُ مالــك [2] ، وذهب إليه ابن الناظم [3] ، وابن هشام [4] ، والأزهري [5] .

٢ ــ **أن يكون المبتدأ نصاً في القسمِ** [6] ، نحو : لعمرك لأفعلنَّ ، والتقدير : لعمــرُكَ قسمي ، وقد وجب حذف الخبر ــ هنا ــ لأن المعنى مفهومٌ ، ولأن جواب القسم قد سدَّ مسدَّ الخبر[7] . فإن لم يكن المبتدأ نصاً في القسم جاز حذف الخبر وعدمُهُ، نحو[8] : عهدُ الله لأفعلنَّ ، فإن التقدير فيه يجوز أن يكون :عليَّ عهدُ الله لأفعلنَّ

٣ ــ **أن يقع بعد المبتدأ (واوٌ) هي نصٌّ في المعية** [9] ، نحو : كل رجلٍ وضيعتُهُ ، والتقدير : كل رجلٍ وضيعته مقترنان ، وإنما جاز الحذفُ لفهم المعنى ووجــب لسد (الواو) مسد الخبر لأنها بمعنى (مع) [10] . فإن لم تكن (الواو) نــصاً

---

(١) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٧٩ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٦٧ ، والارتشاف ٢ / ٣١ ، وشرح ابــن عقيــل ١ / ٢٥٢ ، وشــرح الأشموني ١ / ٢٠٦ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٩ ، والهمع ٢ / ٤٢ .

(٣) ينظر : شرح ابن الناظم ، ص ٨٧ ــ ٨٨ .

(٤) ينظر : أوضح المسالك ١ / ١٥٦ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٨ ــ ١٧٩ .

(٥) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٧٨ ــ ١٧٩ .

(٦) ينظر : فصول غير منشورة ، ابن بري ، ص ٢٨٧ ، وشرح عمدة الحــافظ ، ص ١٧٥ ــ ١٧٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٦٧ ــ ٢٦٨ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٨ ، وشــرح الرضــي ١ / ٢٨٤ ، والارتشاف ٢ / ٣٢ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٩ ــ ١٨٠ .

(٧) ينظر : شرح عمدة الحافظ ، ص ١٧٥ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٦٧ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٨ ، وشرح الرضي ١ / ٢٨٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٧ ، وشرح التصريح ١ / ١٨٠ .

(٨) ينظر : شرح عمدة الحافظ ، ص ١٧٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٦٧ ــ ٢٦٨ ، وشرح ابن النــاظم ، ص ٨٨ ، والارتشاف ٢ / ٣٢ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٥٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٨٠ .

(٩) ينظر : الإيضاح ، الفارسي ١ / ٢٤٩ ، والمقتصد ١ / ٢٤٩ ، وفصول غير منشورة ، ابن بــري ، ص ٢٨٧ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص ١٧٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٦٨ ، والارتشاف ٢ / ٣٢ .

(١٠) ينظر : شرح عمدة الحافظ ، ص ١٧٦ ، وشرح التسهيل ١ /٢٦٨ ، وشرح ابن النــاظم ، ص ٨٨ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٧ ، وشرح التصريح ١ / ١٨٠ ، والهمع ٢ / ٤٣ ــ ٤٤ .

في المعية جاز حذف الخبر وإثباته [1]،نحو: زيدٌ وعمرٌو قائمان، وزيدٌ وعمــرٌو لِفَهْمِ السامعِ المرادَ . وهذا مذهب البصريين [٢] .
واختاره ابن مالك [٣] .

ومذهب الكوفيين [٤] والأخفش [٥] وابن خروف [٦] وابن عصفور [٧] أنَّ الخبر هو (وضيعته) وليــس الخبرُ محذوفاً ، إذ التقديرُ هو : كلُ رجلٍ مع ضيعته ، وهو كلامٌ تامٌ .

٤ ــ **أن يعطف على المبتدأ مبتدأٌ ثانٍ يليه فعلٌ لأحدهما** [٨] [*] ، نحو: عبد الله والريحُ يُباريها وهو مذهب بعض البصريين، فالخبر محذوف ، والتقدير: عبد الله والريحُ يجريــان يُباريها و (يباريها) حــالٌ [٩] ، وقد استغني بهــا عن الخبر لدلالتها عليه [١٠] . وذهب بعض الكوفيين إلى عدم حذف الخبر ، والخبر هو يتباريــان لأن من باراك فقد باريته [١١] .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٦٨ ، والارتشاف ٢ / ٣٢ ــ ٣٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٥٣ ، وشــرح التصريح ١ / ١٨٠ ، والهمع ٢ / ٤٤ .
(٢) ينظر : شرح الرضي ٢٨٢/١ ، والارتشاف ٢ / ٣٢ ، وشرح التصريح ١٨٠/١ ، والهمع ٢ / ٤٤ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٦٨ .
(٤) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٨٢ ، والارتشاف ٢ / ٣٢ ، وأوضــح المــسالك ١ / ١٦٠ ، وشــرح الأشموني ١ / ٢٠٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٨٠ ، والهمع ٢ / ٤٤ .
(٥) ينظر : أوضح المسالك ١ / ١٦٠ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٨٠ .
(٦) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٦٨ ، والارتشاف ٢ / ٣٢ ، والهمع ٢ / ٤٤ .
(٧) ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ٢٥٣ .
(٨) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٧٨ ، وشرح الرضي ١ / ٢٨٣ ، والارتشاف ٢ / ٣٨ ، وشفاء العليــل ١ / ٢٨٠ ، والهمع ٢ / ٥٢ .
(*) هذا التركيب محلُّ خلافٍ بين النحاة ، وقد تكلمنا عن رأي من أجازه من البصريين والكوفيين .
(٩) ينظر : م . ن بصفحاتها .
(١٠) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٧٨ ، والارتشاف ٢ / ٣٨ ، والهمع ٢ / ٥٢ .
(١١) ينظر : شرح التسهيل ٢٧٨/١ ، وشرح الرضي ٢٨٣/١ ، وشفاء العليل ٢٨٠/١ ، والهمع ٢ / ٥٢ .

٥ ــ **أن يكون المبتدأ مصدراً أو (أفعل التفضيل) مضافاً إلى المصدر وبعدهما حال سدّ مسدَّ الخبر**[١] ، نحو : ضربي زيداً قائماً ، وأكثرُ شربي السويقَ ملتوتاً ، والتقديرُ : ضربي زيداً حاصلٌ إذا وإذ كان قائماً [٢] ، فــ (إذ ا وإذ) ظرفا زمانٍ متعلقان بخبرٍ محذوفٍ لدلالتهما عليه ، و (قائماً) حالٌ من الضمير في (كان) العائدِ على زيدٍ ، و (كان) تامةٌ [٣] ، وحُذفَ الظرف لدلالة الحال عليه ، لأنها متعلقةٌ بــ (كان) [٤] ، ويُشترطُ في هذه (الحال) أن لا تصلحَ لأن تقع خبراً كالمثالين السابقين فإن صلحتْ تعينت للرفع على أنها خبرٌ [٥] ، وما تقدم هو مذهب سيبويه [٦] ، والبصريين [٧] ، وشَذَّ قول الأخفش وغيره [٨] : حكمك مسمطاً ، وزيدٌ قائماً . وحذفُ الخبر في كل ما تقدم واجبٌ لاجائزٌ .

(١) ينظر : الإيضاح ، الفارسي ١ /٢٤٠ ، والمقتصد ١ / ٢٤٠ ، والأمالي الشجرية ١ / ٦٩ ــ ٧٠ ، وشرح المفصل ٢٤٣/١ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ٣٥٢/١ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص١٧٧ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٥٣ .

(٢) ينظر : الإيضاح ، الفارسي ٢٤٠/١ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ٣٥٢/١ ، والارتشاف ٢ /٣٤ ، وأوضح المسالك ١٦٠/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٤/١ ، وشرح التصريح ١٨١/١ ، والهمع ٢ / ٤٧ .

(٣) ينظر : المقتصد ١ / ٢٤١ ،، والأمالي الشجرية ١ / ٦٩ ــ ٧٠ ، ٣٠١ ، وشرح المفصل ١ / ٢٤٣ ــ ٢٤٤ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص ١٧٧ ، والكناش ، ص ٣٤ ــ ٣٥ ، والهمع ٢ / ٤٧ .

(٤) ينظر : المقتصد ١ / ٢٤١ ، والأمالي الشجرية ١ / ٦٩ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١ / ٣٥٢ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص ١٧٧ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٨ ، والكناش ، ص ٣٤ ــ ٣٥ .

(٥) ينظر : المقتصد ٢٤٠/١ ــ ٢٤١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٥٧/١ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص ١٧٧ ــ ١٧٨، وشرح ابن الناظم، ص ٨٨ ــ ٨٩ ، وأوضح المسالك ١٦٠/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٤/١ .

(٦) ينظر : الارتشاف ٢ / ٣٤ ، وشرح التصريح ١ / ١٨١ .

(٧) ينظر : الإيضاح ، ابن الحاجب ١ / ١٩٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٧٠ ، وشرح الرضي ١ / ٢٧٧ ، وتذكرة النحاة ، ص ٦٤٣ ، والارتشاف ٣٤/٢ ، وأوضح المسالك ١٦٠/١ ، وشفاء العليل ١ /٢٧٦ ، وشرح التصريح ١ / ١٨١ ، والهمع ٢ / ٤٧ .

(٨) ينظر : شرح عمدة الحافظ ، ص ١٧٨ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٥٨ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٩ ، وأوضح المسالك ١ / ١٦٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٥٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١١ ، وشرح التصريح ١ / ١٨١ ــ ١٨٢ .

أما الأخفشُ فقد ذهب إلى أن الخبر محذوفٌ أيضاً ولكن التقدير هو : ضربي زيداً ضربُهُ قائماً ، فهو مصدرٌ مضافٌ إلى ضمير زيد ، وهذا المصدر هو ناصب الحال[1]، واختار ابن مالك هذا المذهب [2] ، وذلك لقلة الحذف [3] مع صحة المعنى[4] .

وقد نُسبَ إلى الكوفيين أن مذهبهم هو أن الخبر محذوفٌ ، وتقديـره بعد الحال ، والحالُ منصوبة بالمصدر (ضربي)[5] ، وذكر ابن مالك [6] والأزهري [7] هذا المذهبَ ولم ينسباه إلى أحد . والتقديرُ : ضربي زيداً قائماً ثابتٌ .

وقيل : إن مذهب الكسائي والفرّاء وهشام الضرير وابن كيسان هو أن الحال هي الخبر ، واختلفوا في تفاصيل المسألة [8] ، فذهب الكسائي وهشام إلى أن الحال إذا وقعت خبراً كان فيها ضميران عائدان : أحدهما لصاحب الحال والآخر للمبتدأ (المـصدر) وأجازا توكيدهما ، نحو : ضربي زيـداً قائماً نفسُهُ نفـسُهُ [9] . وذهب الفـرّاء إلى أنه لا ضمير في الحـال إذا وقعت خبـراً [10] لجريانها على صاحبها في إفـراده وتثنيته وجمعهِ [11] . ونُصِبَ الحالُ عند الكسائي وهشام والفرّاء على الخلاف [12] . أمـا ابـن

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢٧٠/١ ، وشرح الرضي ١ / ٢٧٧ ، وتذكرة النحاة ، ص ٦٤٣ ، والارتشاف ٢ / ٣٤ ، وأوضح المسالك ١ / ١٦٠ ، وشفاء العليل ١ / ٢٧٦ ، وشـرح الأشـموني ١ / ٢١٠ ، وشرح التصريح ١ / ١٨١ ، والهمع ٢ / ٤٦ ــ ٤٧ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٧٠ ، وأوضح المسالك ١ / ١٦٠ ، وشفاء العليـل ١ / ٢٧٦ ، وشـرح الأشموني ١ / ٢١٠ ، وشرح التصريح ١ / ١٨١ ، والهمع ٢ / ٤٧ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٧٠ ــ ٢٧١ ، وشرح التصريح ١ / ١٨١ ، والهمع ٢ / ٤٧ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٧٠ ــ ٢٧١ ، وشرح التصريح ١ / ١٨١ .

(٥) ينظر : الإيضاح ، لابن الحاجب ١ / ١٩٦ ، وشرح الرضي ١ / ٢٧٧ ، وتذكرة النحـاة ، ص ٦٤٣ ــ ٦٤٤ ، والارتشاف ٢ / ٣٤ ، والهمع ٢ / ٤٦ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٧٠ .

(٧) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٨١ .

(٨) ينظر : تذكرة النحاة ، ص ٦٤٢ ، والارتشاف ٢ / ٣٣ ــ ٣٤ ، والهمع ٢ / ٤٥ .

(٩) ينظر : تذكرة النحاة ، ص ٦٤٢ ــ ٦٤٣ ، والارتشاف ٢ / ٣٤ ، والهمع ٢ / ٤٥ .

(١٠) ينظر : تذكرة النحاة ، ص ٦٤٣ ، والارتشاف ٢ / ٣٤ ، والهمع ٢ / ٤٥ .

(١١) ينظر : تذكرة النحاة ، ص ٦٤٣ ، والهمع ٢ / ٤٥ .

(١٢) ينظر : م . ن بصفحاتها .

كيسان [*] فقد ذهب إلى أن الحالَ هي الخبرُ لشبهها بالظرف [١] ، وذكر أبو حيان أن هذا مذهب الجرمي (٢٢٥ هــ) أيضاً ، واختاره الأعلم الشنتمري [٢] .

وذهب بعض النحاة إلى أنه لا خبر في قولنا : ضربي زيداً قائماً ، لأن المصدر قائمٌ مقام الفعل ، وأغنى الفاعلُ عن المبتدأ ، فهو كقولنا : أقائمٌ الزيدان ؟ والتقدير : أضربُ زيداً قائماً [٣] . وقد نسب الرضي [٤] وأبو حيان [٥] هذا المذهب إلى ابن درستويه (ت ٤٣٧هــ) ، وزاد أبو حيان أنه مذهب الأخفش الأصغر (ت٣١٥هــ) أيضاً [٦] ، وهو مذهب ابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هــ) [٧] ، وذكر ابن الحاجب أن الأعلم الشنتمريَّ قد اختار هذا المذهب [٨] .

وذهب بعض النحاة إلى أن المصدر (ضربي) فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ ، والتقديرُ : ثبت ضربي زيداً قائماً [٩] .

وأخيراً ، قد يُحذفُ المبتدأ والخبرُ معاً إن دلَّ عليهما دليلٌ [١٠] كقوله ــ تعالى ــ : ﴿ **وَاللائِي يَئِسْنَ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللائِي لَمْ يَحِضْنَ** ﴾ [الطلاق : ٤] أي : واللائي لم يحضنَ فعدتهنَّ ثلاثة أشهر كذلك .

٢ ــ الحذف في الجملة الفعلية :

(*) ذكر ابن مالك والأزهري هذا المذهبَ ولم ينسباه إلى ابن كيسان ولا إلى غيره . ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٧٠ ، وشرح التصريح ١ / ١٨١ .

(١) ينظر : تذكرة النحاة ، ص ٦٤٣ ، والارتشاف ٢ / ٣٤ ، والهمع ٢ / ٤٥ ــ ٤٦ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٢ / ٣٤ .

(٣) ينظر : الإيضاح ، ابن الحاجب ١٩٦/١ ــ ١٩٧، وشرح التسهيل ٢٧٠/١، وشرح الرضي ٢٧٧/١ ، وتذكرة النحاة ، ص ٦٤٢ ، والارتشاف ٢ / ٣٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٨١ ، والهمع ٢ / ٤٥

(٤) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٧٧ .

(٥) ينظر : الارتشاف ٢ / ٣٣ .

(٦) ينظر : الارتشاف ٢ / ٣٣ .

(٧) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣١٣ ، وشرح الرضي ١ / ٢٧٧ .

(٨) ينظر : الإيضاح ، ابن الحاجب ١ / ١٩٦ .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ٢٧٠/١ ، وتذكرة النحاة ، ص ٦٤٢ ، والارتشاف ٢ /٣٣ ، والهمع ٢ / ٤٤ .

(١٠) ينظر : الإيضاح ، الفارسي ١ /٢٨٣ ، والمقتصد ١ / ٢٨٣ ــ ٢٨٤ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٤٦ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٥ .

يحذفُ الفعل جوازاً إن دلَّ عليه دليلٌ ، ويكون ذلك بعد الاستفهام [١] ، نحو قولك : نعم زيدٌ ،في جواب : هل جاء أحدٌ ؟ . ويحذف جوازاً بعد نفي [٢] ،نحو قولك : بلى زيدٌ ، بعد قول : ما جاء أحدٌ . ويحذفُ الفعل جوازاً أيضاً [٣] ، فـي نحـو قـول الشاعر :

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ　　　ومختبطٌ مما تُطيحُ الطوائحُ [٤]

أي : يبكيه ضارعٌ لخصومةٍ .

ويجـب حذف الفعل بعد أدوات الشـرط ، ويفسر بفعـل واقعٍ بعده مشتغلٍ بضمير فاعله [٥] ،نحو : إن زيدٌ قام قمت ، والتقدير : إن قـام زيد قام قمتُ . ويجب حذفه بعد كلِ ما أشبه الشرط مما يجب وقوع الفعل بعده .

أما حذف الفاعل مع بقـاء الفعل فقد منعه النحـاة [٦] ، وذكر السيوطي أنه مذهب البصريين واختاره هـو [٧] . وعلـل المنع بأن الحذف يلتبـس بالاستتار بخلاف حذف الخبر [٨] .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ٥٩٢/١ ، وشرح التسهيل ٥٢/٢ ــ ٥٣ ، وشرح ابن الناظم ، ص ١٦٠ ، والكناش ، ص ٢٢ ــ ٢٣ ، والارتشاف ٢ / ١٨٢ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٤٢ ، وشرح التـصريح ١ / ٢٧٣ ، وأسرار النحو ، ص ٩٧ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٥٩٢ ، وشرح التسهيل ٢ / ٥٢ ، والارتـشاف ٢ / ١٨٢ ، وشـرح التصريح ١ / ٢٧٣ ، والهمع ٢ / ٢٥٨ .

(٣) ينظر : الخصائص ٢ / ٤٢٦ ، والايضاح ، ابن الحاجـب ١ / ١٧٣ ، وشـرح التـسهيل ٢ / ٥١ ، والكناش ، ص ٢٢ ــ ٢٣ ، والارتشاف ٢ / ١٨١ ، والهمع ٢ / ٢٥٨ .

(٤) البيت متعدد النسبة ، وليس في دواوين المنسوب إليهم ، وقد ورد في : الكتـاب ١ / ٢٨٨ ، ٣٦٦ ، والمقتضب ٣ /٢٨٢ ، والمحتسب ١ / ٢٣٠ ، وشرح المفصل ١ / ٢١٤ ، وشرح التسهيل ٢ / ٥١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٤ ، وخزانة الأدب ١ / ٣٠٣ ، ٨ / ١٣٩ .

(٥) ينظر : الإيضاح ، ابن الحاجب ١ / ١٧٦ ــ ١٧٧ ، وشرح ابن النـاظم ، ص ١٦١ ، والكنـاش ، ص ٢٣، والارتشاف ٢ /١٨١ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٣٧ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٤ ــ ٢٧٥ ، وأسرار النحو ، ص ٩٧ .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية ٦٠٠/١ ، وشرح التـسهيل ٥٤/٢ ، والارتـشاف ٢ / ١٨٢ ، وشـرح التصريح ١ / ٢٧١ ــ ٢٧٢ .

(٧) ينظر : الهمع ٢ / ٢٥٥ .

(٨) ينظر : م . ن .

وقد أجاز الكسائي حذف الفاعل مع بقاء الفعل[1] ، وتبعه السهيلي (ت ٥٨١هــ)[2] وابن مضاء القرطبي [3].وردّه ابن مالك بأن ما ورد أن ظاهره حذف الفاعل هو في الحقيقة مستترٌ دلَّ عليه الفعل أو الحال أو المشاهدة [4] ، فمثال دلالة الفعل قول الرسول ﷺ : ((**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشربُ الخمرَ حين يشربها وهو مؤمن**)) [5] . أي : ولا يشرب الخمر شاربُها . وبذلك قال ابن هشام [6] . ولا يجوز استتارُ الفاعل إن كان ضميراً في الأفعال الخمسة ، نحو : يقومان وتقومون وتقومين [7] .

ويجب استتار الفاعل في فعل الأمر للواحد (افعلْ) و(تفعلُ) للمخاطب،و(أفعلُ) للمتكلم و (نفعل) للمتكلمين ،ولا يلزم الاستتار في فعل الواحد الغائب والغائبة ، نحو : زيدٌ قام وهند قامت ، فيمكن أن نقول فيه : زيدٌ قام أبوه، وهند قامت أمها[8] ، ويُفهم من كلامهم أن الفعل إذا أُسند إلى ضمير غير المفرد وجب ذكره ، نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا والهندات قمنَ .

وأخيراً ، قد يُحذف الفعلُ والفاعلُ معاً إذا دلَّ عليهما دليلٌ [9] ، نحو قولك : زيداً في جواب : مَنْ ضربتَ ؟

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ /٦٠٠ ، والارتشاف ٢ / ١٨٢ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٤١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٢ ، والهمع ٢ / ٢٥٢ .
(٢) ينظر : شرح التصريح ١ / ٢٧٢ ، والهمع ٢ / ٢٥٢ .
(٣) ينظر : الهمع ٢ / ٢٥٢ .
(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ٦٠٠/١ ــ ٦٠١ ، وشرح التسهيل ٥٤/٢ ــ ٥٦، والارتشاف ١٨٢/٢ .
(٥) هو جزء من حديث ، وقد ورد في : صحيح البخاري ١ /٥٤٢ ، كتاب المظالم والغصب ، باب النُهبى بغير إذن صاحبه ، رقم الحديث ٢٤٧٥ ، وفي : صحيح مسلم ١ / ٧٦ ــ ٧٧ ، كتاب الإيمان ، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبس بالمعاصي على إرادة نفي كماله .
(٦) ينظر : أوضح المسالك ١ / ٣٣٩ ــ ٣٤١ .
(٧) ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ٩٤ ، وشرح التصريح ١ / ١٠٠ ــ ١٠١ .
(٨) ينظر : المفصل ، ص ١٣٢ ــ ١٣٣ ، وشرح المفصل ٢ / ٣٢٧ ، وشرح عمدة الحافظ ، ص ١٤٥ ــ ١٤٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٩٦ ــ ٩٧ ، وأسرار النحو ، ص ٩٧ .
(٩) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٦٠١ ، وشرح التسهيل ٢ / ٥٤ ، وأسرار النحو ، ص ٩٨ .

ثانياً : قضايا التعدد في المسند والمسند إليه :

تناولنـــا في الشطر الأول من هذا المبحث قضايا النقصان في الجملة عن طريق الحذفِ في طرفي إسنادها ، أما هذا الشطرُ فيتناولُ الزيادة في الجملة عن طريق تعدد المسند والمسند إليه ، وهي زيادة متممةٌ للمعنى (*) .

فقد يتعددُ ــ في الجملة الاسمية ــ كلٌّ من المبتدأ والخبر ، ولكن الكثير الشائع هو تعدد الخبر ، أمّا تعدد المبتدأ إلى أكثر من اثنين فهو قليلٌ ، لذا سنبدأ (*) بذكر ما هـــو أكثرُ وما هو مُقَرٌّ عند أغلب النحاة وهو تعدد الخبر مؤخرين الحديث عن تعدد المبتدأ .

١ ــ تعدُد الخبر :

ورد كلام النحاة في تعدد الخبر حين يكون المبتدأ مفرداً لفظاً ومعنىً ، نحو : زيدٌ عالمٌ عاقلٌ ، أمّا إن كان المبتدأ متعدداً لفظاً أو معنىً ، فلا يكون الخبرُ متعدداً (*) ، نحو : الزيدان عالمٌ وعاقلٌ (١) .وليس من تعدد الخبر أن تكون الألفـــاظُ المتعـــددة لهـــا

(*) لم ندخل تعدد الفعل والفاعل لأنه من باب التنازع ، والتنازع خارجٌ من الجملـــةِ موضـــوعِ الـــدرسِ ، وسنشير إليه إشارةً .

(*) علماً أن النحاة قد بدأوا بذكر تعدد الخبر أولاً ثم ذكروا تعدد المبتدأ بعد ذلك .

المعنى نفسه منفردةً ، نحــو : زيدٌ جائعٌ نائِعٌ ، فالثاني توكيدٌ للأول [1] ، وهو من باب الإتبــاع .

وقد جازَ تعــدد الخبر لأن الخبر حُكمٌ ، ويجوز أن يُحكم للشيءِ الواحدِ بأكثرَ من حُكمٍ واحدٍ [2] . والجواز مذهب سيبويه [3] ، وذكر السيوطي أنه مذهب الجمهور مطلقاً بعطفِ الأخبار أو بلا عطفٍ [4] ، وهو اختيار ابن مالك [5] ، والسيوطي[6] .

وتعدد الخبر نوعان :

أ ــ **أن يتعدد الخبر في اللفظ والمعنى** ، نحو: زيدٌ عالمٌ عاقلٌ[7]،ومنه قوله ــ تعالى ــ :﴿**وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ۝ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ۝فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ**﴾[البروج:١٤ــ١٦]، ومنه قول الشاعر :

مَنْ يَكُ ذا بتٍ فهذا بتِّي مقيــظٌ مصيــفٌ مُشتِّي [8]

وهذا النوعُ يجوزُ فيه العطفُ ، فيقال : زيدٌ عالمٌ عاقلٌ ، وزيدٌ عالمٌ وعاقلٌ [1].

(*) هذا المشهور وقد أجازه بعضهم بشرط العطف ومنعه الكثيرون ، وسيأتي بيانُهُ .
(١) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٦٣ ، وهداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، محمــد محيــي الــدين عبد الحميد ١ / ١٦٢ ،
(١) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٦٣ .
(٢) ينظر : الكناش ، ص ٣٥ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١٣ .
(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ٨٣ ، وإعراب القرآن ، النحاس ٣ : ٦٧٠ ، وشرح أبيــات ســيبويه ، الــسيرافي ٢ / ٤٦ ــ ٤٧ ، والانتخابات لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ، ابن عدلان ، ص ٦٥٠ .
(٤) ينظر : الهمع ٢ / ٥٣ .
(٥) ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ٢٥٧ .
(٦) ينظر : الهمع ٢ / ٥٣ .
(٧) ينظر : الكتاب ٢ / ٨٤ ، وشرح الأبيات ، السيرافي ٢ / ٤٦ ــ ٤٧ ، والمفصل ، ص ٢٧ ، والبيــان ٢ / ٥٠٦ ، وكشف المشكل ١ / ٣٢١ ــ ٣٢٢ ، والكافية ١ / ٢٦٣ ، وأمالي القــرآن ٤ / ١١٨ ــ ١١٩ ، وأمالي ابن الحاجب ، ص ٢٨٠ ــ ٢٨١ ، والإيضاح ، لابن الحاجب ١ /٢٠٣ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٢ ــ ٣٧٣ ، وشرح التسهيل ١ /٣٠٩ ــ ٣١٠ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٩٠ ــ ٩١ ، وشرح الرضي ١ / ٢٦٣ ــ ٢٦٤ ، والكناش ، ص ٣٥ ، وأوضح المسالك ١ / ١٦١ ، وشرح ابــن عقيل ١ / ٢٥٧ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٨ ــ ٢٩٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١٣ ــ ٢١٤ . ، والهمع ٢ / ٥٣ ، وحاشية الخضري ١ / ١٠٩ ــ ١١٠ .
(٨) البيت منسوب إلى رؤبة بن العجاج ، وليس في ديوانه ، وقد ورد فــي : الكتــاب ٢ / ٨٤ ، وشــرح النحاس ، ص ١٥٨ ، والنكت ١ / ٤٨٣ ، والإنصاف ٢ / ٢٥ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٠٩ ، وشــرح الأشموني ١ / ٢١٣ .

ب ــ **أن يتعدد الخبرُ في اللفظ لا في المعنى** ، [٢] نحو : الرمان حلوٌ حامضٌ ، أي : مُزٌ . وضابطُ هذا النوع أنه لا يُخبرُ بأحد الخبرين عن المبتدأ [٣] ، لأن المعنى المتحصَّلَ منهما لا يُعرفُ حينئذٍ وهو (المُز) هنا . ولا يجوز هنا عطف خبرٍ على خبرٍ[٤] ، لأن هذين الخبرين في معنى خبرٍ واحدٍ [٥] ، والعطف يقتضي المغايرة [٦]، فالخبران هنا ككلمةٍ مفردةٍ ولا يُعطفُ بعضُ الكلمة على بعضٍ[٧] ، ولا يجوزُ توسط المبتدأ ولا تقدمهما عليه [*] . وقد أجاز الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) [٨] في أحد قوليه [٩] عطفَ أحد هذين الخبرين على الآخر . فيجيز : هذا حلوٌ وحامضٌ . والسبب في جوازه العطف هو أن اللفظين متغايران [١٠]. وأجاز الرضي أيضاً العطف [١].ومنع ابن هشام (ت ٧٦١ هـ

---

(١) ينظر : أمالي القرآن الكريم ١١٨/٤ ــ ١١٩ ، وأمالي ابن الحاجب ، ص ٢٨٠ ــ ٢٨١ ، والإيضاح ، ابن الحاجب ١ / ٢٠٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٣١٠ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٩٠ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٨ ــ ٢٩٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١٤ ، والهمع ٢ / ٥٣ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٥١ ، وحاشية الخضري ١ / ١٠٩ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢ / ٨٣ ، وإعراب القرآن ، النحاس ٣ / ٦٧٠ ، وشرح الأبيات ، السيرافي ٢ / ٤٧ ، وشرح المفصل ٢٤٩/١ ، والإيضاح ، ابن الحاجب ٢٠٢/١، وشرح الجمل ، ابن عصفور ١٦٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٣١٠ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٩٠ ، وشرح الرضي ١ / ٢٦٤ ــ ٢٦٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٥٧ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١٤ .

(٣) ينظر : شرح ابن الناظم ، ص ٩٠ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١٤ ، وشرح التصريح ١ / ١٨٢ ، وحاشية الخضري ١ / ١٠٩ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ١ /٣١٠ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٨٩ ــ ٩٠ ، وأوضح المسالك ١ / ١٦٢ ، وشفاء العليل ١ /٢٩٩ ، وشرح الأشموني ٢١٤/١ ، وشرح التصريح ١ / ١٨٢ ، والهمع ٢ / ٥٤ ، وحاشية الخضري ١ / ١٠٩ .

(٥) ينظر : أوضح المسالك ١٦٢/١،وشرح التصريح ١٨٢/١، والهمع ٥٤/٢، وحاشية الصبان ٣٥١/١ ، وحاشية الخضري ١ / ١٠٩ .

(٦) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٨٢ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٥١ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣١٠ .

(*) ذكرنا هذا في مبحث الرتبة النحوية في هذا الفصل .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣١٠ ــ ٣١١ ، وشرح ابن الناظم ، ص ٩٠ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١٤ ، وشرح التصريح ١ / ١٨٢ ، والهمع ٢ / ٥٤ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٥١ ــ ٣٥٢ .

(٩) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٨٢ .

(١٠) ينظر : حاشية الصبان ١ / ٣٥١ ــ ٣٥٢ .

)

أن يكون نحو : (هذا حلوٌ حامضٌ) من الخبر المتعدد لأنهما في معنى الخبر الواحد [2] ، لذا لم يجز العطف والتوسط [3] . وقد أوجب الأخفش [4] ، وقيل : أجاز [5] كونَ الثاني صفةً للأول،والمعنى : حلوٌ فيه حموضةٌ ، والصفةُ توصفُ إن نزلت منزلة الجامد، نحو : مررتُ بالضارب العاقلِ ، ورُدَّ رأي الأخفش بأن الصفة كالفعل ، والفعلُ لا يوصف ، ولو صحَّ رأي الأخفشِ لم يصحَّ التصغيرُ، وهو جائزٌ بلا خلافٍ [6] .

وقد زاد ابن مالك [*] نوعاً ثالثاً من أنواع تعدد الخبر، وهو أن يتعدد لتعدد المبتدأ حقيقةً أو حكماً ، وهذا النوع يجب فيه العطف [7] ، وذكره النحاة من بعده [8] ، أمّا تعدد المبتدأ حقيقةً ، فنحو قول الشاعر :

يَداك يدٌ خيرُها يُرتجى   وأخرى لأعدائِها غائِظَهْ [9]

فــ (يداك) مبتدأ و (يدٌ) خبرٌ أول و(أخرى) خبرٌ ثانٍ معطوفٌ على الخبر الأول .

---

(١) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٦٤ ــ ٢٦٥ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٥١ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ١ / ١٦٢ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١٥ ، وشرح التصريح ١ / ١٨٢ ، وحاشية ياسين ١ / ١٨٢ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٥٢ .

(٣) ينظر : أوضح المسالك ١ / ١٦٢ .

(٤) ينظر : الارتشاف ٢ / ٦٥ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٥٣ .

(٥) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٨٣ .

(٦) ينظر : م . ن .

(*) قلنا : (زاد ابن مالك) ، لأن النحاة الذين ذكروا هذا النوع الثالث قد نسبوا زيادته إلى ابن الناظم مع أنه لابن مالك . ينظر : أوضح المسالك ١ / ١٦١ ــ ١٦٢ . ، وشرح الأشموني ١ / ١٢٤ ، وشرح التصريح ١ / ١٨٢ . وقد تكلم الصبان في ما ذكرناه كلاماً نؤيد به رأينا، إذ قال : " فلا ينافي أنه تابعٌ في هذه الزيادة لأبيه في شرح التسهيل " حاشية الصبان ١ / ٣٥٢ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣١٠ .

(٨) ينظر : شرح ابن الناظم ، ص ٨٩ ــ ٩٠ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١٤ ــ ٢١٥ ، وحاشية الخضري ١ / ١٠٩ .

(٩) البيت منسوب إلى طرفة بن العبد ، وليس في ديوانه ، وقد ورد في شرح التسهيل ١ / ١٣٦ ، ٣١٠ ، ولسان العرب ٧ / ٤٥٤ مادة (فيظ) ، وأوضح المسالك ١ / ١٦١ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١٤ ــ ٢١٥ ، وشرح التصريح ١ / ١٨٢ ، وخزانة الأدب ١ / ١٣٣ .

أمّا تعدده حكماً فهو كنحو قوله ــ تعالى ــ : ﴿ **اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلادِ** ﴾ [الحديد :٢٠] ، فــ (الحياة) مبتدأ متعددٌ حكماً ، وأخباره (لعب) و (لهو) و (زينــة) و (تفاخر) و (تكاثر) واجبةُ العطف . وقد [*] منع ابن هشام هذا النــوع مــن تعدد الخبر [١] ، لأن المبتدأ ــ هنا ــ يساوي مبتدأين لكلٍ منهما خبرٌ [٢] .

وقد منع قومٌ من النحاة [٣] تعدد الخبر ، ومنهم ابن عصفور [٤] ، وكثيرٌ من

نحاة المغرب [٥] ، وما ورد من دون عطفٍ فالأخبار لمبتدآتٍ محذوفةٍ وهي ضمائر[٦]،أو الأخبار في معنى خبرٍ واحدٍ[٧]،أو أنها نعوتٌ لخبر المبتدأ [٨].

وذهب قومٌ إلى أن الخبر إنما يكون متعدداً إذا كان من جنسٍ واحدٍ ، كأن يكونَ الخبرانِ مفردين ، نحو: (زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ) أو جملتين ، نحو : زيدٌ قام ضحك [٩] ، فإن اختلفا لم يجز تعدد الخبر [١٠] ، إلاّ بــالعطف [١] ،

(*) ذكرنا في بداية هذا المبحث أن تعدد الخبر إنما يكون للمبتدأ المفرد لفظاً ومعنىً .

(١) ينظر : أوضح المسالك ١ / ١٦١ ــ ١٦٢ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١٥ ، وشرح التصريح ١ /١٨٢ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٥٢ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ١ / ١٦٢ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١٥ ، وشرح التصريح ١ / ١٨٢ .

(٣) ينظر : أوضح المسالك ١ /. ١٦١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٥٧ ، وشرح التصريح ١ / ١٨٢ .

(٤) ينظر : المقرب ، ص ٩٢ ــ ٩٣ ، وشرح الجمل ١ / ٣٥٩ ــ ٣٦٠ ، وشرح التــصريح ١ / ١٨٢ ، والهمع ٢ / ٥٣ .

(٥) ينظر : الهمع ٢ / ٥٣ .

(٦) ينظر : أوضح المسالك ١٦١/١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٥٧ ، وشرح التصريح ١ / ١٨٢ ، والهمع ٢ / ٥٣ .

(٧) ينظر : المقرب ، ص ٩٢ ــ ٩٣ ، وشرح الجمل ، ابــن عــصفور ١ / ٣٥٩ ــ ٣٦٠ ، وأوضــح المسالك ١ / ١٦١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٥٧ ، وشرح التصريح ١ / ١٨٢ .

(٨) ينظر : الهمع ٢ / ٥٣ .

(٩) ينظر : الارتشاف ٢ / ٦٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٦٠ .

(١٠) ينظر : م . ن بصفحاتها .

ومذهب الفارسي عدم الجواز أيضاً وأن الثاني نعتٌ للأول[٢]،وأجاز قومٌ[٣] التعدد مطلقاً اتفقا أو اختلفا ، ومنهم الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) [٤] .

وقد فصّلَ بعضهم في جواز تعدد الخبر ، فقال إن كان حدوثهما في وقت واحدٍ جاز ، نحو : هذا حلوٌ حامض ، فإن كان في وقتين لم يجز ، نحو : زيدٌ ضاحكٌ راكبٌ [٥] ، وقد أجازه سيبويه في نحو: هذا رجلٌ منطلقٌ [٦]

وأجاز سيبويه : هذا زيدٌ منطلقٌ ، على الجمع من دون عطفٍ ، وقيل يجب العطف بالواو [٧] .

وذكر أبو حيان أنه يجوز تعدد الخبر شبه الجملة عند من أجاز تعدد الخبر، نحو : زيدٌ في الدار عندك [٨] .

٢ ــ تعدد المبتدأ :

يتعدد المبتدأ كما يتعدد الخبر [٩] ، وتعدد المبتدأ ما هو في الحقيقة إلاّ ضربٌ صنعةُ النحاة للتدريب والتمرّس ، ولا توجد له نظائر في كلام العرب ، وهو ما صرّح به بعضُ النحاة [١٠] ، ومن ذلك التعدد نحو : زيدٌ هندٌ الأخوانِ الزيدون ضاربوها عندهما بإذنه ، ولمّا كانت هذه الأمثلة ضرباً من الاصطناع الذي لا يفيدُ في العملية الكلامية التي من أُولى مهامِها التواصلُ الذي يقتضي الإبانةَ ، لذلك لم نجد لها وجوداً

---

(١) ينظر : الارتشاف ٢ / ٦٤ .
(٢) ينظر : حاشية الصبان ١ / ٣٥٠ .
(٣) ينظر : الارتشاف ٢ / ٦٤ .
(٤) ينظر : شرح التصريح ١ / ١٨٢ .
(٥) ينظر : الارتشاف ٢ / ٦٤ ــ ٦٥ .
(٦) ينظر : الكتاب ٢ / ٨٣ ، والارتشاف ٢ / ٦٥ .
(٧) ينظر : الارتشاف ٢ / ٦٥ .
(٨) ينظر : م . ن .
(٩) ينظر : الأصول ٦٥/١ ، وكشف المشكل ٣١٤/١ ــ ٣١٥ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ٣٥٨/١ ــ ٣٥٩ ، وشرح التسهيل ١ / ٣١١ ، وشرح الرضي ١ / ٢٨٥ ، والارتشاف ٢ / ٦٥ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٩ ، والهمع ٢ / ٥٤ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٥٣ .
(١٠) ينظر : الأصول ١ / ٦٥ ، والارتشاف ٢/ ٦٦ ، والهمع ٢ / ٥٥ .

في كلام العرب ، فقد تركنا الكلامَ في ذلك [*] لما فيه من التعقيد والتكلف الذى يتنــافى مع غاية اللغة التي هي تَسْهيلُ الفهم للسامع .

ومثلما يتعدد المبتدأ والخبرُ في الجملة الاسمية كذلك يتعدد طرفا إسناد الجملة الفعلية (الفعلُ والفاعلُ) ، وتعدد الفعل يدخل في باب التنازع ، ويكــون بعطــفٍ ، نحــو : أكرمتُ ويكرُمني زيدٌ ، وبغير عطفٍ [1] ، نحو قوله ــ تعالى ــ : ﴿ **آتُــونِي أُفْــرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا** ﴾ [الكهف : ٩٦] .

أمّا تعــدد الفاعل فيكون بالعطف ، نحو : قــام وقعد زيــدٌ . وهو أيضاً من باب التنازع .

(*) وقد ترك أكثر النحاة الكلامَ عن تعدد المبتدأ ، ولم يتكلموا إلاّ عن تعدد الخبر ، كما وجدنا في المصادر التي تناولتْ تعدد الخبر بشكلٍ مفصلٍ ، وهي كثيرةٌ .

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٩٤ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢١ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٥٠ .

الخاتمــــة

الخاتمة

بعد أن تمت ــ بفضل الله ورحمته ــ رحلتنا في تقصي قضايا الإسنـــاد في الجملة العربية ، من خلال استنطاق مصادر النحو العربي ومراجعِهِ ، وبعد استقــراء نحسبه ــ إن شاء الله ــ دقيقاً ، آنَ لنا أن نوجز فيما يأتي أبرز نتائج البحث :

١ ــ نهض التمهيد بالتعريف بمرتكزات العمل : (القضية ، والإســناد ، والجملــة) عارضاً لمفهوم الإسناد عند النحاة بوصفة الأصل الذي ينعقد به التركيب ، وإلاّ لأصبحت الجملة مجرد رصف للكلمات من غير رابط . ثــم تعــرض البحــث لبيان أنواع الإسناد،فوقف عند الإسناد الأصلي الذي يتحقق من إسناد الخبر إلــى المبتدأ ، والفعل إلى الفاعل ، في الجملتين الاسمية والفعلية ، في حــين يتحقــق الإســناد غير الأصلي من عمــل المشتقات ضمن الجملة الأصلية . وقد بدا لنا أن إبقاء هذين المصطلحين أولى من تغييرهما إلى الإسناد التام والناقــص اللذين اقترحهما الدكتور فاضل السامرائي ، لأن الخلاف بينهما لفظي ، والإبقــاء على المصطلح القديم أولى ما لم تكن ثمّة ضرورة تقتضي التغيير .

وبالمثل أوضحنا دلالة الإسناد المعنوي واللفظي من حيث إنّ الأول هو الأصل لأن الإسناد فيه يكون لمعنى الكلمة ، في حين يكون الإسناد للفظها في الثاني .

ثم عرضنا لمفهوم الجملة وأقسامها ، مرجحين رأي الجمهور في انقسامها إلى اسمية وفعلية حسب .

٢ ــ تطرق البحث إلى العامل في طرفي الإسناد ، فتحصلت لدينا خمس مسائل هي : العامل في المبتدأ ، إذ قيــل فيه : إنه الابتــداء ،وقد اختلف فيه البصريون على ثلاثة مذاهب ، وقيل الخبر هو العامل فيه ، وقيــل الذكر العائد من الخبر عليه ، وأخيراً قيل : إسناد الخبر إلى المبتدأ هو العامل فيه .

والمسألة الثانية هي : العامل في الخبر ، فقد قيل إن الابتداء والمبتدأ هما رافعا الخبر ، وقيل : الابتداء بوساطة المبتدأ ، وقيل الابتداء وحده ، وقيل المبتدأ وحده ، وقيل بالترافع .

والمسألة الثالثة هي عامل النصب في الظرف الواقع خبراً ، فقيـل العامل فيه فعل أو اسم فاعل مستتران وجوباً ، وقيل الخلاف ، وقيـل العامـل فعـل محذوف غير مطلوب ، وقيل المبتدأ .

والمسألة الرابعة هي عامل الرفع في الفعل المضارع ، إذ قيل هو التجرد عن العوامل ، وقيـل وقوعه موقع الاسـم ، وقيل : الزوائـد في أوله ، وقيل : المضارعة .

والمسألة الأخيرة هي العامل في الفاعل : فقيل الفعل ، وقيل إسناد الفعل إلى الفاعل هو العامل في الفاعل ،وقيل معنى الفاعلية، وقيل إحداث الفاعل للفعل هو العامل ، وقيل : شبه الفاعل بالمبتدأ ، وقيل دخولُ الفاعل في معنى الوصف هو العامـل .

وقد حققنا عزو الآراء السابقة إلى أصحابها ، مع مناقشة طائفة منها .

٣ ـ أما في موضوع الربط فقد بيّن البحث مستقياً من المعطيات التراثية والحديثة في الدرس النحوي مفهوم الرابط ،ونوعي الرابط : اللفظي والمعنوي ،ثم تكلمنا على الربط في جملة الخبر ، وحذف الرابط ، وقادنا الحديث إلى الربط بين المبتـدأ وخبره المفرد ، وبين الفعل والفاعل ، والربط بين المبتدأ وجملة الخبر التي هي نفس المبتدأ في المعنى .

ثمَّ تناولنا مسألتين بـدا لنا أن لهما تعلقاً بالربط ، هما : تحمل الخبر المشتق والجامد للضمير، وإبراز الضمير المتحمل بين الجواز والوجوب ،ثم كانت الوقفة الأخيرة عند الفاء الواقعة في خبر المبتدأ . وقد اشتمل ذلك العرضَ والترجيحَ في طائفة من المسائل عرضت في أثناء البحث بالتفصيل .

٤ ـ ورجّح البحث في مسألة تعلق شبه الجملة الواقع خبراً ، أن عدم تقدير متعلّق هو الراجح ، لوضوح الدلالـة ، وتحقق إيصال المراد إلى المتلقي من غير تقدير ، فضلاً عن توافق ذلك مع المنهج الوصفي في دراسة اللغة .

٥ ــ عرض البحث وجهة نظر النحاة في بناء الجملة الاسمية ، إذ اشترطوا فيهـا أن يكون المبتدأ معرفة ، والأصل في الخبر أن يكون نكرة ، لأن الإخبار عن النكرة لا فائدة فيه ، كما أن القصد من الإخبار هو إفادة المخاطب معلومة يجهلها .

وعرض البحث لمسوّغات الابتداء بالنكرة منتهياً إلى أن سيبويه ومتقدمي النحاة لم يشترطوا إلاّ الإفادة من دون حصر المسوّغات ، وهو ما اطمأن إليـه البحـث .

كما انتهى البحـث إلى ترجيح رأي من ذهـب إلى أن التنكير ليـس من خصائص الأفعال ، وأنه من المسائل الشكلية التي لا طائل تحتها .

وانتهى البحث إلى أن تنكير الفاعل وتعريفه مسألة دلالية ، يتحكم فيها المتكلم بحسب المعنى الذي يريد توصيله للمتلقي .

٦ ــ انطلق البحث مما استقر عند النحاة من أصالة التذكيـر وفرعية التأنيث ، فكـان الفرع بحاجة إلى علامة مميزة هي علامة التأنيث ، فنهض البحث بدراسة تأنيث الفاعل وانتهى إلى أن الأرجح أنه لا أصالة فيه من حيث التذكيـر والتأنيث ، بل يكون المعنى هو الموجه لذلك .

وظهر أن تأنيث الفعل هو من باب التجوز والتوسع من خلال دراسة مستفيضة لحالات دخول التاء على الفعل المسند إلى الظاهر ، فتناولنا حـالات دخول التاء وجوباً ، ودخولها جوازاً ، وامتناع دخولها . ثم تناولنا اتصـال الفعل المسند إلى المضمر بالتـاء ، فبيّن البحث حالات وجـوب الاتصال والجـواز والامتناع ، عارضين في كل ذلك آراء النحاة مفصلة ومعزوة وموثقة . كما أظهر البحـث خصوصية الفعل (نِعْمَ) في التذكيـر والتأنيث ، إذ يجوز قياساً إقترانه بعلامة التأنيث أو خلوه منها . كما رجّح البحث جـواز الإخبار بالمصدر المفرد المذكر عن المبتدأ المؤنث ، وهو خلاف ما ذهب إليـه طائفة من النحاة ، وأشهرهم أبو حيان الأندلسي .

٧ ــ كما تناول البحث قضايا الإفــراد والتثنية والجمع بين طرفي الإسناد في الجملتين الفعلية والاسمية ، منطلقاً من مفهوم المطابقة ، مبيّناً أن التثنية والجمع ليست من خصائص الأفعال ، ثــم وقف عند ما يسمى بلغــة أكلوني البراغيث ، من حيث اتصال الفعل بعلامةٍ (مورفيــم) تطابق الفاعل ، ووقف البحث عند لزوم فاعل الفعل (حبَّ) صيغة واحدة هي الإفراد والتذكير ،كما أظهر البحث غزارة المادة النحوية فيما يتعلــق بالمورفيمات المحددة للجنس والعدد في الجملة الفعلية ، في حين كان الأمر على العكــس من ذلك في الجملة الاسمية ؛ وذلك بسبب طبيعة تركيب هذا الضرب من الجمل ، مؤكداً أن للحمل على المعنى دوراَ في المطابقة وعدمها بين المبتدأ والخبر .

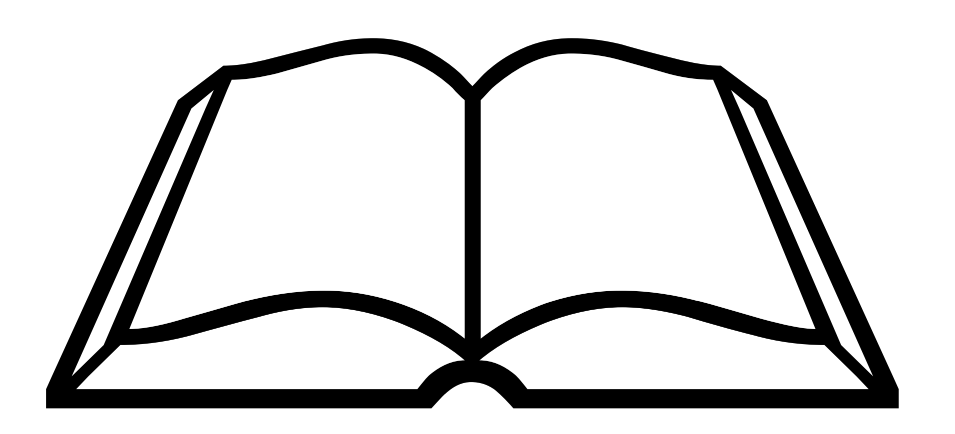
٨ ــ كما وقف البحث عند المخالفات اللفظية في المسند والمسند إليه،من حيث التركيب إفراداً وجملةً ، كما ترجح لدينا أن الإخبار بظرف الزمان أو المكان عــن اســم العين أو اسم المعنى إنما يكون بحسب تحقق الفائدة ، وعلى ذلك يُبنى الجواز أو عدمه . كما ظهر لنا أن ما وقع من الجمل مبتــدأً إنما هو مؤول إذ الأصل فيه أنه فعل مؤول بالمصدر . كما أن الجملة الواقعة فاعلاً هي مؤولة بالمصدر حتى إن لم يكن ثمّة حرف مصدري .

٩ ــ ووقف البحث عند التقديم والتأخير بين طرفي الإســناد فــي الجملتــين الفعليــة والاسمية ، موضحاً أن القول بمنع الكوفيين لتقديم الخبر ليس على إطلاقه ، فقد أجاز بعضهم ذلــك في مواضع عديــدة . كما أظهــر البحث أن القول بإجماع البصريين على منــع تقديم الفاعل على فعلِه ليــس على إطلاقه ، كما أن القول بالجواز على إطلاقه عند الكوفيين فيه نظر .

١٠ ــ وتلبث البحث عند وقــوع الحذف بين طرفي الإســنــاد فتكلم على حذف المبتدأ وحذف الخبر ،وحذف الفعل في الجملة الفعلية ، وناقش البحث مسألة تعدد الخبر مبيّناً كثرة هذا الضرب في الاستعمال العربي مناقشاً المانعين من ذلك ، في حين قلَّ في الاستعمال العربي تعدد المبتدأ ، كما أوضح البحث أن تعدد الفاعل لا يتمُّ إلاّ من خلال العطف .

١١ ــ ولعل من النتائج التي وقف عليها البحث هي كثرة الآراء المعزوة إلى نحاة لهم كتب ومؤلفات متداولة ، ولكن الموجود في كتبهم هو خلاف ما نُقل عنهم عند المتأخرين ، وبدا لنا أن سبب ذلك يعود إما إلى أن الآراء المعزوة قد نُقلت من كتاب مفقــود للمؤلف ، وأن المؤلف قــد غيّر رأيه في المسالة ، وهذا احتمال وارد ، وإما أن هناك خطأً في العزو ، إذ قد ينقل أحد النحاة رأياً لسابقه خطأً ، فيتابعه خالفوه على ذلك . والأمثلة على ذلك كثيرة في الرسالة ، وقد قمنا ببيان ذلك في موضعه في كل مكان صادفناه فيه .

وختاماً فإن آخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين حمداً يليق بجلاله وعظمته دائماً وأبـــداً .



ثبت المصادر والمراجع

ثبت المصادر والمراجع

أولاً ــ الرسائل والأطاريح الجامعية :

١ ــ **الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم**:أطروحة دكتوراه قدّمها : طلال يحيى إبراهيم الطوبجي ، إلى كليـــة الآداب ــ جامعة الموصل ، بإشراف الأستاذ الدكتور كاصد ياسر الزيدي ، ١٩٩٦ م .

٢ ــ **الحملُ على المعنى في العربية** : رسالة ماجستير قدّمها: علي عبد الله العنبكي ، إلى كلية الآداب ــ الجامعة المستنصرية، بإشراف الدكتور أحمد نصيف الجنابي، ١٤٠٦ هـــ ــ ١٩٨٦ م .

٣ ــ **الرازي النحوي من خلال تفسيره** : رسالة ماجستير قدّمها : طلال يحيى ابراهيم الطوبجي ، إلى كلية الآداب ــ جامعة الموصل ، بإشراف الدكتور كاصد ياسر الزيدي ، ١٤٠٦ هـــ ــ ١٩٨٦ م .

٤ ــ **الربط في الجملة العربيـــة** : رسالة ماجستير ، قدّمها : عبد الخالق زغير، إلـــى كلية الآداب ــ جامعة بغداد ، بإشراف الدكتور محمد ضاري حمادي،١٤٠٩ هـــ ــ ١٩٨٨ م .

٥ ــ **شبه الجملة في اللغة العربية** : رسالة ماجستير ، قدّمها : عبد الإلـــه ابـــراهيم عبد الله ، إلى كلية الآداب ــ جامعة بغداد ، بإشراف الدكتور محمد حـــسين آل ياسين ، ١٤٠٣ هـــ ــ ١٩٨٣ م .

٦ ــ **ظاهرة التنكير وأثرها في بناء الجملة العربية وتوجيهها** : رسالة ماجـــستير ، قدّمها : خير الدين فتاح عيسى ، إلى كلية الآداب ــ جامعة الموصل ، بإشراف الدكتور طلال يحيى إبراهيم الطوبجي ، ١٤٢٢ هـــ ــ ٢٠٠١ م .

٧ ــ **اللباب في علل البناء والإعراب ، العكبري (ت ٦١٦ هـــ)** : دراسة وتحقيق : خليل بنيان الحسون ، أطروحة دكتوراه ، مقدمة إلى كليـــة الآداب ــ جامعـــة القاهرة ، بإشراف الدكتور السيد يعقوب بكر والدكتور محمود فهمي حجـــازي ، ١٣٩٦ هـــ ــ ١٩٧٦ م .

ثانياً ـ الكتب المطبوعـة :

١ ـ **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** : عبد اللطيف الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ) ، تحقيق : الدكتور طارق الجنابي ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ـ بيروت .

٢ ـ **ابن جني النحوي** : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م ، دار النذير ـ بغداد .

٣ ـ **أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية** : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ط ١ ، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م ، مطبعة اليرموك ـ بغداد .

٤ ـ **إحياء النحو ، ابراهيم مصطفى** : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٩ ، القاهرة .

٥ ـ **ارتشاف الضرب من لسان العرب** : أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق وتعليق : الدكتور مصطفى أحمد النماس ، ط ١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

٦ ـ **أسرار العربية** ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) : تحقيق وتعليق : بركات يوسف هبّود ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ـ لبنان .

٧ ـ **أسرار النحو** : أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (ت ٩٤٠ هـ) ، تحقيق : الدكتور أحمد حسن الحامد ، دار الفكر ـ عمان .

٨ ـ **أُسس علم اللغة** : ماريو باي ، ترجمة : الدكتور أحمد مختار عمر ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م ، عالم الكتب ـ القاهرة .

٩ ـ **إسناد الفعل** : رسمية محمد الميّاح ، ط ١ ، ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م ، المجمع العلمي العراقي ـ بغداد .

١٠ ــ **الأشباه والنظائر في النحو** : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، راجعه وقدّم له : الدكتور فايز ترحيني، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ــ ١٩٨٤ م ، دار الكتاب العربي ، بيروت ــ لبنان .

١١ ــ **إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي** : أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١ هـ) تحقيق وتعليق : الدكتور حمزة عبد الله النشرتي ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ ــ ١٩٧٩ م ، دار المريخ ــ الرياض .

١٢ ــ **الأصول في النحو** : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج(ت ٣١٦هـ)،تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ ــ ١٩٨٧ م ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت .

١٣ ــ **الأضداد** : أبو بكر ابن الأنباري (ت ٣٢٧ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ــ ١٩٦٠ م ، الكويت .

١٤ ــ **إعراب الجمل وأشباه الجمل** : الدكتور فخر الدين قباوة ، ط ٣ ،١٤٠١ هـ ــ ١٩٨١ م ، دار الآفاق الجديدة ــ بيروت .

١٥ ــ **إعراب القرآن** : أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨ هـ) ، تحقيق : الدكتور زهير غازي زاهر، ١٣٩٧هـ ــ ١٩٧٧م ،مطبعة العاني ــ بغداد .

١٦ ــ **الأعلام** : خير الدين الزركلي ، ط ٤ ، ١٩٧٩ م ، دار العلم للملايين ، بيروت ــ لبنان .

١٧ ــ **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة** : الدكتور فاضل مصطفى الساقي ، ١٣٩٧ هـ ــ ١٩٧٧ م ، مكتبة الخانجي ــ القاهرة .

١٨ ــ **الأمالي الشجرية** : ضياء الدين هبة الله بن علي بن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) د . ت ، دار المعرفة ، بيروت ــ لبنان .

١٩ ــ **الأمالي النحوية** : أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ، تحقيق : عدنان صالح مصطفى ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ ــ ١٩٨٦م ، دار الثقافة، قطر ــ الدوحة .

٢٠ ــ **الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)** : ابن الحاجب ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، ط ١ ، ١٤٠٥ هــ ــ ١٩٨٥ م ، مكتبة النهضة العربيــة ، عــالم الكتب .

٢١ ــ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** : أبو البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧هــ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٤، ١٣٨٠ هــ ــ ١٩٦١ م المكتبة التجارية الكبرى ــ مصر .

٢٢ ــ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** : أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـــ) ، تحقيــق : محمــد محيــي الــدين عبد الحميد ، ط ٦، ١٩٨٠م ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ــ لبنــان .

٢٣ ــ **الإيضاح العضدي** : أبو علي الحسن بن أحمد الفارســي (ت ٣٧٧ هـــ) ، ضمن كتاب (**المقتصد في شرح الإيضاح**) ، تحقيق : الدكتور كــاظم بحــر المرجان ، ١٩٨٢م ، الجمهورية العراقية ، وزارة الثقافــة والاعــلام ، دار الرشيد .

٢٤ ــ **الإيضاح في شرح المفصل** : ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هــ) ، تحقيق وتقديم : الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ــ بغداد .

٢٥ ــ **الإيضاح في علل النحو** : أبز القاسم عبد الــرحمن بــن اســحاق الزجــاجي (ت ٣٣٧هــ) ،تحقيق : مازن المبارك ، ١٣٧٨ هــ ــ ١٩٥٠ م ، مطبعة المدني ، مكتبة دار العروبة .

٢٦ ــ **البحر المحيط** : أبو حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥ هــ) ، تحقيق وتعليق : عــادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، شارك في تحقيقه : الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي والدكتور أحمد النجدلي الجمــل ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـــ ــ ٢٠٠١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنــان .

٢٧ ــ **بحوث ومقالات في اللغة** : الدكتور رمضان عبد التواب ، ط ٢ ، ١٤٠٨ هــ ــ ١٩٨٨ م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

٢٨ ــ **بدائع الفوائد** : أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت٧٥١هــ) ، عني بتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله : إدارة الطباعة المنيريـــة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ــ لبنـــان .

٢٩ ــ **البرهان في علوم القرآن** : مبــدر الــدين محمــد بــن عبــد الله الزركــشي (ت ٧٩٤ هــ) ، خرّج حديثه وقدّم له وعلّق عليه : مصطفى عبــد القــادر عطا ، ط ١ ، ١٤٠٨ هــ ــ ١٩٨٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان .

٣٠ ــ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** : جلال الدين عبد الرحمن بن أبــي بكر السيوطي (ت ٩١١ هــ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ١ ، ١٩٦٥ م ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٣١ ــ **البيان في غريب إعراب القرآن** : أبو البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هــ) ، تحقيق : الدكتور طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا، ١٣٨٩هــ ــ ١٩٦٩م ، دار الكاتب العربي .

٣٢ ــ **تأريخ النحو وأصوله** : الدكتور عبد الحميد السيد ، مكتبة الشباب .

٣٣ ــ **التبيان في إعراب القرآن**:أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبري(ت٦١٦هــ)، تحقيق : علي محمد البجاوي ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هــ ــ ١٩٨٧م ، دار الجيل ، بيروت ــ لبنـــان .

٣٤ ــ **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** : أبــو البقــاء العكبــري (ت ٦١٦هــ) ، تحقيق ودراسة : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط ١ ، ١٤٠٦ هــ ــ ١٩٨٦ م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ــ لبنان .

٣٥ ــ **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العــرب** : أبــو الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الــشنتمري (ت ٤٧٦ هـــــ) ، حققه وعلّق عليه : الدكتور زهير عبد المحسن ســلطان ، ط ١ ، ١٩٩٢ م ، دار الشؤون الثقافية العامة ــ بغداد .

٣٦ ــ **تذكرة النحاة** : أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق : الدكتور عفيف عبد الرحمن ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ ــ ١٩٨٦ م ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت .

٣٧ ــ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** : جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)،تحقيق : محمد كامل بركات ، ١٣٨٧هـ ــ ١٩٦٧ م ، دار الكاتب العربي .

٣٨ ــ **التعريفات** : علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) ، حققه وقدّم له ووضع فهارسه : إبراهيم الأبياري ، ١٤٢٣ هـ ــ ٢٠٠٢ م ، دار الكتاب العربي ــ بيروت .

٣٩ ــ **التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب** : أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦ هـ) ، إعداد : مكتب دار إحياء التراث العربي، ط ٤،١٤٢٢ هـ ــ ٢٠٠١ م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ــ لبنان .

٤٠ ــ **التكملــة** : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق : الدكتور حسن شاذلي فرهود ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ ــ ١٩٨١ م ، شركة الطباعة العربية السعودية العمارية ــ الرياض .

٤١ ــ **التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري** : أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، حققه وقدّم له : أحمد ناجي القيسي ، والدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي ، والدكتور أحمد مطلوب ، وراجعه : الدكتور مصطفى جواد ، ط ١ ، ١٣٨١ هـ ــ ١٩٦٢ م ، مطبعة العاني ــ بغداد .

٤٢ ــ **تهذيب اللغة** : أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) ، تحقيق : أحمد عبد العليم البردوني ، وعلي أحمد البجاوي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .

٤٣ ــ **التوسع في كتاب سيبويه** : الدكتور عادل هادي حمادي العبيدي ، مكتبة الثقافة الدينية ــ القاهرة .

٤٤ ــ **التوطئة** : أبو علي عمر بن محمد الشلوبين (ت ٦٤٥هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور يوسف أحمد المطوع ، ١٤٠١ هـ ــ ١٩٨١م ، مطابع سجل العرب.

٤٥ ــ **جامع البيان عن تأويل القرآن (تفسير الطبري)** : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) ، ضبط وتعليق : محمود شاكر ، تصحيح : علي عاشور ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ ــ ٢٠٠١ م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ــ لبنان .

٤٦ ــ **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)** : القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: سالم مصطفى البدري ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ ــ ٢٠٠٠ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان .

٤٧ ــ **الجملة العربية، تأليفها وأقسامها**: الدكتور فاضل صالح السامرائي،١٤١٩ هـ ــ ١٩٩٨ م ، منشورات المجمع العلمي .

٤٨ ــ **الجملة العربية دراسة لغوية نحوية** : محمد إبراهيم عبادة ، ١٩٨٨ م ، منشأة المعارف بالأسنكدرية .

٤٩ ــ **الجمل في النحو** : الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) تحقيق : الدكتور علي توفيق الحمد ، ط ٤ ، ١٤٠٨ هـ ــ ١٩٨٨ م ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، ودار الأمل ، إربد ــ الأردن .

٥٠ ــ **جمهرة الأمثال** : أبو هلال العسكري (ت بعد ٣٩٥ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨ م ، دار الجيل ، بيروت ــ لبنان .

٥١ ــ **الجنى الداني في حروف المعاني** : الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٥١هـ) ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، ط ١ ، ١٣٩٣ هـ ــ ١٩٧٣ م ، المكتبة العربية بحلب .

٥٢ ــ **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل** : محمد بن مصطفى بن حسن الخضري (ت١٢٤٧ هـ) ، د . ت ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٥٣ ــ **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب** : محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠ هـ) ، ضبطه وصححه ووضع حواشيه : عبد السلام محمد أمين ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ ــ ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان .

٥٤ ــ **حاشية الصبان على شرح الأشموني**:محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، تحقيق : محمود بن الجميل ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢م ، مكتبة الصفا ــ القاهرة .

٥٥ ــ **حاشية ياسين العليمي على شرح التصريح** : ياسين بن زين الدين الحمصي العليمي (ت ١٠٦١ هـ) ، د . ت ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٥٦ ــ **الحجة في القراءات السبع** : الحسن بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ، تحقيق وشرح : الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط ٢، ١٣٩٧هـ ــ ١٩٧٧م ، دار الشروق ــ بيروت .

٥٧ ــ **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** : عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، ط ٢ ، ١٤٠٨ هـ ــ ١٩٨٨ م ، مطبعة المدني ، مكتبة الخانجي ــ القاهرة .

٥٨ ــ **الخصائص** : ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، ط ٤ ، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٥٩ ــ **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري** : الدكتور فاضل صالح السامرائي ١٣٨٩ هـ ــ ١٩٧٠ م ، مطبعة الإرشاد ــ بغداد .

٦٠ ــ **دراسات نقدية في النحو العربي** : الدكتور عبد الرحمن محمد أيوب ، مؤسسة الصباح ــ الكويت .

٦١ ــ **درّة الغواص في أوهام الخواص** : أبو القاسم بن علي بن محمد الحريري (ت ٥١٦ هـ) ، د . ت ، ط١ ، ١٢٩٩ هـ ، طبع لرخصة نظارة المعارف الجليلة في مطبعة الجوائب ــ قسطنطينية .

٦٢ ــ **الدرر اللوامع على همع الهوامع** :أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت١٣٣١هــ)، وضع حواشيه : محمد باسل عيون السود ، ط ١ ، ١٤١٩ هــ ــ ١٩٩٩ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان .

٦٣ ــ **الدرس النحوي في بغداد** : الدكتور مهــدي المخزومــي ، ١٩٧٤ م ، وزارة الاعلام ، الجمهورية العراقية .

٦٤ ــ **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** : أبو العباس بن يوسف السمين الحلبي (ت ٧٥٦ هــ) ، تحقيق وتعليق : الشيخ علي محمد معوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والدكتور جاد مخلوف جاد ، والدكتور زكريا عبد المجيد النوتي ، ط ١ ، ١٤١٤ هــ ــ ١٩٩٤ م ، دار الكتب العلميــة ، بيــروت ــ لبنان .

٦٥ ــ **دلائل الإعجاز** : عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هــ) ، تحقيق : محمد عبدة، ومحمد محمود التركزي ، ووقف على تصحيح طبعه وعلّق حواشيه : محمــد رشيد رضا ، ١٣٩٨ هــ ــ ١٩٧٨ م ، دار المعرفة ، بيروت ــ لبنان .

٦٦ ــ **دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية** : أشواق محمد النجــار ، ط ١ ، ٢٠٠٦ م ، دار دجلة ــ عمان .

٦٧ ــ **دور الرتبة في الظاهرة النحوية،المنزلة والموقع** : عزام محمد ذيب إشريّده ، ط ١ ، ٢٠٠٤ م ، دار الفرقان ــ عمان .

٦٨ ــ **ديوان الأعشى** ، د . ت ، دار صادر ــ بيروت .

٦٩ ــ **ديوان امرئ القيس** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٣ ، ١٩٦٩ م ، دار المعارف ــ مصر .

٧٠ ــ **ديوان الخنساء** ، د . ت ، ط ٧ ، ١٩٧٨ م ، دار الأندلس ــ بيروت .

٧١ ــ **ديوان رؤبة بن العجاج ، ضمن (مجموعة أشعار العرب)** ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه : وليم بن الورد البروسي ، ط ١ ، ١٩٧٩م ، دار آل خلف الجديدة ــ بيروت .

٧٢ ــ **ديوان الشماخ** ، حققه وشرحه : صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ــ مصر.

٧٣ ــ **ديوان الطفيل الغنوي** ، تحقيق : محمد عبد القادر أحمد ، ط ١ ، ١٩٦٨ م ، دار الكتاب الجديد .

٧٤ ــ **ديوان الفرزدق** ،قدّم له وشرحه : مجيد طرّاد ، ط ٣، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٩م ، دار الكتاب العربي ــ بيروت .

٧٥ ــ **ديوان كعب بن مالك الأنصاري** ، دراسة وتحقيق : سامي مكي العاني ، ط ١ ، ١٣٨٦ هـ ــ ١٩٦٦ م ، مكتبة النهضة ــ بغداد .

٧٦ ــ **ديوان مجنون ليلى** ، جمع وتحقيق وشرح : عبد الستار أحمد فرّاج ، مكتبة مصر ، دار مصر للطباعة .

٧٧ ــ **ديوان النابغة الذبياني** ، حققه وقدّم له : المحامي فوزي عطوي ، ١٩٦٩ م ، الشركة اللبنانية للكتاب ، بيروت ــ لبنان .

٧٨ ــ **الردُّ على النحاة** : أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) ، تحقيق : الدكتور شوقي ضيف ، ط ٣ ، دار المعارف ــ القاهرة .

٧٩ ــ **السبعة في القراءات** : أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) ، تحقيق : الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر .

٨٠ ــ **سبيلُ الهدى بتحقيق شرح قطر الندى** : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .

٨١ ــ **سر صناعة الإعراب** : ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، حققه وعلّق عليه : أحمد فريد أحمد ، وقدّم له : الدكتور فتحي عبد الرحمن حجازي ، المكتبة التوفيقية.

٨٢ ــ **سنن ابن ماجه** : أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه (ت ٢٧٥ هـ) ، حقق نصوصه ورقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلّق عليه : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث ، دار إحياء الكتب العربية ــ القاهرة .

٨٣ ــ **سنن أبي داود** : سليمان بن الأشعث أبو داود (ت ٢٧٥ هـــ) د . ت ، دار الحديث ــ القاهرة ، ١٤٠٨ هـ ــ ١٩٨٨ م .

٨٤ ــ **سنن الترمذي (الجامع الصحيح)** : أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ) ، طبعة جديدة منقحة ومرتبة ، ط ١، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠٢م ، دار الورّاق ، دار ابن حزم ، بيروت ــ لبنان .

٨٥ ــ **السنن الكبرى (سنن النسائي)** : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق : الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري ، وسيد كسروي حسن ، ط ١ ، ١٤١١ هـ ــ ١٩٩١ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان .

٨٦ ــ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** : أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة ــ بيروت .

٨٧ ــ **شرح ابن عقيل ، على ألفية ابن مالك** : بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠،١٤٠٠ هـ ــ ١٩٠٨ م ، دار التراث ــ القاهرة .

٨٨ ــ **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك** : بدر الدين محمد بن الناظم (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ ــ ٢٠٠٠ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان .

٨٩ ــ **شرح أبيات سيبويه** : أبو محمد يوسف بن الحسن السيرافي (ت ٣٨٥هـ) ، تحقيق : محمد علي الرّيح هاشم ، ١٣٩٤ هـ ــ ١٩٧٤ م ، مكتبة الكليات الأزهرية ، دار المعارف ــ القاهرة .

٩٠ ــ **شرح أبيات سيبويه** : النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، ط ١ ، ١٩٧٤ م ، مطبعة العربي الحديثة ــ النجف .

٩١ ــ **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك = منهج السالك إلى ألفية ابن مالك** : أبو الحسن نور الدين علي بن محمد الأشموني (ت ٩٠٠ هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : حسن حمد ، بإشراف الدكتور أميل بديع يعقوب ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ ــ ١٩٩٨ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٩٢ ــ **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** : ابن مالك ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان .

٩٣ ــ **شرح التصريح على التوضيح** : خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) د . ت ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٩٤ ــ **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)** : أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق : الدكتور صاحب أبو جناح ، الجمهورية العراقية ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي .

٩٥ ــ **شرح الحدود النحوية** : عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت ٧٩٢ هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور زكي فهمي الآلوسي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة .

٩٦ ــ **شرح ديوان جرير** : محمد اسماعيل الصاوي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ــ لبنان .

٩٧ ــ **شرح الرضي على الكافية** : رضي الدين الأستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي ــ ليبيا .

٩٨ ــ **شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ** : ابن مالك ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدّوري ، ١٣٩٧ هـ ــ ١٩٧٧ م ، مطبعة العاني ــ بغداد .

٩٩ ــ **شرح عيون الإعراب** : علي بن فضّال المجاشعي (ت ٤٧٩ هـ) ، حققه وقدّم له : الدكتور حنّا جميل حداد ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ ــ ١٩٨٥ م ، مكتبة المنار ، الأردن ــ الزرقاء .

١٠٠ ــ **شرح قطر الندى وبلّ الصدى** : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .

١٠١ ــ **شرح الكافية الشافية** : ابن مالك ، حققه وقدّم له : الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ ــ ١٩٨٢ م ، دار المأمون للتراث .

١٠٢ ــ **شرح اللّمع** : ابن برهان العكبري (ت ٤٥٦ هــ) ، تحقيق : الدكتور فائز فارس ، ط ١ ، ١٤٠٤ هــ ١٩٨٤ م ــ الكويــت .

١٠٣ ــ **شرح المفصل** : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هــ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : الدكتور أميل بديع يعقوب ، ط١، ١٤٢٢ هــ ــ ٢٠٠١ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنـــان .

١٠٤ ــ **شرح المقدمة المحسبة** : طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هــ)، تحقيق: خالد عبد الكريم ، ط ١ ، ١٩٧٦ م ــ الكويــت .

١٠٥ ــ **شرح ملحة الإعراب** : الحريري ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـــ ــ ٢٠٠٣ م ، دار ابن حزم ، بيروت ــ لبنان .

١٠٦ ــ **شروح سقط الزند** : أبو العـــلاء المعـــرّي ، تحقيـــق : مـــصطفى الـــسقا ، وعبد الرحيم محمود، وعبد السلام هارون ، وإبراهيم الإبيـــاري ، وحامـــد عبد المجيد ، بإشراف : الدكتور طه حسين ، الدار القومية ــ القاهرة .

١٠٧ ــ **شفاء العليل في إيضاح التسهيل** : أبو عبد الله محمد بن عيـــسى السلـــسيلي (ت ٧٧٠ هــ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، ط ١، ١٤٠٦ هــ ــ ١٩٨٦ م ، المكتبة الفيصلية ، بيـــروت ــ لبنـــان .

١٠٨ ــ **صحيح البخاري** : محمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هــ) ، اعتنى به : أبو عبد الله محمود بن الجميل ، ط ١ ، ١٤٢٣ هــ ــ ٢٠٠٣ م ، مكتبـــة الصفا ، دار البيان الحديثة ــ مصر .

١٠٩ ــ **صحيح مسلم** : الإمام مسلم القشيري (ت ٢٦١ هــ) ، بعناية : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيـــسى البـــابي الحلبـــي ــ القاهـــرة .

١١٠ ــ **الظرف ،خصائصه وتوظيفه النحوي** : الدكتور المتولي علي المتولي الأشرم، ٢٠٠٣ م ، مكتبة جزيرة الورد بالمنصورة .

١١١ ــ **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث** : الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، د . مط ، ١٩٨٤ م .

١١٢ ــ **علل النحو** : أبو الحسين محمد بن عبد الله ابن الورّاق (ت٣٨١هـ) ، تحقيق : محمود محمد محمود نصار ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ ــ ٢٠٠٢ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان .

١١٣ ــ **العين** : الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) ، تحقيق : الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي ، ١٩٨٢ م ، دار الرشيد .

١١٤ ــ **الفصول في العربية** :أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت٥٦٩هـ) ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ ــ ١٩٨٨ م ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، دار الأمل ــ الأردن .

١١٥ ــ **في بناء الجملة العربية** : الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ط١ ،١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢ م ، دار العلم ــ الكويت .

١١٦ ــ **في النحو العربي ، نقد وتوجيه** : الدكتور مهدي المخزومي ، ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ ــ ١٩٨٦ م ، دار الرائد العربي ، بيروت ــ لبنان .

١١٧ ــ **الكافية في النحو** : ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي ــ ليبيا .

١١٨ ــ **الكامل** : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها ، الفجالة ــ مصر .

١١٩ ــ **الكتاب** : سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ ــ ١٩٨٨ م ، مكتبة الخانجي ، مطبعة العاني ــ القاهرة .

١٢٠ ــ **كشاف اصطلاحات الفنون** : محمد علي التهانوي (ت ١٧٤٥م) ، تصحيح : محمد وجيه ، وعبد الحق قادر ، باهتمام : ألويس إسبرنكر التيرولي ، ووليم ناسوليس الإيرلندي ، منشورات خيام وشركاه ، ١٩٦٧ م .

١٢١ ــ **الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويــل** : أبو القاسم محمود الزمخشري (ت ٥٣٨هــ)، د . ت ، دار الكتاب العربي ، بيروت ــ لبنـــان .

١٢٢ ــ **الكشف عن وجوه القراءات الــسبع** : مكــي بــن أبــي طالــب القيــسي (ت ٤٣٧ هــ) ، تحقيق : الدكتور محيي الدين رمضان ، ١٣٩٤ هــ ــ ١٩٧٤ م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ــ دمشق .

١٢٣ ــ **كشف المشكل في النحو** : علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩ هــ) ، تحقيق : الدكتور هادي عطية مطــر ، ط ١ ، ١٤٠٤ هــــ ــ ١٩٨٤ م ، مطبعة الإرشاد ــ بغداد .

١٢٤ ــ **الكليات ،معجم في المصطلحات والفروق اللغوية** : أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤ هــ) ، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضــع فهارسه : الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري ، ط ٢، ١٤١٣ هــــ ــ ١٩٩٣ م ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت .

١٢٥ ــ **الكنـــاش في النحو والصرف** : الملك المؤيد أبو الفــداء (ت ٧٣٢هــــ) ، تحقيق : الدكتور علي الكبيسي ، والدكتور صبري ابــراهيم ، مراجعــة : الدكتور عبد العزيز مطر ــ ١٤١٣ هــ ــ ١٩٩٣ م ، الدوحة .

١٢٦ ــ **اللامـــات** : الزجاجي (ت ٣٤٠ هــ) ، تحقيق : الدكتور مازن المبــارك ، ١٣٨٩ هــ ــ ١٩٦٩ م ، المطبعة الهاشمية بدمشق .

١٢٧ ــ **لسان العرب** : جمال الدين محمد بن مكرم بن منظــور (ت ٧١١ هــــ) ، د . ت ، دار صادر ودار بيروت ــ بيروت .

١٢٨ ــ **اللغة العربية معناها ومبناها** : الدكتور تمــام حــسان ، ط ٢ ، ١٩٧٩ م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

١٢٩ ــ **اللمع في العربية** : ابن جني (ت ٣٩٢هــ) ، تحقيق : الدكتور فائز فارس، ط ١ ، ١٤٠٩ هــ ــ ١٩٨٨ م ، دار الأمل ، مكتبة الكندي ــ الأردن .

١٣٠ ــ **مجاز القرآن** : معمر بن المثنى أبو عبيدة (ت ٢١٠ هــ) تحقيق : الدكتور محمد فؤاد سزكين ، ط ٢ ، ١٣٩٠ هــ ــ ١٩٧٠ م ، مكتبة الخــانجي ــ دار الفكر .

١٣١ ــ **مجالس العلماء** : الزجاجي (ت ٣٤٠ هــ) ، تحقيق : عبد السلام محمــد هارون ــ ١٩٦٢ م ، الكويت .

١٣٢ ــ **مجمع الأمثال** : أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هــ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٢ ، ١٣٧٩ هــ ــ ١٩٥٩ م ، مطبعــة السعادة ــ مصر .

١٣٣ ــ **مجمع البيان في تفسير القرآن** : أبو علي الفضل بــن الحــسن الطبرســي (ت ٥٤٨ هــ) ، وقف على تصحيحه وتحقيقه والتعليق عليه : الحاج السيد باسم الرسولي المحلاّتي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ــ لبنان .

١٣٤ ــ **محاضرات في اللسانيات** : الدكتور فوزي حسن الشايب ، ط ١ ، ١٩٩٩ م ، منشورات وزارة الثقافة ، عمان ــ الأردن .

١٣٥ ــ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنهــا** : ابــن جنــي (ت ٣٩٢هــ) تحقيق : علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ١٣٨٦ هــ ، د . مط ــ القاهرة .

١٣٦ ــ **المخصص** : أبو الحــسن علــي بــن اســماعيل المعــروف بــابن ســيده (ت ٤٥٨ هــ) ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربــي فــي دار الآفــاق الجديدة ، دار الآفاق الجديدة ــ بيروت .

١٣٧ ــ **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، الدكتور مهدي المخزومي، ١٣٧٤ هــ ــ ١٩٥٥ م ، مطبعة دار المعرفة ــ بغداد .

١٣٨ ــ المذكر والمؤنث : الأنباري (ت ٣٢٨ هــ) ، تحقيــق : الــدكتور طــارق الجنابي) ، ١٩٧٨ م ، وزارة الأوقاف ــ بغداد .

١٣٩ ــ **المذكر والمؤنث** : المبرد (ت ٢٨٥ هــ) ، تحقيــق : الــدكتور رمــضان عبد التواب ، وصلاح الدين الهادي ، ١٩٧٠ م ، مطبعة دار الكتب .

١٤٠ ــ **المرتجل** : أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت ٥٦٧ هــ) ، تحقيق : علي حيدر ، ١٣٩٢ هــ ــ ١٩٧٢ م ، د . مط ــ دمشق .

١٤١ ــ **المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكــريم** : الدكتور أبــو السعود حسنين الشاذلي ، دار المعرفة الجامعية ــ الاسكندرية .

١٤٢ ــ **المسائل العسكريات في النحو العربي** : الفارسي ، دراسة وتحقيق : الدكتور علي جابر المنصوري ، ط ١ ، ١٩٨٢ م ، مطبعة الجامعة ــ بغداد .

١٤٣ ــ **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات** : الفارسي (ت ٣٧٧هــ) ، دراسة وتحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ــ بغداد .

١٤٤ ــ **المستقصى في أمثال العرب** : الزمخشري (ت ٥٣٨ هــ) ، طبع بإعانــة وزارة المعارف للتحقيقات العلمية والأمور الثقافية للحكومة العالية الهندية ، ط ١ ، ١٣٨١هــ ــ ١٩٦٢ م .

١٤٥ ــ **المطالع السعيدة** : السيوطي (ت ٩١١ هــ) ، تحقيــق : طــاهر ســليمان حموده ، ١٩٨٣ م ، الدار الجامعية ــ الإسكندرية .

١٤٦ ــ **معاني القرآن** : سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هــ) ، تحقيق : الدكتور فائزفارس ، ط ٢ ، ١٤٠١ هــــ ــ ١٩٨١ م ، دار البــشير ، دار الأمل .

١٤٧ ــ **معاني القرآن** : أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧ هــ) ، د . ت ، ط ٢ ، ١٩٨٠ م ، عالم الكتب ــ بيروت .

١٤٨ ــ **معاني القرآن وإعرابه**:أبو اسحاق ابراهيم بن السرّي الزجاج (ت٣١١هــ)، تحقيق : الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، خرّج أحاديثه : الأستاذ علي جمال الدين محمد ، ١٤٢٤ هــ ــ ٢٠٠٤ م ، دار الحديث ــ القاهرة .

١٤٩ ــ **معجم شواهد العربية** : عبد السلام محمد هـارون ، ط ١ ، ١٣٩٢ هـ ــ ١٩٧٢ م ، مكتبة الخانجي بمصر .

١٥٠ ــ **معجم مقاييس اللغة** : أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط ٢ ، ١٣٩٠ هـ ــ ١٩٧٠ م ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

١٥١ ــ **معجم المؤلفين** : عمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى ــ بيروت ، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت .

١٥٢ ــ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** : ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق وتعليق : بركات يوسف هبّود ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ ــ ١٩٩٩ م ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ــ لبنان .

١٥٣ ــ **المفصل في علم العربية** : الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، بعناية : بدر الدين النعساني ــ بيروت .

١٥٤ ــ **المقتصد في شرح الإيضاح** : عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان ، ١٩٨٢ م ، الجمهورية العراقية ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد .

١٥٥ ــ **المقتضب** : المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، ١٣٨٨ هـ ، د . مط ــ القاهرة .

١٥٦ ــ **المقرب** : ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق : الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ــ بغداد .

١٥٧ ــ **منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل** : محمد محيي الدين عبد الحميد ،ط٢٠، ١٤٠٠ هـ ــ ١٩٨٠ م ، دار التراث ــ القاهرة .

١٥٨ ــ **المنهج الوصفي في كتاب سيبويه** : الدكتور نوزاد حسن أحمد ، ط ١ ، ١٩٩٦ م ، منشورات جامعة قار يونس ــ بنغازي .

١٥٩ ــ **نتائج الفكر في النحو** : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١ هـ) ، تحقيق : الدكتور محمد ابراهيم البنا ، ١٣٩٨ هـ ــ ١٩٧٨ م ، منشورات جامعة قار يونس .

١٦٠ ــ **نحو التيسير ، دراسة ونقد منهجي** : الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، ١٤٠٤ هـ ــ ١٩٨٤ م ، مطبعة المجمع العلمي العراقي .

١٦١ ــ **نحو المعاني** : الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧ م ، مطبعة المجمع العلمي العراقي .

١٦٢ ــ **النحو الوافي** : عباس حسن ، ط ٥ ، دار المعارف بمصر .

١٦٣ ــ **النحو والدلالة ،مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي** : الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، ط ١ ، ١٩٨٣ م ، د . مط .

١٦٤ ــ **النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم** : محمد صلاح الدين مصطفى ، مؤسسة علي جرّاح الصباح ــ الكويت .

١٦٥ ــ **النشر في القراءات العشر** : أبو الخير محمد بن محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) ، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان .

١٦٦ ــ **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية** : الدكتور مصطفى حميدة ، ط ١ ، ١٩٩٧ م ، الشركة المصرية العالمية ، لونجمان ــ مصر .

١٦٧ ــ **النكت في تفسير كتاب سيبويه** : الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ ــ ١٩٨٧ م ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ــ الكويت .

١٦٨ ــ **النهاية في غريب الحديث والأثر** : أبو السعادات المبارك محمد بن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية ــ بيروت .

١٦٩ ــ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** : السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، ١٣٩٥ هـ ــ ١٩٧٥ ، دار البحوث العلمية ــ الكويت .

١٧٠ ــ **وفيات الأعيان** : أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (ت ٦٨١ هـ) ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .

ثالثاً ــ الكتب والبحوث المنشورة في الدوريات والكتب الجامعة :

١ ــ **الانتخابات لكشف الأبيات المشكلة الإعراب** : ابن عدلان الموصلي (ت ٦٦٦ هـ) ، تحقيق : الدكتور حاتم الضامن ، منشور ضمن كتاب : (**نصوص محققة في اللغة والنحو**) ، بتحقيق : الدكتور حاتم الضامن .

٢ ــ **التذكير والتأنيث في العربية بين العلامة والاستعمال** : الدكتور محمد ضاري حمادي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد ٣٣، جزء (٢ + ٣) ،١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢ م .

٣ ــ **الجملة في تصور غير النحويين** : سلمان القضاة ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، مجلد ١٢ ، عدد ١ ، ١٩٩٧ م .

٤ ــ **ظاهرة التطابق بين الفعل وفاعله في اللهجات الحديثة ــ بين اللهجات العربية القديمة واللغات السامية ــ** : الدكتور عبد الكريم مجاهد ،مجلة اللسان العربي ، عدد ٣٨ ، ١٤١٤ هـ ــ ١٩٩٤ م .

٥ ــ **فصول غير منشورة لابن بري (ت ٥٨٢ هـ)** ، تحقيق : الدكتور حاتم صالح الضامن ، مجلة الأحمدية ، عدد ٧ ، ٢٠٠١ م .

٦ ــ **لغة أكلوني البراغيث** : الدكتور محمد أحمد الدّالي ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، جزء ٣ ، مجلد ٦٨ ، ١٤١٤ هـ ــ ١٩٩٣ م .

٧ ــ **ما لم ينشر من الأمالي الشجرية** : ابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) ، تحقيق : الدكتور حاتم صالح الضامن ، مجلة المورد ، مجلد ٣ ، عدد ٢ ، ١٩٧٤ م .

٨ ــ **المصطلح الكوفي** : الدكتور محيي الدين توفيق ابراهيم ، مجلة التربية والعلم ، عدد ١ ، ١٩٧٩ م .

٩ ــ **المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه** : الدكتور غالب المطلبي ، والدكتور حسن الأسدي ، مجلة المورد ، مجلد ٢٧ ، عدد ٣ ، ١٤٢٠ هـ ــ ١٩٩٩ م .

١٠ ــ **منثور الفوائد** : ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق : الدكتور حاتم صالح الضامن ، مجلة المورد ، مجلد ١٠ ، عدد ١ ، ١٩٨١ م .

١١ ــ **الموفقي في النحو** : ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي ، وهاشم طه شلاش ، مجلة المورد ، مجلد ٤ ، عدد ٢ ، ١٩٧٥ م .

١٢ ــ **النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل النحوي** : الدكتور فارس محمد عيسى ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات (العلوم الإنسانية والاجتماعية) ، مجلد ٨ ، عدد ٦ ، ١٤١٤ هـ ــ ١٩٩٣ م .

١٣ ــ **نظرية العامل عند النحاة العرب ، نحو منهجٍ بنائي يتوخى النحو والدلالة في اكتناه النظام اللغوي** : عبد الله عنبر ، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية والاجتماعية) ، مجلد ٢٤ ، عدد ٢ ، ١٤١٨ هـ ــ ١٩٩٧ م .

١٤ ــ **نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب** : الدكتور عبد الحميد مصطفى السيد ، مجلة جامعة دمشق ، مجلد ١٨، عدد (٣ + ٤)، ٢٠٠٠م .

Abstract

The present study is concerned with studying the Cases of predication in the Arabic sentence. This subject is a distinguished first in the Arabic syntax, since it is commonly known that any sentence in Arabic is composed of two indispensable parts : the subject and the predicate.

Therefore, the present study consists of an introduction, three chapters and a conclusion. The introduction presents a Full account of three basic terms: case, predication and sentence.

The first chapter is devoted to deal with the Cases of syntactic government, coordination and Subordination. On the other hand the Second chapter tackles the morphemes indicating or involving gender and number. The third Chapter is wholly devoted to some phonological irregularities, syntactic order, ellipsis and modification on both sides of predication.

Finally, the conclusion summarizes the main findings that the Study has come up with.